جامعة عمر المختار - البيضاء
كلية الزراعة - قسم الإقتصاد الزراعي

دراسة اقتصادية لآثر التمويل الزراعي ودورهُ في التنمية الزراعية في ليبيا خلال الفترة 1980-2010
مدينة المرج كحالة دراسية

بحث مقدم لاستكمال متطلبات الإجازة العليا (الماجستير)في الاقتصاد الزراعي

مقدم من الطالب :

نجيب محمد مجيد يونس

تحت إشراف :

أ.د :جمعة عبدالسلام أفحيمة-المشرف الرئيسي

العام الجامعي

2018

﴿وَإِنْ تَعُدُّوا نِعْمَةَ اللَّهِ لَا تُحْصُوهَا إِنَّ اللَّهَ لَغَفُورٌ رَحِيمٌ (18)

وَاللَّهُ يَعْلَمُ مَا تُسِرُّونَ وَمَا تُعْلِنُونَ (19)﴾

سورة النحل

إهـــــداء

أهدي هذا العمل إلى:

من قال فيهما الله سبحانه وتعالى ﴿ وَاخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ الذُّلِّ مِنَ الرَّحْمَةِ وَقُل رَّبِّ ارْحَمْهُمَا كَمَا رَبَّيَانِي صَغِيرًا ﴾

الوالدة الكريمة حفضها الله في عمرهما وأمدهما بالصحة والعافية والتي خفق قلبها انشراحا وانقباضا لكل خطوة خطوتها والتي غرست في قلبي حب التعلم وقدسية التعليم.

أُهدي إهداء خاص إلـى من غابوا عنا بأجسادهم.. ولكن باقون معناً دائماً بذكراهم وأرواحهم..

إلى روح والدي الطاهرة

إلى زوجتي ... إلى الشمعة التي احترقت من اجل أن تضيء طريقي والتي ضمتني براحته من اجل أن أصل إلى هذه المرحلة ...

(زوجتي الغالية وأبنائي)

إلـى من هم أغلى من روحي.. إلى من يجري حبهم في عروقي.. إلى الأزهار التي تزين حدائق عمري... إلى من وقفوا بجانبي في المحن وفرحوا لسعادتي..وكانوا لي عوناً في مسيرتي..

(إلى أخوتي وأخواتي وباقي الأهل)

الباحث...

الشكر والتقدير

أرى لزاماً علي الشكر وإعلامه ونسبة الفضل لأصحابه، إستجابة لقول النبي صلّ الله عليه وسلم : «**من لم يشكر الناس لم يشكر الله**».وكما قيل:

(علامة شكر المرء إعلان حمـــده☆فمن كتم المعروف منهم فما شكر)

فالشكر أولاً لله عز وجل الذي هداني لسلوك طريق البحث فأني أحمدك ربي وستغفرك وأصلي وأسلم على خير خلقك سيدنا محمد صلّ الله عليه وسلم، وأني أدعوك ربي زدني علماً على ما علمتني، وأني أشكرك ربي على ما وهبتني من علم على إنجاز هذا العمل المتواضع.

كما أتقدم باسمي آيات الشكر والتقدير **للأستاذ الدكتور جمعة عبد السلام افحيمة** رحمه الله الذي بسعيه ورحابة صدره استقبلنا وشجعنا على استكمال الدراسات العليا فله مني كل تقدير وعرفان نسأل الله أن يسكنه فسيح الجنان ويغفر له.

ويشرفني ويسرني أن أتقدم بالشكر والتقدير إلى الأساتذة الكرام. اللجنة المناقشة **(الأستاذ الدكتور) عبد العالي بوحويش الدايخ ممتحن داخلي، و(الدكتور) رياض شعبان لملوم ممتحن خارجي،** على تفضلهما بالقبول كممتحنين لهذه الرسالة، وأسعدني جداً ملاحظاتهما الهامة والتي أدت إلى تحسين مستوى الرسالة علمياً وفنياً.

أخص بالشكر **الأستاذ الدكتور فيصل مفتاح شلّوف،** فقد كان حريصاً علي توجيهي ، ولم يبخل عليا بوقته وجهده،لإنجاز هذه الرسالة فله مني وافر الثناء وخالص الدعاء.

كما أشكر الدكتور **ناصر المسلاتي** الذي كان حريصا على اتمام هذه الرسالة ، ومد لي يد العون وله منا كل الشكر والتقدير .

كما أشكر السادة الأساتذة **أعضاء هيئة التدريس** وموظفي **قسم الاقتصاد الزراعي** بكلية الزراعة جامعة عمر المختارأتقدم إليهم بالشكر الجزيل للذين تعلمت من علمهم واقتديت بأخلاقهم حتى بلغنا ما بلغنا.

كما أشكر المصرف الزراعي المرج على مساعدتهم وتعاونهم معي، وأخص بالذكر المهندس **محمد ارحومة** وكذلك المصرف الزراعي البيضاء **الأستاذ مكرم عياد عاشور** موظف بقسم القروض **والأستاذ منعم عريب** موظف بقسم الحسابات على وقفهم معي من البداية إلى أن أعانني الله أن استكملت هذا العمل.

الشكر والتقدير الخاص إلى من زرعوا التفاؤل في دربنا وقدموا لنا المساعدات والتسهيلات والأفكار والمعلومات، ربما دون أن يشعروا بدورهم بذلك فلهم منا كل الشكر والاحترام، وأخص منهم الأستاذ**(عبد المطلب حماد)**والأستاذ**(عبد الله جمعة)** على وقفهم معي من بداية الرسالة ومدهم لي يد العون إلى أن وفقني الله واستكملت هذا العمل البسيط.

كما أشكر كل من ساعدني من بعيد أو قريب في السر أو العلن وكل من قدم لي فائدة أو أعانني بمرجع أو كلمة طيبة أو ابتسامة أو نصيحة، أسأل الله أن يجزيهم عني خيرا وأن يجعل عملهم في ميزان حسناتهم.

الباحث:نجيب محمد مجيد

المستخلص

تعتبر عملية التمويل الزراعي من العناصر الهامة والمساعدة في الارتفاع بمستوى الزراعة وزيادة إنتاج السلع الزراعية والإيفاء بالاحتياجات الغذائية للسكان، لما للتمويل من تأثير فعال في تطوير أوضاع المزارعين اجتماعيا واقتصاديا. وكذلك يعتبر التمويل الزراعي واحداً من عدة عوامل تلعب دوراً في عملية دفع عجلة الإنتاج الزراعي المعقدة. كما أوضحت الدراسات السابقة للتمويل الزراعي أن هناك مشاكل في التمويل الزراعي في ليبيا، ومن هذا المشاكل ضعف التمويل الزراعي وغياب المتابعة والرقابة من المصرف الزراعي على القروض الزراعية الممنوحة وكيفية استغلالها في الأنشطة الزراعية كافة وكذلك عدم وجود السياسات التمويلية للمصرف الزراعي للتحسين من كفاءة القروض الزراعية لتحقيق التنمية الزراعية في ليبيا، ومن أهداف هذه الدراسة تحديد دور التمويل الزراعي في تطور الناتج المحلي الزراعي في ليبيا وكذلك التعرف على أهم المشاكل والعقبات التي تواجه نظام التمويل الزراعي في منطقة المرج بالجبل الأخضر، وبالإضافة إلى التعرف على بعض المفاهيم المتعلقة بالتمويل الزراعي وشروط نجاح التمويل الزراعي وعلى مصادر التمويل الزراعي، ولقد بلغت إجمالي قيمة القروض الزراعية الممنوحة (1.932) مليار دينار وإجمالي أعداد المستفيدين من القروض الزراعية 147950، وكما أوضحت نتائج معدلات النمو الاتجاه الزمني بإن معدل النمو السنوي المركب لإجمالي قيمة القروض الزراعية بالقيم الجارية قدر بنحو (9.4%)، أما بالنسبة لمعدل النمو السنوي المركب لإجمالي أعداد المستفيدين فقد بلغ معدل النمو السنوي المركب بنحو (-3.1%) خلال فترة الدراسة 1980-2010.

أما بالنسبة لمعدل النمو السنوي المركب لإجمالي قيم القروض الزراعية بالقيم الثابتة فقد بلغ نموها السنوي المركب بمعدل سنوي قدر بنحو (3.6%). خلال فترة الدراسة، ومن خلال نتائج الدراسة فقد بلغ إجمالي القروض الزراعية الممنوحة من المصرف الزراعي المرج (10.695) مليون دينار وكذلك إجمالي أعداد المستفيدين 902 مستفيداً خلال الفترة 1979 – 2006، وبلغ إجمالي القيمة المحصلة من القروض الزراعية نحو (5.213) مليون دينار، إي أن النسبة المئوية للقروض المحصلة إلى القروض الممنوحة بلغ نحو (49%)، وكما أظهرت نتائج الدراسة من

خلال معادلات الاتجاه الزمني العام أن الناتج المحلي الإجمالي الزراعي بالقيم الجارية قد تزايد بالمتوسط بمعدل قدر بنحو (7.5%)، بينما إجمالي الناتج المحلي الزراعي بالقيم الثابتة وبمعدل نمو سنوي مركب بلغ (1.6%)، وأتضح من خلال الدراسة أثر الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي الزراعي على الناتج المحلي الإجمالي بالقيم الجارية والثابتة أن هناك تأثير إيجابي للناتج المحلي الإجمالي الزراعي على الناتج المحلي الإجمالي.

كما تبين من الدراسة الميدانية للمستفيدين من القروض الزراعية بمنطقة المرج بالجبل الأخضر أن هناك العديد من المشاكل ومن تلك المشاكل صعوبة شروط الاقتراض وكذلك الإجراءات الإدارية المطلوبة والتأخر في منح القروض وضعف القيمة الممنوحة من المصرف الزراعي وأيضا ارتفاع في أسعار تكاليف ألإنتاج الزراعي ونقص المياه وارتفاع في أجور العمالة الزراعية وغياب الدولة في دعم المزارعين واستيراد المنتجات الزراعية المنتجة محلياً من خارج مما يتسبب في ضعف الإيرادات المالية للمزارع. أما بالنسبة لنتائج الدراسة الميدانية الخاصة بموظفي المصرف الزراعي بمنطقة المرج أن من بين العراقيل التي تواجههم في العمل وعدم وجود منظومة موحدة تربط الفرع بالإدارة العامة للمصرف الزراعي مما يسبب في تعطيل بعض الإجراءات الإدارية وضعف المخصصات المالية التي تمنح لهم من الإدارة العامة عدم وجود دورات تدريبية للموظفين المصرف وخصوصاً للموظفين الجدد وكذلك صعوبة تحصيل القروض الممنوحة من المصرف الزراعي بمنطقة المرج وغيرها من المشاكل.

ولقد توصلت الدراسة إلى بعض التوصيات ومن أهمها توفير المخصصات المالية للمصرف الزراعي في ليبيا بصفة عامة ومنطقة المرج بصفة خاصة حتى يتمكن من الوفاء بحجم القروض المطلوبة للمقترضين يجب إن تكون سهولة في إجراءات الحصول على القرض، وتذليل العقبات والمشاكل التي تواجه المزارعين في العمل الزراعي من مشاكل في ندرة المياه وتخفيض تكاليف المستلزمات الزراعية ومشاكل التسويق الزراعي والعمالة الزراعية وغيرها من العقبات التي تواجههم يجب أن تكون هناك متابعة ومراقبة للمصرف الزراعي على القروض الزراعية الممنوحة للمزارعين حتى يستخدم القرض في الغرض المخصص له.

العنوان	رقم الصفحة
الآية القرآنية:.....	أ
الإهداء:.....	ب
الشكر والتقدير:.....	ج
المستخلص:.....	د
قائمة المحتويات:.....	و
قائمة الجداول:.....	ط
قائمة الملاحق:.....	ل
الفصل الأول:.....	1
1-1المقدمة:.....	2
1-2المشكلة البحثية:.....	3
1-3 فروض البحث :.....	3
1-4الأهداف البحثية:.....	4
1-5:الأهمية البحثية	5
1-6 النطاق المكاني والزمني للدراسة:	5
1-7 مصادر البيانات والطريقة البحثية :.....	5
الفصل الثاني : الإطار النظري والدراسات السابقة	6
2-1 تمهيد :.....	7
2-2المفاهيم الاقتصادية التي لها علاقة بالتمويل الزراعي :.....	7
2-1-1 الدراسات السابقة المتعلقة بالتمويل الزراعي:.....	16
الفصل الثالث: تطور التمويل الزراعي في ليبيا.....	38
3-1 تمهيد:.....	39
3-2 تطور قطاع الزراعة في ليبيا:.....	39
3-3 تطور الانتاج النباتي والحيواني في ليبيا خلال الفترة 1990 – 2010.....	40
3-4 دور التمويل الزراعي والتنمية الزراعية	43
3-5 تطور التمويل الزراعي الممنوح وأعداد المستفيدين:.....	46
3-6 دور المصرف الزراعي في تمويل القروض الزراعية بمختلف آجالها بالقيم الجارية في ليبيا خلال الفترة 1980-2010:.....	46
3-7 تطور أعداد المستفيدين من القروض الزراعية في ليبيا خلال الفترة 1980- 2010 :...	51
3-8 الأهمية النسبية للقروض الزراعية في ليبيا خلال الفترة 1980-2010	57
3-9 تطور القروض الزراعية الممنوحة بالقيم الثابتة بمختلف اجالها في ليبيا خلال الفترة 1980 – 2010.....	59
3-10 كفاءة سياسة تحصيل القروض الزراعية في ليبيا:.....	63
3-11-1 الميل المتوسط والميل الحدي لاستخدام القطاع الزراعي للتمويل المصرفي الزراعي بالقيم الجارية خلال الفترة 1980- 2010 :.....	68
3-11-2 الميل المتوسط والميل الحدي لاستخدام القطاع الزراعي للتمويل المصرفي الزراعي بالقيم الثابتة خلال الفترة 1980- 2010.....	71
3-12 القروض الممنوحة من المصرف الزراعي وأعداد الموظفين حسب المناطق في ليبيا	73

خلال الفترة2005-2010 :.....	
الفصل الرابع: التمويل الزراعي ودوره في التنمية الزراعية في ليبيا:.....	74
4-1 تمهيد:.....	75
4-2 ماهي التنمية الزراعية:.....	75
4-3 أهداف التنمية الزراعية.....	76
4-4 الإستراتيجية العامة لتنمية الزراعية	77
4-5 مقومات التنمية الزراعية:.....	77
4-6 الاستثمار الزراعي في التنمية الزراعية	79
4-7 دور المصارف المتخصصة في التنمية الزراعية.....	80
4-8 السياسات الاقتصادية الزراعية التي تم إتباعها في ليبيا:.....	81
4-9 مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي في ليبيا :.....	82
4-9-1 التطور الناتج المحلي الإجمالي الزراعي بالأسعار الجارية والأسعار الثابتة في ليبيا خلال الفترة 1980-2010 :.....	83
4-9-2 دراسة تحليلية أثر الزيادة في الناتج المحلي الزراعي بالقيم الجارية والثابتة علي الناتج المحلي الإجمالي بالقيم الجارية والثابتة	86
4-9-3 دراسة تحليلية أثر قيم القروض الزراعية الممنوحة القصيرة والمتوسطة الأجل على قيمة الناتج المحلي الزراعي بالقيم الجارية والحقيقية في ليبيا خلال الفترة1980-2010	88
4-9-4 دراسة تحليلية العلاقة بين الناتج المحلي الزراعي والقروض الزراعية الطويلة الأجل الممنوحة بالقيم الجارية والقيم الثابتة في ليبيا خلال الفترة 1980-2010.....	90
4-9-5 دراسة تحليلية العلاقة بين القيم الجارية والثابتة للناتج المحلي الزراعي والقيم الجارية والثابتة لإجمالي القروض الزراعية في ليبيا خلال الفترة 1980-2010	92
4-10 التكوين الرأسمالي الثابت وأثره على قطاع الزراعة في ليبيا	93
4-10-1 تحليل العلاقة بين إجمالي القيم الجارية والثابتة للقروض الزراعية والتكوين الرأسمالي الزراعي الثابت بالقيم الجارية والقيم الثابتة في ليبيا خلال الفترة 1980-2010.....	94
4-10-2 دراسة تحليلية بين إجمالي القيم الجارية للقروض الزراعية الممنوحة والتكوين الرأسمالي الزراعي الثابت في ليبيا خلال الفترة 1980-2010 :.....	97
4-10-3 دراسة تحليلية العلاقة بين إجمالي القيم الثابتة للقروض الزراعية الممنوحة والتكوين الرأسمالي الزراعي الثابت في ليبيا خلال الفترة 1980- 2010.....	98
4-11 تقدير دالة الناتج المحلي الزراعي في ليبيا خلال الفترة 1980-2010:.....	98
الفصل الخامس: تحليل أثر القروض الزراعية على التنمية الزراعية في منطقة المرج بالجبل الأخضر :.....	100
5-1 تمهيد:.....	101
5-4 وصف مجتمع الدراسة (منطقة المرج بالجبل الأخضر) :.....	102
5-5 دور المصرف الزراعي بمنطقة المرج في تمويل المزارعين	103
5-6 طريقة جمع البيانات من مجتمع الدراسة :.....	106
5-7 تحديد حجم العينة :	107
5-8 توصيف استمارة الاستبيان الخاصة بالمزارعين بمنطقة الدراسة الميدانية	107
5-9 التحليل الوصفي لبيانات أستمارة الاستبيان المزارعين بمنطقة المرج	108
5-10 التحليل الوصفي الخاص بالعاملين بالمصرف الزراعي بمنطقة المرج	130
5-11 تمهيد	130
5-14 تحديد حجم العينة:.....	131

15-5 توصيف استمارة الاستبيان الخاصة بالموظفين المصرف الزراعي بمنطقة الدراسة الميدانية:.....	131
الفصل السادس:.....	156
1-6 تمهيد:.....	157
2-6 النتائج.....	159
3-6 التوصيات:.....	167
المراجع :	169
الملاحق :	175
المستخلص باللغة الانجليزية	195

قائمة الجداول

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
1-3	تطور الإنتاج النباتي والحيواني في ليبيا خلال الفترة 1980-2010 :.....	42
2-3	الرسوم التي يتقاضاها المصرف الزراعي في ليبيا.....	46
3-3	القروض الزراعية الممنوحة بالقيم الجارية حسب آجالها ونسب تغيرها خلال الفترة 1980 – 2010....	47
4-3	أفضل المعادلات المقدرة لمعادلات الاتجاه العام لقيم القروض الزراعية وإجمالي القروض الممنوحة بالقيم الجارية خلال الفترة 1980-2010.....	50
5-3	أعداد المستفيدين من القروض الزراعية الممنوحة ونسب تغيرها خلال الفترة 1980 - 2010	53
6-3	أفضل المعادلات المقدرة لمعادلات الاتجاه العام لقيم أعداد المستفيدين من القروض الزراعية بالقيم الجارية خلال الفترة 1980-2010	55
7-3	قيم إجمالي القروض الزراعية بأنواعها وأعداد المستفيدين خلال الفترة 1980-2010:...	57
8-3	الأهمية النسبية للقروض الزراعية الممنوحة خلال الفترة 1980 - 2010	58
9-3	تطور القروض الزراعية الممنوحة بالقيم الثابتة بمختلف آجالها خلال الفترة 1980-201	60
10-3	أفضل المعادلات المقدرة لمعادلات الاتجاه العام لقيم القروض الزراعية وأجمالي القروض الممنوحة بالقيم الحقيقية خلال الفترة 1980-2010	63
11-3	تطور القروض الزراعية الممنوحة والمحصلة في ليبيا خلال الفترة 1990-2010.	65
12-3	إجمالي القروض الممنوحة والقروض المحصلة بالقيم الجارية خلال الفترة 1990-2010.	67
13-3	الميل المتوسط و الميل الحدي لاستخدام القطاع الزراعي للتمويل المصرف الزراعي بالقيم الجارية	70
14-3	الميل المتوسط والميل الحدي لاستخدام القطاع الزراعي للتمويل المصرفي بالقيم الثابتة في ليبيا خلال الفترة 1980-2010.	72
15-3	تطور القروض الممنوحة من المصرف الزراعي حسب المناطق في ليبيا خلال الفترة 2005-2010:.....	73
16-4	تطور الناتج المحلي الإجمالي الزراعي بقيمته الجارية والثابتة في ليبيا خلال الفترة 1980-2010:	84
17-4	أفضل معادلات المقدرة لمعادلات الاتجاه العام للناتج المحلي الزراعي بالقيم الجارية والقيم الثابتة في ليبيا خلال الفترة 1980- 2010:.....	85
18-4	أفضل الصيغ المقدرة الزيادة في الناتج المحلي الزراعي بالقيم الجارية والثابتة على الناتج المحلي الإجمالي بالقيم الجارية والثابتة في ليبيا خلال الفترة 1980-2010:.....	86
19-4	تطور القيم الجارية والثابتة للناتج المحلي الزراعي والقيم الجارية والثابتة للقروض الزراعية القصيرة والمتوسطة والطويلة الأجل في ليبيا خلال الفترة 1980-2010	87
20-4	أفضل الصيغ المقدرة أثر القروض الزراعية الممنوحة القصيرة والمتوسطة والطويلة الأجل على الناتج المحلي الزراعي بالقيم الجارية والثابتة خلال الفترة 1980-2010 :.....	89
21-4	أثر إجمالي القروض الزراعية على الناتج المحلي الزراعي بالقيم الجارية والثابتة في ليبيا خلال الفترة 1980-2010.....	91
22-4	أفضل الصيغ المقدرة إجمالي القروض الزراعية على الناتج المحلي الزراعي بالقيم الجارية والثابتة في ليبيا خلال الفترة 1980-2010:.....	92
23-4	تطور الناتج المحلي الزراعي والتكوين الرأسمالي الثابت لقطاع الزراعة بالقيم الجارية والثابتة في ليبيا خلال الفترة 1980-2010.	96

24-5	تطور القروض الزراعية الممنوحة حسب الغرض فرع المصرف الزراعي – المرج خلال الفترة 1979 – 2006	105
25-5	الفئات العمرية للمزارعين المتحصلين على القروض الزراعية من المصرف الزراعي (المرج) بعينة الدراسة	109
26-5	المستوى التعليمي للمتحصلين على القروض الزراعية بعينة الدراسة	110
27-5	عدد المتفرغين للعمل الزراعي وغير المتفرغين بعينة الدراسة	111
28-5	نوع النشاط وعدد المزارعين الذين يقومون بهذا النشاط بعينة الدراسة	112
29-5	تمويل أنشطة المزارعين ذاتيا دون الحاجة للاقتراض من المصرف الزراعي	112
30-5	أثر استخدام القرض بعد الحصول عليه بعينة الدراسة	114
31-5	آراء المزارعين المبحوثين حول مصادر الحصول على التمويل الزراعي	115
32-5	آراء المزارعين المبحوثين حول أفضلية التعامل مع المصرف الزراعي	115
33-5	آراء المبحوثين بعينة الدراسة حول تأثير الفائدة على القرض	116
34-5	آراء المبحوثين حول نوعية القرض بعينة الدراسة	117
35-5	آراء المبحوثين حول المشروع المقدم لآجلة بعينة الدراسة	117
36-5	آراء المبحوثين حول شروط الاقتراض من المصرف	118
37-5	نوع القروض الزراعية وأعداد المزارعين المستفيدين منها	119
38-5	آراء المبحوثين حول نوع الضمان بعينة الدراسة	120
39-5	آراء المبحوثين بعينة الدراسة حول رضى المقترضين بنوعية الضمان	120
40-5	آراء المبعوثين في مدى كفاية القرض وبغير الكافية بعينة الدراسة	121
41-5	آراء المبحوثين حول أهم الإجراءات للحصول على القرض	122
42-5	آراء المبحوثين بعينة الدراسة حول الإجراءات الإدارية للحصول على قرض زراعي	122
43-5	آراء المبحوثين حول العقبات التي واجهتهم مع المصرف الزراعي	123
44-5	آراء المبحوثين حول أهم المشاكل في العمل الزراعي بعينة الدراسة	124
45-5	آراء المبحوثين حول تكلفة الحصول على القرض بعينة الدراسة	125
46-5	آراء المبحوثين حول نظام سداد القروض الزراعية	126
47-5	آراء المبحوثين حول المتابعة والإرشاد لموظفي وزارة الزراعة بعينة الدراسة	127
48-5	آراء المبحوثين بعينة الدراسة حول قيام المصرف الزراعي بمتابعة القروض الزراعية	127
49-5	آراء المبحوثين بعينة الدراسة حول مدى مساهمة القرض الزراعي في تطوير المزرعة	128
50-5	عدد المزارعين المتحصلين على القروض الزراعية اللذين سددوا القروض والمتعثرين في السداد بعينة الدراسة	129
51-5	توزيع افراد العينة وفقا لنوع الوظيفة	133
52-5	المستوى التعليمي للعاملين بالمصرف الزراعي بعينة الدراسة	134
53-5	مدة الخبرة للعاملين بفرع المصرف الزراعي	134
54-5	الخبرة في مجال العمل الزراعي للعاملين في المصرف الزراعي	135
55-5	توزيع الموظفين المبحوثين وفقا لعدد المزارع التي تم تمويلها من قبل المصرف داخل المنطقة	136
56-5	توزيع الموظفين حول وجود منظومة تربط المصرف الزراعي بالادارة العامة للمصرف الزراعي	137
57-5	توزيع الموظفين المبحوثين حول وجود متابعة للقروض الممنوحة للمصرف الزراعي	137
58-5	توزيع الموظفين المبحوثين وفقا لآرائهم حول قدرة المصرف على الاقراض	138
59-5	توزيع الموظفين المبحوثين وفقا لآرائهم حول الدورات التدريبية	139
60-5	توزيع العاملين المبحوثين حول المقترحات لتحسين الكفاءة التمويلية للمصرف الزراعي	140

5-61	توزيع الموظفين المبحوثين وفقا لرأيهم حول قيمة القرض	141
5-62	توزيع العينة للعاملين وفقا للمعايير التي يستخدمها المصرف في منح القروض	141
5-63	توزيع الموظفين المبحوثين وفقا لآرائهم حول السياسات المستقبلية للمصرف لتحسين الكفاءة	142
5-64	توزيع الموظفين المبحوثين حول الاجراءات التي يتخذها المصرف لتحصيل القروض	143
5-65	آراء الموظفين المبحوثين حول تعثر المزارعين عن سداد القروض للمصرف الزراعي	144
5-66	آراء الموظفين المبحوثين حول الكفاءة التحصيلية للجهاز الوظيفي القائم بتحصيل القروض	145
5-67	توزيع العاملين المبحوثين حول المصادر التي يعتمد عليها المصرف الزراعي في منح القروض	146
5-68	مدى مساهمة القروض الزراعية في تطوير قطاع الزراعة بالمنطقة	147
5-69	توزيع العاملين المبحوثين حول الجهة المؤهلة للقيام بدراسة جدوى اقتصادية قبل منح القرض	148
5-70	آراء الموظفين حول الغاء الفوائد على القروض الممنوحة من المصرف الزراعي للمنطقة	148
5-71	آراء العاملين المبحوثين حول فهم العملاء لسعر الفائدة	149
5-72	آراء العاملين المبحوثين حول استرداد القروض من بعض الجهات	150
5-73	آراء المبحوثين حول قيام المصرف في متابعة القروض الممنوحة للمصرف الزراعي	151
5-74	توزيع الموظفين حول خطة اقراضية للمصرف للوفاء في منح القروض	151
5-75	مدى كفاية المبالغ المسيلة للمزارعين من قبل المصرف الزراعي	152
5-76	توزيع الموظفين المبحوثين وفقا لنوع القروض الاكثر ملائمة لنظام الزراعة في ليبيا	153
5-77	آراء الموظفين المبحوثين حول وجود سياسة اقراضية زراعية للمصرف في المنطقة	154
5-78	توزيع الموظفين المبحوثين حول نسبة السداد للقروض الممنوحة من المصرف الزراعي	154
5-79	آراء الموظفين المبحوثين حول المشاكل التي تواجههم في المصرف الزراعي في المنطقة	155

قائمة الملاحق

الرقم	العنوان	الصفحة
1	النماذج المقدرة لأثر الزيادة في الناتج المحلي الزراعي على الناتج المحلي الإجمالي بالقيم الجارية.	175
2	النماذج المقدرة لأثر الزيادة في الناتج المحلي الزراعي على الناتج المحلي الإجمالي بالقيم الثابتة.	176
3	النماذج المقدرة لأثر القروض الزراعية علي الناتج المحلي الزراعية على الناتج المحلي الزراعي بالقيم الجارية وبالقيم الثابتة خلال الفترة 1980-2010.	177
4	النماذج المقدرة للعلاقة بين إجمالي القيم الجارية و الثابتة للقروض الزراعية الممنوحة والتكوين الرأسمالي الثابت الزراعي خلال الفترة 1980 – 2010 .	178
5	النماذج المقدرة لدالة الناتج المحلي الزراعي الإجمالي خلال الفترة 1980- 2010 .	179

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

الفـ ـأول
الإطار ـ.راسة

1-1 المقدمة:

يعدُ التمويل الزراعي من العوامل المساعدة في زيادة الإنتاج ، لما للتمويل الزراعي من تأثير في تطوير أوضاع المزارعين اجتماعياً واقتصادياً. وذلك من أجل زيادة مستوى الإنتاج وتنويع مصادر الدخل وتحسين الخدمات التسويقية وتوفير القروض لمجالات التصنيع الزراعي المختلفة وتقليل مشاكل التفتت الحيازي من خلال التشجيع على توسيع حجم الوحدات الزراعية من خلال توفير القروض وتشجيع المدخرات وزيادة الموارد الزراعية وتشغيل الموارد المعطلة ومواجهة الظروف الاقتصادية غير المواتية[1]

وتعمل الدول النامية إلى نقل اقتصادها من التخلف إلى التقدم ويعتبر التمويل من أهم العوامل التي تلعب دوراً كبيراً في التأثير على الناتج المحلي الإجمالي لقطاع الزراعة، كما أكدت ذلك النظريات الحديثة في التنمية الاقتصادية حيث أنها تشير إلى أهمية توافر التمويل الكافي وخاصة في المراحل الأولى من التنمية لتحقيق معدلات نمو عالية والوصول إلى اقتصاديات ذاتية الحركة قادرة على التقدم والتطور، وبالتالي فإن التمويل يأتي ضمن أولويات الجهاز المصرفي إذ يعد حجر الأساس في التغيير والتنمية. ويعتقد بعض الاقتصاديين أن للسياسة التمويلية أهمية بالغة في التأثير على النمو والتنمية وأن أي قصور في توفير التمويل اللازم يعتبر عائقاً للنمو يؤدي إلى آثار سيئة على الإنتاج، وكذلك فإن التوسع في التمويل وتوفيره يعتبر داعماً للنمو ويساعد الاقتصاد على تحقيق معدلات عالية في الإنتاج. كما ينبغي على السياسة التمويلية الزراعية أن تراعي عدداً من المبادئ الهامة مثل الارتباط بالسياسة العامة للدولة، وعمومية الخدمة الائتمانية لجميع الزراع من ملاك أو مستأجرين أو من صغار أو كبار الزراع لاستخدام في بعض الدول النامية، وكفاية الائتمان الزراعي دون إسراف، وتوجيه الزراع لإستخدام القروض الممنوحة لهم ومتابعة ضمان تحقيقهم أقصى إنتاجية ممكنة من تلك القروض، ومنح القروض بأقل تكاليف ممكنة، لكي تحقق السياسة التمويلية أهدافها في دعم وتطوير الإنتاج الزراعي[2]

1-2 مشكلة البحث:

---

1. المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الندوة القومية حول تمويل صغار المزارعين وتنظيماتهم، عمان، الأردن، ص ص36- 90.

2. ربيعة خالد خليفة، السياسية الإقراضية الزراعية ودورها في تنمية قطاع الثروة الحيوانية في ليبيا (منطقة الجبل الأخضر كحالة دراسية)، رسالة ماجستير، كلية الزراعة، قسم الاقتصاد الزراعي، جامعة عمر المختار، البيضاء، ليبيا، 2006 ، ص ص 9 – 10 .

تبنت ليبيا أسلوب التخطيط الإنمائي من خلال صياغة وتنفيذ مجموعة من الخطط والتي شملت مجموعة من الأهداف، لعل أبرزها تقليل اعتماد الاقتصاد الوطني على النفط كمصدر رئيسي واحد للدخل والممول الوحيد لتنمية القطاعات الأخرى كالزراعة والصناعة، وذلك بهدف تحويل الاقتصاد الوطني إلى اقتصاد إنتاجي متنوع الفروع وعالي الكفاءة. ورغم توفر عنصر رأس المال والذي له أهمية كبيرة في تحقيق هذه الاستراتيجية، فقد قامت الدولة بتأسيس مجموعة من المصارف المتخصصة، كمصرف التنمية والمصرف الزراعي والمصرف الريفي كأدوات داعمة لذلك التوجه، إلا أن جميع محاولات برامج التمويل الزراعي كانت غير ذات فاعلية في ليبيا ولم تحقق ما كان يرجى منها.[1]

ولهذا فإن الإهتمام بدراسة التمويل الزراعي وأثره على التنمية الزراعية، أصبح أمراً مهماً للوقوف على مدى مساهمته في دفع الحركة التنموية الاقتصادية والاجتماعية في النظام الزراعي ليس بهدف تطويره ودعمه فحسب بل لزيادة إسهامه في الناتج المحلي الإجمالي وتقليل الاعتماد على الاستيراد لكثير من السلع الزراعية.

1-3 فرضيات البحث:

الفرضية الأولى: عدم مراقبة استخدام القروض يودي إلى عدم استخدامها في الاتجاه المخصصة له.

الفرضية الثانية: لا توجد علاقة معنوية بين التمويل الزراعي بمصادرة المختلفة والناتج المحلى الزراعي.

الفرضية الثالثة: التمويل الزراعي عن طريق القروض الزراعية النقدية لا تساهم في زيادة الإنتاج الزراعي في منطقة الدراسة.

---

[1]. عامر الفيتوري المقري، على عبدالعاطي الفرجانى، تقدير الناتج المحلى الزراعي وأثره على الناتج المحلى الإجمالي بالاقتصاد الليبي، مجلة الدراسات العليا، السنة الأولى ، العدد الصفري، أكاديمية الدراسات العليا والبحوث الاقتصادية ، طرابلس، ليبيا، 1997، ص64.

1-4 أهداف البحث:

تهدف الدراسة إلى التعرف على التطور لنظام التمويل المصرفي الزراعي بليبيا من خلال استكشاف واختبار وتحليل دور التمويل الزراعي في تنمية القطاع الزراعي و في تنويع قاعدة الاقتصاد الوطني، أي بمعنى آخر التعرف على أعداد المستفيدين من سياسات التمويل الزراعي وعلى وجه الخصوص القروض الزراعية الممنوحة وقيمتها خلال فترة الدراسة وعلى ما إذا كانت اتجاهات الإقراض الزراعي تتمشى واتجاهات أعداد المقترضين من عدمه، ولمعرفة أهم العوامل التي تؤثر في عددها وقيمتها ونسبة تحصيلها ولأثار المترتبة عليها وصولاً إلى بعض التوصيات العلمية والتطبيقية التي يمكن الأخذ بها من قبل منفذي السياسة التمويلية الزراعية في ليبيا لتحسين أداؤها وبالتالي تنمية القطاع الزراعي وتحسين دخول المزارعين. وهناك مجموعة من الأهداف الفرعية المتمثلة في الآتي:

1. تطور التمويل الزراعي في ليبيا بصفة عامة ومنطقة المرج بالجبل الأخضر بصفة خاصة.
2. التمويل الزراعي ودوره في التنمية الزراعية في ليبيا.
3. التحليل القياسي للدراسة الحالة (منطقة المرج).
4. دراسة المشاكل والحلول المقترحة ثم النتائج والتوصيات.

1-5: أهمية البحث:

في الوقت الذي يعتبر فيه القطاع الزراعي من القطاعات المهمه في البنيان الاقتصادي في ليبيا باعتباره من القطاعات الإنتاجية التي يعول عليها في تنويع هيكل الاقتصاد الوطني لصالح الإنتاج وتقليص الإعتماد على النفط كمورد رئيسي للدخل ولهذا تبرز أهمية الدراسة في

معرفة مدى مساهمة التمويل الزراعي في القطاع الزراعي في ليبيا ومنطقة المرج بالجبل الأخضر بصفة خاصة.

1-6: النطاق المكاني والزمني للدراسة:

أجريت هذه الدراسة بمنطقة المرج بالجبل الأخضر، والتي تقع في الجزء الشمالي الشرقي من ليبيا وهي جزء من منطقة الجبل الأخضر، ويحدها شمالاً طلميثة وجنوباً منطقة الخروبة، أما شرقا فتحدها منطقة البياضة وغرباً منطقة توكرة (العقورية). أما الفترة الزمنية للدراسة الميدانية، فقد تم أعداد استمارة الاستبيان خلال شهر يناير من عام 2017، وتم توزيع تلك الاستمارات في شهري فبراير ومارس 2017، وتم جمعها وتفريغ الاستمارات وتحليلها خلال شهري أبريل ومايو من نفس العام.

1-7: مصادر البيانات والطريقة البحثية:

1 .المصادر الثانوية: وتشمل البيانات الإحصائية المنشورة التي تصدرها الجهات الرسمية بليبيا والمتمثلة في سجلات الجهات الرسمية للهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق والهيئة القومية للبحث العلمي ومجلس التخطيط العام وكذلك المنظمة العربية للتنمية الزراعية التابعة لجامعة الدول العربية والى بيانات وتقارير ونشرات المصرف الزراعي والمصارف الأخرى، بالإضافة إلي بعض المراجع العلمية المتعلقة بمجال هذه الدراسة.

2. المصادر الأولية: متمثلة في البيانات التي يتم تجميعها عن طريق استمارة الاستبيان الخاصة بمصادر بالتمويل الزراعي في منطقة المرج بالجبل الأخضر واستمارة الاستبيان الخاصة بالمزارعين المتحصلين علي القروض الخاصة بأنشطة الإنتاج الزراعي في منطقة المرج بالجبل الأخضر خلال الفترة 1980 ـ 2010.

الفصل الثاني

الإطار النظري

الاستعراض المرجعي للدراسات السابقة

الفصل الثاني

الإطار النظري والاستعراض المرجعي

2-1 تمهيد:

يتناول هذا الجزء المفاهيم الاقتصادية التي لها علاقة بالتمويل الزراعي والإقراض الزراعي والائتمان الزراعي بالإضافة إلى العوامل المؤثرة في التمويل الزراعي وأهمية التمويل وأهداف الإقراض الزراعي وأهمية الإقراض الزراعي الاقتصادية ومصادر الإقراض الزراعي والفوائد المترتبة عليه. كما قد يستعمل البعض أحياناً مصطلح التمويل الزراعي مرادفاً لكلمة الإقراض الزراعي. فالتمويل الزراعي مصطلح ينطوي على معنى أكثر شمولاً من الإقراض بل يشكل الإقراض جزءاً منه. ونتيجة لهذا التداخل، نصادف أحياناً في أدبيات الإقراض الزراعي استعمال كلمة التمويل الزراعي مرادفة لكلمة الإقراض الزراعي.

2-2 المفاهيم الاقتصادية التي لها علاقة بالتمويل الزراعي:

2-2-1 مفهوم التمويل الزراعي:

يعرف التمويل الزراعي بأنه توفير المال اللازم للاستثمار في القطاع الزراعي، بغض النظر عن مصدره إن كان من خلال الاقتراض أو التمويل الذاتي أو المساعدات أو اصدار السندات[1] وكذلك يعرف التمويل الزراعي بأنه هو العملية التي بواسطتها يمكن الحصول على رأس المال واستعماله في القطاع الزراعي. أي أنه يبحث في الطرق والوسائل التي يمكن بواسطتها تجميع رأس المال الذي تحتاجه الزراعة وفي أفضل الطرق لاستعمال رأس المال في الإنتاج والتسويق الزراعي[2] ويقصد بالتمويل الزراعي دراسة النظم الاقتصادية الخاصة بتمويل العمل المزرعي، وبهذا يعتبر التمويل الزراعي جزءاً من قرارات الإدارة المزرعية الخاصة بكيفية الحصول على رأس المال وطرق استعماله المختلفة. ويبحث التمويل الزراعي عموماً في أنسب

---

[1]. محمد رشراش مصطفى وآخرون، التمويل الزراعي، مرجع للتدريس في الجامعات العربية، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 1995، ص1.

[2]. التمويل والإقراض الزراعي، PDF created with pdf Factory Pro trial version , www.pdffactory.com

الطرق لتمويل الزراعة بأقل التكاليف، أي في حل المشكلات الزراعية من الناحية المالية، وفي حين يختص التمويل بمصادر وإستخدامات الموارد المالية.[1]

2-2-2 مفهوم القرض الزراعي:

يعرف القرض بأنه سلعة اقتصادية يتم تبادلها بين طرفين أولهما المقرض وثانيهما المقترض أو المستلف مع وعد من المقترض بسدادها أو بسداد ما يساويها إلى المقرض بعد فترة محددة بالإضافة إلى جزء يتفق عليه ويأخذه المقرض نظير استعمال المقترض للسلعة وهذا الجزء يسمى بالفائدة.[2]

2-2-3 مفهوم الائتمان الزراعي:

يستعمل مصطلح الائتمان مرادفاً لكلمة اقتراض أو تسليف، حيث تعني كلمة الاقتراض الحصول على شيء ما واستعماله وإعادته هو نفسه أو شيء مماثل له في المستقبل بتكلفة أو بدون تكلفة وبالطريقة التي يتم الاتفاق عليها، وفي حالة القرض النقدي يعني الحصول على مقدار معين من المال وفق شروط يتم الاتفاق عليها بين المقرض والمقترض يتعهد بإعادته في المستقبل فبعضهم يعرفه بأنه القروض والتسهيلات النقدية التي يتم منحها للأفراد والجهات الاعتبارية العامة والخاصة مقابل توفير ضمانات كافية وتعهد المقترض بسداد تلك الأموال وفوائدها والعمولات والمصاريف المستحقة عليها دفعه واحدة أو على أقساط في تواريخ استحقاقها، ومنهم من يعرفه بأنه علاقة مديونية بين المزارعين والهيئات والمؤسسات تقوم على أساس الثقة وتتمثل في مبادلة سلعة معينة أو نقود مع تعهد بإرجاع قيمتها مضافاً إليها قيمة الفائدة.[3]

---

[1]. سمير محمود عبد الحميد الجزار، تمويل الأنشطة التسويقية الزراعية في ضوء سياسة الإصلاح الاقتصادي في الزراعة المصرية، رسالة ماجستير، قسم الاقتصاد الزراعي، كلية الزراعة، جامعة الزقازيق، (فرع بنها)، ج.م.ع، 1997، ص27.

[2]. المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الندوة القومية حول تمويل صغار المزارعين وتنظيماتهم، مرجع سبق ذكره، ص99.

[3]. نوري أحمد سعيد، الائتمان الزراعي وأثره في تنمية قطاع الزراعة، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم الاقتصاد الزراعي، كلية الزراعة، جامعة طرابلس، طرابلس، ليبيا، 2008، ص7.

2-2-4 سياسة التمويل الزراعي:

تهدف هذه السياسة مساعدة المزارعين في الحصول على القروض الزراعية اللازمة للتوسع في الإنتاج الزراعي، وتلبية الإحتياجات الاستهلاكية المتزايدة للإنسان والحيوان ويعتبر المصرف الزراعي هو الجهة المانحة لهذه القروض الزراعية للفلاحين.[1]

2-2-5 العوامل المؤثرة في التمويل الزراعي:

تشكل العوامل المؤثرة في التمويل الزراعي نسبة كبيرة من الاستثمارات الإنتاجية الزراعية في الدول ومن أهم العوامل المؤثرة في التمويل الزراعي مايلي:[2]

2-2-5-1 مدخرات الدولة:

وهو عبارة عن فائض الإيرادات المحققة للدولة، حيث تعتمد تلك المدخرات في الدول النامية على حجم الصادرات الزراعية باعتبارها تمثل نسبة كبيرة من حجم الصادرات ككل تحقق الدولة من ورائها حصيلة وفيرة من الرسوم الجمركية والضريبية تمثل نسبة لا بأس بها من إجمالي الناتج المحلي ولكن يجب التنبيه على أن هذا الوضع لا ينطبق على الدول النامية النفطية التي تعتمد على عائد النفط بشكل أساسي لتمويل مختلف القطاعات والأنشطة الاقتصادية والتي من بينها الاقتصاد الليبي الذي يعتمد بشكل كامل على العوائد النفطية كممول أساسي للأنشطة الزراعية.

2-2-5-2 مدخرات قطاع الأعمال:

تتوقف مدخرات هذا القطاع على حجم مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي، فكلما كان دور هذا القطاع فعال في إدارة النشاط الاقتصاد

---

1. صالح الأمين الأرياح، الأمن الغذائي ومحدداته وسبل تحقيقه، الجزء الثاني، دار الكتب الوطنية، بنغازي، ليبيا، 1996.

2. علي محمود فارس، أسس الإقراض الزراعي والتمويل التعاوني، منشورات جامعة عمر المختار، الطبعة الأولى، البيضاء، ليبيا، 2005، ص 73.

كلما أدى إلى زيادة دخلة، وبالتالي زيادة حجم مدخراته التي يمكن أن يساهم بها في توسيع استثماراته في النشاط الاقتصادي بشكل عام والنشاط الزراعي بشكل خاص، ويتكون هذا القطاع من قطاع الأعمال المنظم وغير المنظم ويشمل الأخير المزارع الصغيرة والصناعات المحلية الصغيرة ولصغر حجم هذا الوحدات فإنه غالباً ما يصعب وضع حدود فاصلة بينهما وبين القطاع العائلي ويصعب تقدير حجم مدخرات هذا القطاع لعدم دقتها، أما قطاع الأعمال المنظم فإنه يشمل الشركات والتنظيمات الزراعية الكبيرة سواء الخاصة أو الاشتراكية.

2-2-5-3 مدخرات القطاع العائلي:

ترتبط هذه المدخرات بحجم الإنفاق الاستهلاكي للأسرة وهي عبارة عن الفرق بين الدخل الأسري والإنفاق الاستهلاكي لها. وتتأثر مدخراته بالعديد من المتغيرات أهمها مستوى الدخل الأسري وأسلوب توزيع الدخل القومي ومستوى النشاط الاقتصادي والسياسة المالية للدولة وتباين حجم الادخار العائلي في الدول النامية، حيث يتوقف على متوسط دخل الفرد وطبيعة توزيعه بين دولة وأخرى.

2-2-6 أهمية التمويل[1]

تكمن أهمية التمويل على مستوى المؤسسة في اعتباره الآلية التي توفر الإحتياجات المالية اللازمة للمؤسسة والممارسات التي تسمح وتهتم بحسن إستخدام هذه الأموال وتحقيق عوائد مالية مرتفعة، كما تهتم عملية التمويل بتحويل فكرة المشروع إلى واقع فعلي من خلال توفير الأموال للازمة لقيام المشروع وتزويده بأساسيات قيامه من الأراضي، مباني، تجهيزات الإنتاج، كما يساهم التمويل أيضاً في الحفاظ على استمرارية حياة المشروع، وبقائه في موقع تنافسي، عن طريق مساهمته في شراء المواد واللوازم ومستلزمات الإنتاج الأخرى الضرورية لعمليات الاستغلال في المؤسسة، وعموماً يمكن القول أن التمويل في المؤسسة هو نتاج لضرورة توفر رأس المال اللازم لتوفير العمليات الاستثمارية والإنتاجية والتسويقية في المؤسسة سواء كانت هذه العمليات تتم بطابع مرحلي وموسمي واستراتيجي طويل الأمد يتعلق بتواجد المؤسسة الاقتصادية.

---

[1]. بوفليح نبيل، عبداللّه الحرتسي حميد، التمويل الإسلامي كأسلوب لمواجهة تحديات الأزمة المالية العالمية، الملتقى الدولي حول أزمة النظام المالي و المصرفي الدولي و بديل البنوك الإسلامية ،جامعة الأمير عبدالقادر للعلوم الإنسانية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، قسم الاقتصاد والإدارة، 2009، ص3 .

ويمكن القول أن التمويل له دور فعال في تحقيق سياسة الدول التنموية وذلك عن طريق توفير رؤوس الأموال لإنجاز مختلف البرامج والمشاريع التي يترتب عنها:

- توفير فرص عمل جديدة تؤدي إلى القضاء على البطالة.
- تحقيق التنمية الاقتصادية للدولة.
- تحقيق الرفاهية للمجتمع عن طريق تحسين الوضعية المعيشية للسكان من خلال توفير السكن، الرعاية الصحية، فرص العمل.

2-2-7 شروط نجاح سياسة التمويل المصرفي للقطاع الزراعي:

حتى تكون سياسة التمويل المصرفي للقطاع الزراعي ناجحة وفعالة يجب أن تراعي أو تنفذ الأسس التالية:[1]

1. لكي يكون القرض ذات فعالية يجب أن يهيأ المناخ المناسب لإستخدامه حتى يؤدي إلى زيادة الإنتاج الذي يترتب علية زيادة الدخل المزرعي، أما منح القروض دون تهيئة المناخ المناسب فإن القروض ستتحول من استثمار يهدف إلى الإنتاج إلى استثمار لا هدف له.

2. إن إمكانيات الفلاح المحدودة وأسعار المحاصيل المتغيرة لذلك يجب أن يأخذ النظام الائتماني في عين الاعتبار تقديم القروض بسعر فائدة مناسب (منخفض نسبياً).

3. منح الائتمان يجب أن يؤسس على الحيازة وليس الملكية ذلك أن الكثير من المزارعين ليست لهم ملكية ثابتة، وهذا يقيد من طاقتهم على الاقتراض.

4. على المؤسسة المقرضة أن تضع خطة بسيطة توضح فيها شروط الإقراض حتى يستطيع كل مزارع الإستفادة من هذه القروض وإستخدامها في الوقت المناسب.

---

[1]. بن سمينة دلال، بن سمينة عزيزة، استمارة المشاركة في الملتقى الدولي حول سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات دراسة حالة الجزائر والدول النامية، عنوان المداخلة، سياسة التمويل المصرفي للقطاع الفلاحي في ظل الاصلاحات الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2006، ص5.

5. يجب على المزارعين مهما كانت مستوياتهم أن يعملوا على الوفاء بالتزاماتهم تجاه مؤسسات الإقراض ويمكن لهم ذلك عن طريق إتباعهم لأساليب الإنتاج الحديثة، سواء عن طريق تنويع الإنتاج المزرعي وإدخال مختلف تقنيات الإنتاج أو عن طريق التسويق المنظم للمنتجات.

6. كنتيجة للطبيعة الاحتمالية للإنتاج الزراعي يجب على المزارعين القيام بعملية التأمين على المحاصيل الزراعية لدى المؤسسات المختصة.

7. يجب تحديد قيمة القروض على أساس قواعد منظمة يراعى فيها إحتياجات مختلف مناطق الإنتاج وطبقات المقترضين وهذا التنظيم يحتاج إلى تدعيم مؤسسات الائتمان حتى تصبح قادرة على القيام بهذه المهام بكفاءة وخاصة بالنسبة لصغار المزارعين.

8. يجب إستخدام القروض الزراعية في الأغراض التي صرفت من أجلها، كما يجب أن لا تتوقف وظيفة المصارف على منح القروض فقط وإنما يجب عليها متابعة إستخدامها في الأغراض التي منحت من أجلها.

9. يجب أن تكون مواعيد سداد القروض تبعاً لمواعيد استلام الدخل وعلى أقساط تسهيلًا للدفع.

10. يجب على المصارف التأكد من أن إستخدام القرض الممنوح سوف يعطي إيراداً يكفي لتسديد ودفع الفوائد عليه مع ترك ربح مناسب للمزارع.

2-2-8 أهداف الإقراض الزراعي:

يستعمل التمويل الزراعي بصورة عامة كوسيلة لدفع عجلة التنمية الزراعية وتحسين صافي دخل المزرعة، وبالتالي رفع مستوى المعيشة للمزارع من خلال توفير أو تحقيق ما يلي:[1]

1 - زيادة التكوين الرأسمالي في الزراعة: حيث يساعد التمويل على زيادة رأس المال المستثمر في العمل الزراعي وخاصة عندما يتعلق الأمر بتوفير القروض المتوسطة الأجل أو الطويلة الأجل لإقامة الأبنية وإنشاء المشاريع الإنتاجية باختلاف أنواعها.

[1]. محمد رشراش مصطفى وآخرون ، التمويل الزراعي، مرجع سبق ذكره، ص3.

2 – المحافظة على حجم نشاط زراعي ملائم : حيث يسمح التمويل بتوسيع العمل المزرعي مما يمكن المزارع من تخفيض تكاليفه والحصول على فائدة اقتصاديات الحجم.

3 – زيادة كفاءة الإنتاج: حيث يساعد التمويل على زيادة كفاءة إنتاج الحيازة الزراعية عن طريق تسهيل حصول المالك على المواشي والآلات الزراعية الحديثة، كما يمكنه من شراء الأسمدة والأصناف المحسنة من البذور واستعمالها، ومن إحلال الآلة محل الأيدي العاملة كوسيلة لخفض التكاليف وزيادة الكفاءة الإنتاجية كما يمكن للتمويل أن يحسن التوقيت في استعمال الأموال وبالتالي زيادة الكفاءة الإنتاجية.

4 – زيادة المقدرة على مواجهه الظروف الاقتصادية المتغيرة: حيث تستدعي التطورات التكنولوجية في معظم الأحيان أو ظروف التسويق، إجراء تعديلات رئيسية في المزرعة تمكنها من التكيف مع الظروف المستجدة، فقد يستلزم الأمر إستخدام تقنيات متطورة مثل تربية الدواجن بسبب تشكل منافسة شديدة تستلزم تخفيض أسعار المنتج وتكاليف الإنتاج واضطرار مربي الدواجن إلى استبدال وسائل الإنتاج التي يعمل بها.

5 – مواجهه التقلبات الموسمية في الدخل والنفقات: يتصف الإنتاج الزراعي بالموسمية وتأثره إلى حد كبير بالظروف الجوية. وقد يحصل المزارع على المحصول، إما دفعة واحدة أو على أكثر من دفعة خلال الموسم في حين إن الإنفاق الزراعي عملية مستمرة، ولذا فإن الاقتراض يوفر للمزارع السيولة اللازمة لمواجهه النفقات الموسمية في الوقت الذي لا يوفر لديه مدخرات ينفق منها.

6 – الحماية من الظروف الطبيعية غير المواتية: ينطوي العمل الزراعي على كثير من المخاطر الناتجة عن الظروف الجوية أو الأوبئة، وهنا يلعب الاقتراض دوراً رئيسياً في حماية المشروع المزرعي من الفشل أو التصفية. فعندما يتوفر للمزارع هامش ائتمان أو مقدرة ائتمانية غير مستعملة فإنه يمكن استعمالها في الاقتراض لتمويل الإلتزامات الطارئة للاستمرار في عمله.

7 – إتاحة التملك: يساعد الاقتراض على تملك الأرض في فترة قصيرة نسبياً إذا ما قورنت بالفترة اللازمة لذلك في حالة إعتماد المستثمر على مدخراته الشخصية فقط. فلو اعتمد الفرد

على مدخراته الشخصية فقط حتى يصل إلى المرحلة التي تسمح لها بتملك الأراضي الزراعية فقد يطول هذا الوقت إلى أن يتعدى عمر الفرد نتيجة الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار، بالإضافة إلى أن التقدم في العمر يفقد المزارع حيويته ونشاطه، مما يؤثر على الإنتاج الزراعي.

2-2-9 أهمية الإقراض الزراعي الاقتصادية:[1]

2-2-9-1 يخلق ويحافظ على حجم كافٍ من المخرجات (الإنتاج):

تظهر معظم المزارع نقصاً في التكاليف كلما أزداد حجم العمل المزرعي، لذا يمكن للإقراض أن يستعمل لتوسيع العمل المزرعي للحصول على فائدة اقتصاديات الحجم، ويمكن أن يلعب الإقراض دوراً هاماً في الحصول على الموجودات الرأسمالية مثل الآلات والأدوات المطلوبة لزيادة العمل وكذلك في المحافظة على حجم كبير من المخرجات (الإنتاج) من خلال شراء المدخلات التشغيلية مثل الأعلاف والبذور والأسمدة والمبيدات.

2-2-9-2 زيادة الكفاءة:

إن استعمال الإقراض يجعل من الممكن إحلال مصدر محل مصدر آخر، فمثلاً يمكن أن تحل محل اليد العاملة كوسيلة لتخفيض التكاليف ويمكن للإقراض أن يحسن ويزيد من كفاءة العمل المزرعي من خلال شراء كميات أفضل من وسائل الإنتاج المتاحة أو السلالات المنتقاة من البذور أو قطعان التربية المحسنة.

2-2-9-3 التكيف للظروف الاقتصادية المتغيرة:

قد تستدعي المتغيرات التقنية الحديثة أو ظروف التسويق المتغيرة إجراء تعديلات رئيسية في المزرعة، فمثلاً قد يكون ضرورياً إتباع تقنية حديثة لتربية العجول أو مستوى أفضل في الحراثة أو الزراعة أو الحصاد أو تبديل أدوات الطاقة وخاصة عندما تنخفض الأسعار وتزداد التكاليف عليه فالاقتراض مصدر رئيسي لإجراء هذه التعديلات والتغيرات.

---

[1]. ربيعة خالد خليفة، السياسة الإقراضية الزراعية ودورها في تنمية قطاع الثروة الحيوانية بليبيا، (منطقة الجبل الأخر كحالة دراسية)، مرجع سبق ذكره، ص 12 .

2-2-9-4 مواجهه التقلبات الموسمية والسنوية في الدخل والنفقات:

يجب أن يتم شراء مدخلات الإنتاج في فترة معينة من السنة، كما يجب أن يباع الإنتاج في وقت معين أيضاً لهذا فالتدفقات النقدية الداخلة والتدفقات الخارجة لا تحصل في نفس الوقت فمثلاً عادة ما يحصل عجز نقدي في الثروة الحيوانية منذ وقت الشراء حتى موعد البيع بعد التسمين.

2-2-9-5 الحماية من الظروف المعاكسة:

إن الطقس والمرض والسعر هي كلها أمور يكتنفها الغموض في الزراعة وعلى الرغم من كل الإمكانيات المتاحة الممكن استعمالها لتخفيض المخاطرة، لكن من غير الممكن إزالة كل المخاطر في الزراعة ويمكن أن يلعب الإقراض دوراً مهماً للحماية من هذه المخاطر.

2-2-9-6 منح الاستمرارية:

أن انتقال العمل المزرعي من شخص إلى آخر يقتضي كميات كبيرة من المال، وبدون الإقراض لا يمكن أن تتم تصفية الكثير من مشكلات النقل لان الورثة غير العاملين في الزراعة غالباً ما يرغبون في الحصول على إرثهم كنقد سائل وليس كحصة من الملكية من الأموال غير المنقولة من المزرعة ومن باقي الموجودات، فالإقراض ضروري من أجل الانتقال الناجح للملكية بين الأجيال ويجب أن يكون واضحاً أن السلفة أو القرض أداة ذو حدين، فإن استخدمت بصورة صحيحة وسليمة في العمليات الإنتاجية أدت إلى حل كثير من المشاكل الزراعية فيجب على المؤسسات الإرشادية القيام بدور فعال في إرشاد المستفيدين من التسليف بكيفية استعمال السلفة أو القرض.

2-3 الاستعراض المرجعي للدراسات السابقة:

تمثل الدراسات السابقة مرحلة ضرورية وهامة لأي عملية، حيث يسترشد بها الباحثون في أبحاثهم ودراستهم بما لها أهمية من حيث المساهمة في تحديد المنهج والأسلوب التحليلي والمجال الذي تعتمد عليه أي دراسة جديدة، حيث أن هذه لدراسة مكملة للدراسات السابقة . لذلك تناول هذا الاستعراض المرجعي أهم الدراسات والبحوث المتعلقة بالتمويل الزراعي، وذلك لتعرف على أهم النتائج البحثية وأساليب التحليل الاقتصادية المستخدمة فيها والتوصيات العلمية، وقد تم تقسيم الدراسات السابقة إلى ثلاث مجموعات المجموعة الأولى تضم الدراسات السابقة الخاصة بالتمويل الزراعي في جمهورية مصر العربية، والمجموعة الثانية تهتم أيضاً بالتمويل والاقراض الزراعي في ليبيا، وأما المجموعة الثالثة دراسة سابقة في دولة العراق وفيما يلي هذه الدراسات:

أولاً: الدراسات السابقة في جمهورية مصر العربية:

وقام **الحبشي (1990)**[1] بدراسة تحليلية للائتمان الزراعي في الجمهورية اليمنية ومقارنته بنظم الائتمان الزراعي في مصر، حيث بينت تلك الدراسة أن نجاح سياسة التنمية الزراعية في تحقيق أهدافها يعتمد بصفة أساسية على مدى كفاءة النظام الائتماني والمؤسسات الائتمانية الزراعية، وقد استهدفت الدراسة التعرف على خصائص البنيان الاقتصادي الزراعي اليمني وتحليل هيكل الخدمات الائتمانية الزراعية وأثرها على الإنتاج الزراعي، إضافة إلى تقييم النظام الائتماني الراهن في الجمهورية اليمنية ودراسة بعض مؤشرات الكفاءة الإدارية للمصارف الزراعية من حيث مدى مشاركة المديرين في وضع السياسة الإقراضية.

وتبين من الدراسة أن هناك نحو 16% من مزارعي العينة يعتمدون كلية على ذاتهم في تمويل عملياتهم المزرعية بينما يوجد نحو 81% منهم يقومون بتمويل عملياتهم المزرعية جزئياً

بجانب الاقتراض، في حين أن هناك 2% منهم يعتمدون على الاقتراض فقط كمصدر تمويلي، وقد تبين أيضاً أن الدخل الزراعي هو من أهم مصادر التمويل المزرعي حيث كان من إجمالي

[1]. محمد عبدالرحمن هاشم الحبشي، دراسة تحليلية للائتمان الزراعي في جمهورية اليمن، أطروحة دكتوراه، قسم الاقتصاد الزراعي، كلية الزراعة، جامعة القاهرة، ج . م . ع، 1990.

عدد مزارعي العينة الذين يقومون بتمويل عملياتهم المزرعية كلياً أو جزئياً نحو 94%، أما بالنسبة لمصادر الاقتراض تبين أن مصرف التسليف التعاوني الزراعي هو المصدر الرئيسي وذلك بأهمية نسبية بلغت نحو 85% يليه في الأهمية الأقارب بنسبة بلغت نحو 44%، ثم التجار والمصارف التجارية بنسبة بلغت 10%، 2% على الترتيب وذلك من إجمالي مزارعي العينة المقترضين عام 1989.

كما أوضحت الدراسة مدى تعامل المزارعين مع مصرف التسليف التعاوني الزراعي حيث تبين أن إقبال المزارعين في التعامل مع المصرف يعد مؤشراً على كفاءته في أداء خدماته الائتمانية الزراعية لهم، حيث بلغت نسبة المزارعين المتعاملين مع مصرف التسليف التعاوني الزراعي 72% من مزارعي العينة، في حين أن هناك 28% غير متعاملين معه. وباستطلاع الآراء حول عدم التعامل مع المصرف تبين أن من أسبابه صعوبة إجراءات التعامل وبلغت نسبتها 76%، يليها في الأهمية ارتفاع في تكلفة التعامل، طوال مدة إجراءات التعامل، وسوء المعاملة، على اعتبار أن الاقتراض بفائدة محرم دينياً، بُعد المصرف من المزارع ذلك بنسبة بلغت 55%، 37%، 22%، 22%، 6% على الترتيب، أما بالنسبة للمزارعين المتعاملين مع المصرف فقد عبر حوالي 67% منهم عن بساطة إجراءات التعامل، في حين عبر حوالي 33% عن صعوبة إجراءات الحصول على القروض، وباستطلاع اراء المتعاملين مع المصرف حول المشاكل التي تواجههم في تعاملهم مع المصرف جاءت مشكلة تردد المزارعين على المصرف لإنهاء إجراءات التعامل في مقدمة المشاكل وذلك بنسبة بلغت حوالي 59% يليها مشكلة ارتفاع تكاليف الاقتراض، وصعوبة الحصول على كفيل، ثم عدم انتظام تواجد موظفي المصرف وذلك بتكرار نسبى حوالي 38%، 21%، 11% على الترتيب، وقد أوصت الدراسة بضرورة تبسيط إجراءات الحصول على الخدمات الائتمانية والإرشادية، كما أوصت الدراسة أيضاً بتحسين الكفاءة الإدارية للمصارف وذلك من خلال خلق نظام متكامل لتدفق المعلومات على كافة المستويات الإدارية للمصارف وتوفير الكوادر الفنية كماً وكيفاً.

وقد قام **الششتاوى (2004)**[1] بدراسة الكفاءة السياسية الائتمانية الزراعية بمحافظة المنوفية، حيث أشار إلى أن النظام التمويلي يعتبر من العوامل المهمة والمؤثرة على النشاط الزراعي، لذلك اهتمت الدراسة بالنظام التمويلي والائتمان، وقد بينت الدراسة أن مصادر التمويل الإقراضي تعتمد على البنك الرئيسي للتنمية والائتمان الزراعي بنسبة تصل إلى 95% من مصادر الاقتراض حيث يتعامل مع المصرف نحو 78% من إجمالي المقترضين وأوضحت الدراسة أن أسعار الفائدة المناسبة لأفراد العينة وبنسبة 55% من العينة، وأظهرت الدراسة أن معيار نسبة الاسترداد قد بلغ متوسطه خلال نفس الفترة للائتمان بمحافظة المنوفية نحو 94.95% من القروض والأقساط المستحقة. وأوصت الدراسة بضرورة إعادة النظر في تكلفة الفائدة للقروض الزراعية والاستثمارية وكذلك شروط منح الائتمان مع الأخذ في الاعتبار أن تكون مواعيد السداد مناسبة لدخل النشاط المقرض من أجله، كذلك رفع الوعي المصرفي حتى يتسنى زيادة المصادر الداخلية للمصرف الزراعي ودور أجهزة الدولة للرقابة على المصارف الزراعية ودراسة سلبياته والتي من أهمها مخاطر تدوير القروض القديمة.

وقد **أجرى عامر (1987)**[2] دراسة تحليلية للائتمان الزراعي بجمهورية مصر العربية استهدفت إلقاء الضوء على هيكل وتطور القروض الزراعية التي يقدمها المصرف الرئيسي للتنمية والائتمان الزراعي وتحديد مدى مساهمة القروض التي قدمها على كل من التكاليف المتغيرة والكلية، وتقدير معدلات النمو في القروض الزراعية التي صرفت لبعض المحاصيل الزراعية وقد أشارت الدراسة إلى تزايد قيمة القروض الزراعية القصيرة الأجل التي قدمها المصرف الرئيسي للتنمية والائتمان الزراعي من حوالي 108.8 مليون جنية عام 1976 إلى حوالي 3227 مليون جنيه عام1990/ 1991، وتزايد قيمة القروض متوسطة الأجل من حوالي 2.3 مليون جنيه عام 1976، إلى نحو 117.6 مليون جنيه عام 1990/ 1991، وصنفت القروض الزراعية الاستثمارية التي قدمها المصرف الرئيسي للتنمية والائتمان الزراعي إلى قروض تشغيلية قصيرة الأجل وأخرى متوسطة الأجل، واستأثرت القروض التشغيلية القصيرة

---

[1]. محمد سعيد أمين الششتاوى، وآخرون، دراسة تحليلية لكفاءة السياسة الإئتمانية الزراعية في محافظة المنوفية، المجلة المصرية للإقتصاد الزراعي، المجلد الرابع عشر، العد الثالث، القاهرة، ج . م . ع، سبتمبر، 2004.

[2]. سيدة حامد عامر، دراسة تحليلية للائتمان الزراعي في جمهورية مصر العربية، رسالة ماجستير، قسم الاقتصاد الزراعي، كلية الزراعة، جامعة القاهرة، ج . م . ع،1987.

الأجل التي تقدم للثروة الحيوانية والداجنة بالنصيب الأكبر أي 54.34 % من إجمالي القروض التي بلغت نحو 297.36 مليون جنيه في متوسط فترة الدراسة.

وقد أجرى **عبدالمطلب (2000)**[1] دراسة اقتصادية تحليلية لكفاءة إستخدام الموارد المالية للبنك الرئيسي للتنمية والائتمان الزراعي قبل وبعد تطبيق سياسة التحرر الاقتصادي، أشارت إلى أن التغيرات في هيكل الميزانية للبنك الرئيسي للتنمية والائتمان الزراعي والانخفاض الحاد الحادث في صافى الأرباح المحققة للبنك وخصوصاً في جانب الإيرادات السلعية، مع تغير مجالات الطلب على الإقراض الزراعي وتغير مؤثراته تعد من المشكلات الهامة والجديرة بالدراسة. واستهدفت الدراسة استقراء أهم مكونات ميزانية للبنك في ظل التغيرات السياسية وأثرها على كفاءة إستخدام الأموال المملوكة والممنوحة باستخدام الأدوات المختلفة لإدارة الأموال، والتعرف على نقاط القوة والضعف المؤثرة على استخدام الأموال في ظل متغيرات سياسية ومدى توافق السياسة الائتمانية والإقراضية مع التغيرات المطلوبة. وقد أوصت الدراسة بضرورة التركيز على جلب المدخرات الريفية والودائع بشتى أنواعها وآجالها في ظل التنافسية على الودائع والمدخرات من مختلف البنوك.

وفى **دراسة شويقة (1985)**[2] للتمويل الزراعي في جمهورية مصر العربية استهدفت الدراسة تحديد المشاكل الرئيسية التي تعوق عملية الائتمان الزراعي وإلقاء الضوء على النشاط التمويلي وتطوره في القطاع الزراعي لمختلف المناطق الإنتاجية ولأهم الزروع الحقلية، وقد تبين من الدراسة أن القروض القصيرة الأجل تمثل حوالي 65% من إجمالي القروض، كما تناولت هذه الدراسة في أحد أبوابها الكفاءة التمويلية والإنتاجية لأهم الزروع الرئيسية خلال الفترة 1970 - 1981.

وأوضحت الدراسة تدهور الكفاءة التمويلية في الإنتاج الزراعي من 10% عام 1965 إلى نحو 3.2 % في عام 1976، وبينما كانت الكفاءة التمويلية مرتفعة في بداية فترة الدراسة

---

[1]. محمد عبدالحافظ عبد المطلب، وآخرون، دراسة اقتصادية تحليلية لكفاءة استخدام الموارد المالية لبنك التنمية والائتمان الزراعي قبل وبعد ابتهاج سياسة التحرر الاقتصادي، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي، المجلد العاشر، العددالثاني، القاهرة، ج. م. ع، سبتمبر، 2000.

[2]. محمود حمدى عبد العزيز شويقة، دراسة اقتصادية للتمويل الزراعي في جمهورية مصر العربية، رسالة ماجستير، قسم الاقتصاد الزراعي، كلية الزراعة، جامعة المنصورة، ج . م . ع، 1985.

إلا إنها أخذت في الانخفاض بعد عام 1974 وحتى عام 1976 ثم أخذت في التزايد بعد ذلك، أيضاً تواكبت الكفاءة الإنتاجية تبعاً للكفاءة التمويلية وأخذت نفس المنوال حيث استمرت على نفس الاتجاه للفترات السابقة صعوداً وهبوطاً.

وفى **ورقة لخضر(1997)**[1] مقدمة لإلقاء الضوء على واقع السياسات الائتمانية الزراعية في مصر ودور البنك الرئيسي للتنمية والائتمان الزراعي، حيث يمكن التعرف على النمو الذي حدث في إستخدام القطاع الزراعي للائتمان المصرفي من خلال تحليل التطور الذي طرأ على العلاقة بين الائتمان الموجه للقطاع الزراعي والناتج الزراعي الإجمالي وهى العلاقة التي يمكن دراستها في ضوء ما يسمى بالميل المتوسط والميل الحدي لإستخدام القطاع الزراعي للائتمان المصرفي، وينصرف المقصود بالميل المتوسط إلى العلاقة أو النسبة بين حجم الائتمان الزراعي خلال سنة معينة وبين الناتج الزراعي الإجمالي بالأسعار الثابتة في تلك السنة، أما الميل الحدي فيقصد به النسبة بين التغير في حجم الائتمان الزراعي في سنة معينة والتغير في حجم الناتج الزراعي الإجمالي بالأسعار الثابتة في نفس السنة. وبتقدير الميل المتوسط والحدي لاستخدام القطاع الزراعي للائتمان المصرفي تبين أن الميل المتوسط خلال العام 1986/85، والعام 1995/94 قد أتسم بالضآلة حتى أنه لم يتعدى خلال العامين المذكورين نحو 0.3 مما يعني أن تغير الناتج الزراعي لا يستتبعه في المتوسط تغير يذكر في حجم ما يوجه للقطاع الزراعي من الائتمان. وهذا في حد ذاته دليل على الحاجة إلى سياسة ائتمانية زراعية محددة الأطر والمعالم تعكس من الأولويات من المنظور القومي، وبدراسة مسار الميل الحدي لإستخدام القطاع الزراعي للائتمان يتبين عدم توائم السياسة الائتمانية الزراعية مع التطور في الناتج الزراعي. ففي بعض السنوات كان الميل الحدي سالباً وحدث ذلك في عام 1992/91 حيث بلغ 0.116 ودلالة ذلك أنه بينما انخفض الائتمان الزراعي في هذا العام مقارنة بالعام السابق له زاد حجم الناتج الزراعي، الإجمالي بكمية أكبر من كمية النقص الذي حدث في حجم الائتمان الزراعي، أما في السنوات الأخرى كان ميل الحدي موجباً.

[1]. حسن على خضر، السياسات الائتمانية الزراعية في مصر ودور بنك التنمية والائتمان الزراعي – الوضع الحالي والتصور المستقبلي، الندوة القومية حول تمويل صغار المزارعين وتنظيماتهم، المنظمة العربية لتنمية الزراعية، عمان ، الأردن،1997.

وبدراسة العلاقة الدالية بين الناتج الزراعي الإجمالي والائتمان الزراعي الموجه للقطاع الزراعي خلال الفترة المشار إليها تبين أن هناك علاقة (طردية) بين كل من الناتج الزراعي الإجمالي والائتمان الزراعي بمعدل خطى قدر بنحو 5.24 مليون جنيه بمعنى أن الزيادة في الائتمان الزراعي بمقدار 1% يؤدي إلى زيادة الناتج الزراعي الإجمالي 5.24%، كما يبين معامل الارتباط الذي بلغ 0.98 قوة العلاقة بين المتغيرين.

وفى **دراسة لأبى (2000)**[1] بعنوان دور البنك الرئيسي للتنمية والائتمان الزراعي في تنمية القطاع الزراعي المصري، أوضحت أن البنيان الاقتصادي الزراعي يعاني من مشكلة ضآلة السعة المزرعية، التي تتسم بالموسمية، وبالتالي ضعف المقدرة الادخارية، وقصور التمويل الذاتي لدى معظم الزراع وخاصة أصحاب الحيازات القزمية في تمويل العمليات الإنتاجية المزرعية ومواجهة إحتياجاتهم المزرعية المستمرة طوال العام ليتسنى لهم الارتقاء بمستوى الإنتاج المزرعي ورفع مستوى معيشتهم، حيث استهدفت الدراسة معرفة الدور الذي يقوم به البنك الرئيسي للتنمية والائتمان الزراعي في تمويل مشروعات التنمية الزراعية المصرية بصفة عامة وتمويل إنتاج أهم الحاصلات الزراعية الحقلية الرئيسية في مصر بصفة خاصة خلال العام 76 /1977، والعام 1998/97. واعتمدت الدراسة في تحقيق أهدافها على كل من أسلوب التحليل الاقتصادي الوصفي والتحليل الإحصائي بالإضافة إلى استخدام أسلوب تحليل الانحدار البسيط.

وقد اشارت الدراسة إلى أن هناك تزايد في إجمالي قيمة القروض الزراعية سواء بالقيم الجارية أو الحقيقية بمعدلات نمو بلغت 13.8% و4.15%، نتيجة لزيادة كل من القروض الزراعية القصيرة والمتوسطة والطويلة الأجل بمعدلات نمو سنوي جارية أو حقيقية بلغت حوالي 11.72% ، 3.05%، 27.3% ، 12.1%، 13.32% أو 10.14% على الترتيب خلال فترة الدراسة. وتبين أيضاً أن القروض الزراعية تساهم في سد متطلبات الإنتاج الزراعي (العوامل التقنية والاقتصادية) إذ لوحظ خلال فترة الدراسة أن زيادة إجمالي القيمة الجارية أو الحقيقية لمتطلبات الإنتاج الزراعي بمقدار 10% تؤدي إلى زيادة الطلب على القروض الزراعية بالقيم الجارية أو الحقيقية بمقدار 11.15% ، 7.8% على الترتيب. وهذا يؤكد على أن القروض

[1]. محمد السيد السيد حسين لأبى، دراسة اقتصادية لدور البنك الرئيسي للتنمية والائتمان الزراعي في تنمية القطاع الزراعي المصري، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي، المجلد العاشر، العدد الثاني، القاهرة، ج. م. ع. سبتمبر 2000.

الزراعية تساهم في تنمية الناتج الزراعي، وأن زيادة إجمالي القيمة الجارية أو الحقيقية للقروض الزراعية بمقدار 10% يؤدى إلى زيادة إجمالي القيمة الجارية و الحقيقية للناتج الزراعي بمقدار 8.04% ، 3.18% على الترتيب خلال فترة الدراسة، وأوصت الدراسة بضرورة توفير القروض الزراعية مع تسهيل وسائل سدادها للمصارف الزراعية نظراً لما لها من دور فعال في تنمية الناتج الزراعي، وبضرورة إعادة النظر في السياسة الائتمانية للبنك الرئيسي للتنمية والائتمان الزراعي، والتي بالغت في تقديم القروض القصيرة الأجل دون الأنواع الأخرى (المتوسطة والطويلة الأجل) اللازمة لدفع عجلة التنمية الزراعية، مع متابعة الإشراف عليها وتوجيهها نحو الأهداف المرجوة.

أهم التوصيات الدراسات السابقة في التمويل والإقراض والائتمان الزراعي في جمهورية مصر العربية:

1- تحسين الكفاءة الإدارية للمصارف الزراعية وذلك من خلال خلق نظام متكامل لتدفق المعلومات على كافة المستويات الإدارية للمصارف وتوفير الكوادر الفنية كماً وكيفاً
2- التركيز على جلب المدخرات الريفية والودائع بشتى أنواعها وآجالها في ظل التنافسية على الودائع والمدخرات على مختلف البنوك
3- ضرورة توفير القروض الزراعية مع تسهيل وسائل سدادها للمصارف الزراعية لما لها دور فعال في تنمية الناتج الزراعي
4- رفع الوعي المصرفي حتى يتسنى زيادة المصادر الداخلية للمصرف الزراعي ودور أجهزة الدولة للرقابة على المصارف الزراعية ودراسة سلبياته والتي من أهمها مخاطر تدوير القروض القديمة.

ثانيا: الدراسات السابقة في ليبيا:

كما بينت **ورقة البصير(1997)**[1] المقدمة حول تمويل صغار المزارعين وتنظيماتهم أهمية دور التمويل في التنمية الزراعية بليبيا من حيث الدور المهم الذي يلعبه المصرف الزراعي من خلال تمويل المزارعين بكافة أنواع القروض باعتباره المصدر الوحيد للتمويل خاصة وأن الإقراض يستهدف الجانب الكلى لدفع عجلة التنمية بالقطاع الزراعي عن طريق زيادة الإنتاج الكلى وتحسينه النوعي ورفع كفاءة إستخدام الموارد الزراعية والمحافظة عليها جميعاً من الهدر والضياع، كما يستهدف من الجانب الجزئي عمل على رفع الدخول الفردية وبالتالي رفع مستويات المزارعين المعيشية وخلق فرص العمل جديدة من خلال الدخول في مشاريع واستثمارات جديدة.

وأوضحت الدراسة أن السياسة الائتمانية للمصرف الزراعي قد ساهمت في زيادة معدل العائد الاستثماري الصافي بنحو 5.27%، 17.66%، 2.48%، 1.63% لمشروعات تسمين عجول الأبقار وتسمين الخراف، إنتاج دجاج اللحم، إنتاج بيض المائدة على الترتيب وذلك عن نظيرة في حال اضطرار المزارع إلى الاقتراض من المصارف التجارية وهذا يعكس الأثر الواضح للمصرف الزراعي في تحفيز المزارعين على الاستثمار. وأوضحت الدراسة المشار إليها سلفاً أن حوالي 67% من المزارعين المتعاملين مع المصرف الزراعي عبروا عن بساطة إجراءات التعامل، في حين عبّر حوالي 33% عن صعوبة إجراءات الحصول على القروض، وأشارت الدراسة إلى مشكلة ارتفاع تكلفة الاقتراض، وصعوبة الحصول على كفيل، ثم عدم انتظام تواجد موظفي المصرف الزراعي وذلك بتكرار نسبى بحوالي 38%، 21%، 11% على الترتيب.

وجاءت **دراسة الجريبي (1990)**[2] لتظهر مدى كفاءة المصرف الزراعي الليبي في التنمية الزراعية والوقوف على مواطن الضعف والقوة لنفس الغاية وهي توثيق تجربة المصرف وتحليلها، معرفة مدى مساهمتها الفعلية في النهوض بالإنتاج الزراعي، وتوصلت الدراسة لمجموعة من النتائج أهمها: عدم ارتباط حجم الإقراض للقطاع الزراعي بإنتاجية هذا القطاع وما يضيفه من ناتج قومي للاقتصاد القومي.

---

[1]. المنظمة العربية للتنمية الزراعية، التمويل الزراعي في ليبيا، الأسس والأهداف، دراسة قطرية عن ليبيا، إعداد المهندس، بشير أحمد البصير، والمهندس محمد الجريبى، الخرطوم، السودان، 1997.

[2]. محمد عبدالله الجريبي، تقييم كفاءة المصرف الزراعي في ليبيا، رسالة ماجستير، المعهد العربي للدراسات الإسلامية، عمان، الاردن، 1990.

وفي **دراسة الزرقانى (2001)**[1] لسياسات الدعم وأثرها على تطور الإنتاج الزراعي (حالة القروض الزراعية)، استهدفت تحليل سياسات الدعم الزراعي وتقييم دورها وتأثيرها على مستوى الإنتاج الزراعي في ليبيا لتحقيق أهداف واستراتيجيات التنمية الاقتصادية والحد من الفجوة الغذائية المتمثلة في توالي انخفاض نسبة الاكتفاء الذاتي، حيث بينت الدراسة وجود علاقة طردية بين سياسات الإقراض والإعانات ودعم الأسعار الزراعية وبين تطور الإنتاج الزراعي. خاصة وأن المصرف الزراعي هو الممول الرئيسي للنشاط الزراعي وأنه لازال متردد في توسيع نشاطه على نطاق مؤثر نظراً لأنه يعاني من مشاكل تتعلق باسترداد أمواله وإنفاق قروضه في مجالاتها المختلفة.

وتبين من الدراسة أن القروض القصيرة الأجل أظهرت زيادة في عددها وقيمتها حيث بلغت نسبها على التوالى 56.6%، 68.8% خلال الفترة (1990 ـ 2000)، و بلغت الزيادة في عدد وقيم القروض المتوسطة الأجل على توالي بنسب 28.9%، 57.1% خلال نفس الفترة المشاره إليها.

أما بالنسبة للقروض الطويلة الأجل أظهرت زيادة كبيرة في عددها وقيمتها حيث بلغت نسبة الزيادة على التوالى 90%، 87.7% خلال الفترة (1980ـ 1991) .

كما أوصت الدراسة بتفعيل مهام المصرف الزراعي في دفع عجلة النمو والتطور في القطاع الزراعي وخصوصاً دوره في تطوير التقنية الحديثة في مجال الثروة النباتية والحيوانية وزيادة قدرات المصرف الزراعي على التمويل ولو تطلب ذلك زيادة رأسماله وتطوير سياساته وأساليبه في الدعم ولإقراض، والتعامل مع الديون والمستحقات المتراكمة لدى المستفيدين السابقين بما يدعم عمل المصرف ويضاعف من قدراته على خلق قطاع زراعي قادر على الأخذ بأسباب ومقومات التطور والنهوض لخدمة الاقتصاد الوطني.

---

[1]. سعد الدين سليمان الزرقانى، سياسات الدعم وأثرها على تطور الإنتاج الزراعي (حالة القروض الزراعية)، رسالة ماجستير، قسم الاقتصاد، أكاديمية الدراسات العليا والبحوث الاقتصادية، طرابلس، ليبيا، 2001.

تناولت **دراسة الساعدى (2008)**[1] دور المصارف المتخصصة في عمليات التمويل التنموي، فالمشكلة البحثية التي إعتمد عليها الباحث هي مدى مساهمة المصارف الزراعية في تسريع عملية التنمية، أما الفرضية التي بنيت عليها الدراسة هي محدودية سياسات الائتمان الموجه عموماً والائتمان الزراعي تحديداً بأنها لا تلعب دوراً مهماً في عملية التنمية. لقد هدفت الدراسة إلى معرفة دور المصارف الزراعية في التنمية الاقتصادية، ولقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من الاستنتاجات من أهمها أن زيادة نشاط المصرف في عملية التمويل أدى إلى زيادة القروض الممنوحة وكانت هذه الزيادة بنسب 147.1% للمصرف الزراعي الليبي و194.1% للمصرف الزراعي المصري. بينما كانت السياسة التحصيلية للمصرف الزراعي المصري أفضل من السياسة التحصيلية للمصرف الزراعي الليبي، وكانت نسبة التحصيل للمصرف الزراعي المصري 86.8% والمصرف الزراعي الليبي 73.1%. وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات من أهمها تشجيع المستثمرين، إقامة مشروعات في الريف يتم تمويلها من المصرف مما يساعد على فتح فرص عمل للمزارعين والتوسع في منح القروض المتعلقة بإقامة المشروعات الجديدة وتطوير المشروعات المقامة للمساهمة في عملية التنمية الزراعية.

أوضح **أوحيدة (2012)**[2] في دراسة عن تمويل المصرف الزراعي ودوره في تنمية قطاع الزراعة بمنطقة سبها، حيث يعتبر التمويل الزراعي من أهم العوامل التي يجب مراعاتها عند إنشاء أي مشروع زراعي ويرتبط نجاح قطاع الزراعة بمدى توفر مصادر التمويل اللازمة والملائمة بعد إجراء دراسة الجدوى الاقتصادية، حيث أظهرت العديد من الدراسات أن هناك مشكلة في التمويل الزراعي في ليبيا من أهمها ضعف التمويل اللازم لإقامة مشاريع زراعية، وهدفت الدراسة إلى دراسة وتحليل دور المصرف الزراعي في نمو الأنشطة الزراعية في ليبيا بصفة عامة ومنطقة سبها بصفة خاصة، وكذلك قياس مدى مساهمة القروض الزراعية في زيادة الإنتاج النباتي، ولقد بلغت القروض الممنوحة وأعداد المستفيدين منها خلال فترة الدراسة (1.715) مليار دينار و(98255) مستفيداً، كما أوضحت نتائج معادلات الاتجاه الزمني العام

---

[1]. فوزي رمضان الساعدى، دور المصارف المتخصصة في عمليات التمويل التنموي، (دراسة مقارنة لأداء المصرف الزراعي في كل من ليبيا وجمهورية مصر العربية)، رسالة ماجستير، قسم الاقتصاد، أكاديمية الدراسات العليا، طرابلس، ليبيا، 2008.

[2]. نجم عبدالله أوحيدة، تمويل المصرف الزراعي ودوره في تنمية قطاع الزراعة بمنطقة سبها، رسالة ماجستير، قسم الاقتصاد، أكاديمية الدراسات العليا، بنغازي، 2012.

بإن معدل النمو السنوي المركب لإجمالي القروض الزراعية بالقيم الجارية قدر بنحو (14.4%) في المتوسط، بينما قدر معدل النمو السنوي المركب لإجمالي أعداد المستفيدين من القروض الزراعية الممنوحة بنحو (4.9%) في المتوسط، كما قدر النمو السنوي المركب لإجمالي قيمة القروض الزراعية الممنوحة بالقيم الثابتة بنحو (9.3%) في المتوسط، وبينت نتائج الدراسة أن هناك انخفاض في نسبة استرداد القروض الممنوحة على مستوى ليبيا، وأظهرت نتائج الميل المتوسط والميل الحدي لاستخدام قطاع للتمويل المصرفي الزراعي بالقيم الجارية والثابتة توضح أن الميل المتوسط كان متذبذب خلال فترة الدراسة ولقد بلغ مجموع الميل المتوسط (1.3558) وبمتوسط بلغ نحو (74.57) مليون دينار خلال الفترة من 1985- 2007، كما توضح أن الميل المتوسط لاستخدام قطاع الزراعة للتمويل المصرفي بالقيم الجارية قد اتسم بالضآلة في العديد من السنوات حيث أنه لم يتعدى (0.2925).

وهذا يفسر أن حجم التمويل المصرفي الزراعي لا يؤثر إلا بنسبة قليلة جداً على التغير في الناتج المحلي الإجمالي الزراعي. أما بالنسبة للميل الحدي ومن خلال نتائج الدراسة يلاحظ أنه بينما ينخفض حجم التمويل المصرفي الزراعي يزداد حجم الناتج المحلي الإجمالي الزراعي وهذا ربما يدل على أن السياسة التمويلية الزراعية لم تواكب التطور الذي حدث في الناتج المحلي الإجمالي الزراعي وإنما هناك عوامل أخرى لم تشملها الدراسة.

كما أظهرت نتائج الدراسة أن إجمالي قيمة القروض الزراعية (فرع سبها) قدرت بحوالي (15.4) مليون دينار بالقيمة الجارية، وبمتوسط سنوي لهذه الفترة حوالي (0.670) مليون دينار كذلك أوضحت نتائج معايير قياس كفاءة الاستثمارات في مجال الزراعة بإن معدل الاستثمار في قطاع الزراعة قدر بنحو (0.181) في المتوسط خلال فترة الدراسة 1985-2007، وهذا يدل على وجود كفاءة للاستثمار في قطاع الزراعة خلال فترة الدراسة. وأوضحت نتائج الدراسة أن هناك علاقة (طردية) بين قيم كل من القروض القصيرة والمتوسطة الأجل بالقيم الجارية والثابتة والناتج المحلي الإجمالي الزراعي، وهناك علاقة (طردية) بين القروض الزراعية الممنوحة الطويلة الأجل والناتج المحلي الإجمالي الزراعي بالقيم الجارية والثابتة. وبالنسبة للدراسة الميدانية التي أجراها الباحث في منطقة الدراسة بينت من خلال النتائج للمستفيدين من القروض الزراعية في منطقة سبها أن هناك الكثير من المشاكل التي واجهت المزارعين وأهمها خصم سعر الفائدة

مسبقاً وارتفاعها، وصغر حجم القروض الممنوحة من المصرف، وصعوبة الإجراءات الإدارية وتأخرها وعدم المراقبة أو المتابعة من قبل المصرف للقروض الممنوحة، وأظهرت نتائج الدراسة الميدانية الخاصة بالموظفين بفروع المصرف الزراعي بمناطق الجنوب أن من بين العقبات التي تواجه الإقراض الزراعي في فروع المصرف الزراعي بمناطق الجنوب هي المركزية الإدارية مما تسبب في تعطيل الإجراءات الإدارية للمتقدمين في الحصول على القروض الزراعية، وكذلك عدم توفر دورات تدريبية في مجال الائتمان الزراعي.

ولقد توصلت الدراسة إلى العديد من التوصيات وهي فتح حسابات جارية للمناشط الزراعية والحيوانية، وتملك الاستثمار في المشروعات ذات الجدوى الاقتصادية وزيادة المخصصات المالية للمصرف الزراعي حتى يستطيع الإيفاء لجميع الطلبات المقدمة للحصول على القروض الزراعية، وكذلك مراجعة نظام التعامل بالفائدة، والعمل على توفير منظومة حاسوب خاصة تربط الإدارة العامة بفروع المصرف ومكاتبه، وتسهيل الإجراءات الإدارية، والتركيز على القروض العينية أكثر من القروض النقدية.

وفي **دراسة خلف (1998)**[1] بعنوان مساهمة مصرف التنمية في تمويل التنمية الصناعية في ليبيا، استهدفت الدور الذي لعبه مصرف التنمية في دفع عملية التنمية الصناعية بليبيا للتحليل من أجل تقييم تجربته، ومحاولة اقتراح ما يمكن أن يعزز من دوره في المستقبل، وعلى الرغم مما ساهمت به المبالغ من إنشاء وخلق قاعدة صناعية جيدة، إلا أن الاقتصاد الليبي لازال يعتمد على مصدر واحد لتمويل المشروعات التنموية، ومواجهة كل إحتياجات ليبيا من السلع الرأسمالية والوسيطة، مما قد يكون مصدر خطورة عند نضوب الثروة النفطية، أو في ظل الظروف السائدة الآن من تذبذب وانخفاض أسعار النفط وما لهم من انعكاسات على معظم دول العالم بما فيها ليبيا.

ولهذا كان من الطبيعي أن نعيد النظر في ترتيب أوضاعنا الاقتصادية، وإعداد أنفسنا لمرحلة جديدة يتم التركيز فيها على تمويل التنمية من مصادر أخرى خلاف الاعتماد على

[1]. عبد الحكيم محمد خلف، مساهمة مصرف التنمية في تمويل التنمية الصناعية في ليبيا، قسم التخطيط الصناعي، معهد التخطيط، طرابلس، ليبيا، 1998.

مصادر النفط ويعتمد ذلك على الإعتماد على قطاعات إنتاجية أخرى تكون قادرة على تمويل التنمية ذاتياً، وبينت نتائج الدراسة أنه على الرغم مما ساهم به مصرف التنمية عبر مسيرته الطويلة التي تجاوزت 30 عاماً إلا أن حجم الأموال التي ساهم بها في تمويل قطاع الصناعة منذ عام 1993 إلى عام 1995 لم تتجاوز 154.1 مليون دينار، في حين بلغ إجمالي ما تم تخصيصه لقطاع الصناعة خلال الفترة 1970 – 1995 من مخصصات التنمية مبلغ وقدره 5708.4 مليون دينار وبمتوسط سنوي قدره 228.3 مليون دينار، وبذلك يتضح أن ما قدمه مصرف التنمية من مبالغ لا تمثل سوى ما نسبته 2.7% من قيمة الاستثمارات التي نفذتها الدولة لقطاع الصناعة، وهذا يوضح محدودية مساهمة المصرف في دفع عملية التنمية الصناعية في ليبيا، وقد تم اقتراح مجموعة من التوصيات أهمها، توفر رأس المال الملائم الذي يمكن المصرف من القيام بواجباته، وذلك بدفع المبلغ المتبقي من رأس مال المصرف حتى يستطيع الوفاء بالتزاماته، وكذلك تسييل مخصصاته من ميزانيات التحول وعوائد المشاريع وزيادة رأسمال مصرف التنمية عن طريق دعوة المؤسسات المصرفية وشركات التأمين وغيرها للاكتتاب في هذه الزيادة، والسرعة في تنفيذ الموازنات الاستيرادية مع تقليل الرقابة على الصرف عند توريد مستلزمات الإنتاج والصيانة للمشاريع القائمة.

وفي **دراسة خليفة (2006)**[1] التي أخذت منطقة الجبل الأخضر كحالة دراسية حيث اهتمت بالسياسة الإقراضية الزراعية ودورها في تنمية قطاع الثرة الحيوانية بتلك المنطقة حيث قامت بتحليل بيانات الفترة 1970– 2006. أذ بلغ إجمالي القروض الزراعية الممنوحة وأعداد المستفيدين منها على مستوى الدولة نحو 700 مليون دينار و449267 مستفيداً على التوالي موزعة على ثلاثة أنواع من القروض الزراعية منها القروض القصيرة الأجل والقروض المتوسطة الآجل ثم القروض الطويلة الأجل. كما تبين من الدراسة أن هناك قصور (انخفاض) في نسبة استرداد إجمالي القروض الممنوحة على مستوى ليبيا وكذلك بالنسبة لمنطقة الجبل الأخضر. كما أوضحت نتائج الدراسة المتعلقة بتأثير القروض الزراعية الممنوحة بقيمتها الجارية والثابتة على التكوين الرأسمالي للقطاع الزراعي أي هناك تأثير إيجابي لإجمالي القروض الزراعية الممنوحة. كما أشارت نتائج الدراسة الميدانية أن الموافقة على منح القروض الزراعية (العدد والقيمة) يتم

[1]. ربيعه خالد خليفة، السياسات الإقراضية ودورها في تنمية قطاع الثروة الحيوانية بليبيا (منطقة الجبل الأخضر كحالة دراسية)، مرجع سبق ذكره.

مركزياً ودون الرجوع للفروع، وبينت الدراسة أيضاً الشروط والضمانات التي تطلبها إدارة المصرف الزراعي لضمان استرجاع أمواله الممنوحة قد كان لها الأثر في تقليل أعداد المستفيدين منها. ولقد تم اقتراح مجموعة من التوصيات لتطوير السياسات التمويلية وتحسين أداء المؤسسات الائتمانية بليبيا والتي من أهمها توفير المخصصات المالية للمصرف الزراعي بالدولة حتى يتمكن من تغطية كافة التزامات القروض المطلوبة وتقليل دور المركزية قدر المستطاع وتشجيع دور الجمعيات التعاونية الزراعية وذلك لتجاوز مشكلة الضمانات الفردية، والعمل على تبسيط إجراءات الحصول على القرض، والعمل على ربط الإدارة العامة للمصرف الزراعي بفروعه ومكاتبه بمنظومة عمل متطورة لتسهيل انسياب البيانات والمعلومات، وقيام الدولة بالتوعية الإعلامية عن دور المصرف الزراعي بليبيا لتحقيق أهداف التنمية الزراعية.

وفي دراسة **خليفة (2012)**[1] بعنوان تقييم دور المصرف الزراعي في التنمية الزراعية في ليبيا، فقد انحصرت السياسة التمويلية في ليبيا في خدمة أهداف السياسة الزراعية بهدف تحسين البنيان الزراعي، ودفع عجلة التنمية الزراعية وتحسين الدخل المزرعي من خلال توفير رأس المال للمزارعين وبالتالي رفع مستوى المعيشة لهم، حيث يساعد الإقراض على توفير أوزيادة رأس المال المستثمر في العمل الزراعي من خلال إتاحة القروض بأنواعها المختلفة والمساعدة في المحافظة على حجم نشاط زراعي ملائم. بحكم أن الإقتراض يسمح بتوسيع العمل المزرعي، وزيادة كفاءة إنتاج الحيازة الزراعية وزيادة المقدرة على مواجهة الظروف الاقتصادية المتغيرة ومواجهة التقلبات الموسمية في الدخل والنفقات. ولذلك فإن أهداف الدراسة تتركز في التعرف على أثر التغيرات التي حدثت خلال فترة الدراسة ومدى تأثر قيم الإقراض الزراعي الممنوح من المؤسسات الإقراضية وأعداد المستفيدين منها ونسب التحصيل على كفاءة المصرف الزراعي والناتج الزراعي خلال هذه الفترة، ولذلك يجب أن تعمل هذه المؤسسات كأداة فاعلة في توجيه المستفيدين من القروض الزراعية الممنوحة وفقاً لاستراتيجيات وخطط قطاع الزراعة والثروة الحيوانية وتهيئة المناخ المناسب للاستثمار الزراعي لتعويض سنوات الحصار التي شهدتها ليبيا خلال الفترة 1990– 1999 والتي كان لها الأثر البالغ في الحد من دور الدولة من مزاولة الأنشطة الإنتاجية والزراعية وذلك من خلال مؤسساتها الإقراضية وهي فترة العقوبات السياسية

[1]. ربيعة خالد خليفة، تقييم دور المصرف (البنك) الزراعي في التنمية الزراعية في ليبيا، أطروحة دكتوراه غير منشورة، قسم الاقتصاد الزراعي، كلية الزراعة، جامعة القاهرة، القاهرة،ج، م،ع، 2012.

والإقتصادية التي فرضتها الولايات المتحدة الأمريكية على ليبيا، مما يتطلب إتباع سياسة إقراضية فاعلة لمعرفة وتقييم دور المصرف الزراعي في زيادة الإنتاج الزراعي وتحسينه من ناحية، والمحافظة على استدامة التنمية والموارد من ناحية أخرى. والحماية من الظروف الطبيعية غير المواتية وإتاحة التملك للأرض لفترة قصيرة نسبياً. ولقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات العلمية والتطبيقية لتطوير السياسة التمويلية وتحسين المؤسسات الائتمانية بليبيا والتي من أهمها توفير المخصصات المالية للمصرف الزراعي في ليبيا حتى يتمكن من تغطية كافة التزامات القروض المطلوبة لمواجهة الطلب عليها، منح الأولوية في الإقراض للمزارعين الذين لديهم خبرة أكثر بمجال الزراعة وأساليبها الحديثة وخاصة في تلك المشروعات التي تتسم بالمبادرة وليس التقليد للحد من أي تأثيرات خارجية طارئة، مع التركيز على التحليل المالي عند اتخاذ القرار الائتماني بدلاً من التركيز على الضمانات المقدمة.

وقام **عبد اللّه (1990)**[1] بدراسة مقارنة لنظام تمويل زراعي ملائم مع نظام التمويل في المصرف الزراعي بليبيا، وهدفت الدراسة إلى عرض المشروع لنظام تمويل زراعي ملائم ومعرفة مدى تطابق نظام التمويل الزراعي المعمول به بالمصرف الزراعي مع نظام تمويل زراعي ملائم لطبيعة الزراعة والتنمية الريفية في ليبيا من خلال تقويم معايير منح القروض وتقويم حجمها، وتبين من الدراسة أن مجالات الحاجة للمال في الزراعة تكمن في الإنتاج والاستهلاك حيث أن الميزة الأساسية في التمويل الزراعي هو كونه ضرورياً لتغطية كل من عمليات الإنتاج والاستهلاك معاً والسبب في ذلك أن طبيعة العمليات الزراعية متداخلة في كلا الجانبين، ومن مجالاته أيضاً تمويل العمليات غير المنتجة حيث أن التمويل الزراعي يتضمن تغطية كل من العمليات الإنتاجية الزراعية والاستهلاكية للزراع في آن واحد والذي يستعمل عادة لتغطية نفقات شراء البذور، وحفر الآبار وغيرها، أما التمويل في العمليات غير المنتجة فهو تمويل غير منتج يغطي نفقات المزارع وعائلته الشخصية مثل الزواج وشراء الحلي ومناسبات الأفراح والوفيات وهذا ما يحدث بالنسبة للدول النامية، ويصبحون غير قادرين على السداد.

[1]. محمد توفيق عبداللّه، دراسة مقارنة نظام تمويل زراعي ملائم مع نظام التمويل في المصرف الزراعي في ليبيا، مجلة قاريونس العلمية، السنة الثالثة، العدد الأول، 1990.

وأوضحت الدراسة أنه هناك حالات طارئة ومرتبطة بطبيعة الإنتاج والاستغلال الزراعي وخاصة في الزراعة التقليدية مقارنة بالزراعة الحديثة بسبب أن السيطرة على البيئة تحتاج لتمويل، منها قلة الإنتاج وضعفه الذي يسبب قلة الدخل عن المعدل، وهذه المشكلة تزداد عندما لا يكون هناك احتياطي مالي للزراع للتغطية فالحاجة إلى التمويل في هذه الحالة غير اعتيادية بسبب تلك الطوارئ غير المؤقتة وغير المعروفة الحجم والتأثر مقدماً. كما أن إدخال التقنيات الحديثة في الزراعة يحتاج إلى تمويل أكثر من العمليات السابقة الذكر وخاصة في الاقتصاديات النامية التي تعمل على إدخال التقنية الحديثة في عملياتها الزراعية.

كما أظهرت الدراسة الدور المهم الذي لعبه المصرف الزراعي في ليبيا في كون المصرف الزراعي الممول الوحيد للقطاع الزراعي بشقية الحيواني والنباتي وأن التقدم الذي تحقق في القطاع المذكور وقدرته على توفير معظم الحاجة للإنتاج الزراعي في ليبيا جاء بسبب الدور الرائد الذي لعبه في توفير احتياجات الزراعة للقروض النقدية والعينية، وبلغ مقدار القروض الزراعية الممنوحة من قبل المصرف الزراعي للفترة 1984–1989 في كافة أنحاء ليبيا موزعة حسب آجالها القصيرة والمتوسطة والطويلة 67970000 سبعة وستون مليون وتسعمائة وسبعون ألف دينار، ومن المتطلبات الواجب توفيرها وتهيئتها لإنجاح هذا النظام يمكن حصرها في توفير المال وتجهيزه، وتنظيم عمليات الإقراض وإدارتها، ومؤسسات تمويل متخصصة وملائمة.

كما أوضحت الدراسة أن المعيار الأمثل لمنح القروض وتقويم حجمها هو الإنتاجية، سواء إنتاجية الأرض أو الزراع أو الاثنان معاً، وعندما لا تؤخذ الإنتاجية بعين الاعتبار كمعيار أساسي سيحرم صغار المزارعين بسبب صغر مساحة الأراضي التي يستغلونها، وقلة موجوداتهم، أما إذا أخذت الإنتاجية بعين الاعتبار كمعيار لمنح القروض سيخدم الزراع النشيطين المنتجين فقط بغض النظر عن حيازاتهم. كما بينت الدراسة أن موضوع الكفالة والضمان الذي يجب تقديمه من قبل الزراع عملياً، إلا أن الضمان غير كافٍ من حيث طبيعته ومسؤوليته القانونية، وغير كافي من حيث الحجم، فالمزارع لا يشعر بارتباطه المباشر بهذا الضمان لأنه غير مسؤول أمام المصرف مباشرة بل تقع المسؤولية على الجمعية التعاونية الزراعية، لذا يجب على المصرف الزراعي أن يقرر ضماناً على الزراع من أجل حصولهم على القرض على أن يكون هذا الضمان ممكن توفيره من قبل الزراع.

كما أكدت الدراسة على أن الفوائد تفرض كغرامات على الأقساط المتأخرة التسديد لهذا نسبة بسيطة يمكن فرضها على الإقساط المستحقة وغير المسترجعة، وهذا يكون دافعاً للزراع على تسديد الأقساط المستحقة وعدم إهمالها وتجمعها بمبالغ كبيرة يصعب عندها التسديد بسبب ازدياد حجمها، كما أوضحت الدراسة أن استرجاع القروض بطريقتين الأولى تبدأ بقسط عالٍ ثم منخفض، والثانية تبدأ بالقسط الأقل إلى الأكبر حيث تستمر الأقساط بموجب هذه الطريقة بالصعود لحين اكتمال تسديد القرض.

وفي **دراسة أجراها عبدالأمير (2002)**[1] لدور التمويل في تنمية القطاع الزراعي الليبي، حيث أشار أن جل الدول النامية تهدف إلى نقل اقتصادها من التخلف إلى التقدم ويعتبر التمويل (بالإضافة إلى تطور القوى العاملة) من أهم العوامل التي تلعب دوراً كبيراً في التأثير على الناتج المحلى الإجمالي للقطاع الزراعي، كما أكدت ذلك النظريات الحديثة في التنمية الاقتصادية حيث أنها تشير إلى أهمية توافر التمويل الكافي وخاصة في المراحل الأولى من التنمية لتحقيق معدلات نمو عالية والوصول إلى اقتصاديات ذاتية الحركة قادرة على التقدم والتطور وبالتالي فإن التمويل يأتي ضمن أولويات الجهاز المصرفي إذ يعد حجر الأساس في التغيير والتنمية.

واستهدفت الدراسة إيجاد العلاقات الكمية والمؤشرات الرقمية التي تربط الناتج المحلى الإجمالي الزراعي وعناصر التمويل المتمثلة بالقروض الممنوحة من قبل المصرف الزراعي، الاستثمارات في تكوين رأس المال الثابت في القطاع الزراعي، التسهيلات المصرفية المقدمة من المصارف التجارية، الاستثمار في تطوير طرق المواصلات وتطور القوى العاملة في القطاع الزراعي.

كما أوضحت الدراسة تطور الناتج المحلى الحقيقي من خلال معادلات الاتجاه الزمني العام أثناء المراحل التسويقية الثلاث التي شهدتها ليبيا، المرحلة الأولى في الفترة 1970-1990 وهى مرحلة التسويق إلى المؤسسات التسويقية وعدم إلزام المزارع بسياسة معينة حيث تبين أن

[1]. سمير عبدالأمير، جاسم ناصر حسين، دور التمويل في تنمية القطاع الزراعي الليبي، ورقة مقدمه الى مؤتمر التنمية الاقتصادية في ليبيا– الماضي والمستقبل، طرابلس، ليبيا، 14- 16 / 12، 2002.

معدل النمو للناتج المحلى الحقيقي خلال الفترة المشار إليها بلغ 1.14 سنوياً، والمرحلة الثانية في الفترة 1981 ـ 1990 وهى مرحلة إلزام المزارعين بتسليم محاصيلهم إلى المؤسسات التسويقية العامة، وكان معدل النمو للناتج المحلى الحقيقي أقل من سابقتها حيث بلغ 1.02 سنوياً، والمرحلة الثالثة في الفترة 1990ـ 1997 وهى مرحلة الرجوع إلى سياسة عدم الإلزام بالتسويق إلى المؤسسات التسويقية وكان معدل النمو مقارب إلى المرحلة الأولى وأعلى من المرحلة الثانية حيث بلغ 1.1 سنوياً.

وفي **دراسة شهيدة (2003)**[1] التحليلية لدور المصرف الزراعي في تمويل التنمية الزراعية، أوضحت الدور الهام الذي تقوم به المصارف المتخصصة مع التركيز على الدور الذي يقوم به المصرف الزراعي كأحد المصارف المتخصصة في التنمية الزراعية للاقتصاد لوطني من خلال تمويلها ودعمها للمشروعات الصغيرة والكبيرة. وقد أشارت الدراسة إلى أن المصرف الزراعي ركز إهتمامه على منح القروض الموسمية (القصيرة الأجل) والتي بلغت نسبتها 51% من إجمالي القروض المدفوعة خلال فترة الدراسة، أما نسبة القروض المتوسطة الأجل والطويلة الأجل كانت على الترتيب ما بين 30%، 19% من إجمالي القروض المدفوعة، ويرجع ذلك إلى أن موارد المصرف الزراعي غير كافية. وقد أوصت الدراسة بضرورة إهتمام المصرف الزراعي بالقروض المتوسطة والطويلة الآجل وعدم تركيز اهتمامه بالقروض القصيرة الأجل فقط ووضع آلية لتحصيل مستحقاته لتوسيع إمكانياته الفعلية وتحسين قدراته من خلال هذه القروض.

وفي دراسة **لعقيل (2008)**[2] بعنوان الكفاءة التحصيلية للمصرف الزراعي وأثرها على حجم القروض الممنوحة، إذ تتمحور مشكلة الدراسة في عدم قدرة المصرف الزراعي على تحصيل الديون والقروض الممنوحة للمستفيدين والذي أدى بدوره إلى زيادة حجم الديون المتعثرة لدى المصرف وبالتالي انخفاض الأرباح مع النقص في الموارد المالية المتاحة لمنح قروض جديدة والذي أدى إلى تخصيص أمول من ميزانيات التنمية للإقراض الإنتاجي والرعوي والإسكان

---

[1]. نعيمة أحمد شهيدة، دراسة تحليلية لدور المصرف الزراعي في تمويل التنمية الزراعية، رسالة ماجستير، قسم الاقتصاد، كلية المحاسبة غريان، جامعة الجبل الغربي، ليبيا، 2003.

[2]. عقيل اللآفى عقيل، الكفاءة التحصيلية للمصرف الزراعي وأثرها على حجم القروض الممنوحة، قسم التخطيط الزراعي، معهد التخطيط، طرابلس، ليبيا، 2008.

الزراعي. واعتمدت فرضية الدراسة على إن انخفاض الكفاءة التحصيلية للقروض الممنوحة من المصرف الزراعي يعود إلى عدد من العوامل الأساسية والفرعية والتي منها أن المصرف الزراعي لم يتبع الأساليب الحديثة في منح القروض واختبار مدى مقدرة المقترضين على السداد إضافة إلى أن القروض الممنوحة لا تتناسب مع الضمانات المقدمة من قبل المقترضين. واستهدفت الدراسة التعرف على الأسباب التي أدت إلى انخفاض قدرة المصرف على تحصيل الديون المستحقة والوقوف على المشاكل والصعوبات التي واجهت المصرف الزراعي وكيفية تذليلها عن طريق الأساليب والآليات الحديثة في منح الائتمان وإدارة المخاطرة الائتمانية. ولقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها، أن المصرف الزراعي يعاني الكثير من المشاكل والعراقيل والتي أساسها انخفاض كفاءتة التحصيلية بشكل ملحوظ وخاصة القروض الممنوحة وفقاً لميزانية التحول والذي يعود إلى غياب الآليات والأساليب الحديثة في منح الائتمان مما أدى إلى زيادة حجم القروض المستحقة الدفع(المتعثرة). إضافة إلى ضعف الإدارات والأقسام المتعلقة بمتابعة تحصيل الديون سواء من حيث الإمكانيات المادية والمعنوية من جهة أو ضعف الكوادر المتخصصة في عمليات التحصيل من جهة أخرى الأمر الذي أثر سلبياً على عملية تحصيل الديون المستحقة الدفع. وقد تم اقتراح مجموعة من التوصيات أهمها وضع آليات حديثة في عملية منح القروض وتقييم المخاطر الائتمانية وذلك بإعداد قواعد للبيانات والمعلومات المتعلقة بالقروض الاستثمارية وإتخاذ القرارات الاستثمارية السليمة من قبل المصرف، إضافة إلى إعداد الكوادر المهنية المتخصصة في مجال تحصيل الديون ورفع قدراتهم الوظيفية كاستثمار بعيد المدى ينعكس على عملية التحصيل بصفة خاصة وموارد المصرف المالية بصفة عامة.

في **دراسة لسعيد (2008)**[1] الائتمان الزراعي وأثره في تنمية قطاع الزراعة، التي أوضحت أن أعداد القروض الممنوحة من المصارف المتخصصة في ارتفاع، ومن هنا برزت مشكلة الدراسة المتمثلة في معرفة مدى مساهمة مؤسسات الائتمان في توفير الأموال اللازمة لدعم نشاط الزراعي إلا أن المشكلة لا تكمن في حجم الائتمان فقط، وإنما في آثار هذا الائتمان على ناتج قطاع الزراعة فخطورة هذا الائتمان قد تكمن في استخدامه لتمويل الإنفاق الجاري لا يقابله إنتاج مادي وبالتالي أي زيادة عشوائية في الائتمان على ناتج قطاع الزراعة قد تنعكس

[1]. نوري أحمد سعيد، الائتمان وأثرة في تنمية قطاع الزراعة، مرجع سبق ذكره.

على المستوى العام للأسعار وانخفاض ناتجه. لقد هدفت الدراسة إلى الوقوف على الدور الذي تتطلع به المؤسسات لدعم مسيرة التنمية الزراعية من خلال التسهيلات الائتمانية والقروض الزراعية الممنوحة للمزارعين الأفراد والتشاركيات والجمعيات التعاونية الزراعية، كما بينت نتائج الدراسة أن المرونة لإجمالي القروض الممنوحة من المصرف الزراعي بالقيم الجارية قد بلغت (0.21). وتوصلت الدراسة إلى أن المصرف الزراعي ركز في بداية الفترة على القراض القصير الأجل نظراً لانخفاض نسبة المخاطرة في هذا النوع من القروض، ولكن من خلال الأعوام الأخيرة من فترة الدراسة يلاحظ الارتفاع الملحوظ في القراض المتوسطة والطويلة الأجل. وأوصت الدراسة بضرورة قيام إدارة المصرف الزراعي بإعداد خطة متكاملة لزيادة موارده المالية حتى يتمكن من تغطية كافة التزامات القروض المطلوبة لمواجهه الطلب عليها والعمل على تقديم التسهيلات الائتمانية في صورة عينية كلما أمكن ذلك لضمان استعمالها في الأغراض الإنتاجية المخصصة لها من أجل زيادة الإنتاج.

أهم التوصيات في الدراسات السابقة في التمويل والإقراض الزراعي في ليبيا:

1- توفير رأس المال الملائم الذي يمكن المصرف الزراعي من القيام بواجباته

2- اهتمام المصرف الزراعي بالقروض المتوسطة والطويلة الآجل وعدم التركيز بالقروض القصيرة الآجل فقط

3- إعداد الكوادر المهنية المتخصصة في مجال تحصيل الديون ورفع قدراتهم الوظيفية كاستثمار بعيد المدى ينعكس على عملية التحصيل بصفة خاصة وموارد المصرف المالية بصفة عامة

4- منح الأولوية في الإقراض للمزارعين الذين لديهم خبرة أكثر بمجال الزراعة وأساليبها وخاصة في المشاريع التي تتسم بالمبادرة وليس التقليد للحد من أي تأثيرات خارجية طارئة.

ثالثاً: دراسة سابقة في الجمهورية العراقية:

وفي دراسة قام بها **الباحثان فرج وفارس (2010)**[1] بعنوان قياس أداء المصرف الزراعي العراقي من خلال الكفاءة التحصيلية للقروض الزراعية خلال الفترة 2003- 2008. وتقوم الدراسة باستعمال بعض المؤشرات التي تعطي عند تطبيقها دليلاً واضحاً على أداء المصرف خلال فترة الدراسة. وتلك المؤشرات هي نسبة التحصيل ونسبة تحصيل القروض المتأخرة والتصنيف الزمني للمتأخرات ونسبة المبالغ المتأخرة لمجمل القروض القائمة ونسب التحصيل بالنسبة للمتأخرات ومؤشر التسديد. تم إستخدام البيانات الخاصة بالقروض الممنوحة والقروض المتحصل عليها والمتأخرات. ومن أهم النتائج التي توصلت اليها الدراسة ما شهده معيار الكفاءة التحصيلية من انخفاض واضح وتراجع في أداء المصرف وعلى طوال مدة الدراسة. وبلغت أعلى قيمة لمؤشر نسب التحصيل 19.21% لسنة 2007 وحصلت نسبة تحصيل القروض المتأخرة لسنة 2008 على أعلى النسب إذ بلغت 3.49%. أما بالنسبة لمؤشر التصنيف الزمني للمتأخرات فقد حصلت سنة 2008 على أكبر نسبة 53.63%. وبلغت نسبة المبالغ المتأخرة لمجمل القروض القائمة 1.54% لسنة 2008. وهكذا تفوقت نسب التحصيل على نسب المتأخرات إذ بلغت أعلى قيمة للتحصيلات 19.21% مقابل 3.49% كأعلى نسبة للمتأخرات. كذلك فقد أعطى مؤشر التحصيلات لسنة 2007 أعلى قيمة بلغت 0.19. وأوصت الدراسة بتطوير أداء المصرف الزراعي التعاوني ليواكب التطورات التي يشهدها القطاع المصرفي ودوره في التنمية الزراعية، وكذلك إعادة النظر بهيكل الإقراض بما يتناسب والأهداف التنموية للقطاع الزراعي، كما أوصت الدراسة بضرورة تحسين الكفاءة التحصيلية للقروض لضمان المصرف وديمومته. وكذلك التأكيد على دعم القروض المتوسطة الأجل والطويلة الأجل كونها تساهم في بناء البنية التحتية الضرورية والأساسية لتنمية الزراعة والارتقاء بها. وبالإضافة إلى التقييم المستمر والدوري لأداء المصرف والانتباه الشديد لنسب تحصيل القروض المختلفة لتدعيم المركز المالي للمصرف.

1. كرار حميد فرج، واحمد محمود فارس، قياس أداء المصرف الزراعي العراقي من خلال الكفاءة التحصيلية للقروض الزراعية خلال الفترة 2003- 2008، مجلة العلوم الزراعية العراقية، قسم الاقتصاد الزراعي، كلية الزراعة، جامعة بغداد، العراق، 2010.

أهم التوصيات في الدراسة السابقة في التمويل والإقراض الزراعي في جمهورية العراقية:

1- تطوير أداء المصرف الزراعي التعاوني ليواكب التطورات التي يشهدها القطاع المصرفي ودوره في التنمية الزراعية

2- ضرورة تحسين الكفاءة التحصيلية للقروض لضمان المصرف ديمومتة

3- التقييم المستمر والدوري لأداء المصرف والانتباه الشديد لنسب تحصيل القروض المختلفة لتدعيم المركز المالي للمصرف.

الفصل الثالث

تطور التمويل الزراعي في ليبيا

الفصل الثالث
تطور التمويل الزراعي في ليبيا

3-1 تمهيد:

يعدٌ دور قطاع الزراعة مركزي في عملية التنمية الاقتصادية نظراً لأن معظم افراد المجتمع في الدول النامية يعملون في الزراعة. وقد يشكل القطاع الزراعي مصدراً أساسياً لرأس المال الضروري للنمو الاقتصادي الحديث. ويشمل نظام الدول النامية أنواعاً مختلفة من المؤسسات التمويلية المرتبطة مع بعضها البعض بطريقة رسمية وغير رسمية. وتعتبر عملية التمويل الزراعي من العناصر الهامة والمساعدة في الارتفاع بمستوى الزراعة وزيادة إنتاج السلع الزراعية والإيفاء بالإحتياجات الغذائية للسكان.

3-2 تطور قطاع الزراعة في ليبيا:

الزراعة والرعي في ليبيا تمثل النشاط الاقتصادي الأساسي والمعول عليه في نمو الأنشطة الاقتصادية الأخرى ومصدراً أساسياً لتشغيل القوى العاملة الزراعية وذلك قبل اكتشاف النفط وتصديره، حيث تطور الاقتصاد الليبي في بداية الستينات إلى حد كبير وخاصة بعد اكتشاف النفط وتصديره وأثر إيجابياً على الوضع الاقتصادي الليبي في البلاد وخاصة سكان المدن ومناطق إنتاج النفط حيث تم توفير فرص عمل لكثير من السكان ، غير أن النفط كان له آثاره السلبية وخاصة على سكان الريف، حيث هاجرت الكثير من القوى العاملة الزراعية من قطاع الزراعة إلى المدن للحصول على فرص عمل أفضل، وبالتالي أدى ذلك إلى تراجع دور قطاع الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي الأمر الذي أدى إلى اتساع الفجوة بين الإحتياجات الغذائية الرئيسية والإنتاج الزراعي، حيث تبلغ مساحة ليبيا 1.76 مليون كيلو متر مربع وتحتل الصحراء (97.5%) من مجموع المساحة. وتفيد نتائج التعداد الزراعي لعام 1995 بإن مساحة الحيازات الزراعية بلغت ما جملته 2.060 مليون هكتار بانخفاض قدره (4.4%) عن عام 1987. ولقد اتصف النشاط الزراعي في الاقتصاد الليبي قبل السبعينات بالبدائية والتخلف، إذ كان يعمل فيه قبل السبعينات (70%) من السكان بينما لم تزد مشاركة هذا القطاع في الدخل القومي عن (26%) ويعزى ذلك الانخفاض إلى تدني الإنتاج والإنتاجية بسبب النقص في رأس

المال والتقنية والإعتماد على مصادر مياه غير كافية والتقلبات المناخية الشديدة مع إنتشار البطالة الموسمية.[1]

3-3 تطور الإنتاج النباتي والحيواني في ليبيا خلال الفترة (1990 - 2010):

يعتبر الإنتاج النباتي من أهم النشاط الزراعي وهذه الأهمية ناتجة عن العديد من العوامل المؤثرة غذائياً واقتصادياً ومن بين هذه العوامل ماله علاقة بحجم الاستهلاك من الإنتاج النباتي وكذلك ما يتعلق بكميات الإنتاج وتنوعه، ومنها ما يتعلق بحجم الأيدي العاملة في القطاع الزراعي مقارنة بالقطاعات الأخرى. ويأتي الإنتاج الحيواني في الجزء الرئيسي الثاني من الإنتاج الزراعي بعد الإنتاج النباتي، ويعتبر قطاع الإنتاج الحيواني مصدراً هاماً من مصادر الدخل القومي حيث يساهم بحوالي 30% من إجمالي الناتج المحلي الزراعي ، كما يعتبر أحد المصادر الغذائية للسكان لتوفيره جزءاً كبيراً من الإحتياجات البروتينية في صورة لحوم وألبان وبيض، إلا أن إنتاج اللحوم في ليبيا مازال يعتمد في إنتاجه على الطرق التقليدية بنسبة تصل إلى حوالي 90%. ومن ثم فإن هناك إمكانيات كبيرة لزيادة الإنتاج من اللحوم وتحقيق مستويات أفضل من الاكتفاء الذاتي منها، وذلك من خلال تخصيص الاستثمارات اللازمة لتنميتها وتطويرها، وكذلك تنفيذ السياسات المناسبة من اجل زيادة إنتاجها، وأيضا تنمية القطاع التقليدي للثروة الحيوانية بما يساعد على زيادة الكفاءة الإنتاجية وزيادة مستوى الإنتاج.[2]

1. ناصر المسلاتي، دراسة تحليلية لمساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي الليبي، رسالة ماجستير، قسم الاقتصاد الزراعي، كلية الزراعة، جامعة عمر المختار، ليبيا، 2007، ص1.
2. لطفي خميس الفرجاني، دراسة اقتصادية لواقع القطاع الزراعي في ليبيا ـ الوضع الحالي وأفاق المستقبل ، رسالة ماجستير، قسم الاقتصاد الزراعي، كلية الزراعة، جامعة الفاتح، 2010،ص ص32-35.

وتبين من الجدول رقم (3–1) تطور أنتاج النباتي حيث كان أنتاج القمح متذبذب بين الزيادة والنقصان حيث وصل (127.54) ألف طن عام 1990 ثم أنخفض أنتاج القمح حيث بلغ حوالى(70.49) ألف طن عام 1997 وذلك بسبب الظروف المناخية والصعوبات التي واجهت المزارعين في التسويق بأسعار مناسبة ومن ثم أرتفع أنتاج القمح حيث وصل نحو (258.38) ألف طن عام 2010، حيث بلغ أنتاج الشعير (114.37) ألف طن عام 1995 ومن ثم أرتفع أنتاج الشعير وصل نحو (341.49) ألف طن عام 2010، حيث زاد أنتاج البقوليات عام 1990 حيث بلغ نحو (13) ألف طن ثم أستمر في الزيادة حيث بلغ حوالى (27.27) ألف طن وبعد ذلك تناقص أنتاج البقوليات عام 1998 حيث وصل نحو (2.17) ألف طن، ومن خلال النظر الى الجدول رقم (3–1) بلغ أنتاج الخضر حوالى (631) ألف طن ثم أزداد أنتاج حيث وصل نحو (1200) ألف طن عام 2005، وكذلك بلغ أنتاج الفاكهة (299) ألف طن من الفاكهة عام 1990 ومن ثم أرتفع بعد ذلك في السنوات التي تليها حيث بلغ حوالي (650) ألف طن عام 2002، حيث وصل أنتاج الزيتون عام 1990 حوالى (68) ألف طن ومن ثم أرتفع أنتاج الزيتون في ليبيا حيث بلغ نحو (275) ألف.

وأتضح من الجدول رقم (3–1) فأن الإنتاج الحيواني من اللحوم الحمراء بلغ عام 1990 حوالى (123) ألف طن وبعد ذلك أخذ في تذبذب إنتاج اللحوم الحمراء حتى وصل في عام 2010 والذي بلغ نحو (168) ألف طن، حيث بلغ أنتاج الدواجن في ليبيا عام 1990 حوالى(55) ألف طن ومن ثم أرتفع أنتاج الدواجن حيث وصل نحو (120) ألف طن عام 2007، ونلاحظ من الجدول ايضاً رقم (3–1) عن إنتاج الأسماك فقد بلغ عام 1990 حوالى (7.8) ألف طن واستمر في الارتفاع بشكل ملحوظ ليصل الى حوالى (49.7) ألف طن عام 2006، اما عن إنتاج البيض فقد بلغ نحو(17.8) ألف طن وبلغ عام 2006 إنتاج البيض (77.3) ألف طن، وبفعل تطور الإنتاجية جراء تحسين لجنس الحيوان وتغذيته ورعايته فقد ارتفع إنتاج الألبان ومنتجاتها حيث بلغ حوالى (147) ألف طن عام 1990 واستمر في الزيادة حتى وصل نحو (563.9) ألف طن عام 2006.

جدول (3-1)

تطور الإنتاج النباتي والحيواني في ليبيا خلال الفترة (1990 - 2010) بالألف طن

السنة	القمح	الشعير	البقوليات	الخضر	الفاكهة	الزيتون	الحوم الحمراء	الدواجن	الأسماك	البيض	الألبان ومنتجاتها
1990	127.54	142.44	13	631	299	68	123	55	7.8	17.8	147
1991	128.59	184.00	12.68	752	357.10	70	97	70	8	34.7	210
1992	89.23	199.00	13	772	350.50	168.8	101.5	74	8.3	35.8	222
1993	129.22	160.65	13.28	737.90	1446	186.6	61.6	72	8.6	36.8	201.8
1994	137.06	182.28	27.27	588.52	599.53	168.8	62	78.8	8.7	38.4	207.8
1995	124.50	114.37	27.05	600.11	599.53	186.8	74	102.8	9.7	44.1	250
1996	105.14	124.48	27.16	599.46	494.71	185.7	78	100	28	45	265
1997	70.49	136.13	27.11	814.72	543.02	195	91.8	97	36	31.5	286
1998	77.00	191.62	2.17	665.99	623.65	185.9	100.3	101.7	37	25.6	224
1999	99.00	304.92	11.86	691.39	531	275	82.1	91.4	38	48.8	270
2000	184.61	262.55	4.49	707.69	538.50	165	86.7	104	38	60	270
2001	189.34	230.33	3.40	651	405	150	84.1	107	38	60	270
2002	197.27	268.96	7.40	702.80	650	157	91.3	112.8	41.5	55	285.1
2003	202.91	275.87	7.40	702.80	650	158	91.5	116.5	43.2	61.4	292
2004	207.96	269.12	7.40	697.50	650	175	127.1	105	44.8	65.9	393.6
2005	206.44	288.51	7.90	1200	381	177.8	137.1	100	46.4	70.5	336.4
2006	217.13	298.64	7.90	1200	381	180	141.2	93.5	48.1	77.3	563.9
2007	228.09	311.23	7.90	1200	381	180	167.7	120	49.7	60	354.7
2008	237.47	321.37	7.90	926.90	386	180	167.7	120	47.4	60	310
2009	248.94	331.14	8.27	1008.77	386	170	167.9	120	47.4	60	310
2010	258.38	341.49	8.56	1069.28	386	180	168	120	47.4	60	310

المصدر: 1. المنظمة العربية للتنمية الزراعية، كتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، الخرطوم، أعداد مختلفة، السودان.

3-4 دور التمويل الزراعي في التنمية الزراعية:

يتطلب تنفيذ مخططات التنمية الزراعية استثمار أموال طائلة لتنفيذ المشاريع الزراعية المختلفة التي يكون أمر تنفيذها أما من مسؤولية الدولة أو من مسؤولية الجماعات أو من مسؤولية الأفراد. وتكون الدولة عادة مسؤولة عن تنفيذ المشاريع الأساسية كمشاريع الري والصرف الرئيسية وإقامة السدود والخزانات، وعمليات استصلاح الأراضي وبناء الصوامع والمخازن الكبيرة ورصف الطرق وغيرها. ويترتب على الدولة توفير رؤوس الأموال اللازمة لتنفيذ مثل هذه المشاريع أما من مصادرها الداخلية (مدخرات الدولة) وأما بالحصول على القروض الداخلية أو الخارجية أو الهبات والمساعدات من الدول. وتكون جماعات المزارعين مسؤولة عن تنفيذ بعض المشاريع الأخرى مثل القنوات والمصارف الفرعية وحفر الآبار، وشراء المضخات والآلات الزراعية الثقيلة وتمويل التعاونيات الزراعية وما إلى ذلك من مشروعات. ويترتب على الجماعة المعنية أن تمول مشروعها أما بما يساهم به كل فرد بالجماعة وأما من مدخرات الجماعة أو أن تعمد الجماعة للحصول على قروض بضمانة جميع أفرادها، وأما المشاريع الفردية فهي مسؤولية المزارع نفسه ومن أمثلة ذلك توصيله المياه من القنوات الفرعية إلى داخل أرض المزرعة، واستصلاح أرض المزرعة، وشراء الحيوانات والآلات والأدوات والتجهيزات اللازمة ودفع أجور العمال وما إلى ذلك، ويجب على المزارع أن يمول مشروعة بنفسه وذلك إما من مدخراته أو بالاقتراض.

ومن المعلوم أن معظم الدول النامية وجماعات المزارعين لا تتوفر لديهم المدخرات الكافية لتمويل إحتياجاتهم ولذلك يلجئون إلى مصادر التمويل للحصول على القروض التي يحتاجون إليها، ومن هذا يتضح أن الإقراض الزراعي له أهمية كبيرة في تمويل الزراعة والتنمية الزراعية. ويتوقف هذا الدور على مقدار المبالغ المتاحة للإقراض الزراعي وعلى الشروط التي يتم بموجبها التمويل، وعلى طبيعة وكفاءة برامج التمويل الزراعي في الدول البلاد وغير ذلك من عوامل. وقد لمست الجهات المسؤولة بالدول النامية ما للتمويل الزراعي من أهمية كبيرة وشعرت بالمسؤولية الكبيرة تجاه المزارعين وضرورة تمويل مشاريعهم وجمعياتهم التعاونية الزراعية. فعملت على توفير السلف والقروض الزراعية لهم بشروط ميسرة وتكاليف معقولة عن طريق مؤسسات إقراض رسمية أو شبة رسمية أو تعاونية، ووفرت لتلك المؤسسات الدعم وكل ما

يمكنها من أداء دورها والقيام بمسؤوليتها في تنفيذ برامج فعالة للتمويل الزراعي لها الكفاءة مما يساعد على تحقيق التنمية الزراعية المنشودة. والمؤسسة الإقراضية (كالمصرف الزراعي الريفي) هي في الحقيقة وليدة الظروف التاريخية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي يواجهها الأفراد. ويعد التمويل الزراعي أحد أهم القطاعات الاقتصادية في الدولة لدوره البارز في عملية التنمية الاقتصادية. ويقوم الجهاز المصرفي بتوفير رؤوس الأموال للقطاعات الاقتصادية المختلفة في الدولة وذلك عن طريق إيجاد التسهيلات الائتمانية ومنح القروض في الأجل القصير والمتوسط والطويل وذلك لمساعدة القطاعات الإنتاجية في عملية التنمية والاستثمار[38].

ويتركز نشاط المصرف في منح القروض الزراعية والتسهيلات الائتمانية والمساهمة في إنشاء الشركات التي تخدم القطاع الزراعي والحيواني، وتقديم الاستشارات والمعلومات الفنية المتعلقة بالنشاط الزراعي، وتقديم الخدمات الائتمانية المصرفية للمزارعين الأفراد والجمعيات التعاونية الزراعية وللشركات والمشاريع الزراعية، وتقديم قروض التحول للإنتاج للخريجين الجدد والباحثين عن العمل وتاركي الوظيفة العامة، وتقديم قروض الإسكان الزراعي والرعوي.

ويقوم المصرف بمنح قروض الآلات الزراعية مثل توفير المضخات الغاطسة السطحية والشافطة، وتوفير مواسير المطر الصناعي، والعربات الحقلية وخزانات المياه، وتوفير الجرارات والحاصدات والبذارات، وإنشاء ورش الصيانة للتعاونيات الزراعية.ويمنح في القروض لتشغيل حظائر الدواجن لأغراض الحصول على كتاكيت اللحم، والحصول على دجاج البيض، والحصول على أعلاف الدواجن، والحصول على الأدوية واللقاحات، والحصول على معدات الحظائر. كما قام المصرف بمنح قروض المشاريع المائية لتوفير حفر الآبار الجديدة والبديلة، ومسح وتعميق الآبار القائمة، وإنشاء الصهاريج والجوابي والسدود التعويقية. ومنح قروض تربية النحل لتوفير مستلزمات التربية، وتوفير خلايا النحل، وأيضاً توفير طرود النحل. كما قام المصرف بمنح قروض تربية المواشي لأغراض إنشاء حظائر المواشي، وتوفير قطعان الماشية، وكذلك أعلاف الماشية. ويمنح المصرف قروض الزراعات المحمية في إنشاء الصوبات الزراعية، والحصول على مستلزمات التشغيل، وزراعة نباتات الظل والزينة. وكذلك يمنح قروض الإنشاءات الجديدة بهدف إنشاء حظائر دواجن اللحم والبيض والأبقار، وإنشاء معاصر الزيتون،

[38]. ربيعة خالد خليفة، تقيم دور المصرف الزراعي في التنمية الزراعية في ليبيا، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة، كلية الزراعة، مصر، 2012، ص160.

وغرس الأشجار المثمرة ، وتسييج المزارع، واستصلاح الأراضي، وإقامة المزارع الحديثة. كما قام المصرف ببرامج إقراض تحت الدراسة للحصول على قوارب صيد الأسماك، وإنشاء المزارع السمكية، والحصول على المبردات لحفظ الأسماك، وكذلك إنشاء المصانع الصغيرة لحفظ وتعليب الأسماك. ويقوم المصرف بنشاط تجاري لأغراض تمويل اعتمادات الاستيراد والتصدير، واستيراد المضخات والمعدات الزراعية، ويقوم باستيراد معدات ومستلزمات تربية النحل، واستيراد معدات حظائر الدواجن والأعلاف.

أما عن المستندات المطلوبة للحصول على قرض وهي مستند الملكية أو الانتفاع بالمزرعة، والتراخيص اللازمة لحفر الآبار والإنشاءات، وقائمة حساب مبدئية بالنسبة للمستلزمات والآلات الزراعية وغيرها. وبالنسبة للضمانات المطلوبة وهي الرهن بالنسبة للقروض الطويلة الأجل، وضع حق الامتياز بالنسبة للآلات الزراعية، والكفالة الشخصية بالإضافة إلى ضمانة الجمعية المنتمي إليها المقترض.[39]

وتبلغ حجم القروض القائمة حتى نهاية عام 2011 تقديرياً وقبل إقفال الميزانية نحو 1.443.996.102 مليار دينار. وتعبر جملة القروض القائمة عن المبالغ المستثمرة فعلاً في المحفظة الإقراضية في الوقت الحاضر. 1.109.845.344 مليار دينار من القروض القائمة عبارة عن قروض جارية لم يحن موعد استحقاقها، أما المبلغ المتبقي وقدره (234.150.758) مائتان وأربعة وثلاثون مليون دينار. فهو يعبر عن حجم القروض واجبة السداد وهو المبلغ التراكمي الناتج عن نشاط المصرف منذ مباشرته لأعماله يمثل المستحق ما نسبته 16.2% من إجمالي القروض القائمة.[40]

ويقدم المصرف القروض والتسهيلات الائتمانية والتي تعد الركيزة الأساسية لنشاطه لمساهمة في زيادة وتحسين وتنويع وتنمية الإنتاج الزراعي والحيواني. ولذلك فان المصرف يتقاضى رسوم الخدمة مقابل هذه الخدمات التي يقدمها. والجدول رقم (3-2) يبين رسوم الخدمة التي يتقاضاها المصرف على القروض الزراعية منها القصيرة والمتوسطة والطويلة الأجل.

1.المصرف الزراعي ، التقرير السنوي الرابع والأربعون، طرابلس ، ليبيا،2001.
2.المصرف الزراعي ، إدارة التخطيط والمعلومات ، مرجع سبق ذكره ، ص ص6-8 .

جدول رقم(3-2)

يوضح رسوم الخدمة التي يتقاضاها المصرف

النوع	المدة	رسوم الخدمة
القصيرة	سنة	4-5%
المتوسطة	5-9 سنوات	3.5%
الطويلة	10-15	3%

المصدر: المصرف الزراعي، إدارة التخطيط والمعلومات، ورقة عمل حول المصرف الزراعي، طرابلس، ليبيا،2011، ص7.

3-5 تطور التمويل الزراعي الممنوح وأعداد المستفيدين منها:

إن التمويل الزراعي الرشيد لا يعد عملاً اقتصادياً هاماً في زيادة الإنتاج الزراعي فقط ولكنة يؤدي أيضا إلى توفير العمالة ورفع مستوى الدخل الفردي والقومي وخلق حركة من الانتعاش. وأن توفير رأس المال الكافي لتمويل القطاع الزراعي هو المشكلة الأساسية والتي يجب أن تخطط لها الدولة منذ البداية لزيادة مخصصات الزراعة من الناتج المحلي الإجمالي، ورصد النسب المئوية اللازمة لتنمية القطاع الزراعي في خططها الإنمائية، وتوفير الإمكانات المالية لمراكز التمويل للقطاع الزراعي. ولذلك يتوجب على مراكز التمويل الزراعي إن تقوم به جنباً إلى جنب مع الخدمات الحكومية الأخرى، وهو تقديم الدعم المالي اللازم لزيادة الإنتاج، وتنمية الفعاليات الزراعية التكميلية وتطوير الخدمات التمويلية التي تقدم للمزارعين.

3-6 دور المصرف الزراعي في تمويل القروض الزراعية بالقيم الجارية:

تبين هذه الدراسة التطور الذي حدث في التمويل المصرفي للقروض الزراعية الممنوحة خلال الفترة من 1980- 2010 وأعداد المستفيدين منها ونسب التغير لقيم القروض الزراعية وكذلك نسب التغير لأعداد المستفيدين، كما تتناول الدراسة الاتجاه العام لقيم القروض الزراعية حسب آجالها وكذلك الاتجاه العام لأعداد للمستفيدين، وكذلك يتم التعرف في الدراسة على القروض الممنوحة من قبل المصرف الزراعي وفروعه في مجالات الاستثمار الزراعي المختلفة. ويبين الجدول رقم (3-3) قيمة القروض الممنوحة بمختلف آجالها بالقيم الجارية وكذلك نسب تغيره خلال الفترة 1980 - 2010.

العام	القروض القصيرة الأجل	القروض المتوسطة الأجل	القروض الطويلة الأجل	إجمالي القروض

	القيمة	معدل التغير	القيمة	معدل التغير	القيمة	معدل التغير	القيمة	معدل التغير
1980	2.706	–	1.572	-	8.34	-	5.112	-
1981	10.576	291.0	2.960	88.3	1.838	120.0	15.374	201.0
1982	6.600	37.6-	4.574	54.5	3.379	83.8	14.553	5.34-
1983	3.700	44.0-	6.400	399.0	1.838	46.0-	11.924	18.1-
1984	7.570	105.0	3.980	37.8-	1.042	42.9-	12.592	5.60
1985	5.527	27.0-	3.540	11.1-	1.236	18.6	10.303	18.2-
1986	2.953	46.6-	4.428	25.1	1.880	52.1	9.261	10.1-
1987	4.660	57.8	4.025	9.10-	2.753	46.4	11.432	23.5
1988	4.630	0.64-	6.520	62.0	4.850	76.2	16.000	39.8
1989	13.124	184.0	8.775	34.6	9.932	105.0	31.831	98.9
1990	7.471	43.1-	4.670	45.6-	6.804	31.5-	19.035	40.1-
1991	11.444	53.2	3.615	24.6-	3.508	48.4-	18.567	2.6-
1992	6.063	47.0-	3.378	6.26-	2.805	20.0-	12.246	34.0-
1993	12.997	114.0	2.094	37.9-	0.967	65.5-	16.058	31.2
1994	9.391	27.8-	1.795	14.3-	0.735	24.0-	11.921	25.7-
1995	13.400	42.7	2.660	48.2	2.092	185.0	18.152	52.2
1996	11.500	14.2-	8.710	230.0	2.862	85.2	23.072	33.2
1997	10.440	9.23-	6.208	29.2-	2.134	45.0-	18.782	22.2-
1998	12.710	21.7	5.130	17.4-	3.100	45.3	20.940	11.4
1999	14.700	15.7	10.500	105.0	2.000	35.5-	27.200	29.8
2000	25.800	75.5	10.200	2.86-	1.400	30.0-	37.400	37.5
2001	19.200	25.6-	11.100	8.82	6.200	343.0	36.500	2.40-
2002	9.000	53.1-	54.500	391.0	55.000	787.0	118.500	224.6
2003	3.710	58.1-	24.067	155.8-	52.221	5.5-	79.998	32.4-
2004	17.296	366.1	33.577	39.4	27.735	46.8-	78.608	1.7-
2005	9.916	42.5-	116.925	248.2	248.523	776.0	375.364	377.5
2006	10.000	0.84	84.700	27.5-	386.000	55.3	480.700	28.0
2007	26.600	166	103.400	22.0	86.600	77.5-	216.600	54.9-
2008	26.000	2.25-	56.000	45.8-	35.000	59.5-	117.000	45.9-
2009	29.300	12.6	2.700	95.1-	0.600	98.2-	32.6000	72.1-
2010	23.100	21.1-	10.200	277.7	0.700	16.6	34.000	4.9
المجموع	372.084	1006.02	602.90	2064	964	2139.65	1.932	813.36
المتوسط	12.00270		19.44848		31.09916		62.30778	

جدول رقم(3-3)

يوضح القروض الزراعية الممنوحة بالقيم الجارية حسب آجالها ونسب تغيرها في ليبيا خلال الفترة 1980-2010. القيم بالمليون دينار

المصدر: المصرف الزراعي، التقرير السنوي، أعداد مختلفة.

3-6-1 تطور قيمة القروض القصيرة الأجل الممنوحة بالقيم الجارية:

يتضح من دراسة الجدول رقم (3-3) أن قيم القروض القصيرة الأجل خلال الفترة 1980 – 2010 تراوحت بين حد أدنى بلغ نحو (2.706) مليون دينار عام 1980، وحد أقصى بلغ نحو (29.300) مليون دينار في عام 2009، ولقد بلغ إجمالي قيمة القروض القصيرة الأجل خلال الفترة المشار إليها بنحو (372.084) مليون دينار وإن متوسط قيم القروض القصيرة الأجل خلال الفترة بنحو (12.00270) مليون دينار. بينما تراوح معدل التغير ما بين حد أقصى بلغ (366.1 %) عام 2004 وحد أدنى بلغ (- 58.8 %) عام 2003. وتمنح القروض القصيرة الأجل لمعاونة المزارعين والمربيين لسداد التزامات التي تواجهم في نشاطهم الزراعي وخاصة لمحدودي الدخل الذين لا يجدون مصادر اخرى للدخل في نشاطهم الزراعي وتربية الحيوانات، وكما أنها تسدد خلال فترة لا تتجاوز السنة من تاريخ منح القرض.

3-6-2 تطور قيم القروض المتوسطة الأجل الممنوحة بالقيم الجارية:

تبين من الجدول رقم (3-3) أن قيم القروض المتوسطة الأجل خلال الفترة 1980 – 2010 قد تراوحت بين حد أقصى بلغ نحو (116.925) مليون دينار عام 2005 وفي حين قدر الحد الأدنى بنحو (1.572) مليون دينار عام 1980، حيث بلغت قيمة القروض المتوسطة الأجل نحو (602.90) مليون دينار وقدر متوسط الفترة المشار إليها لقيمة هذه القروض (19.44848) مليون دينار. بينما تراوح معدل التغير ما بين حد أقصى (399.0 %) عام 1983 وحد أدنى (- 95.%) عام 2009، أما عن القروض المتوسطة الأجل تمنح لتربية الدواجن وبقيمة يتم صرفها على دفعات ويسدد القرض على أقساط متساوية، وذلك لتحسين حظائر الدواجن ولشراء الأدوات والمعدات اللازمة لتشغيل هذه الحظائر. وكذلك تمنح هذه القروض على توفير رأس المال المتداول المتمثل في الآلات حفر آبار المياه والمضخات وخزنات المياه وسيارات الشحن وغير ذلك من الآلات والمعدات اللازمة للإنتاج الزراعي.

3-6-3 تطور قيم القروض طويلة الأجل الممنوحة بالقيم الجارية:

أتضح من الجدول رقم (3-3) أن قيم القروض الطويلة الأجل خلال الفترة 1980 – 2010 قد تراوحت بين حد أقصى بلغ نحو (386.000) مليون دينار عام 2006، وفي حين بلغ الحد الأدنى نحو (600) ألف دينار عام 2009، حيث بلغت قيمة القروض الطويلة الأجل نحو (964) مليون دينار. وقدر متوسط الفترة المشار إليها لقيمة هذه القروض بنحو (31.09916) مليون دينار. بينما تراوح معدل التغير ما بين حد أقصى (796.0%) عام 2005 وكحد أدنى (98.2%) عام 2009، أما عن القروض الطويلة الأجل فهي تمنح لغرض إنشاء وتحسين المزرعة وكذلك لإنشاء الحظائر دواجن (اللحم والبيض) ومدة هذه القروض 25 عاماً حيث يتم صرفها على دفعات، وتسدد قروض حظائر الدواجن على 26 قسطاً نصف سنوي بحيث يبدأ سداد القسط الأول منها في نهاية السنة الثانية باعتبار أن السنة الاولى خاصة بالتأسيس الإنشاء. وذلك لغرض تحسين مستواهم المعيشي وزيادة دخولهم في فترة محدودة وإمكانية السداد لان المنتج الزراعي يتصف بالموسمية ويتأثر بالظروف الطبيعية.

3-6-4 تطور قيم إجمالي القروض الزراعية الممنوحة بالقيم الجارية:

نلاحظ من الجدول رقم (3-3) وخلال نفس الفترة 1980 – 2010 أن قيم إجمالي القروض الزراعية الممنوحة قد تراوحت بين حد أقصى بلغ نحو (480.700) مليون دينار عام 2006 بينما بلغ الحد الأدنى نحو (5.112) مليون دينار عام 1980، بينما نلاحظ أن قيمة أجمالي القروض الزراعية الممنوحة بلغت نحو (1.932) مليار دينار في حين قدر متوسط قيمة إجمالي هذه القروض خلال هذه الفترة نحو (62.30777) مليون دينار، بينما تراوح معدل تغيرها ما بين حد أقصى بلغ (377.5%) عام 2005 وحد أدنى بلغ (-72.1%) عام 2009.

جدول رقم (3-4)

معادلات الاتجاه العام القروض الزراعية وإجمالي القروض الممنوحة بالقيم الجارية

خلال الفترة 1980-2010

رقم المعادلة	اسم الظاهرة	المعادلة	معدل النمو %	R^2	F
1	القروض القصيرة الأجل	Y = e4.338 + 0.051Xt (5.691) (5.344)	5.1	49.6	28.554
2	القروض المتوسطة الأجل	Y = e1.953 + 0.090Xt (2.950) (4.870)	9	45	23.717
3	القروض الطويلة الأجل	Y = e1.437 + 0.079Xt (1.712) (2.491)	7.9	17.6	6.207
4	إجمالي القروض	Y = e6.374 + 0.094Xt (3.866) (6.686)	9.4	60.7	44.701

المصدر: حسبت من بيانات الجدول رقم (3-3) .

حيث أن:

Y= القيمة التقديرية للظاهرة موضوع الدراسة

X_t= متغير الزمن (1، 2، 3..... 31)

الأرقام بين الأقواس تمثل قيم t المحسوبة .

يتبين من الجدول رقم (3-4) معادلة الاتجاه العام رقم (1) أن المعدل السنوي المركب لقيمة القروض القصيرة الأجل تزايد بالمتوسط بمعدل (5.1%) خلال فترة الدراسة، وكما أوضحت قيمة معامل التحديد أن حوالي 49.6% من التغيرات في معدل نمو قيمة القروض الزراعية القصيرة الأجل بالقيم الجارية ترجع إلى التغير في قيمة القروض الزراعية القصيرة الأجل وأن (50.4%) من التغيرات ترجع إلى عوامل أخرى لم يتضمنها النموذج . كما دلت نتائج المعادلة رقم (1) وكما ثبت من المعادلة معنوية النموذج عند مستوى 1% حيث بلغت قيمة t (5.344) وقيمة F (28.554) .

ويتضح من الدراسة من خلال المعادلة رقم (2) جدول رقم (3-4) أن معدل النمو السنوي المركب في قيمة القروض الزراعية المتوسطة الأجل في ارتفاع ملحوظ ويعزى ذلك القروض المتوسطة الأجل يضمن تغطية كل العمليات الإنتاجية الزراعية للمزارعين وبمتوسط خلال فترة الدراسة بمعدل (0.9) أو ما يعني أن نحو (90%) ومعامل التحديد نحو (45%) من التغيرات في معدل النمو في قيمة القروض المتوسطة الأجل بالقيم الجارية ترجع إلى العوامل التي يعكس أثرها الزمن وأن (55%) الباقية ترجع إلى العوامل الأخرى التي لم تشملها المعادلة أو لم يعكس أثرها الزمن وكما ثبت من المعادلة معنوية النموذج عند مستوى 1% حيث بلغت قيمة كل من t (4.870) وقيمة F (23.717).

كما يتضح من الدراسة من خلال المعادلة رقم (3) الموضحة بالجدول رقم (3-4) أن معدل النمو السنوي لقيم القروض الزراعية الطويلة الأجل تزايد بمعدل (7.9) أو بمعنى (79%) خلال فترة الدراسة وكما أظهرت نتائج المعادلة رقم (3) معامل تحديد (17.6) أي يعني أن 17.6% من التغيرات في معدل النمو لقيمة القروض الطويلة الأجل ترجع إلى العوامل التي يعكس أثرها الزمن، وأن (82.4%) الباقية منها ترجع إلى العوامل التي لم يتضمنها النموذج، وبينت نتائج معادلة رقم (3) معنوية معامل قيمة القروض الطويلة الأجل عند مستوى معنوية 1% حيث بلغت قيمة t المحسوبة (2.491) وقيمة F المحسوبة (6.207).

وأظهرت نتائج الدراسة من المعادلة رقم (4) الموضحة بالجدول رقم (3-4) أن معدل النمو السنوي لإجمالي قيم القروض الزراعية لمختلف آجالها تزايد بمعدل (9.4) أو بمعنى (94%) خلال فترة الدراسة وكما أظهرت نتائج المعادلة رقم (4) معامل تحديد (60.7) أي يعني 60.7% من التغيرات في معدل النمو لقيم إجمالي القروض الزراعية الجارية في مختلف آجالها ترجع إلى العوامل التي يعكس أثرها الزمن، وأن (39.3%) الباقية منها ترجع إلى العوامل التي لم يتضمنها النموذج، وبينت نتائج معادلة رقم (4) معنوية معامل قيمة أجمالي القروض الزراعية الممنوحة عند مستوى معنوية 1% حيث بلغت قيمة t المحسوبة (6.686) وقيمة F المحسوبة (44.70).

3-7 تطور أعداد المستفيدين من القروض الزراعية الممنوحة من المصرف الزراعي في ليبيا خلال الفترة 1980-2010.

3-7-1 تطور أعداد المستفيدين من القروض القصيرة الأجل الممنوحة من خلال الفترة 1980 - 2010

تبين من الجدول رقم (3-5) بأن أعداد المستفيدين خلال الفترة 1980 - 2010 قد تراوح بين حد أدنى بلغ 57 مستفيداً عام 2007، وحد أقصى بلغ 7046 مستفيداً عام 1980. في حين بلغ مجموع المستفيدين من هذه القروض خلال الفترة المشار إليها 28021 مستفيداً وقدر متوسط الفترة لأعداد المستفيدين من هذه القروض بنحو(903.9) مستفيداً. بينما تراوح

معدل التغير لأعداد المستفيدين خلال الفترة المشار إليها ما بين حد أقصى عام 2004 حيث بلغ بنحو (1894.4%) وحد أدنى عام 1982، حيث بلغ نحو(-94.7%).

3-7-2 تطور أعداد المستفيدين من القروض المتوسطة الأجل الممنوحة خلال الفترة 1980 - 2010.

من خلال بيانات الجدول رقم (3-5) تبين أن أعداد المستفيدين من القروض المتوسطة الأجل الممنوحة بلغ حدها الأدنى (635) مستفيداً عام 1994، وفي حين بلغ الحد الأقصى لها مستفيداً 6189 عام 2005. أما عن مجموع المستفيدين لهذه القروض خلال الفترة المشار إليها فقد بلغ 65883 مستفيداً وقدر متوسط الفترة لأعداد المستفيدين لهذه القروض بنحو 2125.25 مستفيداً كما قدر معدل التغير لإعداد المستفيدين لهذه الفترة ما بين حد أقصى عام (2002) بلغ بنحو (144%) وكحد أدنى عام 2006 بلغ بنحو (54.7 %).

3-7-3 تطور أعداد المستفيدين من القروض الطويلة الأجل الممنوحة خلال الفترة 1980 - 2010.

كما نلاحظ من بيانات الجدول رقم (3-5) أن أعداد المستفيدين من هذا النوع من القروض خلال الفترة من 1980 - 2010 قد بلغت كحد أقصى 10994 مستفيداً في عام 2005، وفي حين بلغ الحد الأدنى 151 مستفيداً خلال العام 1983. أما عن مجموع المستفيدين من هذه القروض خلال الفترة المشار إليها فقد بلغ 54393 مستفيداً وقدر متوسط هذه الفترة لأعداد المستفيدين بنحو 1754.6مستفيداً. بينما يتراوح معدل التغير أعداد المستفيدين من هذه القروض ما بين حد أقصى بلغ نحو(769.8 %) عام 2008وحد أدنى عام 2007 بلغ بنحو (- 94.0%).

جدول رقم (3-5)

يوضح أعداد المستفيدين من القروض الزراعية الممنوحة في ليبيا ونسب تغيرها خلال الفترة 1980 –2010

العام	القروض القصيرة الأجل		القروض المتوسطة الأجل		القروض الطويلة الأجل		إجمالي القروض	
	العدد	معدل التغير	العدد	معدل التغير	العدد	معدل التغير	العدد	معدل التغير
1980	4222	–	1243	-	174	-	5639	-
1981	7046	66.9	2734	120.0	187	47.7	9967	76.8
1982	372	94.7-	2041	25.4-	467	150	2880	71.1-
1983	766	106.0	2087	2.25	151	67.7-	3004	4.31
1984	1818	137.0	1659	20.5-	216	43.1	3693	22.9
1985	299	83.6-	1488	10.3-	357	65.3	2144	41.9-
1986	473	58.2	1850	24.3	430	20.5	2753	28.4
1987	491	3.81	1406	24.0-	682	58.6	2579	6.32-
1988	395	19.6-	2338	66.0	769	12.8	3502	35.8
1989	348	11.9-	2812	20.3	3497	355	6657	90.1
1990	343	1.44-	1773	37.0-	1753	49.8-	3869	41.8-
1991	381	11.1	1429	19.4-	1210	30.1-	3020	21.9-
1992	179	53.0-	1110	22.3-	583	51.8-	1872	38.7-
1993	166	7.26-	713	35.8-	235	59.6-	1114	40.4-
1994	133	19.9-	635	10.9-	187	20.4-	955	14.2-
1995	292	119.6	759	19.5	270	44.4	1321	38.3
1996	242	17.1-	896	18.1	303	12.2	1441	9.08
1997	278	14.9	1175	31.1	180	41.0-	1633	13.2
1998	232	16.6-	1430	21.7	266	47.8	1928	18.1
1999	401	72.9	2396	67.5	315	18.4	3112	61.4
2000	791	97.3	2653	10.7	255	19.1-	3699	18.7
2001	361	54.4-	1282	51.1-	668	162.0	2311	75.5-
2002	2111	485.0	3132	144.0	2996	349.0	8239	257.0
2003	172	91.85-	2200	29.8-	2692	10.2-	5064	38.5-
2004	3431	1894.7	3671	66.8	1447	46.24-	8549	68.8
2005	704	79.4-	6189	68.5	10964	659.7	17.887	109.2
2006	186	73.5-	2800	54.7-	9287	15.5-	12.273	31.4-
2007	57	69.3-	1766	36.9	548	94.0-	2371	80.6-
2008	69	21.0	3530	99.8	4767	769.8	8366	252.8
2009	915	1226.0	3691	4.5	5096	6.90	9702	15.9
2010	347	62.0-	2995	18.8-	3470	31.9-	8812	9.1-
المجموع	28021		65883		54393		147950	
المتوسط	903.9		2125.25		1754.6		4772.2	

المصدر: المصرف الزراعي، التقرير السنوي، أعداد مختلفة.

3-7-4 تطور إجمالي أعداد المستفيدين من القروض الزراعية الممنوحة خلال الفترة 1980- 2010.

يتضح من بيانات الجدول رقم (3-5) أن الحد الأقصى لمجموع أعداد المستفيدين من القروض الزراعية الممنوحة خلال الفترة 1980- 2010 وبلغت نحو 17887 مستفيداً عام 2005، وبلغ الحد الأدنى لها 905 مستفيداً عام 1994. بينما تراوح معدل التغير من هذه لأعداد المستفيدين من هذه القروض ما بين حد أقصى بلغ نحو (257.0%) وحد أدنى بلغ نحو(- 80.6%) عام 2007.أما مجموع إجمالي أعداد المستفيدين فقد بلغ (147950) مستفيد وبمتوسط إجمالي أعداد المستفيدين من هذه القروض الزراعية خلال الفترة المشار إليها بلغ 4772.2 مستفيداً.

يتضح من خلال الجدول رقم (3-6) معادلة الاتجاه العام رقم (1) أن معدل النمو السنوي المركب في أعداد المستفيدين من القروض القصيرة الأجل تناقص بالمتوسط بمعدل(4.3 -%) غير معنوي إحصائياً، وكما أوضحت قيمة معامل التحديد أن حوالي (12.6%) من التغيرات في معدل نمو أعداد المستفيدين من القروض الزراعية القصيرة الأجل بالقيم الجارية للعوامل التي يعكس أثرها الزمن وأن (87.4%) من التغيرات ترجع إلى عوامل أخرى لم يتضمنها النموذج. كما دلت نتائج المعادلة رقم (1) وكما ثبت من المعادلة معنوية قيمة t (2.046-) عند مستوى 5% وكذلك قيمة F بلغت نحو (4.185) عند مستوى معنوية 5%.

ويتضح من الدراسة من خلال المعادلة رقم (2) جدول رقم (3-6) أن معدل النمو السنوي المركب في أعداد المستفيدين من القروض الزراعية المتوسطة الأجل تزايد بالمتوسط خلال فترة الدراسة بمعدل نحو (2.2%) أو ما يعني أن نحو (22%) ومعامل التحديد نحو (14.7%) من التغيرات في معدل النمو لأعداد المستفيدين من القروض المتوسطة الأجل بالقيم الجارية ترجع إلى العوامل التي يعكس أثرها الزمن وأن (85.3%) الباقية ترجع إلى العوامل الأخرى التي لم تشملها المعادلة أو لم يعكس أثرها الزمن وكما ثبت من المعادلة معنوية النموذج عند مستوى 5% حيث بلغت قيمة كل من t (2.235) وقيمة F (4.996).

جدول رقم (3-6)

معادلات الاتجاه العام لقيم أعداد المستفيدين من القروض الزراعية بالقيم الجارية خلال الفترة 1980-2010.

رقم المعادلة	اسم الظاهرة	المعادلة	معدل النمو%	R^2	F
1	أعداد المستفيدين من القروض القصيرة الأجل	$Y = e^{877.572 - 0.043Xt}$ (2.576) (-2.046)	-4.3	12.6	4.186
2	أعداد المستفيدين من القروض المتوسطة الأجل	$Y = e^{1296.338 + 0.022Xt}$ (5.421) (2.235)	2.2	14.7	4.996
3	أعداد المستفيدين من القروض الطويلة الأجل	$Y = e^{182.993 + 0.087Xt}$ (6.629) (4.207)	8.7	37.9	17.695
4	أعداد المستفيدين من إجمالي القروض	$Y = e^{3857.707 - 0.031Xt}$ (1.809) (-1.028)	-3.1	3.5	1.057

المصدر: حسبت من بيانات الجدول رقم (3-6). ....

حيث أن:

Y= القيمة التقديرية للظاهرة موضوع الدراسة

X_tـ متغير الزمن (1، 2، 3..... 31)

الأرقام بين الأقواس تمثل قيم t المحسوبة.

كما يتضح من دراسة المعادلة رقم (3) الموضحة بالجدول رقم (3-6) أن معدل النمو السنوي لأعداد المستفيدين من القروض الزراعية الطويلة الأجل تزايد بمعدل (8.7%) أو بمعنى (87%) خلال فترة الدراسة وكما أظهرت نتائج المعادلة رقم (3) معامل تحديد (37.9%) من التغيرات في معدل النمو أعداد المستفيدين من القروض الطويلة الأجل ترجع إلى العوامل التي يعكس أثرها الزمن، وأن (62.1%) الباقية منها ترجع إلى العوامل التي لم يتضمنها النموذج، وبينت نتائج المعادلة رقم (3) معنوية معامل أعداد المستفيدين من القروض الطويلة الأجل عند مستوى معنوية 1% حيث بلغت قيمة t المحسوبة (4.207) وقيمة Fالمحسوبة (17.695).

وكما أظهرت نتائج الدراسة من المعادلة رقم (4) الموضحة بالجدول رقم (3-6) أن معدل النمو السنوي لإجمالي أعداد المستفيدين من القروض الزراعية لمختلف آجالها تناقص بمعدل (3.1-%) أو بمعنى (31%) خلال فترة الدراسة غير معنوي إحصائياً وكما أظهرت نتائج المعادلة رقم (4) معامل تحديد (3.5%) من التغيرات في معدل النمو لأعدد المستفيدين من إجمالي القروض الزراعية الجارية في مختلف آجالها ترجع إلى العوامل التي يعكس أثرها الزمن، وأن (96.5%) الباقية منها ترجع إلى العوامل التي لم يتضمنها النموذج، وبينت نتائج المعادلة

رقم (4) معنوية معامل قيمة إجمالي أعداد المستفيدين من القروض الزراعية الممنوحة عدم معنوية قيمة t المحسوبة (1.028-) وقيمة F المحسوبة (1.075).

ومن خلال ماتم توضيحه مسبقا بمعادلات الإتجاه العام لأعداد المستفيدين من القروض الزراعية خلال الفترة 1980-2010 فقد أظهرت المعادلة (1) والمعادلة رقم (4) في الجدول رقم (3-6) أن أعداد المستفيدين من القروض القصيرة الأجل قد تناقص في معدلها السنوي قدر بنحو(4.3 -%) وكذلك أعداد المستفيدين من إجمالي القروض الزراعية تناقص في معدلها السنوي قدر بنحو (3.1-%) ظهرت بإشارات سالبة ويرجح السبب عدم توفر السيولة الكافية لدى الفروع المصرف الزراعي، وكما أن الشروط والضمانات التي تطلبها إدارة المصرف الزراعي وفروعه لضمان استرجاع القروض غير مناسبة لدى المقترضين مما ادى ذلك انخفاض الطلبات على القروض الزراعية من قبل المزارعين.

يتبين من الجدول رقم (3-7) إن إجمالي القروض القصيرة الأجل خلال فترة الدراسة بلغ (372.084) مليون دينار و بنسبة تمثلت بنحو 19% من إجمالي قيمة القروض الممنوحة، وتعتبر هذه النسبة اقل من القروض المتوسطة الأجل و القروض الطويلة الأجل، أما بالنسبة إجمالي إعداد المستفيدين من القروض القصيرة الأجل بلغ عددهم 28021 مستفيداً وبنسبة مئوية بنحو 19% من إجمالي إعداد المستفيدين وهي كذلك اقل من إجمالي إعداد المستفيدين من القروض المتوسطة والطويلة الأجل. أما عن إجمالي القروض المتوسطة الأجل فقد بلغ إجمالي قيمة القروض الممنوحة منها (602.90) مليون دينار وبنسبة بنحو 31%، ،وتأتي هذه القروض في المرتبة الثانية من حيث إجمالي القروض الممنوحة، وبالنسبة لإجمالي إعداد المستفيدين من القروض المتوسطة الأجل بلغ عددهم 65883 مستفيداً من القروض المتوسطة الأجل وبنسبة مئوية بنحو 45% من إجمالي إعداد المستفيدين وهي أكبر من نسبة المئوية لعداد المستفيدين من القروض القصيرة الأجل والقروض الطويلة الأجل. وأن إجمالي القروض الطويلة الأجل فقد بلغت القيمة الممنوحة (957) مليون دينار وبنسبة مئوية بنحو 50% من إجمالي القروض الممنوحة، وتعتبر القروض الطويلة الأجل في المرتبة الأولى من حيث إجمالي القروض في فترة الدراسة، وأن أعداد المستفيدين من القروض الطويلة الأجل فقد بلغ 54393 مستفيداً وبنسبة مئوية بنحو 36% من إجمالي أعداد المستفيدين.

جدول رقم (3-7)

قيم إجمالي القروض الزراعية بأنواعها وأعداد المستفيدين خلال الفترة (1980-2010)

نوع القرض	إجمالي القروض بالمليون دينار (القيم الجارية)	النسبة%	إجمالي أعداد المستفيدين من القروض الزراعية	النسبة%
القصيرة الأجل	372.084	19	28021	19
المتوسطة الأجل	602.90	31	65883	45
الطويلة الأجل	964	50	54393	36
المجموع	1.932	100	147950	100

المصدر: جمعت وحسبت من الجدولين رقم (3 – 4)

3-8 الأهمية النسبية للقروض الزراعية الممنوحة خلال الفترة 1980 – 2010.

أوضح الجدول رقم (3-8) الأهمية النسبية للقروض حسب الآجال الزمنية للقروض حيث تبين بأن القروض القصيرة الأجل احتلت الأهمية النسبية على أنواع القروض الأخرى، وأتضح أن الأهمية النسبية للقروض القصيرة الأجل مرت بنسب متذبذبة من عام 1980 إلى عام 2010 وكانت النسب 52%، 67% على التوالي، وتبين من الجدول أن أعلى نسبة مئوية من حيث الأهمية النسبية للقروض القصيرة الأجل عام 2009 بنسبة بنحو 89% وأن أقل نسبة مئوية كانت عام 2006 بنسبة تشكلت بنحو 2% من الأهمية النسبية للقروض القصيرة الأجل، وهذا يدل على أن المصرف قام بالتوسع في منح القروض، والغرض من ذلك استغلال المساحات الزراعية الواسعة في ليبيا من خلال تحفيز المزارعين وإمدادهم بمنح القروض حتى يتم إستخدامه في النشاط الزراعي وكذلك حتى يعود عليهم بالنفع في استغلال القروض. أما القروض المتوسطة الأجل هي أيضاً مرت بنسب متذبذبة بين الارتفاع والانخفاض من خلال أعوام منح القروض خلال فترة الدراسة كما أوضحت بيانات الجدول من عام 1980 إلى عام 2010 بنسب تمثلت بنحو 30%، 2% على التوالي وذلك لتوقف الإعانات من قبل الدولة متمثلة في الآلات الزراعية وغيرها من مستلزمات الإنتاج الزراعي وأن أعلى قيمة للقروض المتوسطة عام 2007 بنسبة تقارب بنحو 48%، وأن أقل نسبة للقروض المتوسطة الأجل بلغت ما نسبته 3% في عام 2010.

جدول رقم (3-8)

الأهمية النسبية للقروض الزراعية الممنوحة في ليبيا خلال الفترة 1980 – 2010

العام	القروض القصيرة الأجل	القروض المتوسطة الأجل	القروض الطويلة الأجل
	الأهمية النسبية%	الأهمية النسبية%	الأهمية النسبية%
1980	%52	%30	%16
1981	%68	%19	%12
1982	%45	%31	%23
1983	%31	%54	%15
1984	%60	%32	%8
1985	%53	%34	%12
1986	%31	%48	%20
1987	%40	%35	%24
1988	%29	%41	%30
1989	%41	%27	%31
1990	%39	%25	%36
1991	%62	%19	%19
1992	%50	%27	%23
1993	%81	%13	%6
1994	%79	%15	%6
1995	%74	%15	%11
1996	%49	%36	%16
1997	%55	%33	%12
1998	%61	%24	%15
1999	%54	%39	%7
2000	%69	%27	%4
2001	%52	%31	%16
2002	%8	%46	%46
2003	%5	%30	%65
2004	%22	%43	%35
2005	%3	%31	%66
2006	%2	%18	%80
2007	%12	%48	%40
2008	%22	%47	%30
2009	%89	%8	%2
2010	%67	%3	%2
المجموع	%19	%31	%50

المصدر: المصرف الزراعي، التقارير السنوية، أعداد مختلفة. حسبت الأهمية النسبية من قبل الباحث.

واتضح من بيانات الجدول رقم (3–8) أن القروض الطويلة الأجل بلغت في عام 1980 ما بنحو 16% وارتفعت بنسب متصاعدة تدريجياً إلى أن وصلت في عامي 2009، 2010 على التوالي تمثلت بنسبه 2% وهما أقل أعوام نسبة، وارتفعت الأهمية النسبية للقروض الطويلة الأجل في عام 2006 بنسبة 80% وذلك بسبب منح القروض الرعوية متمثلة في المساكن الزراعية وأيضا منح القروض في حفر وتعميق الآبار وبناء الجوابي لمصادر المياه

بسبب انخفاض منسوب المياه السطحية وكذلك زيادة الطلب على مصدر المياه وإعتماد الزراعة على المياه الجوفية، ولذلك احتلت القروض الطويلة الأجل المرتبة الأولى من حيث الأهمية النسبية للقروض بنسبة تقارب بنحو50% وأما القروض المتوسطة الأجل بنسبة بنحو 31% وجاءت القروض القصيرة في المرتبة الأخيرة بنسبة تمثلت بنحو 19% من البيانات الواردة في الجدول رقم (3-8) الذي يوضح الأهمية النسبية للقروض الزراعية الممنوحة خلال فترة الدراسة.

3-9 تطور القروض الزراعية الممنوحة بالقيم الثابتة بمختلف آجالها خلال الفترة 1980-2010.

أن المتاح من البيانات لقيم القروض بمختلف أجالها خلال فترة الدراسة كان بالأسعار الجارية ، لذلك تم تحويل تلك القيم إلى الأسعار الثابتة (الحقيقية) باستخدام الرقم القياسي لسنة 1997 (لان الرقم القياسي هو مؤشر أو مقياس للتغير النسبي في متغير أو مجموعة من المتغيرات وتستخدم الأرقام مجموعة من المتغيرات وتستخدم الأرقام القياسية لقياس التغير الذي يطرأ على العديد من الظواهر الاقتصادية والاجتماعية مثل تغير الأسعار، وتغيرات القوة الشرائية للنقود، والدخل القومي، والاستهلاك، الإنتاج). الأمر الذي يجعل ضرورة تغيير القيم الجارية للقروض الزراعية الممنوحة بقيم قريبة من الواقع في المجتمع وتنطبق فيه سنة الأساس، ولقد تم اختيار سنة 1997 كسنة أساس لأنها تعتبر سنة طبيعية ومستقرة لم تتضمن ظروف غير عادية ولقد تم إستخدامها كسنة أساس بدلاً من سنة 1964 وبذلك تم تغيير قيم القروض الزراعية الممنوحة بمختلف أجالها بالقيم الثابتة أو الحقيقية.

3-9-1 تطور قيم القروض الزراعية القصيرة الآجل بالقيم الحقيقية.

يتضح من الجدول رقم (3-9) أن الحد الأقصى لقيم القروض الزراعية القصيرة الأجل الحقيقية بلغ نحو(91.840) مليون دينار عام 1989، بينما بلغ الحد الأدنى لقيمة القروض القصيرة الأجل بالقيم الحقيقية نحو (3.736) مليون دينار عام 2003. كما يلاحظ من الجدول رقم (3-9) أن أقصى معدل تغير للقروض قصيرة الأجل بالقيم الحقيقية قد بلغ (706.7%) عام 1989 وأن أدنى معدل تغير للقروض القصيرة الأجل بلغ (81.8-) عام 1990 وتبين من الجدول أيضا أن قيمة مجموع القروض الزراعية القصيرة الآجل بالقيم الحقيقية بلغ

(610.61) مليون دينار، وقدر المتوسط لتلك القروض خلا الفترة من 1980 –2010 نحو(38.16) مليون دينار.

جدول رقم (3-9)

تطور القروض الزراعية الممنوحة بالقيم الثابتة بمختلف آجالها في ليبيا خلال الفترة 1980-2010.

(باعتبار سنة 1997 هو الرقم القياسي) القيمة بالمليون دينار

السنوات	الرقم القياسي لسنة 1964	الرقم القياسي لسنة 1997	القروض قصيرة	معدل التغير %	القروض المتوسطة	معدل التغير %	القروض الطويلة	معدل التغير %	إجمالي القروض	معدل التغير %
1980	256.9	19.03	14.219	-	8.260	-	4.382	-	26.862	-
1981	256.9	19.03	55.575	290.8	15.554	88.3	9.658	120.4	80.788	200.7
1982	353.6	26.20	25.190	54.6-	17.458	12.2	12.896	33.5	55.545	31.2-
1983	391.1	28.97	12.771	49.3-	22.091	26.5	6.296	51.1-	41.159	25.8-
1984	426.0	31.56	23.986	87.8	12.610	42.9-	3.301	47.5-	39.898	3.0-
1985	480.1	35.57	15.538	35.2-	9.952	21.0-	3.474	5.24	28.965	27.4-
1986	495.9	36.74	8.037	48.2-	12.052	21.1	5.117	47.2	25.206	12.9-
1987	517.5	38.34	12.154	51.2	10.498	12.8-	7.180	40.3	29.817	18.2
1988	549.0	40.67	11.384	6.33-	16.031	52.7	11.925	66.0	39.341	31.9
1989	557.3	41.29	91.840	706.7	61.406	283.0	24.054	101.7	77.091	95.9
1990	604.0	44.78	16.683	81.8-	10.652	82.6-	15.194	36.8-	42.507	44.8-
1991	676.3	50.10	22.842	36.9	7.215	32.2-	7.00	53.9-	37.059	12.8-
1992	739.6	54.79	11.065	51.5-	6.165	14.5	5.119	26.8-	22.350	39.6-
1993	821.5	60.86	21.355	92.9	3.440	44.2-	1.588	68.9-	26.385	18.0
1994	942.5	69.83	13.448	37.0-	2.570	25.2-	1.052	34.4-	17.071	35.3-
1995	1045.9	77.49	17.292	28.5	3.432	33.5	2.703	156.9	23.424	37.2
1996	1183.9	87.71	13.111	24.1-	9.930	189.3	3.263	20.7	26.304	12.2
1997	1349.8	100.00	10.44	20.3-	6.208	37.4-	2.134	34.6-	18.782	28.5-
1998	1510.8	111.93	11.355	8.76	4.583	26.1-	2.769	29.7	18.708	0.3-
1999	1716.2	127.14	11.562	1.82	9.380	104.6	1.573	43.1-	21.393	14.3
2000	1666.4	123.46	20.897	80.7	8.022	19.6-	1.133	27.9-	30.293	41.6
2001	1518.8	112.52	17.063	18.3	9.864	22.9	5.510	386.3	32.438	7.0
2002	1369.5	101.46	8.870	48.0-	53.715	444.5	54.208	883.8	116.79	260.0
2003	1340.4	99.30	3.736	57.8-	24.245	54.8-	52.589	2.98-	80.561	31.0-
2004	1062.0	78.67	21.985	488.4	42.680	76.0	35.254	32.9-	99.921	24.0
2005	1082.9	80.22	12.361	43.7-	145.755	241.5	309.801	778.7	467.91	368.2
2006	1120.3	82.99	12.049	2.52-	102.060	29.9-	465.116	50.1	579.22	23.7
2007	1190.3	88.18	30.165	150.3	117.260	14.8	104.349	77.5-	245.63	57.5-
2008	*1617.2	119.81	21.701	28.0-	46.740	60.1-	29.212	72.0-	97.654	60.2-
2009	*1665.7	123.40	23.743	9.40	2.188	95.2-	0.486	98.3-	26.418	72.9-
2010	*1714.3	127.00	18.188	23.3-	8.031	267.0	0.551	13.3	26.771	1.33
المجموع	30222.60	2239.04	610.61		810.05		1188.89		2502.26	
المتوسط			38.16		50.63		74.31		156.39	

المصدر : المصرف الزراعي، التقارير السنوية، أعداد مختلفة.

تم حساب الرقم القياسي لسنة 1980 باستخدام المعادلة $\left(\frac{256.9}{1349.8}\right)*100 = 19.03$

3-9-2 تطور قيم القروض الزراعية المتوسطة الأجل بالقيم الحقيقية.

تبين من الجدول رقم (3-9) أن الحد الأقصى لقيم القروض الزراعية المتوسطة الأجل الحقيقية بلغ نحو(145.755) مليون دينار عام 2005، بينما بلغ الحد الأدنى لقيمة القروض المتوسطة الأجل بالقيم الحقيقية بنحو (2.188) مليون دينار عام 2009. وكما يلاحظ من الجدول أن أقصى معدل تغير للقروض المتوسطة الأجل بالقيم الحقيقية قد بلغ (444.5%) عام 2002 وأن أدنى معدل تغير للقروض المتوسطة الأجل بلغ نحو (82.6-%) عام 1990 وتبين من الجدول أيضا أن قيمة مجموع القروض الزراعية المتوسطة الأجل بالقيم الحقيقية بلغ (810.05) مليون دينار، وقدر المتوسط لتلك القروض خلال الفترة اليها عليه نحو (50.63) مليون دينار.

3-9-3 تطور قيم القروض الزراعية الطويلة الأجل بالقيم الحقيقية.

أتضح من الجدول رقم (3-9) أن الحد الأقصى لقيم القروض الزراعية الطويلة الأجل بالقيم الحقيقية بلغ نحو (465.116) مليون دينار عام 2006، بينما بلغ الحد الأدنى لقيمة القروض الطويلة بالقيم الحقيقية بنحو (0.551) مليون دينار عام 2010. وكما يلاحظ من الجدول أن أقصى معدل تغير للقروض الطويلة الأجل بالقيم الحقيقية قد بلغ نحو(883.8%) عام 2002 وأن أدنى معدل تغير للقروض الطويلة الأجل بلغ بنحو (98.3-%) عام 2009 وتبين من الجدول أيضاً أن قيمة مجموع القروض الزراعية الطويلة الأجل بالقيم الحقيقية بلغ (1118.89) مليون دينار، وقدر المتوسط لتلك القروض الطويلة الأجل خلال الفترة من 1980-2010 نحو(74.31) مليون دينار.

3-9-4 تطور قيم إجمالي القروض الزراعية بالقيم الحقيقية.

يلاحظ من الجدول رقم (3-9) أن الحد الأقصى لقيم إجمالي القروض الزراعية بالقيم الحقيقية بلغ (579.22) مليون دينار عام 2006، بينما بلغ الحد الأدنى لقيم إجمالي القروض بالقيم الحقيقية بنحو (17.071) مليون دينار عام 1994. كما يلاحظ من الجدول أن أقصى معدل تغير إجمالي القروض بالقيم الحقيقية قد بلغ نحو (386.2%) عام 2005 وأن أدنى معدل تغير إجمالي القروض بلغ بنحو (72.9-%) عام 2009 وتبين من الجدول أيضاً أن

مجموع إجمالي القروض الزراعية بالقيم الحقيقية بلغ (2502.26) مليون دينار، وقدر المتوسط الإجمالي القروض الزراعية الحقيقية نحو (156.39) مليون دينار.

لقد تم تقدير معدلات النمو السنوي المركب لقيم القروض الزراعية الممنوحة بمختلف آجالها بالأسعار الحقيقة وذلك كما هو مبين بالجدول رقم (3-10).

توضح المعادلة رقم (1) بالجدول رقم (3-10) أن معدل النمو السنوي المركب في قيمة القروض الزراعية القصيرة الأجل بالقيم الحقيقية تناقص بالمتوسط (غير معنوي إحصائياً) خلال فترة الدراسة بمعدل (0.10 -%) وذلك كما توضحه المعادلة رقم (1) وقد يعزى السبب بأن القروض القصيرة الأجل الممنوحة بالقيم الحقيقية عند حسابها تم الأخذ في الاعتبار ارتفاع أسعار السلع والخدمات، وتغير سعر الصرف وغيرها من عوامل ذات العلاقة، كما أشارت قيمة معامل التحديد أن حوالي (2.5%) من التغيرات في معدل النمو لقيمة القروض الزراعية القصيرة الأجل بالقيم الحقيقية ترجع إلى العوامل التي يعكس أثرها الزمن أما 97.5% فترجع إلى عوامل أخرى لم تشملها المعادلة، كما ثبت من المعادلة عدم معنوية النموذج لقيمة t (0.863-) وقيمة F(0.745).

وتبين من المعادلة رقم (2) بالجدول رقم (3-10) أن معدل النمو السنوي المركب لقيمة القروض الزراعية المتوسطة الأجل الممنوحة خلال فترة الدراسة تزايدت بالمتوسط بمعدل (5.3%) كما بينت المعادلة أن قيمة معامل التحديد (R^2) بلغت نحو (5.7%) وهذا يعني أن التغيرات في قيمة القروض الزراعية المتوسطة الأجل بالقيمة الحقيقية وأن (94.3%) ترجع إلى عوامل التي لم يتضمنها النموذج ، وقد بلغت قيمة t (1.328) وقيمة F بلغت (1.763).

ويلاحظ من الجدول رقم (3-10) أن المعادلة رقم (3) أن قيمة القروض الزراعية الطويلة الأجل تزايد بالمتوسط بمعدل (3.5%) كما أوضحت المعادلة أن قيمة معامل التحديد (R^2) بلغ (36%) وهذا من التغيرات في معدل النمو السنوي المركب لقيمة القروض الطويلة الأجل ترجع إلى العوامل التي يعكس أثرها الزمن، وأن (64%) الباقية منها ترجع إلى العوامل التي لم يتضمنها النموذج ، وبلغت قيمة t المحسوبة (1.035)، وقيمة F (1.071).

جدول رقم (3-10)

معادلات الاتجاه العام لقيم القروض الزراعية وإجمالي القروض الممنوحة بالقيم الحقيقية

خلال الفترة 1980-2010

رقم المعادلة	اسم الظاهرة	المعادلة	معدل النمو%	R^2	F
1	قيم القروض القصيرة الأجل	$Y = e^{19.172 - 0.010Xt}$ (4.691) (-0.863)	-0.1	2.5	0.745
2	قيم القروض المتوسطة الأجل	$Y = e^{8.650 + 0.029Xt}$ (2.508) (1.328)	2.9	5.7	1.763
3	قيم القروض الطويلة الأجل	$Y = e^{4.362 + 0.035Xt}$ (1.615) (1.035)	3.5	0.36	1.071
4	قيم إجمالي القروض	$Y = e^{0.036+26.128Xt}$ (3.173) (2.074)	3.6	12.9	4.300

المصدر: حسبت من بيانات الجدول رقم (3-9).

حيث أن :

Y= القيمة التقديرية للظاهرة موضوع الدراسة

X_t= متغير الزمن (1، 2، 3..... 31)

الأرقام بين الأقواس تمثل قيم t المحسوبة.

وكما يتضح من المعادلة رقم (4) بالجدول رقم (3-10) أن إجمالي القروض الزراعية الممنوحة خلال فترة الدراسة قد تزايد بالمتوسط بمعدل (3.6%) كما قدر معامل التحديد (R^2) بنحو (12.9%) وهذا يعني من التغيرات في معدل النمو السنوي المركب لإجمالي القروض الزراعية الممنوحة ترجع إلى العوامل التي يعكس أثرها الزمن ، وأن (87.1%) الباقية لم يشملها النموذج، وقد بلغت قيمتي t و F المحسوبتين (2.074)، (4.300).

3-10 كفاءة سياسة تحصيل القروض الزراعية في ليبيا:

يحرص المصرف الزراعي على وضع سياسة تحصيلية للرفع من كفاءة تحصيل القروض الزراعية الممنوحة مستنداً على مبدأ الإقراض الجيد الذي يؤدي إلى التحصيل الجيد من خلال الإجراءات والضوابط الائتمانية والتحصيلية التي تؤدي إلى السداد التام. ونظراً لطبيعة الزراعة وخصائصها المميزة والمخاطر المحيطة بالنشاط الزراعي والتي أحياناً ما تخرج عن إرادة المقرض والمقترض مثل ظروف الجفاف أو الظروف الطبيعية والبيئية فضلاً عن المشاكل التسويقية وتدني مستوى الأسعار للمنتوجات الزراعية التي تحول دون السداد في موعد استحقاق

القرض، الأمر الذي يضطر فيه المصرف إلى إعادة جدولة قروضه وتقديم المشورة الفنية اللازمة لذلك. أما في الحالات التي يثبت فيه للمصرف أن المقترض قادر على السداد ومماطل دون مبرر أو عذر مقبول فإن المصرف يقوم باتخاذ الإجراءات القانونية المناسبة بحقه لكي يكون عبره لغيره ومحافظة على أموال المصرف من الضياع وإعادة استثمارها في مشاريع جديدة ولمزارعين جدد لهم الرغبة الصادقة في التعامل والمساهمة في دعم القطاع الزراعي[41].

وفي إطار هذا التحليل تم الاستناد على البيانات المتاحة بالجدول رقم (3-11) والذي يوضح أن إجمالي القروض القصيرة الأجل المحصلة خلال الفترة 1990 – 2010 بلغت نحو (195.60) مليون دينار، في حين كانت قيمتها الممنوحة خلال الفترة المشار إليها نحو (310.4) مليون دينار، وأن القيمة المتبقية خلال الفترة 1990 – 2010 بلغت نحو (114.8) مليون دينار، وأن اكبر نسبة تحصيل للقروض القصيرة الأجل الممنوحة عام 2003 حيث بلغت نحو 188.7% وأن أدنى نسبة تحصيل لهذه القروض عام 2007 حيث بلغت نحو 20.91% وأن نسبه إجمالي المحصل من قيمة القروض القصيرة الأجل إلى إجمالي الممنوح منها بلغت نحو 63% نلاحظ من الجدول رقم (3-11) أن القروض القصيرة الأجل المحصلة أكبر من الممنوحة خلال السنوات 2005،2003،2002،1992،1990 قد يعزى السبب الى عدد القروض التي تم تحصيلها خلال تلك السنوات السابقة التي تم فيه منح القروض وكذلك يفسر ارتفاع القروض المحصلة عن الممنوحة بالنسبة للقروض المتوسطة الأجل والقروض الطويلة الأجل. أما بالنسبة للقروض المتوسطة الأجل فبلغت قيمتها المحصلة نحو (152.80) مليون دينار، في حين بلغت قيمتها الممنوحة نحو (556.13) مليون دينار، وان أعلى نسبة تحصيل للقروض المتوسطة الأجل بلغت نحو(583.88%)عام 2009 وأقل نسبة تحصيل بلغت نحو 5.68% عام 2002، في حين بلغت نسبة إجمالي المحصل من هذه القروض إلى الممنوح منها خلال الفترة المشار إليها تمثلت بما يقارب 27.4%، أما بالنسبة للقروض الطويلة الأجل المحصلة فقد بلغت نحو قيمتها نحو (106.88) مليون دينار، في حين بلغت قيمتها الممنوحة (926.88) مليون دينار، وأن أقصى نسبة تحصيل بلغت نحو 2023.5% عام 2009 وأدنى نسبة 2.09% عام 2006، كما بلغت نسبة إجمالي المحصل من قيمة القروض الطويلة الأجل إلى الممنوح من هذه القروض خلال الفترة المشار إليها نحو 11.5%، والجدول رقم (3-11) يبين ذلك.

[41]. المصرف الزراعي، التقرير السنوي الخمسون، طرابلس، ليبيا، 2007،ص ص 18،19.

جدول رقم (3-11)

القروض الزراعية الممنوحة والمحصلة في ليبيا خلال الفترة 1990 ـ 2010.

القيم بالمليون دينار

السنة	القروض القصيرة الأجل		القروض المتوسطة الأجل		القروض الطويلة الأجل	
	المحصلة	نسبة المحصلة إلى الممنوحة %	المحصلة	نسبة المحصلة إلى الممنوحة %	المحصلة	نسبة المحصلة إلى الممنوحة %
1990	8.844	118.38	4.389	93.9	1.887	27.7
1991	10.212	89.24	0.496	13.7	2.316	66.0
1992	8.401	138.5	5.731	169.6	2.949	105.1
1993	9.349	71.93	4.284	204.5	3.586	370.8
1994	8.452	90.00	2.807	156.3	2.448	333.0
1995	11.251	83.96	2.972	111.7	3.338	159.5
1996	9.787	85.10	2.967	34.0	2.627	91.7
1997	7.710	73.85	2.529	40.7	3.116	146.0
1998	9.600	75.53	2.303	44.8	3.621	116.8
1999	10.380	70.61	4.635	44.1	2.620	131
2000	13.700	53.10	3.800	37.2	1.500	107.1
2001	14.000	72.92	2.600	23.4	1.700	27.4
2002	16.000	177.8	3.100	5.68	2.184	3.97
2003	7.000	188.7	7.000	29.0	2.400	4.59
2004	8.000	46.2	9.200	27.3	2.800	10.09
2005	10.477	105.7	12.773	10.92	5.735	2.30
2006	6.400	64	8.600	10.15	8.100	2.09
2007	5.563	20.91	23.678	22.8	17.784	20.60
2008	*7.48	28.76	*15.017	26.81	*10.539	30.11
2009	*6.481	22.11	*15.765	583.88	*12.141	2023.5
2010	*6.508	28.17	*18.153	177.97	*13.488	1926.8
المجموع	195.60	63	152.80	27.4	106.88	11.5
المتوسط	17.78		13.89		9.72	

المصدر : المصرف الزراعي التقرير السنوي الخمسون، مصدر سبق ذكره، ص ص 18، 19.

- 2008-2009-2010 سنوات تم تقديرها من قبل الباحث.

يتضح من الجدول رقم (3-12) يوضح قيمة مجموع القروض الممنوحة من المصرف الزراعي والمحصلة خلال الفترة 1990 – 2010، حيث يلاحظ من الجدول أن قيمة إجمالي القروض الممنوحة خلال هذه الفترة بلغت نحو (1793.34) مليون دينار، بينما بلغ قيمة إجمالي القروض المحصلة في نفس الفترة نحو (459.74) مليون دينار. كما يلاحظ من الجدول رقم (3-12) أن أعلى قيمة تحصيل كانت في عام 2007 حيث بلغت نحو (47.025) مليون دينار، وأن أدنى نسبة تحصيل كانت عام 1997 حيث بلغت قيمتها نحو (13.355) مليون دينار، ويلاحظ أيضاً أن أعلى نسبة تحصيل بنحو(139.6%) في عام 1992 وأقل نسبة تحصيل بنحو 4.8% في عام 2006، وأن نسبة إجمالي القروض الممنوحة إلى إجمالي القروض الممنوحة تمثلت نحو(25.6%) خلال الفترة المشار إليها، وقد يعزى السبب انخفاض نسب التحصيل القروض لعوامل عدة خارجة عن إرادة المقرض والمقترض منها الظروف الطبيعية والبيئية بالإضافة إلى المشاكل التسويقية وتدني مستوى أسعار المنتجات الزراعية، ويجب مراعاه الظروف المخاطرة واللايقين وأيضاً الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي يتعرض لها المقترض وإعطائه القرض من حيث تمديد فترة الاسترداد أو قيمة القرض وهذا يجب أن يتم بعد اجراء دراسة ميدانية.

جدول رقم (3-12)

إجمالي القروض الممنوحة والقروض المحصلة بالقيم الجارية خلال الفترة 1990 ـ 2010.

القيم بالمليون دينار

السنة	إجمالي القروض المحصلة	نسبة القروض المحصلة إلى القروض الممنوحة %
1990	15.120	79.4
1991	17.488	94.1
1992	17.081	139.4
1993	17.219	107.2
1994	13.707	114.9
1995	17.561	96.7
1996	15.381	66.6
1997	13.355	71.1
1998	15.524	74.1
1999	17.635	64.8
2000	19.000	50.8
2001	18.300	50.1
2002	21.284	17.9
2003	16.400	20.5
2004	20.000	25.4
2005	28.985	7.7
2006	23.100	4.8
2007	47.025	21.7
2008	33.036	28.2
2009	34.387	105.4
2010	38.149	112.2
المجموع	459.74	25.6
المتوسط	41.79	

المصدر: جمعت وحسبت من الجدول رقم (3-11)

3-11-1 الميل المتوسط والميل الحدي لاستخدام القطاع الزراعي للتمويل المصرفي الزراعي في ليبيا بالقيم الجارية خلال الفترة 1980- 2010.

للتعرف على النمو الذي حدث في إستخدام القطاع الزراعي للتمويل المصرفي في ليبيا من خلال تحليل التطور الذي طرأ على العلاقة بين التمويل الزراعي والناتج المحلي الزراعي خلال فترة الدراسة 1980 – 2010. ويعرف الميل الحدي بانة العلاقة بين المتغيرين وتتحدد بنسبتين أطلق عليها كنز الميل الحدي[42]، ويمكن دراسة هذا من خلال التعرف على الميل المتوسط والميل الحدي لاستخدام القطاع الزراعي للتمويل المصرفي، حيث يقصد بالميل المتوسط العلاقة أو النسبة بين حجم التمويل الزراعي خلال سنة معينة وبين حجم الناتج الزراعي بالأسعار الجارية في تلك السنة، أما الميل الحدي لاستخدام القطاع الزراعي للتمويل المصرفي الزراعي فيقصد به النسبة بين التغير في حجم التمويل المصرفي الزراعي في سنة معينة والتغير في حجم الناتج المحلي الزراعي بالأسعار الجارية في نفس السنة[43]. ويتضح من الجدول رقم (3-13) وبتقدير الميل المتوسط والميل الحدي لإستخدام القطاع الزراعي للتمويل المصرفي في ليبيا خلال الفترة 1980 – 2010، أن أعلى نسبة للميل المتوسط بلغت نحو (0.2925) كان ذلك في عام 2006، وان أدنى نسبة للميل المتوسط 0.0143 خلال عام 1994، وحيث بلغ مجموع الميل المتوسط (1.75) وبمتوسط بلغ نحو (0.06) خلال الفترة المشار إليها، وهذا يدل أن حجم التمويل المصرفي الزراعي لا يؤثر إلا بنسبة بسيطة جداً على التغير في الناتج المحلي الزراعي، أم بالنسبة للميل الحدي لاستخدام القطاع الزراعي للتمويل المصرفي الزراعي أن أعلى قيمة لميل الحدي (2.493) عام 2005 وكان أدنى قيمة للميل الحدي بلغت نحو (7.813-) في عام 1991 حيث بلغ مجموع للميل الحدي (5.73) وبمتوسط (0.34) تبين أيضا أن قيم بعض السنوات للميل الحدي كانت سالباً وتلك السنوات هي، 1982، 1983، 1986، 1990 ، 1991، 1992، 1994، 1997، 2000، 2002، 2003، 2008، 2009، 2010. وأن تلك القيم كانت على التوالي حيث بلغت، 0.0678-، 0.1519-، 7.312-، 0.2968-، 7.813-، 0.0719-، 0.0349-، 0.0222-، 1-، 1.898-، 1.426-، 0.678-، 0.479- ، 6.210-.

---

[42]. نزار سعد الدين عيسى، الاقتصاد الكلي مبادئ وتطبيقات، الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2006، الأردن، عمان، ص26.

[43]. حسن علي خضر، السياسات الائتمانية الزراعية في مصر ودور بنك التنمية والائتمان الزراعي (الوضع الحالي والتصور المستقبلي، الندوة القومية حول تمويل صغار المزارعين وتنظيماتهم، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، عمان، الأردن، 1997.

حيث يتبين من الجدول رقم (3-13) أن في معظم السنوات ينخفض فيه حجم التمويل المصرفي الزراعي ويزداد حجم الناتج المحلي الزراعي، وهذا يعني أن السياسة التمويلية الزراعية لم تواكب التطور الذي حدث في الناتج المحلي الزراعي، وإنما هناك بعض العوامل الأخرى التي أثرت في زيادة الناتج المحلي الزراعي، وهذا يدل أن القروض الزراعية لم توظف بالكامل في القطاع الزراعي وإنما استخدمت في أنشطة أخرى لا تتعلق بالزراعة، كما هو موضح بالجدول رقم (3-13).

جدول رقم (3-13)

الميل المتوسط و الميل الحدي لاستخدام القطاع الزراعي للتمويل المصرف الزراعي بالقيم الجارية

خلال الفترة من 1980 – 2010

السنة	الناتج المحلي الزراعي بالمليون دينار (1)	إجمالي القروض الزراعية بالمليون دينار (2)	الميل المتوسط لاستخدام القطاع الزراعي للتمويل المصرفي (3) = (1)÷(2)	الميل الحدي لاستخدام القطاع الزراعي للتمويل المصرفي (4) = $_1\Delta \div _2\Delta$
1980	236.40	5.122	0.0216	-
1981	273.60	15.374	0.0561	0.2755
1982	285.70	14.553	0.0509	-0.0678
1983	303.00	11.924	0.0393	-0.1519
1984	323.00	12.592	0.0389	0.0334
1985	242.20	10.303	0.0425	0.0282
1986	384.70	9.261	0.0240	-7.312
1987	411.20	11.932	0.0290	0.1007
1988	423.30	16.000	0.0377	0.336
1989	439.80	31.831	0.0723	0.959
1990	482.90	19.035	0.0394	-0.2968
1991	542.40	18.567	0.0342	-7.813
1992	630.20	12.246	0.0194	-0.0719
1993	708.80	16.058	0.0226	0.0435
1994	827.90	11.921	0.0143	-0.0349
1995	933.40	18.152	0.0194	0.0590
1996	1074.50	23.072	0.0214	0.0348
1997	1267.00	18.782	0.0148	-0.0222
1998	1394.30	20.940	0.0150	0.0169
1999	1449.90	27.200	0.0187	0.1125
2000	1439.70	37.400	0.0268	-1
2001	1392.00	36.500	0.0262	0.0188
2002	1348.80	118.500	0.0878	-1.898
2003	1375.80	79.998	0.0581	-1.426
2004	1328.50	78.608	0.0591	0.0293
2005	1447.50	375.364	0.2593	2.493
2006	1643.00	480.700	0.2925	0.538
2007	1239.34	216.600	0.1747	0.654
2008	1386.10	117.000	0.0844	-0.678
2009	1562.30	32.600	0.0208	-0.479
2010	1336.89	34.000	0.0254	-6.210
المجموع	28134.13	1932.14	1.75	5.73
المتوسط	907.55	62.33	0.06	0.34

المصدر: 1. اللجنة الشعبية العامة للتخطيط (سابقاً)، التنمية الاقتصادية في ليبيا 1970-2003، طرابلس، ليبيا، 2004.

2. مصرف ليبيا المركزي، التقرير السنوي، أعداد مختلفة، طرابلس، ليبيا.

3 . العمود الثالث والرابع جمعت وحسبت من الباحث.

3-11-2 الميل المتوسط والميل الحدي لاستخدام القطاع الزراعي للتمويل المصرفي الزراعي بالقيم الثابتة في ليبيا خلال الفترة 1980 – 2010.

لمعرفة العلاقة بين الميل المتوسط والميل الحدي لاستخدام القطاع الزراعي للتمويل المصرفي الزراعي بالقيم الثابتة باعتبار سنة 1997 هي سنة الأساس خلال الفترة 1980 – 2010، وتم احتساب باقي بيانات الجدول بناء على ذلك، والجدول رقم (3-14) يبين ذلك، ويتضح من الجدول أن الميل المتوسط قد أتسم بالتذبذب في العديد من السنوات حيث كانت أقصى قيمة له في عام 2006 حيث بلغت نحو (0.292) وأن أدنى قيمة للميل المتوسط في عامي 1994 و 1997 حيث تمثلت نفس النسبة والتي بلغت نحو (0.014) وبلغ مجموع الميل المتوسط لاستخدام القطاع الزراعي للتمويل المصرفي (1.711) وبمتوسط (0.055) ، أما بالنسبة لميل الحدي لاستخدام القطاع الزراعي للتمويل المصرفي يتبين من الجدول أن أقصى قيمة (3.45) في عام (1998) بينما كان أقل قيمة (2.77-) خلال عام 2009، بينما بلغ مجموع الميل الحدي (13.469) وبمتوسط بلغ نحو (0.673). كما هو موضح في الجدول رقم (3 -14).

جدول رقم (3-14)

الميل المتوسط والميل الحدي لاستخدام القطاع الزراعي للتمويل المصرفي الزراعي بالقيم الثابتة في ليبيا

خلال الفترة 1980 – 2010.

السنة	الناتج المحلي الزراعي بالمليون دينار (1)	إجمالي القروض الزراعية بالمليون دينار (2)	الميل المتوسط لاستخدام القطاع الزراعي للتمويل المصرفي (3)= (2)÷(1)	الميل الحدي لاستخدام القطاع الزراعي للتمويل المصرفي (4) = $_1\Delta \div _2\Delta$
1980	1242.2	26.862	0.021	-
1981	1437.7	80.788	0.056	0.27
1982	1074.0	55.545	0.051	0.069
1983	1045.9	41.159	0.039	0.51
1984	1023.4	39.898	0.038	0.056
1985	680.9	28.965	0.042	0.031
1986	1047.0	25.206	0.024	-0.010
1987	1072.5	29.817	0.028	0.18
1988	1040.8	39.341	0.037	-0.30
1989	1065.1	77.091	0.072	1.53
1990	1078.3	42.507	0.039	-2.62
1991	1082.6	37.059	0.034	-1.26
1992	1150.2	22.350	0.019	-0.21
1993	1164.6	26.385	0.022	0.28
1994	1185.5	17.071	0.014	-0.44
1995	1204.5	23.424	0.019	0.33
1996	1225.0	26.304	0.021	0.14
1997	1267	18.782	0.014	-0.17
1998	1245.6	18.708	0.015	3.45
1999	1140.3	21.393	0.018	-0.025
2000	1166.1	30.293	0.025	0.34
2001	1237.1	32.438	0.026	0.030
2002	1329.3	116.79	0.087	0.91
2003	1385.4	80.561	0.058	-0.64
2004	1688.6	99.921	0.059	0.063
2005	1804.4	467.91	0.25	3.18
2006	1979.7	579.22	0.29	0.63
2007	1405.4	245.63	0.17	0.58
2008	1240.3	97.654	0.078	0.89
2009	1266.0	26.418	0.020	-2.77
2010	1052.6	26.771	0.025	-1.65
المجموع	38028.000	2502.261	1.711	13.469
المتوسط	1226.710	80.718	0.055	0.673

المصدر : العمود الثالث والرابع جمعت وحسبت من الباحث، باعتبار سنة 1997 كسنة اساس.

3-12 القروض الزراعية الممنوحة من المصرف الزراعي الليبي وأعداد الموظفين حسب المناطق في ليبيا خلال الفترة 2005-2010 .

يلاحظ من الجدول رقم (3-15) القروض التي منحة المصرف الزراعي حسب المناطق في ليبيا خلال الفترة 2005-2010، يوضح أن اكبر قيمة منحة المصرف الزراعي للمنطقة الغربية (100.375) مليون دينار عام 2007 ، وأن أدنى قيمة ممنوحة للمنطقة الغربية في عام 2010 بلغت (16.820) مليون دينار، أما بالنسبة للمنطقة الشرقية وهي تعتبر المنطقة الثانية من حيث قيم القروض الممنوحة حيث بلغت أقصى قيمة للمنطقة الشرقية (45.270) مليون دينار عام 2005 وبلغت أدنى قيمة للقروض الممنوحة من المصرف الزراعي للمنطقة الشرقية (6.094) مليون دينار عام 2008 ، ويتبين أيضا من الجدول رقم (3-15) أن اكبر قيمة منحة المصرف الزراعي للمنطقة الجنوبية بلغت (39.234) مليون دينار عام 2005 وكانت أقل قيمة منحة المصرف الزراعي للمنطقة الجنوبية (0.975) ألف دينار خلال عام 2008. ونلاحظ من الجدول التباين الكبير في منح القروض حسب المناطق من المصرف الزراعي الرئيسي ويتبين أيضاً أن المنطقة الغربية حصلت على أكبر القيم في منح القروض ومن ثم المنطقة الشرقية وفي المرتبة الأخيرة المنطقة الجنوبية الحصة أقل من قيم القروض الممنوحة من المصرف الزراعي.

جدول رقم (3-15)

القروض الممنوحة من المصرف الزراعي حسب المناطق في ليبيا خلال الفترة 2005 – 2010

(القيمة بمليون دينار) .

السنة	المنطقة الغربية	المنطقة الشرقية	المنطقة الجنوبية
2005	66.396	45.270	39.234
2006	27.429	20.739	18.732
2007	100.375	27.500	9.625
2008	17.307	6.094	0.975
2009	19.764	8.748	3.888
2010	16.820	7.645	1.019

المصدر: المصرف الزراعي الليبي ، أعداد متفرقة.

الفصل الرابع

التمويل الزراعي ودوره في التنمية الزراعية في ليبيا

الفصل الرابع

التمويل الزراعي ودوره في التنمية الزراعية في ليبيا

4-1 تمهيد:

تأتي أهمية التنمية الزراعية من دورها في تحسين نوعية الحياة التي يعيشها الإنسان لأنه المقياس الحقيقي للنجاح فيها، كذلك فإن نجاح التنمية لا يتوقف فقط على مجرد الارتفاع بمعدلات النمو في الناتج القومي الإجمالي وبالتالي فأن التنمية الزراعية تتجسد من خلال دورها كسياسة اقتصادية طويلة الأجل لتحقيق النمو الاقتصادي ويزداد بواسطتها الدخل القومي الحقيقي. ولا يخفى ما للتنمية الزراعية من ضرورة تلعبها في تنمية الاقتصاد القومي في جميع مجالاته. إذ انه تحت ظروف النمو الاقتصادي يلعب القطاع الزراعي دوراً حاسماً ومحدداً لممكنات ذلك النمو وذلك بتوفير الفائض الغذائي اللازم لنمو الصناعة فضلاً عن ضرورة زيادة كميات وأنواع الزروع اللازمة لتسهيل التمويل الخارجي لنمو الاقتصاد القومي.

4-2 ماهي التنمية الزراعية:

هناك العديد من التعريفات والمفاهيم للتنمية الزراعية منها تلك السياسة التي تنتجها الدولة بهدف استغلال الموارد الزراعية المتاحة بطريقة اقتصادية تؤدي في النهاية إلى زيادة المخرجات الإنتاجية لهذه الموارد مستخدمة في ذلك التقنية الحديثة التي تعمل على تحسين الكفاية الإنتاجية داخل الوحدات الإنتاجية(44). وتعرف أيضاً بأنها الزيادة أو النمو في الإنتاج الزراعي المخطط له، والذي يمكن التوصل إليه من خلال سياسات زراعية معينة ووفق إجراءات تنفيذية مدروسة حسب الإمكانيات والموارد المتاحة لدى المجتمع فهي إذا تتجه نحو الطاقة الإنتاجية من الإجراءات المناسبة والمتاحة(45). كما عرفت التنمية الزراعية بأنها مجموعة من السياسات والإجراءات المتبعة لتغيير بنيان وهيكل القطاع الزراعي، مما يؤدي إلى أحسن إستخدام ممكن للموارد الزراعية المتاحة، وتحقيق الارتفاع في الإنتاجية في الإنتاج الزراعي، بهدف رفع معدل الزيادة في الدخل الوطني وتحقيق مستوى معيشي مرتفع لأفراد المجتمع(46).

---

44. المصرف الزراعي، التمويل الزراعي و علاقته بالتنمية الزراعية، قسم البحوث والاحصاء، المصرف الزراعي، ليبيا، 1974، ص6.

45. لطفي خميس الفرجاني، دراسة اقتصادية لواقع القطاع الزراعي في ليبيا – الوضع الحالي وآفاق المستقبل، سبق ذكره، ص20.

46. غردي محمد، القطاع الزراعي الجزائري وإشكالية الدعم والاستثمار في ظل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، قسم العلوم الاقتصادية، 2012، ص8.

4-3 أهداف التنمية الزراعية:

تسعى التنمية الزراعية ضمن استراتيجية شاملة لعملية التنمية لتحقيق أهداف التنمية الزراعية لتحقيق الاكتفاء الذاتي الزراعي وتوفير السلع الغذائية وبعض المواد الأولية ذات الأصل الزراعي، والرفع من أهمية القطاع الزراعي حتى يساهم في زيادة معدل النمو في قطاع الزراعة بما يكفل لهذا القطاع المساهمة في زيادة الناتج القومي الإجمالي وتحقيق الأهداف الرئيسية التالية:-

1. تحقيق أكبر قدر ممكن من الاكتفاء الذاتي، من الحبوب والخضر والفاكهة واللحوم بأنواعها.

2. حماية الموارد الطبيعية المتاحة من تربة ومياه جوفية واستغلالها الاستغلال الأمثل وتنميتها.

3. رفع مستوى الدخل للفرد في النشاط الزراعي، بما يحقق مستوى معيشي يتماثل مع المستويات المعيشية للعاملين بالقطاعات الإنتاجية الأخرى.

4. العمل على تحقيق التوازن السكاني في مجال النمو العمراني عن طريق إقامة مراكز التجمعات السكانية المستقرة في المناطق الزراعية الجديدة[47].

5. العمل على زيادة الإنتاجية للموارد الاقتصادية الزراعية المستخدمة في كفاءة العمل المزرعي إذ غالباً ما يتسم العمل الزراعي في الدول النامية بانخفاض كفاءته ويأتي ذلك من خلال التدريب المهني ومتابعة الأساليب العلمية والعملية على العمليات المزرعية.

6. تطوير الثروة الحيوانية وزيادة منتجاتها وتطوير تصنيع المنتجات الحيوانية والنهوض بأساليب تسويقها[48].

7. تحقيق عدالة التوزيع بين الحضر والريف وصولاً لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

8. توفير الموارد الأولية للصناعات المحلية تحقيقاً لهدف التعويض عن الواردات[49].

---

[47]. لطفي خميس الفرجاني، دراسة اقتصادية لواقع قطاع الزراعة في ليبيا ـ الوضع الحالي وافاق المستقبل ، مرجع سبق ذكره، ص21.

[48]. نوري احمد سعيد، الائتمان الزراعي واثرة على تنمية قطاع الزراعة، مرجع سبق ذكره، ص71.

[49]. سمير عبد الأمير وجاسم ناصر حسين، دور التمويل في تنمية القطاع الزراعي الليبي (دراسة قياسية)، مرجع سبق ذكره، ص12.

4-4 الاستراتيجية العامة للتنمية الزراعية:

اعتمدت الاستراتيجية العامة للتنمية الزراعية في ليبيا على شكل مجموعة من السياسات والبرامج والمشروعات التي حددتها خطط التنمية ومن هذه الاستراتيجيات ما يلي[50]:

1. الحرص الشديد في استغلال موارد المياه وتنميتها عن طريق الاستعمال الاقتصادي المرشد للمياه من مختلف مصادرها وفي أوجه استغلالها المختلفة، والمحافظة على المخزون الجوفي من المياه عن طريق إقامة السدود على الوديان وتنظيم حفر الآبار، وإتباع الطرق العلمية في الري، وزراعة المحاصيل التي لا تستهلك كميات كبيرة من المياه.

2. حماية التربة من الانجراف، ومنع زحف الرمال، والتوسع في برامج التشجير، والاهتمام بالمراعي وإيجاد مراعي كافية للتوسع في تربية الأغنام.

3. التركيز على التوسع الرأسي جنباً إلى جنب مع التوسع الأفقي في الإنتاج الزراعي ويشمل ذلك زيادة إنتاجية الأراضي الزراعية والمزارع القائمة وذلك بإتباع مختلف الوسائل والطرق العلمية الحديثة المتبعة في الزراعة، والاستعانة بالبحوث الزراعية.

4. تحسين أوضاع السكان الزراعيين والتعليم والصحة والخدمات وتوفير وسائل كافية للتخزين والتسويق والإرشاد الزراعي إلى جانب مجموعة من السياسات المتعلقة بالائتمان الزراعي والإعانات.

4-5 مقومات التنمية الزراعية:

إن التنمية الزراعية تحتاج إلى مقومات خاصة بها، منها ما هو مرتبط بالموارد الطبيعية والمتمثل في الأراضي الزراعية والموارد المائية، والظروف المناخية، ومنها ما هو حيوي يتمثل في توفر الثروة النباتية والحيوانية. وهو ما نتطرق إليه فيما يلي[51]:

---

[50]. محمد عبد الجليل أبو سنينة، الموارد الزراعية والحيوانية في ليبيا محاولة في استشراف المستقبل، منشورات الهيئة القومية للبحث العلمي، الطبعة الأولى، طرابلس، ليبيا، 1993، ص11.

[51].غردي محمد، القطاع الزراعي الجزائري وإشكالية الدعم والاستثمار في ظل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، مرجع سبق ذكره، ص ص 10 11.

4-5-1 الأراضي الزراعية: تمثل الأراضي الزراعية القاعدة الأساسية للإنتاج الزراعي، مما يجعلها ثروة استراتيجية لابد من العمل على حمايتها وتنميتها بالوسائل المتاحة، من خلال العمل على تحسينها وتوسيعها عن طريق تزويدها بالمحسنات العضوية، والقيام باستصلاح الأراضي والحد من التوسع العمراني والانجراف والتصحر والتملح، وهو مما يجعل ممارسة النشاط الزراعي عليها يهدف إلى زيادة الإنتاج عن طريق ثلاث محاور هي:

- محور زيادة الإنتاج بزيادة مساحة الأراضي المزروعة (التوسع الأفقي)
- محور زيادة الإنتاج بزيادة المساحة المحصولية (التكثيف المحصولي)
- محور زيادة الإنتاج بزيادة إنتاجية وحدة المساحة (التوسع الرأسي)

ويختلف تطبيق المحاور من دوله إلى أخرى، فنجد أن الدول المتقدمة تركز على المحور الثاني والثالث، وذلك لاعتمادها على التقدم التقني في زيادة الإنتاجية، أما الدول النامية التي لا تزال تعتمد على المحور الأول، مما يجعلها تحتاج إلى استثمارات ضخمة، ليس فقط في استصلاح الأراضي بل كذلك لتوفير البنية التحتية طرق وشبكات الري، وتوصيل الكهرباء، بناء الجسور ...الخ.

4-5-2 الموارد المائية: تعد الموارد المائية المحدد الرئيسي لإمكانيات التنمية الزراعية، وذلك بحكم محدوديتها من ناحية وانخفاض كفاءة إستخدامها من ناحية أخرى في الدول النامية، بالإضافة إلى الضغوطات الكبيرة على إستخداماتها والمتمثلة فيما يلي:

- ارتفاع معدلات نمو السكان.
- التغيرات المناخية التي يشهدها العالم، وزيادة التصحر وتدهور الموارد البيئية المختلفة.
- التطور الحضاري الهائل وغير المسبوق نتيجة لتحسن مستوى المعيشة لأغلبية سكان العالم.
- الأنماط الزراعية الإنتاجية غير المستدامة التي أدت وتؤدي إلى استنزاف الموارد المائية، خاصة غير المتجددة منها والمتمثلة في المياه الجوفية.

- عدم استجابة تقنيات الري الحديثة بصورة فعالة في كافة المجالات الزراعية.
- غياب الوعي لدى الأجيال الجديدة والمتعلق بثقافة الترشيد في إستخدام المياه.

4-5-3 الثروة الحيوانية والنباتية: يعتبر توفر الثروة الحيوانية والنباتية من مقومات التنمية الزراعية، لأن الهدف الرئيسي لأي نظام اقتصادي هو السعي إلى تحقيق الرفاهية الاقتصادية لأفراد المجتمع، من خلال الارتقاء بكفاءة استثمار هذه الموارد الحيوانية والنباتية المتاحة وصيانتها، لضمان استمرارها وقدرتها على العطاء، والذي يتفق مع أهداف التنمية الاقتصادية للقطاع الزراعي، وحتى يمكن استثمار هذه الموارد الإنتاجية الزراعية بالكفاءة الاقتصادية، يستلزم الأمر أن تكون نواتج هذا الاستثمار من المنتجات الزراعية والغذائية بالمستوى النوعي والكيفي الذي يفي بمتطلبات الأسواق، سواء الداخلية والخارجية من ناحية، ومن ناحية أخرى يحقق الاستثمار في تنمية هذه الموارد وتطويرها إلى الوفاء باحتياجات المجتمع من السلع الغذائية الرئيسية، ويخلق فرص العيش الكريم لأفراد المجتمع القائمين على عمليات الاستثمار الإنتاجي في هذا القطاع.

4-6 الاستثمار الزراعي في التنمية الزراعية:

الاستثمار الزراعي هو المحرك الرئيسي والدافع للتنمية الزراعية المستدامة ومن ثم تحقيق الأمن الغذائي حيث تضييق الفجوة بين الإنتاج والاستهلاك ورفع كفاءة استغلال الموارد المتاحة. كما أنه يؤدي إلى إقامة مشروعات جديدة تنمي القدرة الإنتاجية والبشرية مما يؤدي إلى زيادة معدلات النمو في الدخل وتحقيق الرفاهية الاقتصادية. ولذلك يعتبر موضوع الاستثمار والتمويل من المواضيع الهامة التي تتبوأ مكاناً رئيسياً في مختلف الدول المتقدمة والنامية على حد سواء من أجل رفع معدلات تنميتها الاقتصادية وتحقيق استقرارها الاقتصادي والعمل على إشباع إحتياجاتها الأساسية وتنمية ثرواتها الوطنية. ومن اجل التوصل إلى تحقيق هذه الأهداف فإن ذلك يتطلب البحث عن السبل والأساليب الكفيلة برفع الكفاءة الاقتصادية في استغلال مواردها الاستغلال الأفضل وزيادة طاقتها الإنتاجية وتعبئة مدخراتها الوطنية وتوظيفها بما يعود

عليها بأعلى العوائد وبأقل المخاطر إضافة إلى توفير المناخ المناسب للاستثمار وذلك بوضع القوانين والتشريعات التي تكفل استقطاب رؤوس الأموال واستثمارها بداخلها[52].

4-7 دور المصارف المتخصصة في التنمية الزراعية:

تكمن أهمية المصارف المتخصصة في عملية التنمية الاقتصادية من خلال ارتباطها المباشر بتمويل الحاجات الاستثمارية طويلة الأجل للقطاعات الاقتصادية المختلفة أكثر من التمويل الجاري لرأس المال العامل، ولأهميتها هذه سميت هذه المصارف في كثير من الاقتصاديات بمصارف التنمية. وتعتمد هذه المصارف عند تقديمها للائتمان ومزاولة النشاط المصرفي على مواردها أو على ما تقترضه من السوق المالية أو من خلال إصدار سندات للاكتتاب، وأنحصر دور المصارف الزراعية في تمويل المشاريع صغيرة الحجم والمتوسطة، ونظرا لمحدودية الخبرة في إدارة المرافق العامة، والنشاطات الإنتاجية الكبيرة وفق المعايير الاقتصادية ، كان التدني ملحوظاً في مستوى الأداء، ومن ثم انخفاض في الكفاءة الإنتاجية، مما نجم عنة خلل في البنية التحتية لتلك النشاطات الإنتاجية التي كان مخطط لها ضمن خطط التحول التنموية لتلك الدول ومن هنا تبرز أهمية ودور المصارف التخصصية بصورة عامة، والمصرف الزراعي بصورة خاصة، خاصة في تفعيل السياسة الائتمانية والاقراضية الممنوحة للمصارف من خلال الرفع من كفاءة الاستثمارات الزراعية، وتنشيطها في صورة مشاريع خاصة، ويتوقع أن تلقى عناية من أصحابها، مما يؤدي إلى زيادة الطلب على منتجاتها، إلا أن ذلك التوسع في دور المصارف في عمليات التمويل الزراعي يتطلب أن يكون وفقاً لاستراتيجية اقتصادية واضحة تستهدف بدورها تحقيق الرفاهية من ناحية، والعدالة الاجتماعية من ناحية أخرى كأهداف أساسية في مسألة التنمية الاقتصادية بصورة عامة.

وتبرز أهمية المصارف الزراعية في التنمية، ويزداد تأثيرها في الدول النامية بما تقدمه من قروض زراعية، حيث ترتبط هذه القروض ارتباطا وثيقاً بالدور الذي تؤديه في مجال الإنتاج الزراعي والتنمية الزراعية، ونجد اتفاقاً بين أهداف القروض الزراعية والتنمية الزراعية، مما يؤدي

[52]. الشريف الحرية الشريف، عائد ومخاطر الاستثمار وكيفية قياسها، رسالة ماجستير، كلية محاسبة وتمويل، الجامعة الإسلامية، فلسطين، غزة ، 2005.

إلى نمو أو زيادة الإنتاج والإنتاجية لهذه الموارد من خلال إستخدام التقنية الحديثة لتحسين الكفاية الإنتاجية داخل الوحدات الإنتاجية(53).

4-8 السياسات الاقتصادية الزراعية التي تم إتباعها في ليبيا:

لتحقيق مستهدفات خطة التنمية الزراعية تم انتهاج سياسات اقتصادية زراعية تكفل تحقيق التوازن بين الموارد المتاحة والأهداف المراد تحقيقها ومن أبرز تلك السياسات ما يلي:

4-8-1 سياسة الائتمان الزراعي:

استهدفت هذه السياسة تقديم القروض الزراعية عن طريق المصارف المتخصصة حيث يقوم المصرف الزراعي بمنح القروض الطويلة الأجل والمتوسطة والقصيرة الأجل، حيث تستخدم القروض الطويلة الأجل في حفر الآبار وإقامة الصهاريج وبناء الحظائر، بينما يتم الاستفادة من القروض المتوسطة الأجل في شراء الآلات الزراعية والمعدات، في حين تستخدم القروض القصيرة الأجل في تغطية المصروفات السنوية الدورية كأجور العمالة وشراء البذور والأسمدة.

4-8-2 سياسة الإعانات:

تستهدف هذه السياسة زيادة الإنتاج الزراعي عن طريق تخفيف تكاليف الإنتاج وتشجيع المزارعين على الاستمرار في أنتاج السلع الغذائية الاستراتيجية، وتقديم الإعانات لمساعدة المزارعين في شراء الأسمدة الكيماوية والأعلاف والآلات الزراعية ولوازم تربية النحل وغيرها.

4-8-3 السياسة السعرية:

تختص هذه السياسة ترك أسعار معظم السلع الزراعية لقوى الطلب والعرض فيما عدا السلع الزراعية المدعومة مثل الشاي والسكر والدقيق وغيرها من السلع الزراعية المدعومة، كما تستهدف دعم أسعار بعض السلع الزراعية بغرض تشجيع إنتاجها والتوسع فيها مثل دعم أسعار الحبوب وزيت الزيتون، حيث تتولى الدولة شرائها ودفع أثمانها.

[53].نوري أحمد سعيد، الائتمان الزراعي وأثرة على تنمية قطاع الزراعة 1990 - 2006، مرجع سبق ذكره، ص ص72- 74.

4-8-4 السياسة التسويقية:

تساهم هذه السياسة في زيادة كفاءة أجهزة التسويق وذلك من أجل المحافظة على الأسعار بالنسبة للمزارعين والمستهلكين، كما تضع أمام المزارع حوافز أكبر للعمل والإنتاج. وتزداد فاعلية هذه السياسة من خلال إقامة المخازن والصوامع ومرافق التبريد والطرق الزراعية.

4-8-5 سياسة دعم التعاون الزراعي:

استهدفت هذه السياسة تقديم مستلزمات الإنتاج الزراعي وكذلك القروض الزراعية والإعانات عن طريق التعاونيات الزراعية[54].

4-8-6 سياسة تحديد الإنتاج وتحديد المساحات المزروعة[55]:

في بعض الحالات قامت الدولة بتحديد إنتاج المزارع من بعض المحاصيل الزراعية وذلك عن طريق تحديد العمليات المسوقة أو تحديد المساحات المزروعة عن طريق تبليغ المزارع رسمياً بذلك، وفي بعض الحالات يحتاج المزارعون إلى إعانات مالية من أجل أبقاء جزء من أراضيهم بدون زراعة محصول معين حيث حدث هذا بالنسبة لمحصول الطماطم نظراً لاستهلاكه لكميات هائلة من المياه.

4-9 مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي:

يحتل القطاع الزراعي أهمية كبيرة في البنيان الاقتصادي لكثير من دول العالم حيث تعتبر الزراعة موردا هاماً والذي يمكن الإعتماد علية في تحقيق أهداف وبرامج التنمية الاقتصادية وعلية يتوقف تحقيق الرفاء والرفاهية بين السكان.

وللزراعة أهمية كبيرة في عملية التنمية بسبب أهميتها الأولية، وأن لها دوراً جوهرياً في إطار عملية التصنيع. فالقطاع الزراعي علية أن يقدم عرضا لعوامل الإنتاج اللازمة للصناعة وأن يساهم في توسيع نطاق أسواق السلع الصناعية.

---

[54]. ناصرمحمد علي المسلاتي، دراسة تحليلية لمساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي ، مرجع سبق ذكره، ص ص109- 110.

[55]. نجم عبدالله أوحيدة ، تمويل الزراعي ودوره في تنمية قطاع الزراعة بمنطقة سبها ، مرجع سبق ذكره، ص63.

وأن يحقق زيادة في الإنتاج الزراعي تفوق الاستهلاك بحيث توافر المدخرات الزراعية تساهم في تمويل القطاع الصناعي. وللزراعة دورا في عملية التنمية لما تحققه من أهداف متعددة ومنها، توفير المنتجات الزراعية اللازمة لمعيشة الإنسان، وأيضا توفير المواد الخام الزراعية لقطاع الزراعة، وكذلك توفير العمل للعمالة الزراعية، وتوفير الموارد النقدية بالعملات الأجنبية من وراء الصادرات الزراعية.

4-9-1 تطور الناتج المحلي الإجمالي الزراعي بالأسعار الجارية والأسعار الثابتة في ليبيا خلال الفترة 1980- 2010.

يوضح الجدول رقم (4-16) أن إجمالي الناتج المحلي الزراعي خلال الفترة 1980-2010 بلغ نحو(30265.4) مليار دينار بالأسعار الجارية وبمتوسط بلغ نحو (976.3) مليون دينار بالأسعار الجارية، كما يلاحظ من الجدول أن الناتج المحلي الزراعي زاد بنحو (236.6) مليون دينار خلال عام 1980 إلى نحو 1931 مليار دينار عام 2010 بالأسعار الجارية، وكما يتبين أيضاً من الجدول أن ارتفاع الناتج المحلي الزراعي صاحبة ارتفاع في الناتج المحلي الإجمالي فقد بلغ عام 1980 من الناتج المحلي الإجمالي (10553.8) مليار دينار إلى حوالي (51.346) مليار دينار عام 2010، وأوضح الجدول رقم (4-16) ارتفاع نسبة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي بالقيم الجارية فقد ارتفعت إلى أقصى قيمة لها عام 1998 وقد بلغت نحو (11.1%) وبينما كانت أدنى قيمة لنسبة مساهمة الناتج المحلي الزراعي بالقيم الجارية عام 1980 إذ بلغت نحو (2.2%) وكانت نسبة إجمالي القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي بلغ نحو (180.6). وكما يلاحظ من الجدول أن قيمة أجمالي الناتج المحلي الزراعي بالقيم الثابتة بلغت نحو (40101.7) مليار دينار وبمتوسط لهذه الفترة بلغ نحو (1293.6) مليون دينار، بينما بلغت أقصى قيمة للناتج المحلي الزراعي بالقيم الثابتة نحو (2160.5) مليون دينار عام 2007 بينما بلغت أدنى قيمة للناتج المحلي الزراعي بالقيم الثابتة (962) مليون دينار عام 1985، وكما يتبين من الجدول ارتفاع نسبة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي بالقيم الثابتة حيث بلغت القيمة إلى أقصى حد عام 1998 بنحو (11%)، بينما قدرت أدنى قيمة لها عام 1980 بلغت نحو (2.2%). وكما يلاحظ من الجدول أن الناتج المحلي الإجمالي بالقيم الثابتة وصل إلى أقصى قيمة خلال فترة الدراسة عام 2006

حيث بلغ حوالي (55587.4) مليار دينار بينما كانت أقل قيمة للناتج المحلي الإجمالي بلغت نحو (11070.6) مليار دينار عام 1999.

جدول رقم (4-16)

الناتج المحلي الإجمالي الزراعي بقيمته الجارية والثابتة في ليبيا خلال الفترة 1980-2010.

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي بالقيم الجارية بالمليون دينار	الناتج المحلي الزراعي بالقيم الجارية بالمليون دينار	الأهمية النسبية الناتج المحلي الإجمالي الزراعي	الناتج المحلي الإجمالي بالقيم الثابتة باعتبار سنة1997 كسنة أساس	الناتج المحلي الزراعي بالقيم الثابتة باعتبار سنة 1997 كسنة أساس	الأهمية النسبية للناتج المحلي الإجمالي
1980	10553.8	236.6	2.2	55458.7	1243.3	2.2
1981	8798.8	273.6	3.1	46236.4	1437.7	3.1
1982	8932.4	285.7	3.2	34093.1	1090.4	3.1
1983	8511.7	303	3.6	29381.0	1045.9	3.5
1984	7804.7	323	4.1	24729.7	1023.4	4.1
1985	7852.1	342.2	4.4	22075.0	962.0	4.3
1986	6960.7	384.7	5.7	18945.8	1047.0	5.5
1987	6011.6	411.2	6.9	15679.7	1072.5	6.8
1988	6186.0	423.3	6.9	15210.2	1040.8	6.8
1989	7191.0	439.8	6.2	17415.8	1065.1	6.1
1990	8246.9	482.9	5.8	18416.4	1078.3	5.8
1991	8757.3	542.9	6.1	17479.6	1083.6	6.1
1992	9231.9	630.2	6.8	16849.6	1150.2	6.8
1993	9137.7	708.8	7.6	15014.2	1164.4	7.7
1994	9670.8	827.9	8.4	13849.0	1185.5	8.5
1995	10672.3	933.4	8.8	13772.4	1204.5	8.7
1996	12372.3	1074.5	9.1	14105.9	1225.0	8.6
1997	13800.5	1267.0	9.2	13800.5	1267	9.1
1998	12610.6	1394.3	11.1	11266.5	1245.6	11.0
1999	14075.2	1449.9	10.3	11070.6	1140.3	10.3
2000	17775.6	1439.7	8.1	14397.8	1166.1	8.0
2001	17621.4	1392.0	7.8	15660.6	1237.1	7.8
2002	24219.8	1348.8	5.5	23871.2	1329.3	5.5
2003	29885.7	1375.8	4.6	33845.6	1385.4	4.0
2004	39622.0	1328.5	3.3	50364.8	1688.6	3.3
2005	43561.0	1447.5	3.3	54301.9	1804.4	3.3
2006	46132.0	1643.0	3.5	55587.4	1979.7	3.5
2007	48709.2	1905.2	3.9	55238.3	2160.5	3.9
2008	50228.7	1813.0	3.6	41923.6	1513.2	3.6
2009	49854.2	1906.0	3.8	40400.4	1544.5	3.8
2010	51346.0	1931.0	3.7	40429.9	1520.4	3.7
المجموع	606333.9	30265.4	180.6	850871.6	40101.7	178.5
المتوسط	19559.2	976.3	5.8	27447.5	1293.6	5.8

المصدر: مجلس التخطيط العام، المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية، 1962-2001، إدارة الخطط والبرامج، بيانات غير منشورة، طرابلس، ليبيا، 2001- 2007.

حيث تبين من المعادلة رقم (1) بالجدول رقم(4-17) أن معدل النمو السنوي المركب في الناتج المحلي الزراعي بالقيم الجارية تزايد بالمتوسط خلال فترة الدراسة بمعدل نمو بلغ نحو (7.5%) سنوياً، كما قدر معامل التحديد R^2 بنحو (95.1%) من التغيرات في معدل النمو السنوي المركب لناتج المحلي الزراعي بالقيم الجارية ترجع إلى العوامل التي يعكس أثرها الزمن وأن (4.9%) الباقية منها ترجع إلى العوامل التي لم تشملها المعادلة، كما بلغت قيمتي F وt المحسوبتين (23.811) (566.984) على التوالي عند مستوى معنوية 1%.

كما لوحظ من المعادلة رقم (2) أن معدل النمو السنوي المركب في الناتج المحلي الزراعي بالقيم الثابتة تزايد بالمتوسط خلال فترة الدراسة بمعدل بلغ نحو(1.6%)، كما قدر معامل التحديد R^2 بنحو (53.9%) من التغيرات في معدل النمو السنوي المركب للناتج المحلي الزراعي بالقيم الجارية ترجع إلى العوامل التي يعكس أثرها الزمن وأن (56.1%) الباقية منها ترجع إلى العوامل التي لم تشملها المعادلة، كما بلغت قيمتي F وt المحسوبتين (5.819) (33.859) على التوالي عند مستوى معنوية 1%.

جدول رقم (4-17)

معادلات الاتجاه العام الزمني للناتج المحلي الزراعي بالقيم الجارية والقيم الثابتة خلال الفترة في ليبيا 1980 - 2010.

رقم المعادلة	اسم الظاهرة	المعادلة	معدل النمو%	R^2	F
1	الناتج المحلي الزراعي بالقيم الجارية بالمليون دينار	$Y = {}^{237.877+0.075Xt}$ (17.311) (23.811)	7.5	95.1	566.984
2	الناتج المحلي الزراعي بالقيم الثابتة بالمليون دينار	$Y = e^{975.083 + 0.016Xt}$ (19.424) (5.819)	1.6	53.9	33.859

المصدر: حسبت من بيانات الجدول رقم (4-16).

4-9-2 أثر الزيادة في الناتج المحلي الزراعي بالقيم الجارية والثابتة على الناتج المحلي الإجمالي بالقيم الجارية والثابتة.

جدول رقم (4-18)

تحليل أثر الزيادة في الناتج المحلي الزراعي بالقيم الجارية والثابتة على الناتج المحلي الإجمالي بالقيم الجارية والثابتة في ليبيا.

رقم المعادلة	اسم الظاهرة	المعادلة	R^2	F
1	اثر الزيادة في الناتج المحلي الزراعي على الناتج المحلي الإجمالي بالقيم الجارية	y= -3382.614+23.499x (-1.091) (8.563)	71.7	73.3
2	اثر الزيادة في الناتج المحلي الزراعي على الناتج المحلي الإجمالي بالقيم الثابتة	y= -25846.75+41.198x (-3.168) (6.690)	60.7	44.76

Y= القيمة التقديرية للناتج المحلي الإجمالي بالقيم الجارية والثابتة بالمليون دينار.

X= الناتج المحلي الزراعي بالقيم الجارية والثابتة بالمليون دينار.

عند إجراء تحليل الانحدار المتعدد للبيانات بالجدول رقم (4-16) لتقدير تلك العلاقة تبين أن أفضلها الصورة الخطية كما هو موضح بالمعادلة رقم (1) والملحق رقم (1) بالجدول رقم(4-18) ومن نتائج هذه المعادلة تبين أن قيمة الناتج المحلي الزراعي له تأثير على الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة الدراسة، أي أنه إذا زاد الناتج المحلي الزراعي بمقدار 10% فإن الناتج المحلي الإجمالي يزيد بنسبة (23.49%) بالقيم الجارية خلال فترة الدراسة، كما قدر R^2 بنحو (71.7%) أي ما يعني أن التغيرات في القيمة التقديرية للناتج المحلي الإجمالي ترجع إلى الزمن أما (28.3%) الباقية ترجع إلى عوامل أخرى لم يتضمنها النموذج، كما دلت معنوية معامل قيمة الناتج المحلي الزراعي عند المستوى (1%) حيث بلغت قيمة t المحسوبة (8.563) وبلغت قيمة F المحسوبة نحو (73.3).

ويتبين من دراسة المعادلة رقم (2) بالجدول (4-18) والملحق رقم (2) أن قيمة الناتج المحلي الزراعي له تأثير إيجابي على الناتج المحلي الإجمالي بنسبة (41.19%)، وكما قدر معامل التحديد R^2 بنحو (60.7%) أي أن من التغيرات في القيمة الثابتة للناتج المحلي الإجمالي ترجع إلى تغير في القيمة التقديرية للناتج المحلي الزراعي وأن (39.3%) الباقية ترجع إلى عوامل أخرى لم يتضمنها النموذج، كما بينت نتائج المعادلة رقم (2) على معنوية الناتج المحلي الزراعي بالقيم الثابتة عند مستوى معنوية (1%) حيث بلغت قيمة F المحسوبة بنحو (44.76) وكذلك قيمة t المحسوبة (6.690).

جدول رقم (4-19) القيم الجارية والثابتة للناتج المحلي الزراعي والقيم الجارية والثابتة للقروض الزراعية القصيرة والمتوسطة والطويلة الأجل في ليبيا خلال الفترة 1980-2010 (بالمليون دينار).

السنة	الناتج المحلي الزراعي بالقيم الجارية	الناتج المحلي الزراعي بالقيم الثابتة	القروض القصيرة الأجل بالقيم الجارية	القروض القصيرة الأجل بالقيم الثابتة	القروض المتوسطة الأجل بالقيم الجارية	القروض المتوسطة الأجل بالقيم الثابتة	القروض الطويلة الأجل بالقيم الجارية	القروض الطويلة الأجل بالقيم الثابتة
1980	236.4	1242.3	2.706	14.219	1.572	8.260	8.34	4.382
1981	273.6	1437.7	10.576	55.575	2.960	15.554	1.838	9.658
1982	285.7	1090.4	6.600	25.190	4.574	17.458	3.379	12.896
1983	303	1045.9	3.700	12.771	6.400	22.091	1.838	6.296
1984	323	1023.4	7.570	23.986	3.980	12.610	1.042	3.301
1985	342.2	962.0	5.527	15.538	3.540	9.952	1.236	3.474
1986	384.7	1047.0	2.953	8.037	4.428	12.052	1.880	5.117
1987	411.2	1072.5	4.660	12.154	4.025	10.498	2.753	7.180
1988	423.3	1040.8	4.630	11.384	6.520	16.031	4.850	11.925
1989	439.8	1065.1	13.124	91.840	8.775	61.406	9.932	24.054
1990	482.9	1078.3	7.471	16.683	4.670	10.652	6.804	15.194
1991	542.9	1083.6	11.444	22.842	3.615	7.215	3.508	7.00
1992	630.2	1150.2	6.063	11.065	3.378	6.165	2.805	5.119
1993	708.8	1164.4	12.997	21.355	2.094	3.440	0.967	1.588
1994	827.9	1185.5	9.391	13.448	1.795	2.570	0.735	1.052
1995	933.4	1204.5	13.400	17.292	2.660	3.432	2.092	2.703
1996	1074.5	1225.0	11.500	13.111	8.710	9.930	2.862	3.263
1997	1267.0	1267	10.440	10.44	6.208	6.208	2.134	2.134
1998	1394.3	1245.6	12.710	11.355	5.130	4.583	3.100	2.769
1999	1449.9	1140.3	14.700	11.562	10.500	9.380	2.000	1.573
2000	1439.7	1166.1	25.800	20.897	10.200	8.022	1.400	1.133
2001	1392.0	1237.1	19.200	17.063	11.100	9.864	6.200	5.510
2002	1348.8	1329.3	9.000	8.870	54.500	53.715	55.000	54.208
2003	1375.8	1385.4	3.710	3.736	24.067	24.245	52.221	52.589
2004	1328.5	1688.6	17.296	21.985	33.577	42.680	27.735	35.254
2005	1447.5	1804.4	9.916	12.361	116.925	145.755	248.523	309.801
2006	1643.0	1979.7	10.000	12.049	84.700	102.060	386.000	465.116
2007	1905.2	2160.5	26.600	30.165	103.400	117.260	86.600	104.349
2008	1813.0	1513.2	26.000	21.701	56.000	46.740	35.000	29.212
2009	1906.0	1544.5	29.300	23.743	2.700	2.188	0.600	0.486
2010	1931.0	1520.4	23.100	18.188	10.200	8.031	0.700	0.551
المجموع			3720.84	610.61	602.903	810.05	956.554	1188.89
المتوسط			12002.70	38.16	19448.48	50.63	30856.58	74.31

المصدر: (1) مصرف ليبيا المركزي، التقرير السنوي، أعداد مختلفة، طرابلس، ليبيا. (2) المصرف الزراعي، التقرير السنوي، أعداد مختلفة، طرابلس، ليبيا.

4-9-3 تحليل أثر قيم كل من القروض الزراعية الممنوحة القصيرة والمتوسطة الأجل على قيمة الناتج المحلي الزراعي بالقيم الجارية والحقيقية في ليبيا خلال الفترة (1980 – 2010).

حيث يفترض أن هناك علاقة دالية من خلال الناتج المحلي الزراعي بالقيم الجارية والقيم الثابتة مع القروض القصيرة والقروض المتوسطة الأجل بالقيم الجارية، وتم اختيار أفضل تقدير لتلك العلاقة وهي الصورة الخطية وهي أفضل في تحليل الانحدار المتعدد للبيانات كما هو موضح في المعادلة رقم (1) بالجدول رقم (4-20)، والملحق رقم (3) ومن خلال نتائج المعادلة تبين أن هناك علاقة موجبة بين كل من قيم القروض القصيرة والمتوسطة الأجل الممنوحة مع قيمة الناتج المحلي الزراعي بالقيم الجارية خلال الفترة 1980- 2010، وهذا يعني كلما زادت قيمة القروض القصيرة الأجل بوحدة واحدة يزيد الناتج المحلي الزراعي بنحو (50.814) مليون دينار مع فرضية ثبات قيمة القروض المتوسطة الأجل، وأيضاً إذا زادات القروض المتوسطة الأجل الممنوحة بوحدة واحدة تؤدي الى زيادة في قيمة الناتج المحلي الزراعي بنحو (7.048) مليون دينار مع فرضية ثبات قيمة القروض القصيرة الأجل، كما يوضح الجدول رقم (4-22) أن معامل التحديد R^2 قدر بنحو (71%) وهذا يعني أن التغيرات التي حدثت في المتغير التابع (الناتج المحلي الزراعي) سببها التغيرات في المتغيرين المستقلين 2X،1X نسبة (29%) تعود لمتغيرات أخرى لم يتضمنها النموذج، كما أوضحت نتائج المعادلة رقم (1) معنوية تحليل الانحدار لقيم t لقروض القصيرة الأجل (6.268) والقروض المتوسطة الأجل (3.568) وأيضاً قيمة F المحسوبة بلغت نحو (34.222) عند مستوى معنوية 1%.

وتم تقدير العلاقة بين القروض الزراعية القصيرة والمتوسطة الأجل والناتج المحلي الزراعي بالقيم الثابتة تبين أن أفضل الصور الرياضية الخطية كما هو موضح بالجدول رقم (4-20) والملحق رقم (3)، وتبين من نتائج المعادلة رقم (2) أن هناك علاقة (عكسية) سالبة بين كل من قيم القروض القصيرة الأجل مع قيمة الناتج المحلي الزراعي بالقيم الثابتة خلال فترة الدراسة أي ينقص بنحو (2.102) مليون دينار، مع فرضية ثبات القروض المتوسطة الأجل، ويعزى ذلك ارتفاع اسعار مستلزمات المستخدمة في الانتاج الزراعي وضعف في المخصصات الإقراضية الممنوحة للمزارعين مما تسبب في اثر سلبي على القطاع الزراعي. أما بالنسبة

للقروض المتوسطة الأجل أي كلما تزداد القروض المتوسطة الأجل بوحدة واحدة يزداد الناتج المحلي الزراعي بمقدار (6.266) مليون دينار مع فرضية ثبات القروض القصيرة الأجل، وكما قدر المعامل التحديد R^2 بنحو (57.2%) يعني أن التغيرات التي حدثت في المتغير التابع أي قيمة الناتج المحلي الزراعي سببها التغيرات في المتغيرين المستقلين بينما (42.8%) الباقية ترجع لمتغيرات أخرى لم يتضمنها النموذج كما أظهرت نتائج المعادلة رقم (2) معنوية قيمة F المحسوبة حيث بلغت قيمتها (18.730)، بينما يلاحظ (عدم معنوية) معامل القروض القصيرة الأجل لقيمة t المحسوبة (0.937−)، ويتبين من المعادلة معنوية القروض المتوسطة لقيمة t حيث بلغت قيمته بنحو (6.120) عند مستوى معنوية 1%.

جدول رقم (4−20)

تحليل أثر القروض الزراعية الممنوحة القصيرة والمتوسطة والطويلة الأجل على الناتج المحلي الزراعي بالقيم الجارية والثابتة في ليبيا خلال الفترة 1980 – 2010.

رقم المعادلة	اسم الظاهرة	المعادلة	R^2	F
1	أثر القروض الزراعية القصيرة والمتوسطة الأجل على الناتج المحلي الزراعي بالقيم الجارية	$Y = 269.317 + 50.814X_1 + 7.048X_2$ (3.568) (6.268) (2.067)	71	34.222
2	أثر القروض الزراعية القصيرة والمتوسطة الأجل على الناتج المحلي الزراعي بالقيم الثابتة	$Y = 1171.286 - 2.102X_1 + 6.266X_2$ (6.120) (-0.937) (19.682)	57.2	18.730
3	أثر القروض الزراعية الطويلة الأجل على الناتج المحلي الزراعي بالقيم الجارية	$Y = 895.002 + 2.614X$ (2.118) (8.486)	13.4	4.486
4	أثر القروض الزراعية الطويلة الأجل على الناتج المحلي الزراعي بالقيم الثابتة	$Y = 1217.198 + 1.992X$ (4.847) (28.596)	44.8	23.498

حيث أن:

Y= الناتج المحلي الزراعي بالقيم الجارية والقيم الثابتة بالمليون دينار.

1X= القروض القصيرة الأجل بالقيم الجارية والقيم الثابتة بالمليون دينار.

2X= القروض المتوسطة الأجل بالقيم الجارية والقيم الثابتة بالمليون دينار.

الأرقام بين الأقواس تمثل قيم t المحسوبة.

حيث أن:

Y= الناتج المحلي الزراعي بالقيم الجارية والقيم الثابتة بالمليون دينار.

X= القروض الطويلة الأجل بالقيم الجارية والقيم الثابتة بالمليون دينار.

الأرقام بين الأقواس تمثل قيم t المحسوبة.

4−9−4 تحليل العلاقة بين الناتج المحلي الزراعي والقروض الزراعية الطويلة الأجل الممنوحة بالقيم الجارية والقيم الثابتة في ليبيا خلال الفترة 1980 −2010.

لمعرفة العلاقة بين قيمة الناتج المحلي الزراعي وقيمة القروض الطويلة الأجل بالقيم الجارية من خلال المعادلات الخطية الموضحة بالجدول رقم (4-20) والملحق رقم (3) ويتضح من دراسة المعادلة رقم (3) أن قيمة الناتج المحلي الزراعي توجد علاقة (طردية) موجبة مع قيمة القروض الزراعية الطويلة الأجل بالقيم الجارية خلال فترة الدراسة، ويتبين من نتائج المعادلة أن زيادة قيمة القروض الزراعية الطويلة الأجل بمقدار وحدة واحدة يؤدي ذلك إلى زيادة الناتج المحلي الزراعي بنحو (2.614) مليون دينار، وكما قدر معامل التحديد R^2 بنحو (13.4%) أي أن التغيرات في قيمة الناتج المحلي الزراعي ترجع إلى التغير في قيمة القروض الطويلة الأجل بالقيم الجارية وأن (86.6%) الباقية ترجع لعوامل أخرى لم يتضمنها النموذج وكذلك تبين معنوية قيمة t المحسوبة بلغت (2.118) وكذلك قيمة F المحسوبة بلغت قيمتها (4.486) عند مستوى معنوية 1%.

وتوضح المعادلة رقم (4) بالجدول رقم (4-20) والملحق رقم (3) أن هناك علاقة موجبة تربط الناتج المحلي الزراعي مع قيمة القروض الطويلة الأجل الممنوحة بالقيم الثابتة خلال فترة الدراسة، ويلاحظ من المعادلة أنه عند زيادة قيمة القروض الطويلة الأجل بالقيم الثابتة بمقدار وحدة واحدة فإن الناتج المحلي الزراعي يزداد بمقدار (1.992) مليون دينار، كما قدر معامل التحديد R^2 بنحو (44.8%) وهذا يعني أن التغيرات في القيمة الثابتة للناتج المحلي الزراعي ترجع الى التغيرات في القيمة الحقيقية للقروض الطويلة الأجل وأن (55.2%) الباقية ترجع لعوامل أخرى لم يتضمنها النموذج وكذلك أوضحت نتائج المعادلة رقم (2) أن قيمة F المحسوبة للنموذج بلغت قيمتها (23.498) وبلغت قيمة t المحسوبة (4.847) أي ثبتت معنويتها عند مستوى معنوية 1%.

جدول رقم (4-21)

الناتج المحلي الزراعي وإجمالي القروض الزراعية بالقيم الجارية والثابتة في ليبيا

خلال الفترة 1980-2010.

السنوات	الناتج المحلي الزراعي بالقيم الجارية	الناتج المحلي الزراعي بالقيم الثابتة	إجمالي القروض الزراعية بالقيم الجارية	إجمالي القروض الزراعية بالقيم الثابتة
1980	236.6	1243.3	5.112	26.862
1981	273.6	1437.7	15.374	80.788
1982	285.7	1090.4	14.553	55.545
1983	303	1045.9	11.924	41.159
1984	323	1023.4	12.592	39.898
1985	342.2	962.0	10.303	28.965
1986	384.7	1047.0	9.261	25.206
1987	411.2	1072.5	11.432	29.817
1988	423.3	1040.8	16000	39.341
1989	439.8	1065.1	31.831	77.091
1990	482.9	1078.3	19.035	42.507
1991	542.9	1083.6	18.567	37.059
1992	630.2	1150.2	12.246	22.350
1993	708.8	1164.4	16.058	26.385
1994	827.9	1185.5	11.921	17.071
1995	933.4	1204.5	18.152	23.424
1996	1074.5	1225.0	23.072	26.304
1997	1267.0	1267	18.782	18.782
1998	1394.3	1245.6	20.940	18.708
1999	1449.9	1140.3	27.200	21.393
2000	1439.7	1166.1	37.400	30.293
2001	1392.0	1237.1	36.500	32.438
2002	1348.8	1329.3	118.500	116.79
2003	1375.8	1385.4	79.998	80.561
2004	1328.5	1688.6	78.608	99.921
2005	1447.5	1804.4	375.364	467.91
2006	1643.0	1979.7	480.700	579.22
2007	1905.2	2160.5	216.600	245.63
2008	1813.0	1513.2	117.000	97.654
2009	1906.0	1544.5	32.6000	26.418
2010	1931.0	1520.4	34.000	26.771
المجموع			**1931541**	**2502.26**
المتوسط			**62307.78**	**156.39**

المصدر: (1) مصرف ليبيا المركزي، التقرير السنوي، أعداد مختلفة، طرابلس، ليبيا. (2) المصرف الزراعي، التقرير السنوي، أعداد مختلفة، طرابلس، ليبيا.

4-9-5 تحليل العلاقة بين القيم الجارية والثابتة للناتج المحلي الزراعي والقيم الجارية والثابتة لإجمالي القروض الزراعية في ليبيا خلال الفترة 1980- 2010.

من خلال بيانات الجدول رقم (4-21) ولتحليل العلاقة بين الناتج المحلي الزراعي وإجمالي القروض الزراعية بالقيم الجارية وباستخدام طريقة المربعات الصغرى ولتقدير الصور الرياضية المختلفة تبين أن أفضلها كانت الصورة اللوغارتيمية الطبيعية بالنسبة للمعادلة رقم (1) للقيم الجارية بالجدول رقم (4-22) والملحق رقم (3) أن الناتج المحلي الزراعي تربطه علاقة (طردية) موجبة مع إجمالي القروض الزراعية بالقيم الجارية وهذا يعني أن زيادة في إجمالي قيمة القروض الزراعية بنسبة 10% تؤدي إلى زيادة في القيمة الجارية للناتج المحلي الزراعي بنسبة (4.56%) مليون دينار، وكذلك قدر معامل التحديد R^2 بنحو (51.5%) وهذا يعني أن حوالي 51.5% من التغيرات في الناتج المحلي الإجمالي ترجع إلى إجمالي قيم القروض الزراعية وأن هناك (48.5%) الباقية ترجع إلى عوامل أخرى لم يتضمنها النموذج وكذلك بينت نتائج المعادلة رقم (1) معنوية النموذج ككل عند مستوى 1% حيث بلغت قيمة F المحسوبة (30.79) وأيضاً بلغت قيمة t المحسوبة نحو (17.723).

جدول رقم (4-22)

أثر إجمالي القروض الزراعية على الناتج المحلي الزراعي بالقيم الجارية والثابتة.

رقم المعادلة	اسم الظاهرة	المعادلة	R^2	F
1	أثر إجمالي القروض الزراعية على الناتج المحلي الزراعي بالقيم الجارية	lnY = 5.140 + 0.456lnx (17.723) (5.546)	51.5	30.79
2	أثر إجمالي القروض الزراعية على الناتج المحلي الزراعي بالقيم الثابتة	Y = 1157.032 + 1.692X (27.171) (5.921)	54.7	35.053

حيث أن:

Lny= اللوغارتيم الطبيعي للناتج المحلي الزراعي المقدر بالقيم الجارية والثابتة.

Lnx= اللوغارتيم الطبيعي لجمالي القروض الزراعية بالقيم الجارية والثابتة.

Y= الناتج المحلي الزراعي بالقيم الجارية والثابتة.

X= إجمالي القروض الزراعية بالقيم الجارية والثابتة.

وأوضحت المعادلة رقم (2) بالجدول رقم (4-22) والملحق رقم (3) أن هناك علاقة طردية موجبة بين قيم القروض والناتج المحلي الزراعي بالقيم الثابتة إجمالي القروض الزراعية

الممنوحة بالقيم الثابتة حيث أن بزيادة القروض بحوالي مليون دينار سوف تؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الزراعي بحوالي (1.69)، ونسبة معامل التحديد R^2 إن حوالي (54.7%) من التغيرات في قيمة الناتج المحلي الإجمالي ترجع إلى قيمة القروض الزراعية وأن (45.3%) الباقية ترجع إلى للعوامل أخرى لم يتضمنها النموذج، وقد ثبت معنوية النموذج ككل عند مستوى 1%، حيث بلغت قيمة **F** المحسوبة (35.053) وأيضاً بلغت قيمة t المحسوبة بنحو (5.921).

4- 10 التكوين الرأسمالي الثابت وأثره على قطاع الزراعة:

بدأ التكوين الرأسمالي الثابت في قطاع الزراعة يتزايد بصفة عامة نتيجة لتنفيذ الخطط التنموية الاقتصادية المختلفة فقد بلغ التكوين الرأسمالي الثابت بالقيم الجارية في قطاع الزراعة كما تشير البيانات الواردة بالجدول رقم (4-23) أن التكوين الرأسمالي الثابت بقطاع الزراعة بالقيم الجارية بلغ عام 1980 نحو (336.4) مليون دينار وبدأت تنخفض قيمته إلى أن وصلت نحو (30.1) مليون دينار عام 1991، إلا أنه بعد عام 1993 أخذت في الزيادة حيث سجلت ما قدره (649.1) مليون دينار عام 1997، بينما قدر التكوين الرأسمالي في عام 2007 ما مقداره (2122.6) مليون دينار وهي أكبر قيمة له خلال الفترة 1980- 2010 ثم بعد ذلك انخفض حجم التكوين الرأسمالي حيث وصل إلى ما قيمته (784.9) مليون دينار، أما في عام 2010 فقد وبلغ حجم التكوين الرأسمالي حوالي (1820.2) مليون دينار.

أما بالنسبة للتكوين الرأسمالي الثابت بالقيم الثابتة كما هو موضح بالجدول رقم (4-23) فقد بلغ عام 1980 (1743) مليون دينار ثم بدا بالانخفاض حتى عام 2001 الذي بلغ (1318.1) مليون دينار بالقيم الثابتة، وبعد ذلك أخذ التكوين الرأسمالي الثابت بالقيم الثابتة بالارتفاع حتى بلغ أقصى قيمة له خلال فترة الدراسة 1980- 2010 حيث بلغ (2407.1) مليون دينار خلال عام 2007 وبعد ذلك انخفض التكوين الرأسمالي الثابت بالقيم الثابتة ، ولقد بلغ التكوين الرأسمالي بالقيم الثابتة (1433.2) مليون دينار خلال عام 2010.

4-10-1 تحليل العلاقة بين إجمالي القيم الجارية والثابتة للقروض الزراعية والتكوين الرأسمالي الثابت الزراعي بالقيم الجارية والقيم الثابتة في ليبيا خلال الفترة 1980-2010.

بافتراض أن المزارعين يستغلون كافة القروض الممنوحة إليهم (القصيرة، المتوسطة، والطويلة الأجل) من المصرف الزراعي في التكوين الرأسمالي الثابت لقطاع الزراعة. لهذا من المهم دراسة العلاقة بينهما لمعرفة تأثير إجمالي تلك القروض بقيمتها الجارية على التكوين الرأسمالي الثابت بقطاع الزراعة، ولمعرفة كيفية تقدير رصيد رأس المال النقدي الحقيقي في قطاع الزراعة يحتاج الأمر إلى توفر ثلاثة أنواع من البيانات هي حجم رأس المال الموجوده في سنة ما ، والتكوين الرأسمالي الثابت خلال فترة معينة وقيمة الاستهلاك السنوي، ومن ثم صافي رأس المال في السنة والذي يمكن التعبير عنه بالمعادلة رقم (1) كالتالي:

$$K_{t+1} = K_t + (I_t - D_t) \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (1)$$

$$K_{t+1} = K_t + In_t \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (2)$$

$$\Delta K = K_{t+1} - K_t = In_t \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (3)$$

حيث أن:

K_{t+1}: إجمالي رصيد رأس المال الثابت في نهاية السنة t+1.

K_t: إجمالي رصيد رأس المال الثابت في نهاية السنة السابقة t.

I_t: إجمالي تكوين رأس المال الثابت في السنة t.

D_t: قيمة استهلاك رأس المال في السنة t.

In: صافي التكوين الرأسمالي الثابت في السنة t وهو عبارة عن $(I_t - D_t)$.

من خلال المعادلة رقم (1) يمكن تقدير رصيد رأس المال للسنوات اللاحقة للحصول على رصيد رأس المال في السنة t بفرض أن:

$$\frac{Kt}{Yt} = \frac{\Delta Kt}{\Delta Yt}$$

$$\Delta K_t = In_t$$

$$\frac{Kt}{Yt} = \frac{Int}{\Delta Yt}$$

$$K_t * \Delta Y_t = Y_t * In_t$$

$$Kt = In_t * \left[\frac{Yt}{\Delta Yt}\right]$$

ومنها

$$Kt = In_t * \frac{1}{g} \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(4)$$

g تعني معدل النمو في الناتج المحلي الزراعي الحقيقي.

باستخدام المعادلة رقم (4) تم الحصول على رصيد رأس المال الحقيقي في سنة 1980 الذي يساوي:

$$=1743.0* \frac{1}{1.6} = 1089.375K1980$$

حيث أن 1743 تمثل صافي التكوين الرأسمالي الثابت بالقيم الثابتة و 1.6 تمثل معدل النمو في الناتج المحلي الزراعي بالقيم الثابتة.

وتم الحصول على رصيد رأس المال في السنوات اللاحقة كالتالي:

$$K_{t+1}=1089.375+2046.6=3135.975$$

جدول رقم (4-23)

تطور الناتج المحلي الزراعي والتكوين الرأسمالي الثابت لقطاع الزراعة بالقيم الجارية والثابتة في ليبيا خلال الفترة 1980-2010 (القيم بالمليون دينار)

السنوات	إجمالي القروض الزراعية بالقيم الجارية	إجمالي القروض الزراعية بالقيم الثابتة	التكوين الرأسمالي الثابت الزراعي بالقيم الجارية	التكوين الرأسمالي الثابت بالقيم الثابتة	رصيد رأس المال الحقيقي*	عدد العمالة بقطاع الزراعة بالألف عامل
1980	5.112	26.862	336.4	1743.0	1743.0	153.4
1981	15.374	80.788	394.9	2046.6	3135.975	157.6
1982	14.553	55.545	237.5	906.4	4042.375	163.1
1983	11.924	41.159	208.3	719.0	4761.375	162.0
1984	12.592	39.898	190.4	603.2	5364.575	173.0
1985	10.303	28.965	120.5	338.7	5703.275	177.0
1986	9.261	25.206	82.3	224.0	5927.275	179.0
1987	11.432	29.817	71.6	214.6	6141.875	180.0
1988	16000	39.341	71.8	176.5	6318.375	186.9
1989	31.831	77.091	112.8	273.1	6591.475	191.6
1990	19.035	42.507	174.1	388.7	6980.175	188.9
1991	18.567	37.059	30.1	60.0	7040.175	189.6
1992	12.246	22.350	85.02	155.5	7195.675	196.6
1993	16.058	26.385	521.4	856.7	8052.375	201.2
1994	11.921	17.071	410.0	587.1	8639.475	206.0
1995	18.152	23.424	401.9	518.6	9158.075	212.7
1996	23.072	26.304	436.4	497.5	9655.575	219.5
1997	18.782	18.782	649.1	649.1	10304.675	219.2
1998	20.940	18.708	345.5	308.6	10613.275	225.1
1999	27.200	21.393	257.5	202.5	10815.775	231.1
2000	37.400	30.293	508.7	412.0	11227.775	232.2
2001	36.500	32.438	1483.2	1318.1	12545.875	234.2
2002	118.500	116.79	1350.6	1331.1	13876.975	235.6
2003	79.998	80.561	906.3	912.6	14789.575	238.4
2004	78.608	99.921	676.2	859.5	15649.075	240.5
2005	375.364	467.91	1226.7	1529.1	17178.175	242.3
2006	480.700	579.22	1126.6	1357.5	18535.675	245.5
2007	216.600	245.63	2122.6	2407.1	20942.775	248.3
2008	117.000	97.654	2103.8	1755.9	22698.675	250.2
2009	32.6000	26.418	784.9	636.0	23334.675	252.1
2010	34.000	26.771	1820.2	1433.2	24767.875	252.0
المجموع	**1931541**	**2502.26**	**19247.32**	**25421.50**	**333731.95**	**6484.80**
المتوسط	**62307.78**	**156.39**	**620.88**	**820.05**	**10765.55**	**209.19**

المصدر: مركز البحوث والعلوم الاقتصادية، البيانات الكلية الاقتصادية والمالية و الديمغرافية، 1962. 2006، طرابلس، ليبيا، 2010.

اما العمودين الرابع والخامس تم حسابهم من قبل الباحث باعتبار 1997 كسنة اساس.

4-10-2 تحليل العلاقة بين إجمالي القيم الجارية للقروض الزراعية الممنوحة والتكوين الرأسمالي الثابت الزراعي خلال فترة 1980 – 2010.

لمعرفة تأثير إجمالي القروض بقيمتها الجارية على التكوين الرأسمالي الثابت بقطاع الزراعة من خلال إستخدام البيانات ذات العلاقة الموضحة بالجدول رقم (4-23). وبإتباع طريقة المربعات الصغرى لدراسة العلاقة الإحصائية بين إجمالي قيم القروض الزراعية الممنوحة والتكوين الرأسمالي الثابت الزراعي خلال الفترة 1980 -2010 بالقيم الجارية تبين أن الصور اللوغارتيمية هي الأفضل بالمعادلة رقم (5) التالية والملحق رقم (4)

$$Lny = 3.592 + 0.690Lnx \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots \quad (5)$$
$$(7.326) \quad (4.968)$$

$$F=24.684 \qquad R^2 = 46.0$$

Lny= التكوين الرأسمالي الثابت بقطاع الزراعة المقدر بالقيم الجارية بالمليون دينار.

Lnx= إجمالي القروض الزراعية الممنوحة بالقيم الجارية بالمليون دينار.

الأرقام بين الأقواس تمثل قيم (t) المحسوبة.

يتضح من دراسة هذه المعادلة أن القيمة الجارية للتكوين الرأسمالي الثابت بقطاع الزراعة تربطها علاقة (طردية) مع إجمالي القيمة الجارية للقروض الزراعية خلال فترة الدراسة، حيث بلغت القيمة (0.690) تمثل ميل خط الانحدار المقدر (التغير في قيمة التكوين الرأسمالي الثابت لقطاع الزراعة لوحدة التغير في إجمالي قيمة القروض الزراعية الممنوحة) بمعنى زيادة قيمة القروض الزراعية الممنوحة بنسبة 10% فإن ذلك سوف يؤدي إلى زيادة القيمة الجارية التكوين الرأسمالي الثابت الزراعي بقيمة (6.9%). وكما قدر معامل التحديد بنحو (0.46) أو ما يعني أن نحو 46% من التغيرات في قيمة التكوين الرأسمالي الثابت بقطاع الزراعة ترجع إلى إجمالي قيمة القروض الزراعية الممنوحة وأن (54%) الباقية ترجع لعوامل أخرى لم تدخل في النموذج. وبينت نتائج المعادلة رقم (5) معنوية النموذج ككل عند مستوى 1% حيث بلغت القيمة على التوالي (24.684) و (4.968). لقد أظهرت نتائج دراسة أن هناك تأثير إيجابي لإجمالي القروض الزراعية على التكوين الرأسمالي الثابت بقطاع الزراعة بالقيم الجارية خلال فترة الدراسة.

4-10-3 تحليل العلاقة بين إجمالي القيم الثابتة للقروض الزراعية الممنوحة والتكوين الرأسمالي الثابت الزراعي في ليبيا خلال الفترة 1980- 2010.

يوضح الجدول رقم (4-23) القيم الثابتة لكل من إجمالي القروض الزراعية الممنوحة والتكوين الرأسمالي وإجمالي القروض الزراعية والمعادلة اللوغارتيمية رقم (6) والملحق رقم (4) توضح ذلك:

$$Lny = 4.476 + 0.498Lnx \quad \ldots\ldots\ldots (6)$$

(7.242) (3.173)

$F=10.066$ $R^2=25.8$

Lny= التكوين الرأسمالي الثابت بقطاع الزراعة المقدر بالقيم الثابتة بالمليون دينار.

Lnx= إجمالي القروض الزراعية الممنوحة بالقيم الثابتة بالمليون دينار.

الأرقام بين الأقواس تمثل قيمة (t) المحسوبة.

توضح المعادلة رقم (6) أن القيم الثابتة للتكوين الرأسمالي الثابت الزراعي تربطه علاقة طردية مع إجمالي القروض الزراعية الممنوحة بالقيم الثابتة خلال فترة الدراسة، حيث أن القيمة (0.498) تمثل ميل خط الانحدار المقدر (التغير في قيمة التكوين الرأسمالي الثابت الزراعي لوحدة التغير في إجمالي القروض الزراعية الممنوحة) بمعنى آخر أنه عند زيادة إجمالي القروض الزراعية الممنوحة بالقيم الثابتة بنسبة 10% فإن ذلك سيؤدي إلى زيادة القيمة الحقيقية للتكوين الرأسمالي الثابت الزراعي بنسبة (4.98%) مليون دينار. كما قدر معامل التحديد (25.8%) وهذا يعني أن(25.8%) من التغيرات في قيمة التكوين الرأسمالي الثابت الزراعي بالقيم الثابتة ترجع إلى التغيرات في إجمالي القروض الزراعية الممنوحة بالقيم الثابتة وأن (74.2%) الباقية ترجع لعوامل أخرى لم يتضمنها النموذج، وثبت معنوية النموذج ككل عند مستوى الثقة 5%.

4-11 تقدير دالة الناتج المحلي الزراعي:

تم تقدير دالة الناتج المحلي الزراعي عن طريق المعادلات الإحصائية لاختيار أفضل تعبير عن العلاقة بين المتغير التابع (الناتج المحلي الزراعي) والمتغيرات المستقلة التي تتمثل في إجمالي القروض الزراعية الممنوحة ورصيد رأس المال الحقيقي والقوى العاملة بالإعتماد على

البيانات السنوية بالجدول رقم (4−21) والجدول رقم (4−23) والتي تظهر بالمعادلة الخطية والتي تعتبر أفضل من الصور الرياضية الإحصائية الأخرى في الملحق رقم (5).

$$Y= \underset{}{1147.297} + \underset{3.517}{1.172}\, x_1 + \underset{5.305}{0.032} x_2 - \underset{3.025}{1.383} x_3 + e \quad \text{.....(7)}$$

$$\underset{-0.683}{}$$

$$F=34.284 \qquad R^2=79.2$$

Y= الناتج المحلي الزراعي بالقيم الثابتة بالمليون دينار.

X_1= إجمالي القروض الزراعية الممنوحة بالقيم الثابتة بالمليون دينار.

X_2= عدد العمالة بقطاع الزراعة بالألف عامل.

X_3= رصيد رأس المال الحقيقي بالمليون دينار.

الأرقام بين الأقواس تمثل قيمة (t) المحسوبة.

توضح نتائج المعادلة رقم (7) ويتبين من النموذج الاقتصادي أن هناك علاقة طردية موجبة ما بين إجمالي القروض الممنوحة والناتج المحلي الإجمالي معنوية إحصائيا حيث بزيادة القروض بحوالي مليون دينار سوف تؤدي الى زيادة الناتج المحلي الإجمالي بحوالي (1.17) مليون دينار، كما تبين من النموذج أن هناك علاقة طردية موجبة ما بين عدد العمال في القطاع الزراعي والناتج المحلي الإجمالي معنوية إحصائيا حيث بزيادة القوة العاملة الزراعية بحوالي ألف عامل سوف يؤدي ذلك الى زيادة الناتج المحلي الإجمالي بحوالي(0.032) مليون دينار، كما تبين إن هناك علاقة عكسية غير معنوية إحصائيا رصيد رأس المال الحقيقي بمليون دينار وناتج المحلي إجمالي لا ينطبق مع النظرية الاقتصادية، كما نسبة معامل التحديد بلغ حوالي (79.2%) من التغيرات في الناتج المحلي الإجمالي ترجع الى العوامل المستقلة سابقة الذكر، كما تبين المعنوية الإحصائية للنموذج ككل.

الفصل الخامس

تحليل أثر القروض الزراعية على التنمية الزراعية في منطقة المرج بالجبل الأخضر

الفصل الخامس

تحليل أثر القروض الزراعية على التنمية الزراعية في منطقة المرج بالجبل الأخضر

5- 1 تمهيد:

يزداد في الوقت الحاضر الاهتمام الواسع على المستويات الإقليمية والعالمية بالموضوعات المتعلقة بالتمويل. فالتمويل اليوم يشكل بنداً جوهرياً ثابتاً على جدول الفرد والأسرة والمؤسسة والدولة، والمراد من ذلك أن عمليات التمويل والاستثمار ترتبط بشكل وثيق بشتى مناحي الحياة الاقتصادية والمالية لجميع الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين من ناحية، ومن تأثيرهما على جميع الأنشطة من ناحية أخرى، علاوة على ما يمثله التمويل كقضية جوهرية للعديد من الأفراد والشركات والدول في السعي نحو معالجة النقص في المدخرات والإيفاء بالالتزامات. ويحتاج المستثمر في القطاع الزراعي إلى موارد معينة لتحقيق العملية الإنتاجية ومن أهمها رأس المال. وهذه الحاجة لرأس المال معرضة دائماً للزيادة مع مرور الوقت بسبب التضخم المالي والتغير التكنولوجي. وهناك العديد من المصادر لحصول المزارع على رأس المال ، منها موجوداته ومدخراته الخاصة، أو من خلال المساهمة مع الغير أو من المصادر المتأتية من المؤسسات المالية الخاصة أو العامة، وحصول المزارع أو المستثمر على المال بطريقة أو أكثر من الطرق المذكورة يعني قدرته على توظيف هذه الموارد واستعمالها في مزرعته بالطريقة التي يعتقد أنها المثلى لتحقيق أهدافه الإنتاجية.

5-2 أهمية الاستبيان:

يزداد الإهتمام بالتمويل على المستوى الفردي والشركات والدولة، وذلك لمواكبة التعاون والتطور الذي يسود دول العالم، ولم يعد تعريف الزراعة مقصورا على عمليات إنتاج السلع النباتية والحيوانية فقط بل تعداه ليشمل التزويد بالمدخلات الزراعية ، والتسويق والتمويل الزراعي، والتصنيع الزراعي. فأصبحت الزراعة اليوم عملية متداخلة تؤثر وتتأثر بغالبية قطاعات الاقتصاد الأخرى.

5-3 أهداف الاستبيان:

تتركز أهداف هذا الاستبيان على إشراك المزارع و طلب المساعدة من المبحوثين أو المستهدفين في الدراسة في الوصول إلى البيانات الحقيقية التي يعتمد عليها في الوصول إلى نتائج تساهم في حل مشكلة البحث والتعرف على أهم العقبات أو المشاكل التي تواجه المزارعين عند ممارسة الأنشطة الزراعية سواء كانت النباتية أو الحيوانية في منطقة الدراسة ومعرفة مصادر التمويل التي يستخدمونها في أنشطتهم الزراعية. بالإضافة إلى مشاركتهم في البحث عن الحلول المناسبة لتجاوز تلك العقبات والمشاكل.

5-4 وصف مجتمع الدراسة (منطقة المرج بالجبل الأخضر):

تقع منطقة الدراسة في الجزء الشمالي الشرقي من ليبيا وهي جزء من منطقة الجبل الأخضر، ويحدها شمالاً منطقة طلميثة وجنوباً منطقة الخروبة أما شرقاً فتحدها منطقة البياضة وغرباً منطقة توكرة (العقورية). ويبلغ حجم السكان في منطقة المرج 29083 نسمة عام 1964 بنسبة (21%) من حجم سكان الجبل الأخضر ثم ازداد عدد السكان إلى ما يقرب من 94735 نسمة عام 2006 بنسبة (64.55) من جملة سكان منطقة الجبل الأخضر، وأن ما يقرب من (75.1%) من حجم القوى العاملة في الدراسة يشتغلون بالخدمات في حين نجد أن نسبة المشتغلين بالقطاع الزراعي من 26% عام 1973 إلى ما يقرب من(17.6%) عام 2006 نتيجة طبيعية لزيادة السكان والتوسع في مجال الخدمات وتطور فرص العمل بقطاعاتها المختلفة خاصة بقطاعي التعليم والصحة، وبالنسبة للحيازة الزراعية بمنطقة الدراسة تطورت عدد الحيازات الزراعية من 1722 حيازة عام 1974 إلى 2964 حيازة عام 2007 بمساحة بلغت 72253 هكتاراً عام 1974 إلى مساحة بلغت 116646 هكتاراً عام 2007، ومن حيث الأحوال المناخية المعتدلة التي تتأثر بها منطقة المرج ويعد المناخ من أهم العوامل الطبيعية التي تؤثر في الزراعة وفي تحديد طبيعة العمليات الزراعية التي تتطلبها، كما يظهر تأثيرها في الإنتاج الزراعي من الناحيتين الكمية والنوعية[56].

[56]. فضل محمود المهدي الطلحي، مقومات التنمية الزراعية ومحاورها الأساسية بمنطقة المرج، مجلة العلوم والدراسات الإنسانية، المجلد الأول، العدد الأول،2013، المرج، ليبيا، ص ص 131-137.

5-5 دور المصرف الزراعي بمنطقة المرج في تمويل المزارعين:

عمل المصرف منذ إنشائه على القيام بدوره كاملاً تجاه واجباته الملقاة على عاتقه، والمتمثلة بالمساهمة في زيادة وتنويع وتحسين الإنتاج الزراعي والحيواني باعتباره الممول الوحيد لكافه الأنشطة الزراعية والحيوانية وكذلك باقي الأنشطة المكملة لهما، وتلعب القروض التي يمنحها المصرف الزراعي لفئة المشتغلين بالإنتاج الزراعي والحيواني دوراً مهماً في تنمية القطاع الزراعي، لكونها تعتبر عاملاً مساعداً أو تمويلياً مهما ومشجعاً على الإنتاج، وتلك القروض قد تكون عينية في شكل معدات وآلات ضرورية للعملية الإنتاجية ، وقد تأخذ شكل نقدي يترك للمقترض التصرف بما يتفق مع السياسة الزراعية للمصرف[57].

5-5-1 القروض الزراعية الممنوحة من المصرف الزراعي المرج حسب الغرض:

ساهم المصرف الزراعي فرع المرج في تقديم القروض والتسهيلات الائتمانية والخدمات المصرفية للمزارعين في المنطقة وكذلك الجمعيات التعاونية الزراعية والشركات ذات العلاقة بالإنتاج الزراعي لخدمة القطاع الزراعي والحيواني في المنطقة في منح القروض الزراعية بمختلف آجالها وهي القروض القصيرة الأجل القروض المتوسطة الأجل والقروض الطويلة الأجل للنهوض بالإنتاج الزراعي النباتي والحيواني، ويبين الجدول رقم (5-24) القروض الممنوحة للمزارعين حسب الغرض وكذلك أعداد المستفيدين من هذا القروض والقيم المحصلة من القروض الزراعية وأيضاً القيم المتبقية لتلك القروض لاستحقاقها، خلال هذه الفترة التي تم الحصول عليه من البيانات خلال الفترة 1979 -2006. من المصرف الزراعي المرج.

فقد ساهم المصرف مساهمة فعالة في منح القروض اللازمة لتمكين المربين من الحصول على الأعلاف لزيادة وتحسين نوعية الإنتاج، فقد بلغت قيمة القروض الموسمية في لغرض الأعلاف الحيوانية (1.283.075) مليون دينار خلال الفترة المشار إليها، وبلغ عدد المستفيدين لهذا النوع من القروض 247 مستفيداً ويعتبر أكبر عدد من حيث المستفيدين من المصرف الزراعي من أنواع القروض الأخرى والجدول يبين ذلك. واستمر المصرف في تمويل احتياجات المزارعين من المحاصيل الزراعية لشراء مدخلات الإنتاج الزراعي من بذور وأسمدة

[57]. هدى محمد أبوخريص، دور القروض الزراعية في تنمية الاقتصاد الليبي خلال الفترة 1990-2010، مجلة الاقتصاد والتجارة، العدد السادس، جامعة الزيتونة، ترهونة، ليبيا، 2014، ص247.

وشتول وغيرها من المستلزمات، فقد بلغ قيمة هذه القروض الموسمية من المحاصيل الزراعية (636.900) ألف دينار وكان أعداد المستفيدين من هذا الغرض من القروض 213 مستفيداً، وأيضاً منح المصرف الزراعي المرج القروض المتوسطة الأجل متمثلة في الإنتاج الزراعي (الحيواني والنباتي) حيث بلغت القيمة نحو (4.674.270) مليون دينار وهي تعتبر أكبر قيمة منحها المصرف الزراعي المرج، وبلغ أعداد المستفيدين من القروض المتوسطة الأجل الزراعية والحيوانية 133 مستفيداً، أما القروض الموجهة لتربية وتسمين الماشية من الأغنام والأبقار بلغت القيمة نحو (1.270.000) مليون دينار منحت لأغراض المساهمة في الاكتفاء الذاتي من اللحوم الحمراء والألبان ومشتقاتها، حيث بلغ أعداد المستفيدين من القروض المتوسطة الأجل لغرض التربية والتسمين 89 مستفيداً من إجمالي المستفيدين من القروض الزراعية أما القروض المتوسطة الأجل الموجهة لمجال الميكنة الزراعية لشراء الجرارات الزراعية والآلات والمعدات الخاصة بالإنتاج الزراعي نحو (750.853) ألف دينار وأما عن أعداد المستفيدين بلغ عددهم 161 مستفيداً خلال هذه الفترة المشار إليها، وأما بالنسبة للقروض المتوسطة الأجل الموجهة لتنمية وتطوير مصادر المياه واستغلالها بلغت نحو (71،000) ألف دينار لغرض تنمية واستغلال المياه الجوفية كحفر الآبار الجديدة والبديلة ولمسح وتعميق الآبار وإنشاء الجوابي لتجميع المياه الجوفية ومياه الأمطار، وبلغ أعداد المستفيدين من هذه القروض 10 مستفيدين ويعتبر أقل عدد من أعداد المستفيدين، وبلغت القروض الطويلة الأجل أنشاء رأس المال الممنوحة من قبل المصرف الزراعي في المنطقة بالمرج نحو (1.622.871.75) مليون دينار وبلغ أيضاً أعداد المستفيدين من المزارعين من القروض الطويلة الأجل 49 مستفيداً من إجمالي أعداد المستفيدين للقروض الممنوحة.

حيث بلغت القيمة الإجمالية للقروض الممنوحة من المصرف الزراعي المرج ما يقارب بنحو (10.695) مليون دينار، وكذلك إجمالي أعداد المستفيدين 902 مستفيداً خلال الفترة من 1979- 2006، وبلغ إجمالي القيمة المحصلة من القروض الزراعية نحو (5.213) مليون دينار، أي أن النسبة المئوية للقروض المحصلة إلى القروض الممنوحة بلغت نحو 49%. وبالنظر الى البيانات الجدول رقم (5-24) يبين أن قيم القروض الممنوحة للمزارعين في المنطقة ضعيفة لا تكفي لتغطية تكاليف ونفقات واحتياجات المزارعين في الأنشطة الزراعية، باعتبار

المصرف الزراعي الجهة الأقرب من المزارعين والمربين والقادر على حل مشاكلهم وتوفير احتياجاتهم وإيجاد السبل الكفيلة لمعالجتها، ومراعاه ظروف المزارعين من حيث السداد القيم المتبقية وأيضاً الظروف الطبيعية كالحريق والجفاف وغيرها والاقتصادية في تدني مستوى الاسعار وارتفاع تكاليف ومستلزمات الانتاج الزراعي وأخرى.

جدول رقم (5-24)

القروض الزراعية الممنوحة حسب الغرض فرع مصرف الزراعي – المرج خلال الفترة 1979-2006

قروض موسمية أعلاف حيوانية			قروض موسمية محاصيل زراعية			قروض متوسطة الأجل زراعية وحيوانية			قروض متوسطة الأجل حيوانية لغرض التربية والتسمين			قروض متوسطة الأجل لشراء الآلات والمعدات ووسائل النقل			قروض متوسطة الأجل لبناء الجوابي ومسح وتعميق الآبار			قروض طويلة الأجل إنشاء رأس المال		
أعداد المستفيدين	القيمة الممنوحة	القيمة المحصلة	أعداد المستفيدين	القيمة الممنوحة	القيمة المحصلة	أعداد المستفيدين	القيمة الممنوحة	القيمة المحصلة	أعداد المستفيدين	القيمة الممنوحة	القيمة المحصلة	أعداد المستفيدين	القيمة الممنوحة	القيمة المحصلة	أعداد المستفيدين	القيمة الممنوحة	القيمة المحصلة	أعداد المستفيدين	القيمة الممنوحة	القيمة المحصلة
247	1,283,075	713,779.865	213	636,900	501,544.680	133	4,674.270	2,034.655	89	1,720,000,00	250'866	161	686,175	520.881	10	71,000	62,167	49	1,622,871.75	1,163,621.75

المصدر: فرع المصرف الزراعي، بيانات غير منشورة، المرج، ليبيا.

5-6 طريقة جمع البيانات من مجتمع الدراسة:

طريقة المسح الشامل: فيه يتم جمع البيانات من جميع أفراد المجتمع.

طريقة العينة: وفيها تجمع البيانات من مجموعة جزئية من المجتمع الإحصائي، ويتم دراسة فئات هذه المجموعة التي اختيرت وفقاً لأساليب اختبار معينة ثم يتم تقييم النتائج التي يتحصل عليها الباحث بالنسبة للمجتمع ككل. كثيرا من الأبحاث والدراسات تتم وفقا لهذا الأسلوب حيث يعتبر الأكثر شيوعاً لعدة أسباب، مثلاً هذا الأسلوب الثاني يعتبر الأكثر شيوعاً لعدة أسباب مثلاً هذا الأسلوب يوفر الوقت والجهد والتكاليف اللازمة لإجراء البحث، أما المسح الشامل فيحتاج إلى عدد كبير من الأشخاص لجمع البيانات الإحصائية من جميع أفراد المجتمع، خاصة عندما يكون المجتمع متصلاً، أي من الصعب عد مجموعة عناصره، أو عندما لا تتوفر جميع عناصر المجتمع الإحصائي أو عندما يتعذر الحصول على سجلات لكافة المناطق المعينة بالدراسة، كذلك فإن اختيار أسلوب العينة بطريقة علمية صحيحة يؤدي إلى الإقلال من مدى التحيز (طريقة العينة أحياناً تؤدي إلى خطأ الصدفة وإلى خطأ التحيز) إذا ما تم إتباع الأساليب العلمية الصحيحة في اختيار العينة.

من جهة أخرى ونظراً لمحدودية مفردات المجتمع فإنه يمكن للباحث إستخدام أساليب علمية من ناحية القياس مقارنة بأسلوب الحصر الشامل، شريطة أن تتمثل في العينة كل خصائص وصفات المجتمع الكلي الذي سحبت منه العينة.[58]

ونظراً لكون مجتمع الدراسة كبير وإمكانية إجراء عملية المسح الشامل تعتبر صعبة سواء من حيث التكلفة أو الجهد أو الوقت فقد لجأ الباحث إلى إحدى طرق جمع العينات العلمية التي يمكن من خلالها الحصول على بيانات دقيقة وغير متحيزة وبالتالي فإن إمكانية التعميم لنتائج الدراسة لا يشوبها الخطأ.

ونظراً لكون منطقة الدراسة وكما سبق الذكر تتكون من العديد من المناطق فقد لجأ الباحث إلى أسلوب العينة العشوائية البسيطة في اختيار العينة وهي العينة التي يتم اختيار

[58]. أبو القاسم عمر الطبولي، فتحي صالح بوسدرة، مبادئ الإحصاء، دار ليبيا للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، مصراتة، ليبيا، 1988، ص ص 15-21.

مفرداتها باستخدام طريقة الاختيار العشوائي بحيث يكون لجميع وحدات المعاينة في المجتمع نفس الفرصة أو الاحتمال في الاختيار[59].

5-7 تحديد حجم العينة:

ولتوفير قاعدة بيانات صحيحة يمكن الاعتماد على نتائجها فقد لجأ الباحث إلى حصر المزارعين الذين ينتمون للمصرف الزراعي بالمنطقة حيث بلغ عددهم 600 مزارعاً للغرض الإنتاجي والتي تمثل مجتمع الدارسة ومن ثم اختيار نسبة 10% من المجتمع ككل لتصبح العينة تمتد نحو 60 مزارعاً وذلك حسب قرعة السحب العشوائي لعينة الدراسة، وتم اختيار هذه النسبة للأسباب التالية:

- قدرتها على تحقيق أهداف الدراسة.
- الوصول إلى معلومات دقيقة مع توفير الوقت والجهد ما أمكن ذلك.
- قدرتها على تمثيل خصائص مجتمع الدراسة.

5-8 توصيف استمارة الاستبيان الخاصة بالمزارعين بمنطقة الدراسة الميدانية:

راعى الباحث في تصميمه استمارة الاستبيان الخاصة بالمزارعين المقترضين من المصرف الزراعي في منطقة المرج بالجبل الأخضر أن تكون الأسئلة الموجودة في الاستبيان واضحة وسهلة الفهم، وذلك لاختلاف المستوى التعليمي بين المبحوثين، وأن تكون الأسئلة ضرورية وتخدم أهداف البحث وتكون مرتبطة بالمشكلة البحثية. وبشكل عام شملت استمارة الاستبيان (الملحق) على المعلومات التالية:

1- معلومات متعلقة بالمزارعين:

الفئة العمرية، والمستوى التعليمي ومجال العمل وحجم الحيازة، وسنوات الخبرة.

2- معلومات متعلقة بالحصول على القرض:

[59]. دلال القاضي، الإحصاء للإداريين والاقتصاديين، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2005، ص 22.

الغرض من استخدام القرض، ومصادر الحصول على التمويل وشروط الاقتراض من المصرف الزراعي.

3- وبيانات متعلقة بالمقترحات أو الحلول والعقبات التي واجهت المزارعين في التعامل مع المصرف الزراعي وكذلك المشاكل والحلول التي تواجه المزارع في العمل الزراعي.

4- معلومات متعلقة بأثر الحصول القرض على الوضع الاقتصادى للمزارع وعلى العملية الإنتاجية.

ومن ثم تم طباعة عدد(60) استمارة استبيان، وتوزيعها على أفراد العينة المختارة. ولقد تم الحرص على ملء الاستمارة من قبل الباحث وذلك لتوضيح أهمية الدراسة والغرض منها ومدى سرية هذه المعلومات وذلك لأن البيانات التي تسعى الدراسة لجمعها تتطلب الدقة والموضوعية، وقد قام الباحث بتعبئتها مباشرة من قبل المبحوثين حتى لا تكون الإجابات بعيده عما يحاول الباحث الوصول إليه وكل ذلك سيؤدي إلى أن تكون نتائج الدراسة غير دقيقة.

5-9 التحليل الوصفي لبيانات استمارة الاستبيان:

لقد تم أعداد بيانات الاستبيان خلال شهر يناير من عام 2017 وتم توزيعها في منتصف شهر فبراير والإنتهاء منها في نهاية شهر مارس 2017. أما تفريغ الاستبيانات تتم في شهري ابريل ومايو من نفس العام.

وتم استكمال خطة البحث بعدة خطوات لتحليل البيانات يمكن إيجازها في الآتي:

1. تفريغ بيانات استمارة الاستبيان.
2. تحليل البيانات بواسطة إستخراج النسبة المئوية.

ومن ثم عرض النتائج في جداول تكرارية ومناقشتها لتحقيق أهداف الدراسة وكانت نتائج التحليل كالتالي:

5-9-1 توزيع الدراسة وفقاً للفئة العمرية للمزارعين:

يوضح جدول رقم (5-25) بان أعمار المزارعين المتحصلين على قروض زراعية وعددهم 60 مزارعاً من مزارعي عينة الدراسة وهو العدد الإجمالي للمتحصلين على قروض زراعية من المصرف الزراعي منطقة المرج حيث انحصرت أعمار المزارعين ما بين (30-75 عاماً) وتبين أن المتحصلين على قروض زراعية للفئة العمرية (30 – 50 عاماً) بلغ عددهم (23) مزارع وبنسبة بلغت نحو (39%) من إجمالي عينة الدراسة أما بالنسبة للفئة العمرية الثانية (51-75 عاماً). والمتحصلين على قروض زراعية فقد بلغ عددهم (37) مزارعاً وبنسبة تمثلت بنحو (61%) من إجمالي عينة الدراسة وهذا يدل على أن الأكثر رغبة في الاقتراض هم الفئة العمرية المتوسطة وكبار السن وذلك لرغبتهم في تحسين وضعهم الاقتصادي أكثر من الفئة الأخرى، وأن اقل الفئات العمرية التي لديها أقل رغبة في الحصول على القروض هي الفئة العمرية (30-50) عاماً.

جدول رقم (5-25)

الفئات العمرية للمزارعين المتحصلين على القروض الزراعية من المصرف الزراعي (المرج) بعينة الدراسة .

الفئة	التكرار	الأهمية النسبية %
30-50	23	%39
51-75	37	%61
المجموع	60	%100

المصدر: جمعت وحسبت من استمارة الاستبيان الخاصة بالدراسة.

5-9-2 توزيع عينة الدراسة وفقا للمستوي التعليمي للمزارعين:

يوضح الجدول رقم (5-26) الحالة التعليمية للمزارعين المتحصلين على قروض زراعية في عينة الدراسة حيث تبين أن عدد المتحصلين على قروض زراعية من المصرف الزراعي بعينة الدراسة من لديهم مستوى تعليم عالي بلغ عددهم 17 مزارعاً وبنسبة تشكلت بنحو (28%) من إجمالي عينة دراسة وكان عدد المتحصلين على القروض الزراعية بعينة الدراسة من مستوى التعليم المتوسط 16 مزارعاً وبنسبة تمثلت نحو(27%) من إجمالي عينة الدراسة وقد كان عدد المتحصلين على القروض الزراعية بعينة الدراسة من فئة تعليم إعدادي 12 مزارعاً بنسبة مئوية

20% من إجمالي عينة الدراسة وبلغ عدد المزارعين من ضمن فئة تعليم إبتدائي 12 مزارعاً بنسبة تمثلت بنحو (20%) من إجمالي عينة الدراسة وقد بلغ أيضاً عدد المزارعين الغير متعلمين (أو الأميين) 3 مزارعين بنسبة بنحو (5%)، وتبين من الدراسة أن أكثر عدد المتحصلين على القروض من فئة (تعليم عالي) وبذلك يعكس على مدى الاستفادة من القرض ولهم القدرة على تطور الإنتاج واستخدامه في النشاط الزراعي.

جدول رقم (5-26)

المستوى التعليمي للمتحصلين على القروض الزراعية بعينة الدراسة

الفئة	التكرار	الأهمية النسبية %
تعليم عالي	17	%28
تعليم متوسط	16	%27
تعليم إعدادي	12	%20
تعليم إبتدائي	12	%20
أمي	3	%5
المجموع	60	%100

المصدر: جمعت وحسبت من استمارة الاستبيان الخاصة بالدراسة.

5-9-3 توزيع عينة الدراسة وفقا للتفرغ للعمل الزراعي:

يوضح الجدول رقم (5-27) بإن عدد المزارعين المتفرغين للعمل الزراعي بعينة الدراسة بإن الزراعة مهنتهم الأساسية بعدد 41 مزارعاً وبنسبة تمثلت بنحو (68%) وهم أكثر عدداً من المزارعين غير المتفرغين للزراعة أو تعتبر مهنه غير أساسية، وقد بلغ عدد المزارعين غير المتفرعين للزراعة 19 مزارعاً وبنسبة تقارب بنحو (32%) من إجمالي عينة الدراسة. والسبب في ذلك أن المزارعين لديهم دخول إضافية أما من الدولة أو نشاطات من أخرى غير زراعية.

جدول رقم (5-27)

عدد المتفرغين للعمل الزراعي وغير المتفرغين بعينة الدراسة

الفئة	التكرار	الأهمية النسبية %
مهنتك الأساسية	41	%68
غير الأساسية	19	%32
المجموع	60	%100

المصدر: جمعت وحسبت من استمارة الاستبيان الخاصة بالدراسة .

5-9-4 توزيع عينة الدراسة وفقا للغرض الذي استخدم فيه القرض:

يتضح من الجدول رقم (5-28) تعدد أنواع الأنشطة التي يقوم بها المزارعون المتحصلون على قروض زراعية بعينة الدراسة من تربية أغنام وأبقار وزراعة الحبوب والإعلاف الحيوانية وتربية النحل وكذلك صيانة الآلات الزراعية وحفر الآبار وإقامة خزانات مياه ومصادر المياه.

ويتضح أيضاً من الجدول بإن عدد مربي الأعنام والأبقار ومزارعي الحبوب والأعلاف الحيوانية 21 مزارعاً وبنسبة تمثلت بنحو (35%) من إجمالي عينة الدراسة وبإن عدد مربي النحل 19 مربياً وبنسبة تشكلت بنحو (15%) من إجمالي عينة الدراسة.

ويبين الجدول أيضاً بإن أكثر مستخدمي القرض في غرض أو نشاط في صيانة الآلات ومصادر المياه والذين بلغ عددهم 30 مزارعاً وبنسبة تقارب بنحو (50%) من إجمالي المزارعين بعينة الدراسة، ويرجع السبب إلى شح المياه في منطقة الدراسة وفقر المنطقة لمصادر المياه لاستخدامه في النشاط الزراعي وارتفاع أسعار قطع غيار الآلات الزراعية في منطقة الدراسة مما اضطر بعضهم إلي الإستدانة من التجار لإصلاح آلاتهم الزراعية.

جدول رقم (5-28)

نوع النشاط وعدد المزارعين الذين يقومون بهذا النشاط بعينة الدراسة

الفئة	التكرار	الأهمية النسبية %
تربته الاغنام والابقار والاعلاف الحيوانية والإنتاج النباتي	21	%35
تربية النحل	9	%15
صيانة الآلات والآبار ومصادر المياه	30	%50
المجموع	60	%100

المصدر: جمعت وحسبت من استمارة الاستبيان الخاصة بالدراسة.

5-9-5 آراء المبحوثين حول تمويل العمليات الزراعية ذاتياً:

أظهرت نتائج إجابات المبحوثين حول تمويل العمليات الزراعية ذاتياً دون الحاجة للاقتراض بإن عدد المزارعين الذين يستطيعون تمويل أنفسهم ذاتياً دون الحاجة للاقتراض 14 مزارعاً وبنسبة تمثلت بنحو (23%) من إجمالي عينة الدراسة وبإن المزارعين الذين لا يمكنهم تمويل أنفسهم ذاتياً وبإن مصدر حصولهم على التمويل هو الاقتراض من المصرف الزراعي بلغ عددهم 46 مزارعاً وبنسبة تمثلت بنحو (77%) من إجمالي عينة الدراسة، وهذا يدل على أن أغلب المزارعين يعتمدون بشكل كبير على الاقتراض من المصرف الزراعي ولا يمكنهم تمويل انفسهم ذاتياً وسبب ذلك وجود مصدر آخر غير المصرف الزراعي لتمويل أنشطهم الزراعية حتى لا يعتمدوا على القروض الضعيفة أو البسيطة التي يقرضها المصرف للمزارع.

جدول رقم (5-29)

تمويل أنشطة المزارعين ذاتيا دون الحاجة للاقتراض من المصرف الزراعي.

الفئة	التكرار	الأهمية النسبية %
نعم	14	%23
لا	46	%77
المجموع	60	%100

المصدر: جمعت وحسبت من استمارة الاستبيان الخاصة بالدراسة.

5-9-6 توزيع عينة الدراسة وفقا لأثر القرض على النشاط الزراعي بعد الحصول على القرض:

أظهرت نتائج الدراسة لعدد أنواع الأنشطة التي يقوم بها المزارعون المتحصلون على قروض زراعية بعينة الدراسة بإن أثر القرض على عدد الحيوانات وفقاً لإجابات المزارعين وعددهم 9 مزارعين بإن عدد الحيوانات قد زاد وبنسبه تشكلت بنحو (15%) ويليها 4 مزارعين بإن العدد قد نقص بنسبة تمثلت بنحو (6.6%) وأوضحت الدراسة أيضاً بان العدد لم يتغير بعدد 2 من المربيين وبنسبة تمثلت بنحو (34%) من إجمالي عينة الدراسة.

وبينت الدراسة بإن المزارعين في زراعة الحبوب وأشجار الفاكهة من حيث المساحة الزراعية بإن عدد 3 من المزارعين أجابوا بإن المساحة زادت بنسبة تشكلت بنحو (5%) وكانت إجابة المزارعين الأخرين بان المساحة نقصت وكان عددهم 13 مزارعاً بنسبة تمثلت بنحو (21.6%) وأن المساحة لم تتغير ولم يكن هناك اثر على المساحة الزراعية حتى بعد الحصول على القرض بلغ 20 مزارعاً وبنسبة تمثلت بنحو (33.4%) ويرجع السبب في ذلك للمشاكل القبلية على الأراضي الزراعية وأيضاً عدم استخدام القرض في الأنشطة الزراعية بل أستغل في أنشطة لا تتعلق بالزراعة من إجمالي عينة الدراسة.

كما أوضحت الدراسة بإن مربي النحل بعد الحصول على القرض وأثر استخدام القرض بأن عدد 2 من المربين أجابوا بإن العدد قد زاد بنسبة تشكلت بنحو (3.4%).

وأيضاً 4 من مربي النحل قد نقص وبنسبة تمثلت بنحو (6.6%) ويرجع السبب إلى ضآله القرض وارتفاع تكاليف مواد التربية النحل وإيرادات تربية النحل ضعيفة لا تغطي تكاليف تربية من خلال الدراسة، وأظهرت أيضاً النتائج بإن العدد لم يتغير وهم 3 من المربين وبنسبة تمثلت بنحو (5%) من إجمالي عينة الدراسة.

جدول رقم (5-30)

أثر استخدام القرض بعد الحصول عليه بعينة الدراسة

الفئة	التكرار	الأهمية النسبية %
أولاً: أثر القرض على عدد الحيوانات		
زاد	9	15
نقص	4	6.6
لم يتغير	2	3.4
ثانياً: المساحة الزراعية		
زاد	3	5
نقص	13	21.6
لم يتغير	20	33.4
ثالثاً: تربية الدخل		
زاد	2	3.4
نقص	4	6.6
لم يتغير	3	5
المجموع	60	%100

المصدر: جمعت وحسبت من استمارة الاستبيان الخاصة بالدراسة.

5-9-7 آراء المبحوثين حول مصادر الحصول على التمويل بعينة الدراسة:

أظهرت نتائج إجابات المبحوثين حول أفضلية المصادر التي يلجئا إليها المزارعون ومن هذه المصادر المصرف الزراعي بمنطقة المرج والتجار والأقارب وأوضحت نتائج الاستبيان بمجتمع الدراسة أن أكبر عدد المزارعين بعينة الدراسة يفضلون التمويل من المصرف الزراعي وقد بلغ عددهم 57 مزارعاً وبنسبة تشكلت بنحو(95%) من إجمالي المزارعين بعينة الدراسة السبب في ذلك لأنه المصدر الوحيد لديهم والبعض يرى بأنه يتعامل بالتقسيط ولا يتعامل بفائدة كالمصارف التجارية . بينما كان عدد المزارعين بعينة الدراسة الذين يفضلون التمويل من التجار هم (2) من مزارعين وبنسبة تمثلت بنحو (3.4 %) من إجمالي المزارعين بعينة الدراسة، وقد

بلغ عدد المزارعين الذين يفضلون التمويل من الأقارب هو مزارع واحد بنسبة تمثلت بنحو (1.6%) من إجمالي المزارعين المبحوثين بعينة الدراسة وهي تعتبر أقل نسبة مئوية.

جدول رقم (5-31)

آراء المزارعين المبحوثين حول مصادر الحصول على التمويل الزراعي.

الفئة	التكرار	الأهمية النسبية %
الأقارب	1	1.6
التجار	2	3.4
المصرف الزراعي	57	95
المجموع	60	100

المصدر: جمعت وحسبت من استمارة الاستبيان الخاصة بالدراسة.

5-9-8 آراء المبحوثين لماذا تفضل التعامل مع مصدر التمويل (المصرف الزراعي):

أوضحت نتائج إجابات المبحوثين حول إذا كانت تفضل التعامل مع المصرف الزراعي ومن خلال إجابات الاستبيان تبين عدد 5 من المزارعين بنسبة شكلت حوالى (8%) لسهولة الحصول على القرض من المصرف الزراعي في منطقة الدراسة المرج من إجمالي المزارعين بعينة الدراسة وكما أظهرت نتائج الاستبيان بعينة الدراسة بان عدد 53 من المزارعين وبنسبة تمثلت بنحو(89%) لأن يعطيهم فترة سماح كافية وكان عدد 2 من المزارعين بنسبة تمثلت بنحو(3%) بإن الفائدة على القرض قليلة من إجمالي عدد المزارعين بعينة الدراسة.

جدول رقم (5-32)

آراء المزارعين المبحوثين حول أفضلية التعامل مع المصرف الزراعي.

الفئة	التكرار	الأهمية النسبية %
يعطي فترة سماح كافية	53	89
سهولة الحصول على القرض	5	8
الفائدة على القرض قليلة	2	3
المجموع	60	100

المصدر: جمعت وحسبت من استمارة الاستبيان الخاصة بالدراسة.

5-9-9 آراء المبحوثين حول تأثير الفائدة على القرض:

أوضحت نتائج الدراسة حول تأثير الفائدة على القرض المطلوب بان عدد المزارعين الذين أجابوا بنعم بان الفائدة تؤثر على القرض10 مزارعين وبنسبة تشكلت بنحو (16.6%) على مستوى دراسة العينة وقد بلغ عدد المزارعين الذين أجابوا بإن الفائدة لا تؤثر على القرض بعدد 50 مزارع وبنسبة تمثلت بنحو (83.4%) من إجمالي عينة الدراسة للمزارعين.

جدول رقم (5-33)

آراء المبحوثين بعينة الدراسة حول تأثير الفائدة على القرض.

الفئة	التكرار	الأهمية النسبية %
نعم	10	16.6
لا	50	83.4
المجموع	60	100

المصدر: جمعت وحسبت من استمارة الاستبيان الخاصة بالدراسة.

5-9-10 آراء المبحوثين بعينة الدراسة حول نوعية القرض عيني أو نقدي:

اتضح من آراء المبحوثين بعينة الدارسة إن عدد 40 مزارعاً وبنسبة يقارب من (66.4%) يفضلون التمويل العيني ويعزى ذلك بإن المزارعين يستفيدون من التمويل العيني أكثر من التمويل النقدي ولا توجد هناك فوائد على التمويل العيني. وبينما فضل التمويل النقدي عدد 20 مزارعاً وبنسبة تشكلت بنحو (33.4%) من إجمالي عينة الدارسة والسبب هي حرية التصرف في المبلغ النقدي والتحكم في التعامل مع متطلبات المشروع واستخدامه في عدة مجالات زراعية، وكذلك ظروف المزارعين الاقتصادية سيئة ويستخدمون القرض النقدي في متطلبات الحياة الاجتماعية لذلك الأثر على التنمية غير واضح.

جدول رقم (5-34)

آراء المبحوثين حول نوعية القرض بعينة الدراسة

الفئة	التكرار	الأهمية النسبية %
التمويل النقدي	2	33.4
التمويل العيني	40	66.4
المجموع	60	100

المصدر: جمعت وحسبت من استمارة الاستبيان الخاصة بالدراسة.

5-9-11 آراء المبحوثين بعينة الدراسة للمشروع المقدم لأجلة مناسب:

أوضح الجدول رقم (5-35) حول القروض الممنوحة للمشروع المقدم لأجلة للمزارعين وتبين من الدراسة أن 53 مزارعاً وبنسبة تمثلت بنحو (88.4%) أجابوا بنعم بإن المشروع المقدم آلاجلة مناسب كمشروع وإنما كقيمة للقرض غير مناسب، وتبين أيضاً أن عدد 7 مزارعين بأن المشروع المقدم الآجلة غير مناسب وتمثلت بنسبة تشكلت بنحو (11.6%) من إجمالي عينة الدراسة.

الجدول رقم (5-35)

آراء المبحوثين حول المشروع المقدم الآجلة بعينة الدراسة.

الفئة	العدد	الأهمية النسبة %
نعم	53	88.4
لا	7	11.6
المجموع	60	100

المصدر: جمعت وحسبت من استمارة الاستبيان الخاصة بالدراسة.

5-9-12 آراء المبحوثين بعينة الدراسة حول شروط الاقتراض من المصرف الزراعي:

جاءت إجابات المبحوثين بعينة الدراسة حول رأيهم في شروط الاقتراض من المصرف الزراعي بمنطقة المرج للحصول على قرض زراعي سهلة أو صعبة أو إلى حد ماً ويلاحظ من الجدول أن النسبة تمثلت بنحو(33.4%) من المزارعين المبحوثين اعتبروا أن شروط الاقتراض

صعبة للحصول قرض زراعي من المصرف الزراعي بمنطقة المرج بالجبل الأخضر بعدد 20 مزارعاً.

والسبب في ذلك الصعوبة في الحصول على كفيل مناسب وأيضاً الإجراءات التي يطلبها المصرف كثيرة وصعب إتمامها في فترة قصيرة وكما يتضح من الجدول (5-36) بإن الذين اعتبروا شروط الاقتراض سهله قد بلغ عددهم 15 مزارعاً بنسبة تشكلت بنحو (25%) من إجمالي عينة الدراسة والسبب هو الإجراءات الإدارية التي تتم في المصرف سريعة وان المصرف أيضا يتعامل مع فئة واحده وهم المزارعين، وكان إجابة بعض المزارعين الاخرين بان شروط الاقتراض الي حد ماً والذين بلغ عددهم 25 مزارعاً وهو اكبر عدد وبنسبة تمثلت بنحو (41.6%) من إجمالي عينة الدراسة.

جدول رقم (5-36)

آراء المبحوثين حول شروط الاقتراض من المصرف.

الفئة	العدد	الأهمية النسبية %
سهلة	15	25
صعبة	20	33.4
إلى حد ماً	25	41.6
المجموع	60	100

المصدر: جمعت وحسبت من استمارة الاستبيان الخاصة بالدراسة.

5-9-13 توزيع عينة الدراسة وفقا لنوع القرض من حيث الزمن المتحصل عليه خلال الفترة الزمنيه:

أظهرت نتائج المبحوثين بعينة الدراسة أن أكبر عدد من المزارعين قد تحصلوا على قروض قصيرة الأجل كما ورد في الجدول (5-37) ويلاحظ من الجدول أن أعداد المستفيدين من القروض القصيرة الأجل كان أكثر عدد والسبب في ذلك وفقاً لآراء المبحوثين هي أكثر القروض الممنوحة في منطقة المرج لقصر المدة الزمنية لإرجاع قيمة القرض وأعادة تدويره من جديد على عكس الأنواع الأخرى من القروض و الذين بلغ عددهم 25 مزارعاً بنسبة تمثلت بنحو (41.6%) أما بالنسبة للقروض الطويلة الأجل فكان عدد المستفيدين منها 20 مزارعاً بنسبة

شكلت نحو (33.4%) من إجمالي عينة الدراسة والسبب في ذلك لاختيار القروض طويلة الأجل الى طول فترة السداد والإستفادة الجيدة من قيمة القرض وأيضاً وجود فترة السماح كافية قبل تسديد القرض، وكان أقل عدد من المستفيدين عند الدراسة الميدانية هم أصحاب القروض المتوسطة والذين بلغ عددهم 15 مزارعاً وبنسبة تمثلت بنحو (25%) من إجمالي عينة الدراسة.

جدول رقم (5-37)

نوع القروض الزراعية من حيث الزمن.

الفئة	التكرار	الأهمية النسبية %
القصيرة الأجل	25	41.6
المتوسطة الأجل	15	25
الطويلة الأجل	20	33.4
المجموع	60	100

المصدر: جمعت وحسبت من استمارة الاستبيان الخاصة بالدراسة.

5-9-14 آراء المبحوثين بعينة الدراسة حول نوع الضمان المطلوب للحصول على القرض:

أتضح من الجدول رقم (5-38) هناك عدد (20) مزارعاً وبنسبة تمثلت بنحو (33.4%) بإن نوع الضمان المطلوب شهادة عقارية كضمان للمصرف الزراعي قبل منح القرض الزراعي وتبين من الدراسة إن 37 مزارعاً وبنسبة تشكلت بنحو (66.6%) بإن نوع الضمان هو إيجاد كفيل مناسب حتى يتم صرف القرض للمزارعين من خلال هذا الضمان وبينما كانت إجابات المبحوثين بإن نوع الضمان المطلوب هو إنتاج المزرعة من الحبوب والخضروات والفاكهة أو غيرها كضمان للحصول على القرض والذين بلغ عددهم 3 مزارعين بنسبة تمثلت بنحو (5%) من إجمالي عينة الدراسة.

جدول رقم(5-38)

آراء المبحوثين حول نوع الضمان بعينة الدراسة.

الفئة	التكرار	الأهمية النسبية %
شهادة عقارية	20	33.4
كفيل	37	61.6
إنتاج المزرعة	3	5
المجموع	60	100

المصدر: جمعت وحسبت من استمارة الاستبيان الخاصة بالدراسة.

5-9-15 أراء المبحوثين بعينة حول رضى المقترضين على نوع الضمان:

تبين من الجدول رقم (5-39) حول نوع الضمان بعينة الدراسة وبينت الدراسة أن 27 مزارعاً وبنسبة تشكلت بنحو (45%) بأنهم غير راضون عن عملية الضمان المطلوب من المصرف الزراعي لدى بعض المزارعين وذلك لما يترتب عليه من التزامات مالية مسبقة وأيضاً يعزى المزارعون بعينة الدراسة صعوبة الضمان الذي يطلبه المصرف قبل منح القرض وأوضحت إجابات المبحوثين أن هناك عدد 20 مزارعاً بنسبة تمثلت بنحو (33.3%) بان عملية الضمان مناسب وبينما كانت آراء من اعتبروا بإن عملية الضمان إلى حد ما كان عددهم 13 مزارعاً بنسبة تمثلت بنحو (21.7%) من إجمالي عينة الدراسة.

جدول رقم (5-39)

آراء المبحوثين بعينة الدراسة حول رضى المقترضين حول بنوعية الضمان.

الفئة	التكرار	الأهمية النسبية %
مناسب	20	33.3
غير مناسب	27	45
إلى حدما	13	21.7
المجموع	60	100

المصدر: جمعت وحسبت من استمارة الاستبيان الخاصة بالدراسة.

5-9-16 آراء المبحوثين حول حجم القروض الممنوحة للمزارعين:

لقد أوضح الجدول رقم (5-40) بإن عدد كبير من المزارعين المستفيدين من القروض الزراعية بإن حجم القروض الزراعية بغير كافية وأيضاً كانت قيم القروض قليلة ولم تغطي حجم تكاليف المشروع المقدم لآجلة بل تم الاستدانة وزيادة حجم التكاليف والتزامات على المزارع حتى يتم الإنتهاء من المشروع والذين بلغ عددهم 55 مزارعاً بنسبة تمثلت بنحو (91.6%) ويلاحظ من الجدول مما اعتقدوا بإن حجم القروض كافية والذين كان عددهم 5 مزارعين بنسبة تمثلت بنحو (8.4%) من إجمالي عينة الدراسة.

جدول رقم (5-40)

مدى كفاية القرض وبغير الكافية بعينة الدراسة

الفئة	التكرار	الأهمية النسبية %
غير كافية	55	91.6
كافية	5	8.4
المجموع	60	100

المصدر: جمعت وحسبت من استمارة الاستبيان الخاصة بالدراسة.

5-9-17 آراء المبحوثين حول أهم الإجراءات التي يقوم بها المزارع للحصول على القرض:

تبين من الجدول رقم (5-41) بعينة الدراسة حول أهم الإجراءات التي يقوم بها المزارع بمنطقة المرج للحصول على القرض الزراعي أن عدد 40 مزارعاً بنسبة تمثلت بنحو (66.6%) من المزارعين المبحوثين والذين اعتبروا أهم الإجراءات التي يقوموا بها كتيب الحيازة للحصول على القرض من المصرف الزراعي، وأعتبر البعض أن من أهم الإجراءات هو الحصول على الكفيل كاإجراء مهم والذين بلغ عددهم 17 مزارعاً وبنسبة تشكلت بنحو (28.4%) والبعض الأخر من المزارعين والذين بلغ عددهم 3 مزارعين بإن إجراء هام وهو طلب كتابي حتى يتمكنوا من الحصول على القرض تمثلت بنحو (5%) من إجمالي عينة الدراسة.

جدول (5-41)

آراء المبحوثين حول أهم الإجراءات للحصول على القرض

الفئة	التكرار	الأهمية النسبية %
كتيب حيازة	40	67.6
الحصول على كفيل	17	28.4
طلب كتابي	3	5
المجموع	60	100

المصدر: جمعت وحسبت من استمارة الاستبيان الخاصة بالدراسة.

5-9-18 أراء المبحوثين بعينة الدراسة حول الإجراءات الإدارية للحصول على القروض:

بين الجدول رقم (5-42) من إجابات المبحوثين بعينة الدراسة حول الإجراءات الإدارية المطلوبة من فرع المصرف الزراعي بمنطقة المرج للحصول على القرض الزراعي 31 مزارعاً بنسبة تشكلت بنحو (52%) اعتبروا أن الإجراءات لإتمام الحصول على قرض بأنه الي حد ماً ولوحظ من آراء المبحوثين إن 19 مزارعاً وبنسبة تشكلت بنحو (31%) معقدة وغير بسيطة وذلك بسبب كثرة الأوراق والمستندات المطلوبة وطول الفترة الزمنية للحصول على الموافقة لاستلام القرض، أما الذين اعتبروا أن الإجراءات الإدارية المطلوبة لإتمام الحصول على قرض بأنها بسيطة قد بلغ عددهم 10 مزارعين تمثلت بنسبة بنحو(17%) من إجمالي عينة الدراسة .

الجدول رقم (5-42)

آراء المبحوثين بعينة الدراسة حول الإجراءات الإدارية للحصول على قرض زراعي

الفئة	التكرار	الأهمية النسبية %
بسيطة	10	17
معقدة	19	31
إلى حد ما	31	52
المجموع	60	100

المصدر: جمعت وحسبت من استمارة الاستبيان الخاصة بالدراسة.

5-9-19 آراء المبحوثين حول أهم العقبات التي واجهتم في التعامل مع المصرف الزراعي:

لوحظ من آراء المبحوثين بعينة الدراسة إن عدد 36 مزارعاً وبنسبة تشكلت بنحو (60%) إن أهم العقبات التي تواجهم في التعامل مع المصرف الزراعي التأخير في منح القرض وتأخذ الموافقة قبل استلام القرض لفترة زمنية طويلة، بينما اعتقد البعض من المزارعين أن كثرة الإجراءات ومستندات الإدارية التي يطلبها المصرف التي تعتبر عائقاً للحصول على القرض من وجهة نظر المزارع والذين بلغ عددهم 20 مزارعاً بنسبة تمثلت بنحو (33.4%). كما اتضح أيضاً العقبات أو المشاكل بعد الحصول على القرض هي الإقساط و التسديد بسب كثرة الإقساط وطول فترة سداد لعدد من سنوات والذي بلغ عددهم 4 مزارعين بنسبة تقارب بنحو (6.6%) من إجمالي عينة الدراسة.

جدول رقم (5-43)

آراء المبحوثين حول العقبات التي واجهتم مع المصرف الزراعي

الفئة	التكرار	الأهمية النسبية %
الإجراءات الإدارية	20	3.4
التأخير في منح القرض	36	60
الأقساط و التسديد	4	6.6
المجموع	60	100

المصدر: جمعت وحسبت من استمارة الاستبيان الخاصة بالدراسة.

5-9-20 آراء المبحوثين حول العقبات التي واجهت المزارعين في العمل الزراعي:

تبين من الجدول رقم (5-44) والبالغ عددهم (60) مزارعاً أن عدد 18 مزارعاً وبنسبة تشكلت بنحو (30%) يرون إن أهم العقبات التي تواجههم هي ارتفاع تكاليف البذور والأسمدة والمبيدات والشتول والأعلاف الحيوانية بينما يري البعض من المزارعين البالغ عددهم 16 مزارعاً وبنسبة تمثلت بنحو (26.6%) أن تلك العقبات هي ندرة المياه وبعدها عن المزرعة ويليها من المشاكل العمالة الزراعية كما اعتبر بعض المزارعين البالغ عددهم 15 مزارعاً وبنسبة تمثلت بنحو (25%) من ارتفاع أجور العمالة الزراعية وعدم التخصص في النشاط الزراعي ومن تلك المشاكل أيضاً كما يعتقد 8 من مزارعين وبنسبة تقارب بنحو (13.4%) هي انخفاض في

إيرادات المبيعات الزراعية وهناك مشاكل أخرى كما يري المزارعين والذين بلغ عددهم 3 مزارعين بنسبة تمثلت نحو (5%) من إجمالي عينة الدراسة ومن هذه المشاكل التخزين والتسويق ونقص الخبرة لدى بعض المزارعين.

جدول رقم (5-44)

آراء المبحوثين حول أهم المشاكل في العمل الزراعي بعينة الدراسة.

الفئة	التكرار	الأهمية النسبية %
ارتفاع في تكاليف البذور والأسمدة والمبيدات والشتول والأعلاف الحيوانية	18	30
ندرة المياه وبعدها عن المزرعة	16	26.6
العمالة الزراعية	15	25
انخفاض في إيرادات المبيعات الزراعية	8	13.4
مشاكل أخري	3	5
المجموع	60	100

المصدر: جمعت وحسبت من استمارة الاستبيان الخاصة بالدراسة.

5-9-21 آراء المبحوثين حول تكلفة الحصول على القرض:

أوضحت الدراسة الميدانية بإن تكلفة الحصول على القرض بعينة الدراسة متمثلة في مصاريف رسوم الدمغة وتصوير المستندات وشراء الملفات وكذلك مصاريف النقل وغيرها من مصاريف وأتضح من الجدول رقم (5-45) إن عدد 45 مزارعاً بنسبة تشكلت بنحو (75%) أجابوا بان التكلفة مرتفعة وبينما يرى بعض المزارعين أن تكلفة الحصول على القرض الزراعي وعددهم 10 مزارعين أن تكلفة متوسطة وهم يمثلون نحو (16.6%) وكذلك يعتقد البعض من المزارعين وعددهم 5 مزارعين أن تكلفة الحصول على القرض الزراعي منخفضة وبنسبة تمثلت بنحو (8.4%) من إجمالي عينة الدراسة.

جدول رقم (5-45)

تكلفة الحصول على القرض بعينة الدراسة

الفئة	التكرار	الأهمية النسبية %
مرتفعة	45	75
متوسطة	10	16.6
منخفضة	5	8.4
المجموع	60	100

المصدر: جمعت وحسبت من استمارة الاستبيان الخاصة بالدراسة.

5-9-22 توزيع عينة الدراسة حول نظام تسديد القروض:

تبين الجدول رقم (5-46) أن 28 مزارعاً يرون أن قيمة القسط السنوي مناسب وبنسبة تمثلت بنحو (46.6%) من إجمالي عدد المتحصلين على قروض زراعية بعينة الدراسة. بينما كان عدد الذين لا يرون أن قيمة القسط السنوي غير مناسب فقد بلغ عددهم24 مزارعاً وبنسبة تمثلت بنحو (40%) كما أوضح عدد 8 مزارعين بان قيمة القسط السنوي الي حد ماً وبنسبة تشكلت نحو (13.4%) من إجمالي عينة الدراسة.

وقد اعتبر 28 مزارعاً وبنسبة تمثلت بنحو (46.6%) أن عدد الأقساط مناسب، كما اعتبر بعض المزارعين وعددهم 26 مزارعاً وبنسبة تشكلت بنحو (43.4%) بان عدد الأقساط غير مناسب، وتبين من خلال البحث أن 6 مزارعين وبنسبة تمثلت بنحو 10% بإن عدد الأقساط إلى حد ما من إجمالي عينة الدراسة.

وقد لاحظ عدد 31 مزارعاً أن ميعاد سداد القروض الزراعية المتحصلين عليها مناسب وبنسبة تشكلت بنحو (51.6%) من إجمالي عينة الدراسة، في حين اعتبر أن ميعاد السداد غير مناسب والذي بلغ عددهم 24 مزارعاً بنسبة تمثلت بنحو (40%) من إجمالي عينة الدراسة، وكما أوضح عدد 5 مزارعين بنسبة شكلت نحو(8.4%) بان ميعاد سداد القرض الزراعي إلى حد ما مناسب من إجمالي عينة الدراسة.

جدول رقم(5-46)

آراء المبحوثين حول نظام سداد القروض الزراعية

(الفئة)　　(مناسب)　　(غير مناسب)　　(الي حدما)

نظام السداد	التكرار	الأهمية النسبية %	التكرار	الأهمية النسبية %	التكرار	الأهمية النسبية %
قيمة القسط السنوي	28	%46.6	24	%40	8	%13.4
عدد الأقساط	28	%46.6	26	%43.4	6	%10
ميعاد السداد	31	51.6	24	%40	5	%8.4

المصدر: جمعت وحسبت من استمارة الاستبيان الخاصة بالدراسة.

5-9-23 آراء المبحوثين بعينة الدراسة حول قيام موظفي الإرشاد الزراعي بوزارة الزراعة بزيارات ميدانية لتقديم النصح والإرشاد الزراعي للمزارعين:

تبين من الجدول رقم (5-47) والبالغ عددهم (60) مزارعاً إن موظفي الإرشاد الزراعي يقومون بزيارات ميدانية لتقديم النصح والإرشاد الزراعي البالغ عددهم 4 مزارعين وبنسبة تمثلت بنحو (6.6%) وكذلك اتضح أيضاً أن موظفي الإرشاد الزراعي بمنطقة المرج لا يقومون بزيارات ميدانية للمزارعين المتحصلين على القروض الزراعية لتقديم النصح والدورات التدريبيه للمزارعين قبل إعطاء القرض الزراعي للرفع من مستوي أدائهم ونصحهم بكيفيه إستخدام القرض الاستخدام الأمثل والإستفادة منه والذين بلغ عددهم 56 مزارعاً وبنسبة تمثلت بنحو (93.4%) من إجمالي عينة الدراسة.

جدول رقم (5-47)

آراء المبحوثين حول المتابعة و الإرشاد لموظفي وزارة الزراعة للمزارعين بعينة الدراسة.

الفئة	التكرار	الأهمية النسبية %
نعم	4	%6.6
لا	56	93.4
المجموع	60	100

المصدر: جمعت وحسبت من استمارة الاستبيان الخاصة بالدراسة.

5-9-24 آراء المبحوثين بعينة الدراسة حول قيام موظفي المصرف الزراعي بمتابعة القروض الممنوحة:

تبين من إجابات المبحوثين حول قيام موظفي المصرف الزراعي بمتابعة القروض الزراعية اتضح أن المزارعين الذين قالوا لا توجد متابعة للمصرف الزراعي للقروض الزراعية الممنوحة لهم بسبب عدم وجود رقابة من قسم القروض ومتابعة والبعض يرى تجاهل المصرف الزراعي ووزارة الزراعة للمزارعين عند تحصلهم على القروض لان المصرف الزراعي يهتم بأرباحه وفوائده ولا ينظر إلى مشاكل المزارعين وتحول المصرف الزراعي من مصرف متخصص إلى مصرف تجاري وابتعاده عن مجال التخصص في الزراعة في والذي بلغ عددهم 40 مزارعاً وبنسبة تمثلت بنحو (66.6%) وأما المزارعين الذين قالوا نعم يوجد متابعة من المصرف الزراعي لمتابعة القروض عند منحها من المصرف والذين كان عددهم 20 مزارعاً وتمثلت بنحو 33.4% من إجمالي عينة الدراسة.

جدول رقم (5-48)

آراء المبحوثين بعينة الدراسة حول قيام المصرف الزراعي بمتابعة القروض الزراعية.

الفئة	التكرار	الأهمية النسبية %
نعم	20	%33.4
لا	40	%66.6
المجموع	60	100

المصدر: جمعت وحسبت من استمارة الاستبيان الخاصة بالدراسة.

5-9-25 آراء المبحوثين بعينة الدراسة حول مدي مساهمة القرض الزراعي الذي تحصلوا عليه في تطوير المزرعة:

تبين من آراء المبحوثين بعينة الدراسة بإن القروض التي تحصلوا عليها لم تساهم في تطوير المزرعة والذين بلغ عددهم 43 مزارعاً وبنسبة تشكلت بنحو (71.6%) بسب عدة مشاكل منها القبلية والعائلية على المزرعة وتقسيم المزرعة إلى قطع صغيرة وكذلك توقف الإنتاج في المزرعة والبعض يرى بإن القرض لم يذهب للمزرعة بل استخدم في المناسبات الاجتماعية أو غيرها واعتبر البعض أن السبب هو أن القرض الزراعي كان ضعيف ولم يساهم في تطوير المزرعة مما أدى لخسارة المشروع وتوقف الإنتاج بينما يرى باقي المزارعين وعددهم17 مزارعاً وبنسبة تمثل نحو (28.4%) يرون أن القرض الزراعي الذي تحصلوا قد ساهم في تطوير المزرعة من إجمالي عينة الدراسة.

جدول رقم (5-49)

آراء المبحوثين بعينة الدراسة حول مدى مساهمة القرض الزراعي في تطوير المزرعة

الفئة	التكرار	الأهمية النسبية %
نعم	17	28.4
لا	43	71.6
المجموع	60	100

المصدر: جمعت وحسبت من استمارة الاستبيان الخاصة بالدراسة.

5-9-26 تقسيم عينة الدراسة وفقا للمديونية لدى المصرف الزراعي أو لأي مصدر آخر:

يوضح الجدول رقم (5-50) أن المزارعين بعينة الدراسة الذين سددوا القروض الممنوحة لهم من المصرف الزراعي في منطقة المرج وكذلك المزارعين المتعثرين في السداد.

حيث يتبين من الجدول أن المزارعين الذين عليهم ديون من المصرف الزراعي ولم يسددوا القروض فقد بلغ عددهم 20 مزارعاً وبنسبة تمثلت بنحو (33.4%) والسبب في تراكم الديون هو توقف الإنتاج وخسارة المشروع والبعض يري بان ظروف البلاد حالية وغياب السيولة الكافية لدى المزارعين لسداد ما عليهم من ديون وكذلك عدم استخدام بعض المزارعين القرض بالكامل

في النشاط الزراعي، أما بالنسبة للمزارعين الذين ليس عليهم ديون من المصرف الزراعي والذين بلغ عددهم 40 مزارعاً بنسبة تمثل نحو (66.6%) من إجمالي عينة الدراسة.

جدول رقم (5-50)

عدد المزارعين المتحصلين على القروض الزراعية الذين سددوا القروض والمتعثرين في السداد بعينة الدراسة.

الفئة	التكرار	الأهمية النسبية %
نعم	20	33.4
لا	40	66.6
المجموع	60	100

المصدر: جمعت وحسبت من استمارة الاستبيان الخاصة بالدراسة.

5-10 التحليل الوصفي الخاص بالعاملين بالمصرف الزراعي المرج:

5-11 تمهيد:

يعتبر القطاع الاقتصادي المصرفي في أي دولة من الدول الركيزة الأساسية والدعامة الأولى لتشجيع القطاعات الأخرى ونموها، ويتكون الجهاز المصرفي، أو القطاع المصرفي، لدولة ما من مجموع المؤسسات المصرفية والقوانين والأنظمة التي تعمل في ظلها وتسير على هديها تلك المؤسسات. وأن التنظيم السليم هو حجر الزاوية لتحقيق الرقابة الفعالة والتخطيط والتنفيذ الدقيق. ويشمل نظام الدولة التمويلي أنواعاً مختلفة من المؤسسات التمويلية المرتبطة بعضها ببعض بطريقة رسمية وغير رسمية. وعمدت معظم الدول النامية ومنها الدول العربية إلى تقديم القروض الزراعية من خلال مؤسسات أو بنوك متخصصة أو أجهزة إقراض تعاونية والتي تم إنشاؤها لهذه الغرض.

5- 12 أهمية الاستبيان:

في الوقت الذي يعتبر فيه القطاع المصرفي من القطاعات المهمة والرئيسة في البنيان الاقتصادي الليبي باعتباره من القطاعات الداعمة التي يعول أو يعتمد عليها المستثمر وخاصة في القطاع الزراعي لخلق التنمية الزراعية في ليبيا، وتبرز أهمية الدراسة في معرفة دور أو مساهمة القطاع المصرفي في تمويل المزارعين في أنشطتهم الزراعية.

5-13 أهداف الاستبيان:

يتركز أهداف هذا الاستبيان على إشراك المصرفيين وطلب المساعدة من المبحوثين أو المستهدفين في الدراسة في الوصول إلى البيانات الحقيقية التي يعتمد عليها في الوصول إلى نتائج تساهم في حل مشكلة البحث والتعرف على أهم العقبات أو المشاكل التي تواجه العاملين في القطاع المصرفي. و بالإضافة إلى مشاركتهم في البحث عن الحلول المناسبة لتجاوز تلك العقبات والمشاكل.

5- 14 تحديد حجم العينة:

ولتوفير قاعدة بيانات صحيحة يمكن الاعتماد على نتائجها فقد لجأ الباحث إلى حصر الموظفين الذين يعملون لدى المصرف الزراعي بمنطقة المرج حيث بلغ عددهم50 موظف والتي تمثل مجتمع الدارسة ومن ثم تم توزيع عدد 30 استمارة على الموظفين بالمصرف الزراعي الذين لديهم خبرة في العمل المصرفي والزراعي للحصول على المعلومات الدقيقة والموضوعية لخدمه أهداف البحث، وأما الباقون ليس لديهم الخبرة الكافية لتعبئه استمارة الاستبيان لان أغلبهم من المتعينين الجدد وكذلك مؤهلاتهم غير مناسبة للعمل في المصرف الزراعي من حيث التخصص.

5-15 توصيف استمارة الاستبيان الخاصة بالموظفين بالمصرف الزراعي بمنطقة الدراسة الميدانية:

راعى الباحث في تصميمه استمارة الاستبيان الخاصة بالموظفين من المصرف الزراعي في منطقة المرج بالجبل الأخضر، وأن تكون الأسئلة ضرورية وتخدم أهداف البحث وتكون مرتبطة بالمشكلة البحثية. وبشكل عام شملت استمارة الاستبيان (الملحق) على المعلومات التالية:

1- معلومات متعلقة بالموظفين من حيث نوع الوظيفة والمستوى التعليمي، ومدة الخبرة والمهام الإدارية التي يقوم بها في المصرف.

2- قدرة المصرف على الإقراض، والدورات التدريبية للموظفين.

3- بيانات عن مقترحات لتحسين كفاءة السياسة التمويلية للمصرف، والمعايير في منح القروض والكفاءة التحصيلية للقروض، والإجراءات التي يتخذه المصرف لتحصيل وتعثر العملاء عن السداد.

4- والخطط الإقراضية للمصرف للوفاء بالقرض، والسياسة الإقراضية الزراعية للمصرف والمشاكل التي تواجه الموظفين داخل الفرع في المنطقة.

ومن ثم عرض النتائج في جداول تكرارية ومناقشتها لتحقيق أهداف الدراسة وكانت نتائج التحليل كالتالي:

5-15-1 توزيع أفراد العينة وفقا لنوع الوظيفة:

ومن خلال إجابات المبحوثين العاملين بالمصرف الزراعي وفروعه عن نوع الوظيفة التي يتقلدونها بالمصرف الزراعي ويوضح الجدول رقم (5-51) أن أكثر الموظفين العاملين بالمصرف الزراعي المرج هم الذين يشغلون قسم الشؤون الإدارية بعدد 6 موظفين وبنسبة تمثلت بنحو (20.4%)، وكذلك موظفين قسم المحاسبة بعدد 6 موظفين بنسبة (20.4%) من إجمالي عدد العاملين بالمصرف الزراعي. أما بالنسبة لموظفين قسم التحصيل بعدد 5 موظفين وبنسبة مثلت نحو (16.6%) من إجمالى عدد العاملين، في حين كان عدد الموظفين الذين تقلدوا وظيفة المراجعين بعدد 4 موظفين وبنسبة شكلت نحو (10.4%) من إجمالى الموظفين المبحوثين، أما بالنسبة لموظفين العاملين بقسم الإقراض بلغ عددهم 3 موظفين وبنسبة تمثلت بنحو (10%) من إجمالى الموظفين المبحوثين، وبلغ أيضاً عدد موظفين قسم السندات بعدد 2 من الموظفين وبنسبة مثلت نحو (6.6%) من إجمالى الموظفين المبحوثين، ويأتي بعدهم موظفين قسم الائتمان وبلغ عددهم 2 من الموظفين وبنسبة تمثلت بنحو (6.6%) من إجمالى الموظفين المبحوثين، وأما بالنسبة لوظيفة مدير عام عدد واحد وكذلك نائب مدير بعدد واحد وبنسبة مثلت بنحو على التوالى (3%) ، (3%) من إجمالى الموظفين المبحوثين.

جدول رقم (5-51)

توزيع أفراد العينة وفقا لنوع الوظيفة.

نوع الوظيفة	التكرار	الأهمية النسبية %
مدير	1	3
نائب المدير	1	3
قسم الشؤون الإدارية	6	20.4
قسم التحصيل	5	16.6
قسم السندات	2	6.6
المراجعة	4	10.4
قسم الائتمان	2	6.6
قسم الإقراض	3	10
قسم المحاسبة	6	20.4
المجموع	30	100

المصدر : جمعت وحسبت من نتائج الاستبيان الخاصة بالدراسة.

5-15-2 توزيع الموظفين بالمصرف الزراعي بمنطقة المرج وفقاً للمستوي التعليمي:

يوضح الجدول رقم (5-52) توزيع الموظفين بفرع المصرف الزراعي بمنطقة المرج بالجبل الأخضر وفقا لمستوي التعليمي.

تبين من الجدول أن أكبر عدد من الموظفين لديهم مستوى تعليم بكالوريوس – ليسانس حيث بلغ عددهم 15 موظفاً وبنسبة تمثلت بنحو (50%) من إجمالي الموظفين المبحوثين ويأتي بعدهم الذين يحملون مؤهل دبلوم عالي الذين بلغ عددهم 10 موظفين وبنسبة تشكلت بنحو(33.5%) ويتبين أن 5 موظفين هم من لديهم مؤهل دبلوم متوسط وبنسبة تقارب بنحو (16.5%) من إجمالي الموظفين المبحوثين بفرع المصرف الزراعي المرج بالجبل الأخضر.

جدول رقم (5-52)

المستوى التعليمي لعاملين بالمصرف الزراعي بعينة الدراسة.

الفئة	التكرار	الأهمية النسبية%
بكالوريوس – ليسانس	15	50
دبلوم عالي	10	33.5
دبلوم متوسط	5	16.5
المجموع	30	100

المصدر: جمعت وحسبت من نتائج الاستبيان الخاصة بالدراسة.

5-15-3 توزيع الموظفين بفرع المصرف الزراعي بمنطقة المرج وفقاً لمدة الخبرة:

من خلال إجابات الموظفين المبحوثين في المصرف الزراعي المرج بالجبل الأخضر عن مدة خبرتهم بالعمل في مجال تخصصهم والتي تعد من مؤشرات الكفاءة الإدارية والجدول رقم (5-53) يوضح ذلك حيث يلاحظ من الجدول أن أكبر عدد من الموظفين هم من الذين لديهم خبرة من (11سنة – فأكثر) حيث بلغ عددهم 13 موظفاً بنسبة تمثلت بنحو (43.4%) من إجمالي الموظفين المبحوثين، ثم يليهم الموظفين الذين لديهم خبرة من (5 ـ10) سنوات وبلغ عددهم 9 موظفين وبنسبة مثلت نحو (30%) من إجمالي الموظفين المبحوثين، تم يأتي بعدهم الموظفين الذين لديهم الخبرة من (1-5) سنوات والذين بلغ عددهم 8 موظفين وبنسبة تقارب نحو (26.6%) من إجمالي الموظفين المبحوثين بفرع المصرف الزراعي في منطقة المرج بالجبل الأخضر.

جدول رقم (5-53)

مدة الخبرة للموظفين بفرع المصرف الزراعي بمنطقة المرج.

الفئة	التكرار	الأهمية النسبية%
1-5 سنوات	8	26.6
5-10 سنوات	9	30
11 سنة – فاكثر	13	43.4
المجموع	30	100

المصدر: جمعت وحسبت من نتائج الاستبيان الخاصة بالدراسة.

5-15-4 توزيع الموظفين بفرع المصرف الزراعي المرج وفقا لخبرة في مجال العمل الزراعي:

تبين من إجابات الموظفين المبحوثين بفرع المصرف الزراعي المرج بالجبل الأخضر أن هناك عدد 20 موظفاً بإن خبرتهم في مجال العمل الزراعي إلى حد ماً وبنسبة مثلت نحو (66.5%) من إجمالي الموظفين المبحوثين، واتضح أيضاً من خلال البحث أن 8 موظفين لديهم خبرة في مجال العمل الزراعي بنسبة تمثلت بنحو (26.5%) ثم يليهم يأتي عدد (2) من الموظفين بإن ليس لديهم خبرة في مجال العمل الزراعي وبنسبة شكلت نحو (7%) من إجمالي الموظفين المبحوثين.

جدول رقم (5-54)

الخبرة في مجال العمل الزراعي للموظفين في المصرف الزراعي بالمنطقة.

الفئة	التكرار	الاهمية النسبية%
نعم	8	26.5
لا	2	7
الي حدماً	20	66.5
المجموع	30	100

المصدر: جمعت وحسبت من نتائج الاستبيان الخاصة بالدراسة.

5-15-5 توزيع العينة حول عدد المزارع التي تم تمويلها من المصرف الزراعي في المرج:

اتضح من الدراسة ومن خلال إجابات الموظفين المبحوثين بالمصرف الزراعي المرج بالجبل الأخضر أن عدد 18 موظفاً قالوا بإن عدد المزارع التي تم تمويلها (أكثر من 1000 مزرعة) وبنسبة تمثلت بنحو (60%) من إجمالي الموظفين المبحوثين وأما عدد 10 موظفين كانت إجاباتهم أن هناك (عدد لا يمكن حصرها) من المزارع التي تم منحها القروض من المصرف الزراعي المرج وبنسبة شكلت نحو (33.4%) تم يأتي بعد ذلك من خلال إجابات 2 من الموظفين أجابوا أن ما يقارب (4000) مزرعة وبنسبة تمثلت بنحو (6.6%) من إجمالي الموظفين المبحوثين.

جدول رقم (5-55)

توزيع الموظفين المبحوثين وفقاً لعدد المزارع التي تم تمويلها من قبل المصرف داخل المنطقة.

الفئة	التكرار	الأهمية النسبية%
اكثر من 1000 مزرعة	18	60
عدد لا يمكن حصرها	10	33.4
يقارب 4000 مزرعة	2	6.6
المجموع	30	100

المصدر: جمعت وحسبت من نتائج الاستبيان الخاصة بالدراسة.

5-15-6 توزيع الموظفين بفرع المصرف الزراعي بالمرج وفقا لشبكة او منظومة تربط الإدارة بفرعهم:

يتبين من الجدول رقم (5-56) إن عدد 24 موظفا من خلال إجاباتهم لا توجد هناك منظومة تربط فرع مصرف الزراعي المرج بالجبل الأخضر بالإدارة العامة لرفع من كفاءة العمل في المصرف الزراعي وكذلك لزيادة السرعة في أداءه المهمات وأيضاً انسياب البيانات والمعلومات المطلوبة بين الإدارات والفروع المختلفة بالمصرف الزراعي بنسبة تشكلت بنحو(80%) من إجمالي الموظفين المبحوثين وأتضح من إجابات 6 موظفين توجد أنه منظومة تربطهم بالإدارة العامة للمصرف الزراعي بنسبة تقارب بنحو(20%) من إجمالي الموظفين المبحوثين.

جدول رقم (5-56)

توزيع الموظفين حول وجود منظومة تربط المصرف الزراعي بالإدارة العامة للمصرف الزراعي.

الفئة	التكرار	الأهمية النسبية%
نعم	6	20
لا	24	80
المجموع	30	100

المصدر: جمعت وحسبت من نتائج الاستبيان الخاصة بالدراسة.

5-15-7 آراء الموظفين المبحوثين حول العاملين في قسم أو أقسام متابعة القروض مؤهل لهذا العمل:

من خلال إجابات موظفي المصرف الزراعي المرج حول العاملين في قسم متابعة القروض مؤهلين لهذا العمل أما غير ذلك وتبين من نتائج الدراسة الميدانية بإن 18 موظفاً أجابوا (بنعم) بان الموظفين العاملون في قسم متابعة القروض مؤهلين لهذه الوظيفة وبنسبة تمثلت بنحو (60%) من إجمالي الموظفين المبحوثين، واتضح أيضاً من خلال إجابات عدد 12 موظفاً من المصرف الزراعي المرج الذين أجابوا (بلا) بإن الموظفين العاملين في قسم متابعة القروض غير مؤهلين لهذه الوظيفة بنسبة تقارب بنحو (40%) ويرجع السبب بان الموظفين لهذه الوظيفة لا يوجد لديهم اختصاص لهذا العمل في متابعة وصرف القروض ويرى البعض بان مؤهلاتهم غير مناسبة لهذا التخصص ويجب إعطائهم دورات تكثيفية في اختصاص المتابعة وصرف القروض في المصرف الزراعي.

جدول رقم (5-57)

توزيع الموظفين المبحوثين حول وجودة متابعة للقروض الممنوحة من المصرف الزراعي.

الفئة	التكرار	الأهمية النسبية%
نعم	18	60
لا	12	40
المجموع	30	100

المصدر: جمعت وحسبت من نتائج الاستبيان الخاصة بالدراسة.

5-15-8 آراء الموظفين المبحوثين حول قدرة المصرف الإقراضية للوفاء بمتطلبات الإقراض بالمنطقة:

تبين من إجابات الموظفين المبحوثين حول قدرة المصرف الزراعي المرج للوفاء بمتطلبات الإقراض في منطقة المرج بالجبل الأخضر هناك عدد 22 موظفاً وبنسبة مثلت بنحو (73.4%) بان المصرف لا يستطيع الوفاء بمتطلبات الإقراض ولا يملك المصرف الزراعي القدرة على الاقتراض ربما يعزى ذلك حسب إجابات الموظفين المبحوثين في المصرف الزراعي سوء وضع البلاد حالي لما تمر بها الدولة من ظروف اقتصادية والسياسية وغياب السيولة الكافية في المصارف حالياً مما ترتب عليه عدم القدرة على منح القروض من المصرف الزراعي وعدم وجود مخصصات مالية للفرع من قبل الإدارة العامة، أما بالنسبة عدد8 موظفين وبنسبة تقارب بنحو(26.6%) بإن هناك القدرة لدى المصرف على منح القروض والوفاء بمتطلبات المنطقة من الإقراض للمزارعين لإعتماد المصرف على إيداعات التجار وتحصيل بعض القروض السابقة من المقترضين.

جدول رقم (5-58)

توزيع الموظفين المبحوثين وفقا لآرائهم حول قدرة المصرف على الإقراض بالمنطقة.

الفئة	التكرار	الأهمية النسبية%
نعم	6	20
لا	24	80
المجموع	30	100

المصدر: جمعت وحسبت من نتائج الاستبيان الخاصة بالدراسة.

5-15-9 توزيع الموظفين بفرع المصرف الزراعي بمنطقة المرج وفقاً لتلقيهم دورات تدريبية للعاملين في المصرف الزراعي:

تبين من إجابات الموظفين المبحوثين بفرع المصرف الزراعي المرج بمنطقة الجبل الأخضر اتضح أن هناك عدد 21 موظفاً لم يتلقوا دورات تدريبية لموظفي المصرف الزراعي بنسبة تمثلت بنحو (70%) من إجمالي الموظفين المبحوثين، وان هناك عدد 9 موظفين وبنسبة مثلت نحو (30%) أنهم تلقوا دورات تدريبية في مجال الحاسوب و اللغة الانجليزية والتي ليس

لها علاقة بسياسة الائتمان والإقراض الزراعي ومن المفترض إن تكون الدورات في هذا المجال أو الاختصاص في الاقتراض الزراعي.

جدول رقم (5-59)

توزيع الموظفين المبحوثين وفقا لآرائهم حول الدورات تدريبية

الفئة	التكرار	الأهمية النسبية%
نعم	9	30
لا	21	70
المجموع	30	100

المصدر: جمعت وحسبت من نتائج الاستبيان الخاصة بالدراسة.

5-15-10 توزيع الموظفين بفرع المصرف الزراعي المرج حول مقترح للتحسين كفاءة السياسة التمويلية للمصرف:

تبين من نتائج الموظفين المبحوثين من موظفي المصرف الزراعي المرج ماهي المقترحات لتحسين كفاءة السياسة التمويلية للمصرف واتضح من النتائج من خلال إجابات المبحوثين إن عدد 8 موظفين وبنسبة تمثلت بنحو (30%) من ضمن تلك السياسة هي توفير السيولة الكافية للوفاء بمتطلبات المزارعين والبعض من الموظفين الذين عددهم 7 موظفين يرون بإن المتابعة وتحصيل القروض الممنوحة وكيفية استردادها للمصرف للتحسين من الكفاءة التمويلية للمصرف لأن هناك الكثير من القروض الممنوحة لم يتم استردادها مما سبب تأثير سلبي على المصرف وقدرته على الاقراض بنسبة شكلت نحو (24%) وتلك المقترحات حسب إجابات المبحوثين من الموظفين هي إعطاء دورات تدريبية كافية للموظفين للتحسين من قدرتهم وكفاءتهم في العمل لتحسين وتطوير أداء المصرف الزراعي بعدد 6 موظفين وبنسبة مثلت نحو (20%) ومن المقترحات أيضا من خلال نتائج البحث بإن عدد 5 من الموظفين وبنسبة تقارب بنحو (16%) يرون بإن التداول في الوظائف الإدارية بشكل مستمر ولا تكون حكراً على موظفين معينين لأن هناك من موظفين الغير مؤهلين لبعض هذه الوظائف وليس لديهم القدرة على أداء بعض الوظائف الحساسة من إجمالي الموظفين المبحوثين، والبعض من الموظفين يرون أن يكون التمويل العيني كمقترح لتحسين كفاءة السياسية التمويلية للمصرف الزراعي بإن

يكون التمويل عيني وليس نقدي حتى تتمشى مع السياسة التمويلية في ليبيا وله جدوى أكثر من تمويل النقدي بعدد 3 موظفين وبنسبة تمثلت بنحو (10%) من إجمالي الموظفين المبحوثين.

جدول (5-60)

توزيع الموظفين المبحوثين حول المقترحات لتحسين كفاءة التمويلية للمصرف الزراعي بالمنطقة.

الفئة	التكرار	الأهمية النسبية%
توفير السيولة الكافية	8	30
ان يكون التمويل عيني	3	10
إعطاء دورات تدريبية كافية للموظفين	6	20
التداول في الوظائف الإدارية بشكل مستمر	5	16
المتابعة في تحصيل القروض واستردادها	7	24
المجموع	30	100

المصدر: جمعت وحسبت من نتائج الاستبيان الخاصة بالدراسة.

5-15-11 آراء الموظفين المبحوثين بفرع المصرف الزراعي حول قيمة القرض مقارنة بالحجم الحقيقي له:

اتضح من إجابات الموظفين المبحوثين بالمصرف الزراعي في منطقة المرج بالجبل الأخضر حيث أن أغلب الموظفون الذي بلغ عددهم 23 موظفاً بأنهم غير راضون عن حجم القروض الممنوحة لهم مقارنة بالحجم الحقيقي وهي لا تغطي إحتياجات المزارعين وقيمتها قليلة مقارنة بالمناطق الأخرى فهي لا تساهم في حل مشكلة المزارع من حيث النقد وأيضاً ارتفاع تكاليف وإحتياجات المزارع أكبر من إمكانياتهم المالية وقيمة القرض الممنوح لهم بنسبة تمثلت بنحو (76.6%) من إجمالي الموظفين المبحوثين، واعتبر بعض الموظفين والذين بلغ عددهم 7 موظفين وبنسبة تشكلت بنحو (23.4%) بأنهم راضون عن قيمة القرض الممنوح لهم من قبل المصرف الزراعي في المنطقة من إجمالي الموظفين المبحوثين.

جدول رقم (5-61)

توزيع الموظفين المبحوثين وفق رائهم حول قيمة القرض

الفئة	التكرار	الأهمية النسبية%
راضي	7	23.4
غير راضي	23	76.6
المجموع	30	100

المصدر: جمعت وحسبت من نتائج الاستبيان الخاصة بالدراسة.

5-15-12 توزيع العينة حول المعايير التي يستخدمها المصرف الزراعي المرج في منح القروض:

جاءت نتائج الموظفين المبحوثين من موظفي المصرف الزراعي حول المعايير التي يستخدمها المصرف قبل منح القرض الزراعي وتبين بإن عدد 13 موظفاً وبنسبة تمثلت بنحو (43.4%) حسب إجابات الموظفين المبحوثين في المصرف الزراعي بإن المعيار الذي على ضوؤه يتم منح القرض على حسب حجم المزرعة وكفاءة المزارع وقدرته على سداد القرض، أما عدد 6 موظفين وجاءت إجاباتهم بإن معيار مساحة المزرعة ونوع النشاط حتى يتم الحصول على القرض الزراعي وبنسبة مثلت نحو (20%) من إجمالي الموظفين المبحوثين، وكذلك تبين أن عدد 9 موظفين المعايير التي من أجلها يتحصل المزارع على القرض أن يكون مزارع بدرجة أولى وبنسبة شكلت نحو (30%) وعدد 2 من موظفي المصرف الزراعي بنسبة تقارب بنحو(6.6%) بإن المعيار الذي يستخدمه المصرف أن يكون حسب إحتياجات المزارع ونواقص المزرعة من إجمالي الموظفين المبحوثين.

جدول رقم (5-62)

توزيع العينة للموظفين حول المعايير التي يستخدمها المصرف في منح القروض.

الفئة	التكرار	الأهمية النسبية%
حجم المزرعة + كفاءة المزارع وقدرته على السداد	13	%43.4
مساحة المزرعة + نوع النشاط	6	20
أن يكون مزارع بدرجة أولى	9	30
حسب الحاجات التي يتحملها المزارع ونواقص المزرعة	2	6.6
المجموع	30	100

المصدر: جمعت وحسبت من نتائج الاستبيان الخاصة بالدراسة.

5-15-13 توزيع الموظفين المبحوثين وفقاً للسياسات المستقبلية للتحسين من كفاءة السياسة التمويلية للمصرف الزراعي بالمنطقة:

يبين الجدول رقم (5-63) أن عدد 15 موظفاً يرون أن الانخراط في المرابحة الإسلامية تعتبر من أفضل السياسات المستقبلية للتحسين من كفاءة السياسية التمويلية للمصرف الزراعي بمنطقة المرج بالجبل الأخضر بسبب عدم وجود فوائد عند إعطاء القروض ومنح القروض العينية بدل من القروض النقدية وتعتبر القروض العينة أكثر ملائمة لنظام الزراعة في ليبيا حسب آرائهم بنسبة تمثلت بنحو (50%) أما الموظفون الذين يرون أن سياسة التامين على الإنتاج بحسب إجاباتهم تعد من المقترحات المستقبلية للتحسين من كفاءة السياسة التمويلية للمصرف الزراعي و الذين بلغ عددهم 6 موظفين وبنسبة تمثلت بنحو (20%) من إجمالي الموظفون المبحوثين، وتبين من خلال الدراسة الميدانية أن الشراكة في الإنتاج هي من السياسات المستقبلية للتطوير من خدمات المصرف الزراعي والذين بلغ عددهم 5 موظفين وبنسبة تمثلت بنحو (16.6%) كما اتضح حسب إجابات العاملين في المصرف الزراعي و الذين بلغ عددهم 4 موظفين وبنسبة تمثلت نحو (13.4%) أجابوا بأهمية قيام العقود لبيع الإنتاج بين المصرف الزراعي والمزارعين للتحسين التنمية الزراعية في المنطقة.

جدول رقم (5-63)

توزيع الموظفين المبحوثين وفقا لآرائهم حول السياسات المستقبلية للمصرف لتحسين الكفاءة.

الفئة	التكرار	الأهمية النسبية%
التأمين على الإنتاج	6	20
الشراكة في الإنتاج	5	16.6
العقود لبيع الإنتاج	4	13.4
الإنخراط في المرابحة الإسلامية	15	50
المجموع	30	100

المصدر: جمعت وحسبت من نتائج الاستبيان الخاصة بالدراسة.

5-15-14 آراء الموظفين المبحوثين حول الإجراءات التي يتخذها المصرف الزراعي لتحصيل القروض الزراعية:

أوضح عدد 16 موظفاً وبنسبة تمثلت بنحو (53%) هو تحفيز المقترضين الممتنعين عن السداد من خلال زيادة فترة السماح وتخفيض قيمة القسط وزيادة عدد الأقساط غيرها من الإجراءات من آجلة لتحصيل القروض من الممتنعين من المزارعين وأن هناك عدد 7 موظفين بشان إجراءات التي يتخذه المصرف الزراعي هو اتخاذ الإجراءات قانونية حيال الممتنعين عن السداد ومن هذه الإجراءات هي الحجز الإداري والحجز على الكفلاء في حالة وجود صكوك حتى يتمكن المصرف من استرداد وتحصيل القروض الزراعية لاستكمال دوره في منح القروض للمزارعين مجدداً لاستمرار تدفق الأموال مرة أخرى حتى لايتعرض المصرف الزراعي بالمرج للإفلاس وغياب السيولة بنسبة تقارب بنحو (23.5%) من إجمالي الموظفين المبحوثين، وكذلك هناك إجراء يتخذه المصرف الزراعي حسب إجابات العاملين في المصرف الزراعي و الذين بلغ عددهم 7 موظفين وبنسبة تمثلت بنحو (23.5%) هو منح قروض جديدة بقيمة أكبر من القروض السابقة بشرط تحصيل القروض الممنوحة سابقا لاستردادها للمصرف الزراعي.

جدول رقم (5-64)

توزيع الموظفين المبحوثين حول الإجراءات التي يتخذها المصرف لتحصيل القروض.

الفئة	التكرار	الأهمية النسبية%
إتخاذ إجراءات قانونية حيال الممتنعين	7	23.5
تحفيز المقترضين الممتنعين عن السداد	16	53
منح قروض جديدة بقيمة أكبر بشرط تحصيل القروض السابقة	7	23.5
المجموع	30	100

المصدر: جمعت وحسبت من نتائج الاستبيان الخاصة بالدراسة.

5-15-15 آراء الموظفين المبحوثين حول أسباب تعثر العميل عن السداد حسب آرائهم:

اتضح من الجدول رقم (5-65) أن 14 موظفاً بإن من أسباب تعثر المزارعين عن السداد هو قيام المزارعين في إستخدام القرض في مجالات لا تتعلق بالزراعة مثل المناسبات الاجتماعية أو استخدامه في البناء العمراني أو غيرها من مشاريع ليس لها صلة بالزراعة مما

أدى إلى امتناع العميل عن السداد بنسبة تمثلت بنحو (46.6%) من إجمالي الموظفين المبحوثين، كما اعتقد بعض العاملين في المصرف الزراعي وبلغ عددهم 10 موظفين وبنسبة شكلت نحو (33.4%) أن أسباب امتناع العميل عن السداد هو تعرض المزارع لظروف قاهرة منعته من سداد القرض ومثل هذه الظروف القاهرة المشاكل القبلية على الأراضي الزراعية أو حريق المحصول أو تعرض العميل المخاطرة واللايقين لعدم وجود التأمين الزراعي ومشاكل الديون وغيرها، وكما اتضح من خلال نتائج الدراسة حول أسباب تعثر المزارع عن سداد القرض ومن إجابات الموظفون والذين بلغ عددهم 6 موظفين وبنسبة تقارب نحو (20%) هو تعرض للمزارع للخسارة المشروع مما أدى لإفلاس المزارع وعدم قدرته على سداد القرض للمصرف الزراعي ومن هذه الأسباب هي مشاكل في التسويق وضعف القرض وكانت التكاليف أكبر من القيمة وغياب التخطيط والتوجيه من وزارة الزراعة ولا توجد دراسة جدوى اقتصادية قبل قيام المشروع ولا توجد زيارات ميدانية من موظفي وزارة الزراعة لتقديم النصح والإرشاد للمزارعين قبل تنفيذ المشروع.

جدول رقم (5-65)

آراء الموظفين المبحوثين حول تعثر المزارعين عن سداد القرو للمصرف الزراعي.

الفئة	التكرار	الأهمية النسبية%
إستخدام القرض في غير الغرض الممنوح له	14	46.6
تعرض العميل لظروف قاهرة منعته من سداد القرض	10	33.4
تعرض العميل للخسارة في المشروع أدى إلى الإفلاس	6	20
المجموع	30	100

المصدر: جمعت وحسبت من نتائج الاستبيان الخاصة بالدراسة.

5-15-16 توزيع الموظفين بفرع المصرف الزراعي المرج بالجبل الأخضر وفقاً بدرجة الكفاءة التحصيلية لدى المصرف الزراعي لتحصيل القروض:

تبين من إجابات الموظفين المبحوثين إن هناك تباين في أرائهم حول درجة الكفاءة التحصيلية لتحصيل القروض والجدول رقم (5-66) يوضح ذلك. ويلاحظ أن عدد الموظفين الذين يرون بإن درجة الكفاءة التحصيلية لتحصيل القروض عالية والذين بلغ عددهم 20 موظفا وبنسبة

تشكلت بنحو (66.6%) أما الموظفين الذين يرون أن الدرجة التحصيلية لدى المصرف الزراعي متوسطة والبالغ عددهم 7 موظفين وبنسبة تمثلت بنحو (23.4%) من إجمالي الموظفين المبحوثين، ويرى بعض الموظفين بإن درجة الكفاءة التحصيلية لدى المصرف الزراعي بمنطقة المرج بالجبل الأخضر منخفضة والبالغ عددهم 3 موظفين وبنسبة تمثلت بنحو (10%) من إجمالي الموظفين المبحوثين.

جدول رقم (5-66)

آراء الموظفين المبحوثين حول الكفاءة التحصيلية للجهاز الوظيفي القائم بتحصيل القروض

الفئة	التكرار	الأهمية النسبة%
عالية	20	66.6
متوسطة	7	23.4
منخفضة	3	10
المجموع	30	100

المصدر: جمعت وحسبت من نتائج الاستبيان الخاصة بالدراسة.

5-15-17 توزيع الموظفين المبحوثين وفقا للمصادر التي يعتمد عليها المصرف في عملية منح القروض:

أوضح الجدول رقم (5-67) أن هناك مخصصات مالية من الدولة والذين بلغ عددهم 22 موظفاً وبنسبة تمثلت بنحو (73.5%) واشار الموظفين بضرورة قيام الدولة بدعم رأس المال بمخصصات مالية إضافية لتمكنه من القيام بمنح القروض الطويلة الأجل لتمويل المشاريع الكبيرة مثل بناء الحظائر الدواجن والأبقار وغيرها، حيث يلاحظ من الجدول إن عدد 7 موظفين وبنسبة شكلت نحو (23.5%) إن المصدر الذي يعتمد عليه المصرف رأس المال احتياطي للمصرف من إجمالي العاملين المبحوثين، بينما كان رأي واحد من الموظفين بإن الودائع تحت الطلب لدى المصرف هي التي يعتمد عليها المصرف بنسبة تقارب بنحو(3%) من إجمالي الموظفين المبحوثين.

جدول رقم (5-67)

توزيع الموظفين المبحوثين حول المصادر التي يعتمد عليه المصرف الزراعي في منح القروض.

الفئة	التكرار	الأهمية النسبية%
مخصصات مالية من الدولة	22	73.5
رأس المال وإحتياطي المصرف	7	23.5
الودائع	1	3
المجموع	30	100

المصدر: جمعت وحسبت من نتائج الاستبيان الخاصة بالدراسة.

5-15-18 توزيع الموظفين المبحوثين وفقاً لآرائهم حول مدى مساهمة القروض الزراعية في تطوير قطاع الزراعة في المنطقة:

يلاحظ من الجدول رقم (5-68) وبنسبة مثلت نحو (90%) من إجمالي الموظفين المبحوثين أن القروض الزراعية ساهمت في تطوير قطاع الزراعة في منطقة المرج الذين بلغ عددهم 27 موظفاً. وأن عدد 2 من الموظفين وبنسبة تشكلت بنحو (6.6%) أن القروض التي منحها المصرف الزراعي أنها لم تساهم في تطوير قطاع الزراعة في المنطقة والسبب بإن القروض لم تستخدم في قطاع الزراعة في المنطقة بل في أنشطة ليس لها علاقة بالنشاط الزراعي وأيضاً لغياب الرقابة والمتابعة من المصرف وإعطاء القروض دون التأكد من هؤلاء المقترضين هل سوف يستخدموه في الزراعة أم غير ذلك، بينما كان رأي أحد الموظفين بأنها إلى حد ما إن القروض الزراعية ساهمت في تطوير قطاع الزراعة في المنطقة بنسبة تقارب نحو (3.4%) من إجمالي الموظفين المبحوثين.

جدول رقم (5-68)

مدى مساهمة القروض الزراعية في تطوير قطاع الزراعة بالمنطقة.

الفئة	التكرار	الأهمية النسبية%
نعم	27	90
لا	2	6.6
إلى حد ماً	1	3.4
المجموع	30	100

المصدر: جمعت وحسبت من نتائج الاستبيان الخاصة بالدراسة.

5-15-19 آراء الموظفين المبحوثين حول القيام بدراسة الجدوى الاقتصادية قبل منح القرض:

تبين أن عدد28 موظفاً أن تكون دراسة جدوى حسب قيمة المشروع في حالة ارتفاع نسب المخاطرة حتى يتم التأكد من نجاح المشروع أو فشلها ودراسة الوضع المالى للمقترضين لمعرفة قدرتة على التسديد من عدمها حتى لايعتبر دينه مستقبلا من ضمن الديون التي يصعب تحصيلها، ويرى البعض أنه يجب دراسة المشروع قبل تمويله وتوجيهه للإنتاج الزراعي بنسبة تمثلت بنحو (93.4%) من إجمالي المزظفين المبحوثين، وهناك عدد 2 من موظفين المصرف الزراعي وبنسبة تمثلت بنحو (6.6%) اعتبروا أن هذه الإجراءات موجودة من قبل المصرف وتعتبر من ضمن الإجراءات المطلوبة قبل إعطاء القرض للمزارع.

5-15-20 توزيع العاملين المبحوثين حول الجهة المؤهلة لقيام بدراسة الجدوى الاقتصادية:

تبين من الجدول رقم (5-69) بإن عدد 13 موظفاً وبنسبة شكلت نحو (43.4%) هي المكاتب المختصة في دراسة الجدوى الاقتصادية، واشار 9 من الموظفين في المصرف الزراعي بان تلك الجهة المؤهلة التي تقوم بدراسة الجدوى الاقتصادية هم الخبراء والمختصين في الشؤون الاقتصادية بنسبة شكلت نحو (30%) من إجمالي الموظفين المبحوثين، كذلك عدد 5 موظفين ونسبة تمثلت بنحو(16.6%) بإن تلك الجهة التي تقوم بدراسة جدوى اقتصادية هي مركز البحوث الزراعية، ويليها وزارة الزراعة بحسب إجابات عدد3 من الموظفين بنسبة تقارب بنحو (10%) من إجمالي الموظفين المبحوثين.

جدول رقم (5-69)

توزيع الموظفين المبحوثين حول الجهة المؤهلة للقيام بدراسة الجدوى الاقتصادية قبل منح القرض.

الفئة	التكرار	الأهمية النسبية%
وزارة الزراعة	3	10
مركز البحوث الزراعية	5	16.6
المكاتب المختصة في دراسة الجدوى الاقتصادية	13	43.4
الخبراء والمختصين في الشؤون الاقتصادية	9	30
المجموع	30	100

المصدر: جمعت وحسبت من نتائج الاستبيان الخاصة بالدراسة.

15-5-21 آراء الموظفين المبحوثين حول المناسب إلغاء الفوائد على القروض الممنوحة و البديل عن الفوائد

يبين الجدول رقم (5-70) أن عدد 24 موظفاً أجابوا أن ليس من المناسب إلغاء الفوائد على القروض لاستردادها بنسبة تمثلت بنحو (80%) يرى الموظفين المبحوثين أن البديل هو أن تكون الفائدة بنسبة بسيطة لاستردادها وتعتبر كمصاريف وعمولات للمصرف وليس له تأثير كبير على المستفيدين من القروض، وهناك عدد 6 موظفين أجابوا أن من المناسب إلغاء الفوائد على القروض بنسبة مثلت نحو (20%) بأن البديل هو منح القروض العينية بدلاً من القروض النقدية كما أشاروا أيضاً إلى الإنخراط في المرابحة الإسلامية أو المشاركة في الإنتاج الزراعي حتى يتم استرداد القروض الممنوحة.

جدول رقم (5-70)

آراء الموظفين حول إلغاء الفوائد على القروض الممنوحة من المصرف الزراعي بالمنطقة.

الفئة	التكرار	الأهمية النسبية%
ليس من المناسب	24	80
من المناسب	6	20
المجموع	30	100

المصدر: جمعت وحسبت من نتائج الاستبيان الخاصة بالدراسة.

5-15-22 توزيع الموظفين المبحوثين وفقاً لفهم العملاء لسعر الفائدة على القرض:

أتضح من الجدول رقم (5-71) أن الموظفين بفرع المصرف الزراعي بمنطقة المرج بالجبل الأخضر أن المزارعين المتحصلين على قروض زراعية يختلفوا في مدى فهمهم لعملية حساب سعر الفائدة كما تبين من الجدول أن عدد21 موظفاً يرون أن عملية حساب سعر الفائدة إلى حد ماً مفهومة لدى المزارعين الذين يتعاملون مع المصرف الزراعي بنسبة تمثلت بنحو (70%) في حين يرى عدد8 موظفون أن عملية سعر الفائدة مفهومة تماماً لدي المتعاملين مع المصرف الزراعي بنسبة مثلت نحو (26.6%) من إجمالي الموظفين المبحوثين، بينما أوضح عدد موظف واحد أن مفهوم سعر الفائدة غير مفهومة لدى بعض العملاء الذين يتعاملون مع المصرف الزراعي بالمرج بنسبة تقارب نحو (3.4%) من إجمالي الموظفين المبحوثين.

جدول رقم (5-71)

آراء الموظفين المبحوثين حول فهم العملاء لسعر الفائدة.

الفئة	التكرار	الأهمية النسبية%
مفهومة	8	26.6
غير مفهومة	1	3.4
إلى حد ماً	21	70
المجموع	30	100

المصدر: جمعت وحسبت من نتائج الاستبيان الخاصة بالدراسة.

5-15-23 آراء الموظفين المبحوثين حول ربط تسديد القروض مع الجهات الأخرى لاستردادها:

أظهرت نتائج إجابات الموظفين المبحوثين بالمصرف الزراعي من خلال أن يكون ربط المصرف الزراعي مع بعض الجهات لاسترداد القروض الممنوحة التي لم تسدد، وتبين أن عدد 22 موظفاً أن يكون ربط المصرف الزراعي مع المصارف التجارية حتى يتم تسديد القروض من المزارعين لارجاعها للمصرف الزراعي بالمنطقة وهو الإجراء الذي يستخدمه المصرف الزراعي حالياً بنسبة شكلت نحو 73.4% في حين أن عدد 5 موظفين يرون أن يتم الربط مع الكفلاء للاسترداد القروض إن يكون الكفيل في محل الرهن لضمان المصرف الزراعي لتسديد القرض

الممنوحة بنسبة تمثلت بنحو(16.6%) من إجمالي الموظفين المبحوثين. وكما يتضح أيضاً أن عدد 3 موظفين وبنسبة تمثلت بنحو (10%) أن يكون التعامل مع منظومة الرقم الوطني لاسترداد القروض الزراعية لدى المصرف الزراعي بالمرج.

جدول رقم (5-72)

آراء العاملين المبحوثين حول استرداد القروض مع بعض الجهات

الفئة	التكرار	الأهمية النسبية%
المصارف التجارية	22	%73.4
منظومة الرقم الوطني	3	10%
الكفيل	5	%16.6
المجموع	30	100

المصدر: جمعت وحسبت من نتائج الاستبيان الخاصة بالدراسة.

5-15-24 آراء الموظفين المبحوثين حول قيام المصرف الزراعي بمتابعة القروض الممنوحة في الأغراض الزراعية حسب ما هو مطلوب:

تبين من الجدول رقم (5-73) أن عدد 27 موظفاً كانت إجاباتهم أن المصرف الزراعي يقوم بمتابعة القروض الممنوحة في الأغراض الزراعية وهذا ما يخالف فيما جاء في نتائج إجابات المزارعين المبحوثين التي أوضحت أن المصرف الزراعي لا يقوم بمتابعة القروض الزراعية الممنوحة، بنسبة مثلت نحو (90%) وكذلك عدد3 موظفين وبنسبة تقارب بنحو (10%) كانت إجاباتهم أن المصرف الزراعي لا يقوم بمتابعة القروض الممنوحة في الأغراض الزراعية حسب القرض الممنوحة له.

جدول رقم (5-73)

آراء المبحوثين حول قيام المصرف الزراعي بمتابعة القروض الممنوحة.

الفئة	التكرار	الأهمية النسبية%
نعم	27	90
لا	3	10
المجموع	30	100

المصدر: جمعت وحسبت من نتائج الاستبيان الخاصة بالدراسة.

5-15-25 توزيع الموظفين المبحوثين بفرع المصرف الزراعي وفقا لآرائهم حول السبل والأساليب لتحديد خطة اقراضية للمصرف للوفاء بحجم الطلب على القروض:

يتضح من الجدول رقم (5-74) أن عدد 25 موظفاً وبنسبة تمثلت بنحو (83.4%) أن يكون هناك أسلوب لتحديد الخطة الإقراضية للمصرف حتى يتمكن من توفير حجم القروض المطلوبة لدى المزارعين وأن تكون الخطة مرتبطة بحاجة السوق للوفاء بحجم القروض الممنوحة للمزارعين، بينما هناك عدد 5 موظفين أجابوا بتحديد الخطة الإقراضية للمصرف الزراعي المرج مرتبطة بحاجة المزارعين وما يتناسب مع المزارع بنسبة تمثلت بنحو (16.6%) من إجمالي الموظفين المبحوثين.

جدول رقم (5-74)

توزيع الموظفين المبحوثين وفقاً لآرائهم حول خطة اقراضية للمصرف للوفاء في منح القروض.

الفئة	التكرار	الأهمية النسبية%
حاجة السوق	5	16.6
حاجة المزارعين وما يناسب المزارع	25	83.4
المجموع	30	100

المصدر: جمعت وحسبت من نتائج الاستبيان الخاصة بالدراسة.

5-15-26 توزيع الموظفين المبحوثين بفرع المصرف الزراعي بالمرج بمنطقة الجبل الأخضر وفقاً لآرائهم حول المبالغ المسيلة للمصرف الزراعي من قبل الإدارة العامة للمصرف الزراعي:

يتضح من الجدول رقم (5-75) أن عدد14 موظفاً من المبحوثين أفادوا أن المبالغ الممنوحة للمزارعين من المصرف الزراعي (إلى حد ماً) كافية، وبنسبة تمثلت بنحو(46.6%) من إجمالي الموظفين المبحوثين بينما إجابة 15 موظفاً من الموظفين المبحوثين بفرع المصرف الزراعي أن المبالغ الممنوحة للمزارعين بغير كافية والسبب في ذلك إن قيمة القروض الممنوحة للمزارعين قليلة ولا تتناسب مع الغرض الممنوح أجله القرض وكذلك ارتفاع تكاليف المشاريع الزراعية من مستلزمات ومعدات زراعية وكذلك حفر آبار المياه التي تكلف كثيراً، ويجب أن تكون المبالغ الممنوحة من المصرف الزراعي متناسبة مع قيمة القرض وتغطي كامل تكاليف المشروع الذي منح من أجله، بنسبة تمثلت بنحو (50%) من إجمالي الموظفين المبحوثين، وكما أوضح موظف واحد من الموظفين بإن المبالغ الممنوحة من الإدارة العامة بأنها كافية بنسبة مئوية (3.4%) من إجمالي العاملين المبحوثين.

جدول رقم (5-75)

مدى كفاية المبالغ المسيلة للمزارعين من قبل المصرف الزراعي.

الفئة	التكرار	الأهمية النسبية%
كافية	1	3.4
غير كافية	15	50
إلى حد ما	14	46.6
المجموع	30	100

المصدر: جمعت وحسبت من نتائج الاستبيان الخاصة بالدراسة.

5-15-27 توزيع الموظفين المبحوثين حول القروض الزراعية الممنوحة أكثر ملائمة لنظام الزراعة في ليبيا:

يبين الجدول رقم (5-76) بخصوص القروض الأكثر ملائمة لنظام الزراعي في ليبيا حيث أوضح عدد 16 موظفاً وبنسبة تمثلت بنحو (53.4%) أن القروض المتوسطة الأجل هي

أنسب ملائمة لنظام الزراعة في ليبيا والسبب في ذلك لضمان عدم حدوث تعثر في سداد القروض وهي أكثر القروض الناتجة والفعالة في النشاط الزراعي في ليبيا وفترة السماح لهذه النوع من القروض كافية ومناسبة وكذلك الفترة الزمنية والمبلغ يغطي ما هو مطلوب من إحتياجات المزارع، بينما يرى 11 موظفاً أن القروض الطويلة الأجل هي أفضل ملائمة في الزراعة في ليبيا وبنسبة تقارب نحو (36.6%) والسبب لأن القروض الطويلة الأجل تستخدم في الزراعة مباشرة لأن قيمة القرض كبيرة وتغطي احتياجات المزارع بشكل كبير وهي من النوع التي تستخدم في مشاريع زراعية حقيقية وكذلك فترة السماح كافية، وكما توضح الدراسة بإن الموظفين الذين أجابوا بإن القروض القصيرة الأجل أكثر ملائمة للإنتاج الزراعي في ليبيا عددهم 3 موظفين ويرجع ذلك الإختيار لأن القروض القصيرة سريعة التحصيل ويكون سدادها خلال عام أو أكثر بقليل وبنسبة تمثلت بنحو (10%) من إجمالي العاملين المبحوثين.

جدول رقم (5-76)

توزيع الموظفين المبحوثين وفقا لنوع القروض الأكثر ملائمة لنظام الزراعة في ليبيا

الفئة	التكرار	الأهمية النسبية%
الطويلة الأجل	11	36.6
المتوسطة الأجل	16	53.4
القصيرة الأجل	3	10
المجموع	30	100

المصدر: جمعت وحسبت من نتائج الاستبيان الخاصة بالدراسة.

5-15-28 آراء الموظفين المبحوثين حول سياسة اقراضية زراعية واضحة يعمل من خلالها المصرف الزراعي بالمرج:

تبين من إجابات الموظفين المبحوثين في المصرف الزراعي هناك عدد 17 موظفاً أجابوا أنه لا توجد سياسة إقراضية زراعية يعمل من خلالها المصرف الزراعي وإنما لتطبيق وتنفيذ قرارات تصدر من الإدارة العامة للمصرف الزراعي أو من وزارة الزراعة بنسبة تمثلت بنحو (56.6%) واتضح أن هناك عدد 13 موظفاً وبنسبة شكلت نحو (43.4%) بإنه توجد سياسة

إقراضية زراعية بفرع المصرف الزراعي بالمرج في منح القروض الزراعية وكيفية توزيعها على المزارعين في المنطقة.

جدول رقم (5-77)

آراء الموظفين المبحوثين حول وجود سياسة اقراضية زراعية للمصرف بالمنطقة

الفئة	التكرار	الأهمية النسبية%
نعم	13	43.4
لا	17	56.6
المجموع	30	100

المصدر: جمعت وحسبت من نتائج الاستبيان الخاصة بالدراسة.

5-15-29 توزيع الموظفين المبحوثين حول نسبة سداد القروض الزراعية الممنوحة من المصرف الزراعي المرج:

تبين من الجدول رقم (5-78) إن هناك عدد 14 موظفاً بإن نسبه تسديد القروض الزراعية بين (80-90%) التي يسددها المزارعون المقترضون من المصرف الزراعي بنسبة تمثلت بنحو (73.4%) من إجمالي الموظفين المبحوثين بينما يرى 8 موظفين أن نسبة تسديد القروض الزراعية الممنوحة من المصرف الزراعي بالمنطقة تتراوح مابين (60-70%) بنسبة تقارب بنحو (26.6%) من إجمالي الموظفين المبحوثين.

جدول رقم (5-78)

توزيع الموظفين المبحوثين حول نسبة السداد للقروض الممنوحة من المصرف الزراعي.

الفئة	التكرار	الأهمية النسبية%
80- 90%	22	73.4
60-70	8	26.6
المجموع	30	100

المصدر: جمعت وحسبت من نتائج الاستبيان الخاصة بالدراسة.

5-15-30 آراء الموظفين المبحوثين حول المشاكل التي تحد من دور فرع المصرف الزراعي بالمنطقة:

تبين من آراء جميع الموظفين المبحوثين بفرع المصرف الزراعي المرج حول أهم المشاكل التي أوضحها المبحوثين من خلال الدراسة الميدانية داخل المصرف الزراعي حيث تبين أن عدم توفر السيولة الكافية لدى المصرف الزراعي من أهم المشاكل الذين بلغ عددهم 12 موظفاً وبنسبة مثلت نحو (40%) وكذلك يرى 8 موظفين المشاكل القبلية المعقدة تحد من دور الفرع في المنطقة بنسبة تمثلت بنحو(26.6%) كما تبين أن عدم استجابة الإدارة العامة لطلبات المصرف الزراعي بالمنطقة من ضمن المشاكل أيضاً من خلال إجابة 5 موظفين وبنسبة تقارب بنحو (16.6%) وأيضاً المشاكل الإدارية والمالية وغيرها من المشاكل كما يرى الموظفين بالمصرف الزراعي والذين بلغ عددهم 5 موظفين وبنسبة شكلت نحو (16.6%) من إجمالي الموظفين المبحوثين.

جدول رقم (5-79)

آراء الموظفين المبحوثين حول المشاكل التي تواجههم في المصرف الزراعي في المنطقة.

الفئة	التكرار	الأهمية النسبية%
عدم توفر السيولة الكافية	12	40
المشاكل القبلية	8	27
عدم استجابة الإدارة العامة لطلباتكم	5	16.4
مشاكل إدارية ومالية وغيرها	5	16.6
المجموع	30	100

المصدر: جمعت وحسبت من نتائج الاستبيان الخاصة بالدراسة.

الفصل السادس

ملخص الدراسة

النتائج

التوصيات

6-1 تمهيد:

تلعب السياسة التمويلية دوراً رئيسياً في دعم وتطوير القطاع الزراعي، من خلال زيادة المخصصات الاستثمارية للقطاع الزراعي في الخطط التنموية. وتتطلب التنمية الزراعية العديد من المقومات المادية والفكرية مثل التخطيط وتوفير مستلزمات الإنتاج وتحسين ظروف المزارعين، وحل المشاكل الإنتاجية والتسويقية. ويعتبر حل مشكلة التمويل الزراعي من أهم مقومات التنمية الزراعية وتتوقف حاجتها إلى المال على قدرتها وسيطرتها على العمليات التي تحقق المعدلات المطلوبة من التنمية. ويلعب التمويل الزراعي دوراً بارزاً باعتباره أحد العناصر الرئيسية في التنمية الزراعية حيث يبحث في رأس المال اللازم لاستثماره في القطاع الزراعي ومصادر الحصول عليه، لزيادة الموارد الزراعية ورفع معدلات التنمية الزراعية وتشغيل الموارد المعطلة والموارد البشرية ومواجهة الظروف الاقتصادية غير المواتية. لقد اهتمت هذه الدراسة ببحث تأثير التمويل الزراعي ودوره في التنمية الزراعية في ليبيا بشكل عام وفي منطقة المرج بالجبل الأخضر بشكل خاص، ومن الناحية التنظيمية فقد تم تقسيم الدراسة وفقاً لتحقيق الأهداف إلى خمس فصول، حيث احتوى (الفصل الأول) على المقدمة ومشكلة الدراسة وأهدافها وفروض الدراسة والطريقة البحثية ومصادر البيانات التي اعتمدت عليها الدراسة وشمل (الفصل الثاني) على الاستعراض المرجعي والإطار النظري على بعض المفاهيم الاقتصادية المتعلقة بالدراسة والدراسات السابقة التي تناولت التمويل الزراعي، وتضمن (الفصل الثالث) على تطور التمويل الزراعي في ليبيا وكذلك تطور قطاع الزراعة في ليبيا من الإنتاج النباتي والحيواني خلال الفترة 1990- 2010. وبإضافة نبذة تاريخية عن التمويل الزراعي في ليبيا، ولقد قام المصرف الزراعي في ليبيا خلال الفترة 1980 -2010 بمنح ثلاثة أنواع من القروض الزراعية وهي القروض القصيرة الأجل وتراوحت مدتها من سنة إلى سنتين، والقروض المتوسطة الأجل التي منحت لتمويل المشروعات التي تتراوح مدتها ما بين خمس سنوات إلى عشر سنوات في الأنشطة الزراعية مثل الآلات والمواشي وحفر الآبار، وإما القروض الطويلة الأجل التي تمتد فترتها من عشر سنوات إلى عشرون سنة وتمنح لغرض المشاريع التي تحتاج لفترة استرداد طويلة مثل شراء الآلات وحفر الآبار ومشاريع الري وإقامة المنشات والمباني.

لقد بلغ إجمالي القروض الزراعية الممنوحة وأعداد المستفيدين منها خلال فترة الدراسة ما يقارب من (1.932) مليار دينار و147950 مستفيداً. بينما بلغت قيمة إجمالي القروض القصيرة الأجل الممنوحة خلال فترة الدراسة 1980–2010 مبلغاً قدره (372.084) مليون دينار، وبنسبة مثلت 19% من قيمة إجمالي القروض الزراعية الممنوحة، أما عن قيمة القروض المتوسطة الأجل فقد بلغت (602.90) مليون دينار وبنسبة مثلت 31% من قيمة إجمالي القروض الزراعية الممنوحة. وبالنسبة لقيمة القروض الطويلة الأجل خلال الفترة 1980 –2010 فقد بلفت (957) مليون دينار وبنسبة مثلت 50% وكانت هي النسبة الأكبر من إجمالي قيم القروض الممنوحة خلال الفترة 1980 –2010. بينما كان عدد المستفيدين من القروض القصيرة الأجل الممنوحة، 28021 مستفيداً. وبنسبة مثلت 19% من إجمالي أعداد المستفيدين، وأيضاً بلغ عدد المستفيدين من القروض المتوسطة الأجل 65883 مستفيداً وبنسبة مثلت 45% من إجمالي أعداد المستفيدين، ثم يأتي بعد ذلك أعداد المستفيدين من القروض الطويلة الأجل حيث بلع عدهم 54393 مستفيداً وبنسبة مثلت نحو 36% من إجمالي أعداد المستفيدين من القروض الزراعية الممنوحة، كما تناول (الفصل الثالث) أيضاً تقدير الميل المتوسط والحدي لاستخدام القطاع الزراعي للتمويل الزراعي المصرفي في ليبيا بالقيم الجارية خلال الفترة 1980 –2010 حيث اتضح إن الميل المتوسط خلال الفترة المشار إليها قد اتسم بالضآلة في العديد من السنوات حيث أنه لم يتعدى (0.29)، أما بالنسبة لتقدير العلاقة بين الميل المتوسط والميل الحدي لاستخدام القطاع الزراعي للتمويل المصرفي بالقيم الثابتة خلال الفترة 1980–2010 تبين أن المتوسط خلال الفترة المشار إليها قد اتسم بالتذبذب في العديد من السنوات حيث لم يتعدى الميل الحدي بالقيم الثابتة (0.055) وهذا في حد ذاته دليل على الحاجة إلى إعادة النظر في السياسة التمويلية الزراعية. أما بالنسبة لنتائج الدراسة الخاصة بالمصرف الزراعي فرع المرج لم يتحصل الباحث على البيانات الكاملة الخاصة بأهداف الدراسة وذلك لصعوبة الحصول عليها من المصرف الزراعي المرج بسبب عدم المساعدة الحقيقية من العاملين بالمصرف الزراعي للباحث والتكتم على البيانات بحجة انها معلومات سرية تمس العملاء والمصرف الزراعي لا يجوز الإطلاع عليها أو إعطائها للباحثين أو غيرهم، لقد تم الحصول على القروض الزراعية الممنوحة من المصرف الزراعي وكانت حسب الغرض الإنتاجي النباتي والحيواني وشراء مستلزمات الإنتاج من الآلات زراعية وحفر الآبار وغيرها في الفترة 1979– 2006.

ولقد أظهر (الفصل الرابع) دور التمويل الزراعي في التنمية الزراعية في ليبيا من خلال التعريف بالتنمية الزراعية وأهداف التنمية الزراعية والاستراتيجية العامة لتنمية الزراعية ومقومات التنمية الزراعية والاستثمار الزراعي في التنمية الزراعية، وكذلك دور التمويل الزراعي في التنمية الزراعية والسياسات الاقتصادية الزراعية في ليبيا. وأما (الفصل الخامس) فقد بين الدراسة الميدانية الخاصة بالمزارعين المستفيدين من القروض الزراعية بمنطقة المرج بالجبل الأخضر وموظفي المصرف الزراعي في المنطقة، حيث تم جمع البيانات المتعلقة بهذه الدراسة عن طريق تصميم عدد (2) استمارة استبيان، الأولى خاصة بالمزارعين المتحصلين على القروض الزراعية من فرع المصرف الزراعي المرج، والبالغ عددهم 600 مستفيداً في الجانب الإنتاجي وقد تم أخذ عينة عشوائية بما يعادل 10% من إجمالي المتحصلين على القروض وتحليل (60) استمارة استبيان، أما الثانية فتخص موظفي المصرف الزراعي بالمرج حيث تم تحليل عدد (30) استمارة استبيان، أما (الفصل السادس) فقد ناقش ملخص الدراسة والنتائج والتوصيات التي توصلت إليها.

6-2 النتائج:

لقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج والتي أهمها ما يلي:

1- خلال معادلات النمو السنوي المركب للقروض الزراعية الممنوحة بالقيم الجارية خلال فترة الدراسة 1980-2010 بمختلف آجالها أن قيمتها الجارية شهدت تزايداً بمتوسط بلغ نحو (5.1%) للقروض القصيرة الأجل و(9%) للقروض المتوسطة الأجل، و(7.9%) للقروض الطويلة الأجل، و(9.4%) إجمالي القروض الزراعية الممنوحة، أما أعدادها فقد أظهر تناقصاً في المعدل السنوي للقروض القصيرة الأجل حيث بلغ نحو (-4.3%) و إزداد المعدل السنوي للقروض المتوسطة والقروض الطويلة الأجل على التوالي بنحو (2.2%)، (8.7%) المستفيدين من القروض الممنوحة، أما عن إجمالي أعداد المستفيدين من القروض الزراعية فقد تناقص المعدل النمو السنوي المركب وبلغ نحو (-3.1%) خلال فترة الدراسة 1980-2010.

2- أظهرت نتائج الدراسة أن القروض القصيرة الأجل الممنوحة بالقيم الثابتة خلال الفترة 1980 -2010 ومن خلال معدلات النمو السنوي المركب قد تناقصت بالمتوسط بمعدل

قدر بنحو (-10%) سنوياً، بينما قيم القروض المتوسطة الأجل الثابتة خلال نفس الفترة المشار إليها إزدادت بمعدل سنوي بلغ (2.9%) أما بالنسبة لقيم القروض الطويلة الأجل الثابتة فقد بلغ نموها السنوي المركب بنحو (3.5%) بمعدل سنوي، وكذلك إجمالي قيم القروض الزراعية بالقيم الثابتة فقد تزايد نموها السنوي المركب بمعدل سنوي قدر بنحو (3.6%) خلال فترة الدراسة.

3- كما تبين من نتائج الدراسة أن قيمة إجمالي القروض الممنوحة من المصرف الزراعي في ليبيا خلال الفترة 1990 -2010 بلغت نحو (1793.34) مليون دينار، بينما بلغت قيمة إجمالي القروض المحصلة في نفس الفترة (459.74) مليون دينار. وأن نسبة إجمالي القروض المحصلة إلى إجمالي القروض الممنوحة بلغت نحو(25.6%) خلال الفترة المشار إليها، ويرجع سبب انخفاض نسب التحصيل خلال الفترة 1990-2010 لعوامل عدة خارجة عن إرادة المقترضين منها الظروف الطبيعية والبيئية وأيضاً المشاكل التسويقية وانخفاض أسعار المنتوجات الزراعية وغياب الرقابة الإدارية وتوقف الإنتاج ونقص السيولة للمقترضين التي منعتهم من سداد القرض.

4- من خلال تقدير الميل المتوسط والحدي لاستخدام القطاع الزراعي للتمويل المصرفي في ليبيا بالقيم الجارية خلال الفترة 1980 -2010 اتضح أن الميل المتوسط خلال الفترة المشار إليها قد اتسم بالضآلة في العديد من السنوات، حيث أنه لم يتعدى (0.29) وكان ذلك في عام 1981، وبمتوسط بلغ (0.06) خلال الفترة المشار إليها مع (فرضية ثبات باقي العوامل الأخرى المؤثرة عليه).

5- أما بالنسبة لتقدير العلاقة بين الميل المتوسط والميل الحدي لاستخدام القطاع الزراعي للتمويل المصرفي بالقيم الثابتة خلال الفترة 1980-2010 تبين أن المتوسط خلال الفترة المشار إليها قد اتسم بالتذبذب في العديد من السنوات، حيث أنه لم يتعدى (0.29) عام 2006 وبمتوسط بلغ (0.055) خلال الفترة المشار إليها مما يعني أن تغير الناتج المحلي الزراعي (مع فرضية ثبات باقي العوامل الأخرى) لا يوجد تغير يذكر في حجم ما يوجه للقطاع الزراعي الناتج المحلي الزراعي، وهذا يدل على أن القروض الزراعية لم توظف بالكامل في القطاع الزراعي، إنما استخدمت في أنشطة أخرى لا تتعلق بالزراعة.

وهذا يؤيد ما نصت عليه الفرضية الأولى من فرضيات البحث التي تنص على عدم مراقبة استخدام القروض يؤدي إلى عدم استخدامها في الاتجاه المخصصة له. ومن خلال نتائج الدراسة فقد بلغت القيمة الإجمالية للقروض الممنوحة من المصرف الزراعي المرج (10.695) مليون دينار وكذلك إجمالي إعداد المستفيدين 902 مستفيداً من خلال الفترة 1979 – 2006، وبلغ إجمالي القيمة المحصلة من القروض الزراعية نحو (5.213) مليون دينار، أي أن النسبة المئوية للقروض المحصلة إلى القروض الممنوحة بلغت نحو 49%.

6- ولقد أوضحت نتائج الدراسة أن إجمالي الناتج المحلي الزراعي خلال فترة الدراسة 1980-2010 بلغ نحو (30265.4) مليار دينار بالأسعار الجارية وبمتوسط لهذه الفترة بلغ نحو (976.3) مليون دينار بالأسعار الجارية وبمعدل نمو سنوي مركب بلغ نحو (7.5%) خلال الفترة المشار إليها، كما يلاحظ أن الناتج المحلي الزراعي بالأسعار الجارية قد ازداد من (236.6) مليون دينار عام 1980 إلى نحو (51346) مليار دينار عام 2010.

8- أظهرت نتائج الدراسة أن إجمالي الناتج المحلي الزراعي بالقيم الثابتة خلال الفترة المشار إليها بلغ ما قيمته (40.102) مليار دينار وبمتوسط لهذه الفترة بلغ نحو (1.294) مليار دينار وبمعدل نمو سنوي مركب بلغ 1.6% خلال الفترة المشار أليها، وكما تبين أن الناتج المحلي الزراعي بالأسعار الثابتة قد تراوحت قيمته ما بين حد أدنى بلغ نحو (962.0) مليون دينار عام 1985 وحد أعلى بلغ نحو (2.160) مليار دينار عام 2007.

9- أوضحت الدراسة من خلال نتائج البحث أن قيمة الناتج المحلي الإجمالي تربطه علاقة (طردية) مع الناتج المحلي الزراعي خلال فترة الدراسة أنه إذا زاد الناتج المحلي الزراعي بمقدار وحدة واحدة، فإن الناتج المحلي الإجمالي يزيد بمقدار (23.499) مليون دينار بالقيم الجارية خلال تلك الفترة، وأن الناتج المحلي الإجمالي بالقيم الثابتة يتزايد بمقدار (41.198) مليون دينار، أذا زاد الناتج المحلي الزراعي بوحدة واحدة.

10- لقد أظهرت نتائج الدراسة أن هناك علاقة موجبة بين كل من قيم القروض القصيرة والمتوسطة الأجل بالقيم الجارية مع الناتج المحلي الزراعي بالقيم الجارية خلال فترة الدراسة 1980-2010 وهذا يعني كلما زادت قيمة القروض القصيرة الأجل بوحدة واحدة يزيد الناتج المحلي الزراعي بنحو (50.814) مليون دينار (مع فرضية ثبات قيمة القروض المتوسطة

الأجل)، وأيضاً إذا زادت القروض المتوسطة الأجل الممنوحة بوحدة واحدة تؤدي إلى زيادة في قيمة الناتج المحلي الزراعي بنحو (7.048) مليون دينار (مع فرضية ثبات قيمة القروض القصيرة الأجل).

11- كما تبين من نتائج الدراسة أن هناك علاقة (عكسية) سالبة بين كل من قيم القروض القصيرة الأجل مع قيمة الناتج المحلي الزراعي بالقيم الثابتة خلال فترة الدراسة، أي ينقص بنحو (2.102) مليون دينار، مع فرضية ثبات القروض المتوسطة الأجل ، أما بالنسبة للقروض المتوسطة الأجل أي كلما تزداد القروض المتوسطة الأجل بوحدة واحدة يزداد الناتج المحلي الزراعي بمقدار (6.266) مليون دينار مع فرضية ثبات القروض القصيرة الأجل.

12- أوضحت النتائج أيضاً أن قيمة الناتج المحلي الزراعي تربطه علاقة (طردية) موجبة مع قيمة القروض الزراعية الطويلة الأجل بالقيم الجارية خلال فترة الدراسة، ويتبين من نتائج المعادلة رقم (1) أن زيادة قيمة القروض الزراعية الطويلة الأجل بمقدار وحدة واحدة يؤدي ذلك إلى زيادة الناتج المحلي الزراعي بنحو (2.614) مليون دينار.

13- ولقد أوضحت النتائج أن الناتج المحلي الزراعي بالقيم الثابتة تربطه علاقة موجبة مع إجمالي القروض الزراعية الممنوحة بالقيم الثابتة، حيث أن الزيادة في مقدار القروض بمقدار وحدة واحدة فإن هذا سيؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الزراعي بمقدار (1.692) مليون دينار، وذلك لأن القيم الحقيقية لتلك القروض تم الأخذ فيه بالاعتبار التضخم في الأسعار، وتغير في سعر الصرف وغيرها من العوامل ذات العلاقة.

وهذا يخالف ما نصت عليه الفرضية الثانية التي نصت بأنه لا توجد علاقة معنوية بين التمويل الزراعي بمصادره المختلفة والناتج المحلى الزراعي.

14- كما أفادت نتائج الدراسة أن القيمة الجارية للتكوين الرأسمالي الثابت بقطاع الزراعة تربطها علاقة (طردية) مع إجمالي القيمة الجارية للقروض الزراعية خلال فترة الدراسة ، حيث بلغت القيمة (0.690) تمثل ميل خط الانحدار المقدر (التغير في قيمة التكوين الرأسمالي الثابت بقطاع الزراعة لوحدة التغير في إجمالي قيمة القروض الزراعية الممنوحة) بمعنى زيادة قيمة القروض الزراعية الممنوحة بوحدة واحدة فإن ذلك

سوف يؤدي إلى زيادة القيمة الجارية للتكوين الرأسمالي الثابت الزراعي بقيمة (0.690) مليون دينار.

15- أن القيم الثابتة للتكوين الرأسمالي الثابت الزراعي تربطه علاقة (طردية) مع إجمالي القروض الزراعية الممنوحة بالقيم الثابتة خلال فترة الدراسة، حيث أن القيمة (0.498) تمثل ميل خط الانحدار المقدر (التغير في قيمة التكوين الرأسمالي الثابت الزراعي لوحدة التغير في إجمالي القروض الزراعية الممنوحة) بمعنى آخر أنه عند زيادة إجمالي القروض الزراعية الممنوحة بالقيم الثابتة بوحدة واحدة فإن ذلك سيؤدي إلى زيادة القيمة الحقيقية للتكوين الرأسمالي الثابت الزراعي بقيمة (0.498) مليون دينار.

16- وأتضح أيضاً من نتائج الدراسة عند تقدير دالة الناتج المحلي الزراعي (دالة الخطية) كمتغير تابع وإجمالي القروض الزراعية، ورصيد رأس المال الحقيقي، وعدد القوة العاملة كمتغيرات مستقلة حيث تبين أنه كلما زادت القروض الزراعية بنسبة 10% فإن الناتج المحلي الزراعي يزداد بنسبة (1.172%) عند افتراض ثبات العاملين الآخرين. وأنه كلما زادات العمالة الزراعية بنسبة 10% زاد الناتج المحلي الزراعي بنسبة (3.2%) عند افتراض ثبات العوامل الأخرى، القروض الزراعية ورصيد رأس المال الحقيقي، وكما تبين من نتائج المعادلة رقم (7) أنه هناك علاقة (عكسية) بين رصيد رأس المال الحقيقي والناتج المحلي الزراعي بمعنى عندما يزداد رصيد رأس المال الحقيقي بنسبة 10% ينخفض الناتج المحلي الزراعي (1147.297) مع افتراض ثبات المتغيرين الآخرين.

17- بينت النتائج من خلال التحليل الوصفي لبيانات المزارعين في الدراسة الميدانية التي تم تجميعها من المزارعين بمجتمع الدراسة تبين من إجابات المبحوثين بعينة الدراسة حول رأيهم في شروط الاقتراض من المصرف الزراعي بمنطقة المرج (33.4%) من المزارعين المبحوثين اعتبروا أن شروط الاقتراض صعبة للحصول على قرض زراعي من المصرف الزراعي بمنطقة المرج بالجبل الأخضر بعدد 20 مزارع وبلغ عدد 15 مزارعاً وبنسبة مئوية تمثل حوالي (25%) من إجمالي عينة الدراسة، وكان إجابة بعض المزارعين الاخرين بإن شروط الاقتراض غلى حد

ماً والذين بلغ عددهم 25 مزارعاً وهو أكبر عدد ونسبة مئوية تمثل نحو (41.6%) من إجمالي عينة الدراسة.

18- أظهرت نتائج الدراسة أن المبحوثين حول أفضلية المصادر التي يلجأ إليها المزارعون ومن هذه المصادر المصرف الزراعي بمنطقة المرج والتجار والأقارب وأوضحت نتائج الاستبيان بمجتمع الدراسة أن أكبر عدد المزارعين بعينة الدراسة يفضلون التمويل من المصرف الزراعي وقد بلغ عددهم 57 مزارعاً وبنسبة مئوية حوالي(95%) من إجمالي المزارعين بعينة الدراسة. بينما كان عدد المزارعين بعينة الدراسة الذين يفضلون التمويل من التجار بعدد 2 من المزارعين ونسبة مئوية شكلت نحو (3.4 %) من إجمالي المزارعين بعينة الدراسة، وقد بلغ عدد المزارعين الذين يفضلون التمويل من الأقارب هو مزارع واحد وبنسبة مئوية حوالي (1.6 %) من إجمالي المزارعين المبحوثين بعينة الدراسة وهي تعتبر أقل نسبة مئوية.

19- كما أشارت نتائج الدراسة المشاكل التي تواجه المزارعين بعينة الدارسة والبالغ عددهم 60 مزارعاً أن عدد 18 مزارعاً وبنسبة مئوية بلغت بنحو (30%) يرون أن أهم العقبات التي تواجههم هي ارتفاع تكاليف البذور والأسمدة والمبيدات والشتول والأعلاف الحيوانية بينما يرى البعض من المزارعين البالغ عددهم 16 مزارعاً وبنسبة مئوية تمثل حوالي (26.6%) ان تلك العقبات هي ندرة المياه وبعدها عن المزرعة ويليها من المشاكل العمالة الزراعية كما اعتبر بعض المزارعين البالغ عددهم 15 مزارع وتمثل بنسبة مئوية نحو (25%) من ارتفاع أجور العمالة الزراعية وعدم التخصص في النشاط الزراعي ومن تلك المشاكل أيضاً كما يعتقد 8 من مزارعين وبنسبة مئوية بنحو (13.4%) هي الانخفاض في إيرادات المبيعات الزراعية وهناك مشاكل أخرى كما يرى المزارعين والذين بلع عددهم 3 مزارعين ونسبة مئوية تمثلت بنحو(5%) من إجمالي عينة الدراسة ومن هذه المشاكل التخزين والتسويق ونقص الخبرة لدى بعض المزارعين.

20- تبين من آراء جميع المبحوثين بعينة الدراسة والبالغ عددهم (60) مزارعاً إن موظفي الإرشاد الزراعي بقطاع الزراعة بالمنطقة يقومون بزيارات ميدانية لتقديم النصح والإرشاد الزراعي اشاروا بأنهم يقومون بالزيارات الميدانية 4 مزارعين وبنسبة مئوية تمثل نحو (6.6%) كما بين عدد 56 مزارعاً وبنسبة مئوية تمثل (93.4%) من إجمالي عينة دراسة بإن موظفي الإرشاد الزراعي لا يقومون بزيارات ميدانية.

21- أتضح من خلال الدراسة بإن القروض التي تحصلوا عليها لم تساهم في تطوير المزرعة في منطقة الدراسة حيث أشار إلى ذلك عدد 43 مزارعاً وبنسبة مئوية شكلت نحو (71.6%) من إجمالي العينة بسبب عدة مشاكل منها القبلية والعائلية على المزرعة وتقسيم المزرعة الي قطع صغيرة وكذلك توقف الإنتاج والبعض يرى بإن القرض لم يذهب للمزرعة بل استخدم في المناسبات الاجتماعية أو غيرها. واعتبر البعض أن السبب هو أن القرض الزراعي كان ضعيف القيمة ولم يساهم في تطوير المزرعة مما أدى لخسارة المشروع وتوقف الإنتاج. بينما يرى باقي المزارعين وعددهم17 مزارعاً وبنسبة شكلت نحو (28.4%) من إجمالي العينة يرون بإن القرض الزراعي الذي تحصلوا عليه قد ساهم في تطوير المزرعة.

وهذا يخالف الفرضية الثالثة من فرضيات البحث التي تنص على أن التمويل الزراعي عن طريق القروض الزراعية لا تساهم في زيادة الإنتاج الزراعي بمنطقة الدراسة منطقة المرج بالجبل الأخضر حتى لو كانت نسبة المساهمة بسيطة.

22- اتضح من نتائج الدراسة أن عدد 40 مزارعاً وبنسبة مثلت نحو (66.4%) من إجمالي العينة يفضلون التمويل العيني على النقدي ويعزى ذلك بإن المزارعين يستفيدون من التمويل العيني أكثر من التمويل النقدي ولا توجد هناك فوائد على التمويل العيني، وبينما فضل التمويل النقدي عدد 20 مزارعاً وبنسبة شكلت نحو (33.4%) من إجمالي عينة الدارسة والسبب هي حرية التصرف في المبلغ النقدي والتحكم في التعامل مع متطلبات المشروع واستخدامه في عدة مجالات زراعية.

23- تبين أيضاً من نتائج الدراسة الميدانية حول الموظفين المبحوثين في المصرف الزراعي المرج بالجبل الأخضر عن مدة خبرتهم بالعمل في مجال تخصصهم والتي تعد من مؤشرات الكفاءة الإدارية بإن أكبر عدد من الموظفين هم من الذين لديهم خبرة من (11سنة - فاكثر)، حيث بلغ عددهم 13 موظفاً وبنسبة مثلت نحو (43.4%) من إجمالي الموظفين المبحوثين، ثم يليهم الموظفين الذين لديهم خبرة من (5 ـ10) سنوات وبلغ عددهم 9 موظفين وبنسبة مئوية شكلت نحو (30%) من إجمالي الموظفين المبحوثين، تم يأتي بعدهم الموظفين الذين لديهم الخبرة من (1-5) سنوات والذين بلغ عددهم (8) موظفين وبنسبة مثلت نحو (26.6%) من إجمالي الموظفين المبحوثين العاملين بفرع المصرف الزراعي في منطقة المرج بالجبل الأخضر.

24- أما عن قدرة المصرف الزراعي المرج للوفاء بمتطلبات الإقراض في منطقة المرج بالجبل الأخضر حيث أوضح عدد 22 موظفاً وبنسبة بلغت نحو (73.4%) بإن المصرف لا يستطيع الوفاء بمتطلبات الإقراض ولا يملك المصرف الزراعي القدرة على الاقتراض والسبب من وجهه نظرهم سوء وضع البلاد الحالي لما تمر به الدولة من ظروف اقتصادية وغياب السيولة الكافية في المصارف حالياً مما ترتب عليه عدم القدرة على منح القروض من المصرف الزراعي وعدم وجود مخصصات مالية للفرع من قبل الإدارة العامة، في حين بين عدد8 موظفين وبسبة شكلت نحو (26.6%) من العينة بإن هناك القدرة لدى المصرف على منح القروض والوفاء بمتطلبات المنطقة من الإقراض للمزارعين لإعتماد المصرف على إيداعات التجار وتحصيل بعض القروض من المقترضين.

25- أظهرت إجابات الموظفين المبحوثين بالمصرف الزراعي المرج حول المقترحات للتحسين من كفاءة السياسة التمويلية للمصرف واتضح من نتائج الموظفين المبحوثين أن عدد 8 موظفين وبنسبة مئوية تمثلت بنحو (30%) من ضمن تلك السياسة هي توفير السيولة الكافية للوفاء بمتطلبات المزارعين وأوضح عدد 7 موظفين يرون أن المتابعة وتحصيل القروض الممنوحة وكيفية استردادها للمصرف لتحسين من الكفاءة التمويلية بنسبة بلغت نحو (24%) وإعطاء دورات تدريبية كافية للموظفين للتحسين من قدرتهم وكفاءتهم في العمل بعدد 6 موظفين وبنسبة شكلت نحو (20%) من خلال نتائج البحث بإن عدد 5 من الموظفين وبنسبة بلغت نحو (16%) يرون بإن التداول في الوظائف الإدارية بشكل مستمر ولا تكون حكراً على موظفين معينين، بان يكون التمويل عيني وليس نقدي حتى تتمشى مع السياسة التمويلية في ليبيا وله جدوى أكثر من التمويل النقدي بعدد 3 موظفين وبنسبة بلغت نحو (10%) من إجمالي العينة.

26- أظهرت نتائج الدراسة في منطقة الدراسة حول المعايير التي يستخدمها المصرف قبل منح القرض الزراعي حيث بين عدد 13 موظفاً وتمثل نسبتهم حوالي (43.4%) من إجمالي العينة، بان المعيار الذي على ضوءه يتم منح القرض هو حجم المزرعة وكفاءة المزارع وقدرته على السداد القرض، أما عدد 6 موظفين لقد جاءت إجاباتهم بإن معيار مساحة المزرعة ونوع النشاط حتى يتم الحصول على القرض الزراعي وبنسبة شكلت نحو (20%) من إجمالي الموظفين المبحوثين، كذلك تبين عدد 9 موظفين المعايير التي من اجلها يتحصل المزارع على القرض هو

أن يكون مزارع بدرجه أولى وبنسبة شكلت نحو (30%) أما عن عدد 2 من موظفين المصرف الزراعي وبنسبة مثلت حوالي (6.6%) من العينة بإن المعيار الذي يستخدمه المصرف هو أن يكون حسب إحتياجات المزارع ونواقص المزرعة.

27- كما أشارت نتائج الدراسة الميدانية أن هناك تباين في آرائهم حول درجة الكفاءة التحصيلية لتحصيل القروض أوضح عدد 20 موظفاً بإن درجة الكفاءة التحصيلية عالية وبنسبة بلغت نحو (66.6%) أما الموظفين الذين أجابوا بإن الدرجة التحصيلية لدى المصرف الزراعي متوسطة و البالغ عددهم 7 موظفين وبنسبة تمثلت نحو (23.4%) من إجمالي العينة، وأوضح عدد 3 موظفين وبنسبة شكلت نحو (10%) من إجمالي العينة أن الكفاءة التحصيلية للقروض منخفضة.

6-3 التوصيات:

من خلال النتائج التي توصلت إليها الدراسة من تحليل البيانات الصادرة عن كل الجهات الرسمية والدراسة الميدانية لاستمارات المزارعين والموظفين بالمصرف الزراعي بمنطقة المرج وذلك لتحقيق أهداف الدراسة فقد تم اقتراح مجموعة من التوصيات العلمية والتطبيقية التي يمكن الأخذ بها لتحسين السياسات التمويلية في ليبيا ومنطقة المرج وقد كانت كالتالي:

1- توفير المخصصات المالية للمصرف الزراعي في ليبيا بصفة عامة ومنطقة المرج بصفة خاصة حتى يتمكن من للوفاء بحجم القروض المطلوبة للمقترضين.

2- أعطاء صلاحيات أكبر وكافية للمدراء والموظفين العاملين بالمصرف الزراعي حتى يتمكنوا من أداء المهام الإدارية والتنفيذية من دون قيود وضغوطات حتى تعود بالنفع على العملاء.

3- يجب أن تكون هناك سهولة في إجراءات الحصول على القرض، والحد قدر الإمكان من الروتين الإداري وتسهيل الضمانات المطلوبة بحيث يتمكن صغار المزارعين من الاقتراض.

4- تذليل العقبات والمشاكل التي تواجه المزارعين في العمل الزراعي من مشاكل في ندرة المياه وتخفيض تكاليف المستلزمات الزراعية ومشاكل التسويق الزراعي والعمالة الزراعية وغيرها من العقبات التي تواجههم.

5- يجب أن يكون هناك متابعة من وزارة الزراعة للمزارعين عند الحصول على القروض عن طريق مهندسين زراعيين في إستخدام القرض.

6- يجب توحيد منظومة واحدة على مستوى ليبيا تربط فروع المصارف الزراعية بالإدارة العامة للمصرف الزراعي.

7- يجب أن تكون هناك متابعة ومراقبة للمصرف الزراعي على القروض الزراعية الممنوحة للمزارعين حتى يستخدم القرض في الغرض المخصص له.

8- يجب أن تكون هناك معايير معينة للمصرف الزراعي في منح القروض.

9- لابد من وضع سياسات مستقبلية للتحسين من كفاءة السياسة التمويلية للمصرف الزراعي.

10- يجب إن يتم تقديم دراسة الجدوى الاقتصادية للمشاريع الزراعية وأن تتوفر في هذه الدراسة المصداقية العلمية من كل نواحي التقييم الاقتصادي قبل منح القرض.

11- العمل على توعية وتثقيف المزارعين من خلال عمل مؤتمرات وندوات خاصة بالأساليب العلمية الحديثة بما يساهم في نتائج إيجابية على القطاع الزراعي.

12- يجب أن تكون طريقة التقسيط على قيمة القروض الزراعية للمصرف الزراعي على الإنتاج الزراعي خلال كل موسم زراعي.

13- التركيز على القروض العينية بدلاً من القروض النقدية التي لا تستخدم مباشرة في النشاط الزراعي.

14-يجب التركيز على العاملين بالمصرف الزراعي بحيث تكون مؤهلاتهم مناسبة للعمل في المصرف ومراعاة الاختصاص للتحسين من كفاءة أداء الموظفين في المصرف

المراجع

أولاً: الكتب:

1. أبو القاسم عمر الطبولي، فتحي صالح بوسدرة، مبادئ الإحصاء، دار ليبيا للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، مصراتة،ليبيا،1988.
2. دلال القاضي،الإحصاء للإداريين والاقتصاديين، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان ،الاردن،2005.
3. صالح الأمين الأرباح، الأمن الغذائي ومحدداته وسبل تحقيقه، الجزء الثاني، دار الكتب الوطنية، بنغازي، ليبيا، 1996.
4. علي محمود فارس، أسس الإقراض الزراعي والتمويل التعاوني، منشورات جامعة عمر المختار ، الطبعة الأولى، البيضاء، ليبيا، 2005.
5. محمد رشراش مصطفى وآخرون، التمويل الزراعي، مرجع للتدريس في الجامعات العربية، الطبعة الأولى، المكتب الإقليمي لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، عمان، الأردن، 1995.
6. المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، أعداد مختلفة، الخرطوم، السودان.
7. نزار سعد الدين عيسى، الاقتصاد الكلي مبادئ وتطبيقات، دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، عمان، 2006.

ثانياً: الرسائل العلمية :

1. ربيعة خالد خليفة، السياسية الإقراضية الزراعية ودورها في تنمية قطاع الثروة الحيوانية في ليبيا، رسالة ماجستير، كلية الزراعة، قسم الاقتصاد الزراعي، جامعة عمر المختار، البيضاء، ليبيا، 2006.
2. ربيعة خالد خليفة، تقييم دور المصرف (البنك) الزراعي في التنمية الزراعية في ليبيا، رسالة دكتوراه غير منشورة، قسم الاقتصاد الزراعي، كلية الزراعة، جامعة القاهرة، القاهرة، ج . م ع، 2012.

3. سعدالدين سليمان الزرقاني، سياسات الدعم وأثرها على تطور الإنتاج الزراعي (حالة القروض الزراعية)، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم الاقتصاد، أكاديمية الدراسات العليا والبحوث الاقتصادية، طرابلس، ليبيا، 2002.
4. سمير محمود عبد الحميد الجزار، تمويل الأنشطة التسويقية الزراعية في ضوء سياسة الإصلاح الاقتصادي في الزراعة المصرية، رسالة ماجستير، قسم الاقتصاد الزراعي، كلية الزراعة، جامعة الزقازيق، (فرع بنها)، بنها، ج . م . ع،1997.
5. سيدة حامد عامر، دراسة تحليلية للائتمان الزراعي في ج. م.ع، رسالة ماجستير، قسم الاقتصاد الزراعي، كلية الزراعة، جامعة القاهرة، ج . م . ع، 1987.
6. الشريف الحرية الشريف، عائد ومخاطر الاستثمار وكيفية قياسها، رسالة ماجستير، كلية محاسبة والتمويل الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2005.
7. غردي محمد، القطاع الزراعي الجزائري وإشكالية الدعم والاستثمار في ظل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، أطروحة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2012.
8. فوزي رمضان الساعدى، دور المصارف المتخصصة في عمليات التمويل التنموي، دراسة مقارنة لأداء المصرف الزراعي في كل من ليبيا وجمهورية مصر العربية، رسالة ماجستير، قسم الاقتصاد، أكاديمية الدراسات العليا، طرابلس، ليبيا، 2008.
9. لطفي خميس الفرجاني، دراسة اقتصادية لواقع القطاع الزراعي في ليبيا ـ الوضع الحالي وآفاق المستقبل، رسالة ماجستير، قسم الاقتصاد الزراعي، كلية الزراعة، جامعة طرابلس، طرابلس، ليبيا، 2010.
10. محمد عبدالله الجريبي، تقييم كفاءة المصرف الزراعي في ليبيا، رسالة ماجستير، المعهد العربي للدراسات الإسلامية، عمان، الأردن، 1990.
11. محمود حمدى عبد العزيز شويقة، دراسة اقتصادية للتمويل الزراعي في جمهورية مصر العربية، رسالة ماجستير، قسم الاقتصاد الزراعي، كلية الزراعة، جامعة المنصورة، ج . م . ع، 1985.
12. ناصر محمد علي المسلاتي، دراسة تحليلية لمساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي الليبي، رسالة ماجستير، قسم الاقتصاد الزراعي، كلية الزراعة، جامعة عمر المختار، البيضاء، ليبيا، 2007.

13. نجم عبدالله أوحيدة، تمويل المصرف الزراعي ودوره في تنمية قطاع الزراعة بمنطقة سبها، رسالة ماجستير، قسم الاقتصاد، أكاديمية الدراسات العليا، بنغازي، ليبيا، 2012.
14. نعيمة أحمد شهيدة، دراسة تحليله لدور المصرف الزراعي في تمويل التنمية الزراعية، رسالة ماجستير، قسم الاقتصاد، كلية المحاسبة، جامعة الجبل الغربي، غريان، ليبيا، 2003.
15. نوري أحمد سعيد، الائتمان الزراعي وأثره في تنمية قطاع الزراعة، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم الاقتصاد الزراعي، كلية الزراعة، جامعة طرابلس، ليبيا، 2008.

ثالثاً: النشرات والدوريات والمجلات:

1. بن سمينة دلال، بن سمينة عزيزة، المداخلة بعنوان: سياسة التمويل المصرفي للقطاع الفلاحي في ظل الإصلاحات الاقتصادية، استمارة مشاركة في الملتقى الدولي حول سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات (دراسة حالة الجزائر والدول النامية)، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2006.
2. بوفليح نبيل، عبداللّه الحرتسي حميد، التمويل الإسلامي كأسلوب لمواجهة تحديات الأزمة المالية العالمية، الملتقى الدولي حول أزمة النظام المالي و المصرفي الدولي و بديل البنوك الإسلامية، قسم الاقتصاد والإدارة، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإنسانية، الجزائر، 2009.
3. حسن على خضر، السياسات الائتمانية الزراعية في مصر ودور بنك التنمية والائتمان الزراعي – الوضع الحالي والتصور المستقبلي، الندوة القومية حول تمويل صغار المزارعين وتنظيماتهم، المنظمة العربية لتنمية الزراعية، 7– 9 /12 / 1997، عمان ، الأردن.
4. سمير عبد الأمير، جاسم ناصر حسين، دور التمويل في تنمية القطاع الزراعي الليبي – دراسة قياسية، مؤتمر التنمية الاقتصادية في ليبيا – الماضي والمستقبل ، طرابلس، ليبيا، 2002.
5. عامر المقري الفيتوري، على عبدالعاطي الفرجانى، تقدير الناتج المحلى الزراعي وأثرة على الناتج المحلى الإجمالي بالاقتصاد الليبي، مجلة الدراسات العليا، السنة الأولى، العدد الصفري، أكاديمية الدراسات العليا والبحوث الاقتصادية، طرابلس، ليبيا، 1997.
6. عبد الحكيم محمد خلف، مساهمة مصرف التنمية في تمويل التنمية الصناعية في ليبيا، قسم التخطيط الصناعي، معهد التخطيط، طرابلس، ليبيا، 1998.

7. عقيل اللآفى عقيل، الكفاءة التحصيلية للمصرف الزراعي وإثرها على حجم القروض الممنوحة، قسم التخطيط الزراعي، معهد التخطيط، طرابلس، ليبيا، 2008.
8. فضل محمود المهدي الطلحي، مقومات التنمية الزراعية ومحاورها الأساسية بمنطقة المرج، مجلة العلوم والدراسات الإنسانية، المجلد الأول، العدد الأول، المرج، ليبيا، 2013.
9. المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الندوة القومية حول تمويل صغار المزارعين وتنظيماتهم، عمان، الأردن، 1997.
10. فيصل مفتاح شلوف وآخرون، دراسة اقتصادية لمحددات وإمكانيات سياسة الإقراض الزراعي في ليبيا، المؤتمر الثالث للتنمية الزراعية المتواصلة، كلية الزراعة، جامعة الفيوم، الفيوم، ج . م . ع، 2007.
11. كرار حميد فرج، احمد محمود فارس، قياس أداء المصرف الزراعي العراقي من خلال الكفاءة التحصيلية للقروض الزراعية خلال الفترة 2003-2008، مجلة العلوم الزراعية العراقية، قسم الاقتصاد الزراعي، كلية الزراعة، جامعة بغداد، العراق، 2010.
12. محمد السيد السيد حسين لأبى، دراسة اقتصادية لدور البنك الرئيسي للتنمية والائتمان الزراعي في تنمية القطاع الزراعي المصري، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي، المجلد العاشر، العدد الثاني، القاهرة، ج. م. ع. سبتمبر 2000.
13. محمد توفيق عبداللّه، دراسة مقارنة لنظام التمويل زراعي ملائم مع نظام التمويل في المصرف الزراعي في ليبيا، مجلة قاريونس العلمية، السنة الثالثة، العدد الأول، بنغازي، ليبيا، 1990.
14. محمد سعيد أمين الششتاوى، وآخرون، دراسة تحليلية لكفاءة السياسة الائتمانية الزراعية في محافظة المنوفية، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي، المجلد الرابع عشر، العد الثالث، القاهرة، ج . م . ع ، سبتمبر، 2004.
15. محمد عبد الجليل أبو سنينة ، الموارد الزراعية والحيوانية في ليبيا – محاولة في استشراف المستقبل، منشورات الهيئة القومية للبحث العلمي، الطبعة الأولى، طرابلس، ليبيا، 1993.
16. محمد عبدالحافظ عبد المطلب، وآخرون، دراسة اقتصادية تحليلية لكفاءة استخدام الموارد المالية لبنك التنمية والائتمان الزراعي قبل وبعد ابتهاج سياسة التحرر الاقتصادي، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي، المجلد العاشر، العدد الثاني، القاهرة، ج. م. ع، سبتمبر، 2000.

17. المصرف الزراعي، التمويل الزراعي وعلاقته بالتنمية الزراعية، قسم البحوث والاحصاء، طرابلس، ليبيا، 1974.
18. المصرف الزراعي، ورقة عمل حول المصرف الزراعي، إدارة التخطيط والمعلومات، طرابلس، ليبيا، 2011.
19. المنظمة العربية للتنمية الزراعية، التمويل الزراعي في ليبيا، الأسس والأهداف، دراسة قطرية عن ليبيا، إعداد المهندس، بشير أحمد البصير، والمهندس محمد الجريبى، الخرطوم، السودان، 1997.
20. المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الندوة القومية حول تمويل صغار المزارعين وتنظيماتهم ، عمان ، الأردن، 1997.
21. هدى محمد أبوخريص، دور القروض الزراعية في تنمية الاقتصاد الليبي خلال الفترة 1990-2010 مجلة الاقتصاد والتجارة ، جامعة الزيتونة،العدد السادس، ترهونة، ليبيا، 2014.

رابعاً : سجلات وتقارير

1. المصرف الزراعي، التقرير السنوي الرابع والأربعون، طرابلس، ليبيا، 2001.
2. المصرف الزراعي، التقرير السنوي، أعداد مختلفة، طرابلس، ليبيا.
3. المصرف الزراعي، التقرير السنوي الخمسون، طرابلس، ليبيا، 2007.
4. المصرف ليبيا المركزي، التقرير السنوي، أعداد مختلفة، طرابلس، ليبيا.
5. اللجنة الشعبية العامة للتخطيط (سابقاً)، التنمية الاقتصادية في ليبيا 1970-2003، طرابلس، ليبيا، 2004.
6. مجلس التخطيط العام(سابقاً)، المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية 1962- 2000 ، إدارة الخطط والبرامج، بيانات غير منشورة، طرابلس، ليبيا، 2001-2007.
7. مركز البحوث والعلوم الاقتصادية، البيانات الكلية الاقتصادية والمالية والديمغرافية، 1962-2006، طرابلس، ليبيا، 2010.
8. فرع المصرف الزراعي المرج، بيانات غير منشورة، 1979-2006، المرج، ليبيا.

خامساً: مصادر أخرى:

1. التمويل والاقراض الزراعي، PDF created with pdf Factory Pro trial version

www.pdffactory.com

الملاحق

الملحق رقم (1)

النماذج المقدرة لأثر الزيادة في الناتج المحلي الزراعي على الناتج المحلي الإجمالي بالقيم الجارية.

نوع المعادلة	المعادلة	R^2	F
الخطية	Y = -3382.614 + 23.499X (-1.091) (8.563)	71.7	73.3
اللوغاريتمية	lnY = 3.841 + 0.863lnx (7.904) (5.245)	68.3	62.472

الملحق رقم (2)

النماذج المقدرة لأثر الزيادة في الناتج المحلي الزراعي على الناتج المحلي الإجمالي بالقيم الثابتة.

نوع المعادلة	المعادلة	R^2	F
الخطية	Y = -25846.75 + 41.198X (-3.168) (6.690)	60.7	44.76
اللوغاريتمية	lnY = -3.276 + 1.869lnx (- 5.278) (1.295)	49.0	27.859

الملحق رقم (3)

النماذج المقدرة لأثر القروض الزراعية على الناتج المحلي الزراعي بالقيم الجارية وبالقيم الثابتة خلال الفترة 1980-2010.

اسم الظاهرة	نوع المعادلة	المعادلة	R^2	F
أثر القروض الزراعية القصيرة والمتوسطة الأجل على الناتج المحلي بالقيم الجارية	الخطية	$Y = 269.317 + 50.814X_1 + 7.048X_2$ (2.067) (6.268) (3.568)	71.0	34.222
	اللوغاريتمية	$\ln Y = 4.756 + 0.613\ln X_1 + 0.244\ln X_2$ (5.097) (3.745)(17.321)	67.7	29.285
أثر القروض الزراعية القصيرة والمتوسطة الأجل على الناتج المحلي بالقيم الثابتة	الخطية	$Y = 2.102–1171.286X_1 + 6.266X_2$ (19.682) (-0.937) (6.120)	57.2	18.730
	اللوغاريتمية	$\ln Y = 6.892–0.001\ln X_1 + 0.097\ln X_2$ (0.011) (3.245)(39.990)	27.5	5.323
أثر القروض الزراعية القصيرة الأجل على الناتج المحلي بالقيم الجارية	الخطية	$Y = 276.752 + 58.283X$ (2.120) (6.298)	57.8	39.667
	اللوغاريتمية	$\ln Y = 4.937 + 0.759\ln x$ (5.544) (15.169)	51.5	30.734
أثر القروض الزراعية القصيرة الأجل على الناتج المحلي بالقيم الثابتة	الخطية	$Y = 1291.335 + 0.115X$ (15.304) (0.035)	1.0	0.022
	اللوغاريتمية	$\ln Y = 7.092 + 0.019\ln x$ (0.287) (38.222)	3.0	0.082
أثر القروض الزراعية المتوسطة الأجل على الناتج المحلي بالقيم الجارية	الخطية	$Y = 776.697 + 10.263X$ (7.404) (3.525)	30.0	12.429
	اللوغاريتمية	$\ln Y = 5.930 + 0.352\ln x$ (4.184) (29.069)	37.6	17.509
أثر القروض الزراعية المتوسطة الأجل على الناتج المحلي بالقيم الثابتة	الخطية	$Y = 1133.930 + 6.111X$ (25.728) (6.061)	55.9	36.735
	اللوغاريتمية	$\ln Y = 6.890 + 0.097\ln x$ (3.320) (83.366)	27.5	11.021
أثر القروض الزراعية الطويلة الأجل على الناتج المحلي بالقيم الجارية	الخطية	$Y = 895.002 + 2.614X$ (8.486) (2.118)	13.4	4.486
	اللوغاريتمية	$\ln Y = 6.440 + 0.142\ln x$ (2.011) (38.672)	12.2	4.043
أثر القروض الزراعية الطويلة الأجل على الناتج المحلي بالقيم الثابتة	الخطية	$Y = 1217.198 + 1.992X$ (28.576) (4.847)	44.8	23.498
	اللوغاريتمية	$\ln Y = 7.018 + 0.062\ln x$ (3.254) (140.066)	26.7	10.589
أثر إجمالي القروض الزراعية على الناتج المحلي بالقيم الجارية	الخطية	$Y = 814.017 + 2.604X$ (7.614) (3.000)	23.7	9.001
	اللوغاريتمية	$\ln Y = 5.140 + 0.456\ln x$ (5.546) (17.723)	51.5	30.790
أثر إجمالي القروض الزراعية على الناتج المحلي بالقيم الثابتة	الخطية	$Y = 1157.032 + 1.692X$ (27.171) (5.921)	54.7	35.053
	اللوغاريتمية	$\ln Y = 6.536 + 0.158\ln x$ (56.288) (5.370)	49.9	28.841

الملحق رقم (4)

النماذج المقدرة للعلاقة بين إجمالي القيم الجارية والثابتة للقروض الزراعية الممنوحة والتكوين الرأسمالي الثابت الزراعي خلال الفترة 1980-2010

القيم الجارية	الخطية	Y = 435.518 + 2.975X (3.973) (3.342)	27.8	11.170
	اللوغاريتمية	lnY = 3.592 + 0.690lnx (7.326) (4.968)	46.0	24.684
القيم الثابتة	الخطية	Y = 636.464 + 2.274X (5.352) (2.850)	21.9	8.123
	اللوغاريتمية	lnY = 4.476 + 0.498lnx (7.242) (3.173)	25.8	10.066

الملحق رقم (5)

النماذج المقدرة لتقدير دالة الناتج المحلي الزراعي الإجمالي خلال الفترة 1980-2010

نوع المعادلة	المعادلة	R^2	F
الخطية	$Y = 1147.297 + 1.172X_1 + 0.032X_2 - 1.383X_3$ (3.517) (5.305) (3.025) (-0.638)	79.2	34.284
اللوغاريتمية	$\ln Y = 2.470 + 0.128\ln X_1 - 0.072\ln X_2 + 0.907\ln X_3$ (1.563) (5.194) (-0.560) (0.698)	72.1	23.306

جامعة عمر المختار
كلية الزراعة
قسم الاقتصاد الزراعي

استمارة استبيان خاصة بالمزارعين بمنطقة المرج

دراسة اقتصادية لأثر التمويل الزراعي ودوره في التنمية الزراعية في ليبيا

منطقة المرج بالجبل الأخضر

أولاً: بيانات خاصة بالحائز.

العمر	الحالة الاجتماعية	المستوى التعليمي	محل الإقامة		مهنة الزراعة	
	متزوج( )	أمي ( )	داخل المزرعة	خارج المزرعة	اساسية	ثانوية
	أعزب( )	ابتدائي ( )				
	أخرى( )	أعدادي ( )				
		ثانوي ( )				
		تعليم عالي ( )				

ثانياً: بيانات خاصة بالحصول على القرض.

1 ـ ما هو الغرض في استخدام القرض؟

أ) الإنتاج الحيواني في تربية:

1ـ الأغنام ( ) 2ـ الأبقار الحلوب ( ) 3ـ أبقار اللحم ( )

4ـ أبل ( ) 5ـ دواجن البيض ( ) 6ـ دواجن اللحم ( )

7ـ تربية النحل ( ) 8ـ الأسماك ( )

ب) الإنتاج النباتي في زراعة:

1ـ الحبوب ( ) 2ـ الخضروات ( ) 3ـ الفواكه ( )

أو أخرى يذكرها المزارع .....

ثالثاً: بيانات خاصة بالإنتاج الحيواني قبل الحصول على القرض.

النوع	العدد	السعر للوحدة	القيمة (الدينار)
أغنام			
أبقار حلوب			
أبقار لحم			
أبل			
دواجن بيض			
دواجن لحم			
تربية النحل			

2- بيانات خاصة بالإنتاج الحيواني بعد الحصول على القرض (تاريخ الحصول على القرض .....)

النوع	العدد	السعر للوحدة	القيمة (الدينار)
أغنام			
أبقار حلوب			
أبقار لحم			
أبل			
دواجن بيض			
دواجن لحم			
تربية النحل			

رابعاً: أ) بيانات خاصة بالإنتاج النباتي قبل الحصول على القرض.

النشاط	مساحة /هـ	السعر /طن	العائد من الهكتار
زراعة الحبوب			
زراعة الخضروات			
زراعة الفواكه			

ب) بيانات خاصة بالإنتاج النباتي بعد الحصول على القرض.

النشاط	مساحة / هـ	السعر / طن	العائد من الهكتار
زراعة الحبوب			
زراعة الخضروات			
زراعة الفواكه			

خامساً: بيانات خاصة عن التمويل الزراعي

3- هل يمكنك تمويل العمليات الزراعية ذاتياً دون الحاجة إلى الاقتراض؟

نعم : ( ) لا : ( )

4- في حالة الإجابة بـ(لا) يسأل بالسؤال التالي:

5- ما هي مصادر حصولك على التمويل؟

المصادر
الأقارب ( )
التجار ( )
المصرف الزراعي ( )
الجمعية التعاونية الزراعية ( )

أخرى يذكرها المزارع .....
.....

6- لماذا تفضل التعامل مع المصرف الزراعي؟

السبب
- سهولة الحصول على قرض ( )
- يعطيني فترة سماح لسداد القرض ( )
- الفائدة على القرض قليلة ( )
أخرى (تذكر) .....

7- هل تؤثر الفائدة في الحصول على القرض المطلوب؟

نعم ( ) لا ( )

8- أيهما تفضل :

التمويل النقدي ( ) التمويل العيني ( )

9- هل القرض الممنوح لك للمشروع المقدم لآجلة مناسب؟

نعم ( ) لا ( )

اذا كانت الإجابة لا ما هو السبب في رأيك ؟

.....
.....

10- ما هو رأيك في شروط الاقتراض من المصرف الزراعي؟

سهلة ( ) صعبة ( ) إلى حد ما ( )

11- في حالة الإجابة أذكر السبب:

1 – الإجراءات الإدارية أسرع ( )

2 – يتعامل مع فئة واحدة وهم المزارعين ( )

3 – الإجراءات التي يطلبها المصرف كثيرة ( )

4 – الصعوبة في الحصول على كفيل مناسب ( )

5- أخرى يذكرها المزارع .....

12- ما هو نوع الضمان المطلوب للحصول على تمويل من المصرف الزراعي، وما هو رأيك في نوع الضمان المطلوب؟

نوع القرض	نوع الضمان	رأيه في الضمان	السبب
قصير ( )	رهن ارض ( )	مناسب ( )	-1
متوسط ( )	رهن عقار ( )	غير مناسب ( )	-2
طويل ( )	غير ذلك يذكرها المزارع	إلى حد ما ( )	-3

13- هل ترى أن حجم القروض الممنوحة للمزارعين من قبل المصرف تعد كافية أم لا؟

كافية ( ) غير كافية ( )

14- في حالة لإجابة بغير كافية فلماذا؟

.....

.....

سادساً: إجراءات الحصول على تمويل.

15- ما هي أهم الإجراءات التي يقوم بها المزارع للحصول على القرض من المصارف المقرضة؟

1- الحصول على الحيازة الزراعية من وزارة الزراعة ( )
2- طلب كتابي للحصول على القرض ( )
3- الحصول على كفيل كضمان للقرض ( )
4- أخرى يذكرها المزارع .....
.....

16- ما هو رأيك في إجراءات حصولك على القرض.

بسيطة ( ) معقدة ( ) إلى حد ما ( )

23- ما هي أهم العقبات التي واجهتك في التعامل مع المصارف المقرضة ؟

1ـ الإجراءات الإدارية ( )
2ـ التأخير في منح القرض ( )
3ـ الإقساط والتسديد ( )
4ـ أخرى يذكرها المزارع .....

18- ما هي أهم العقبات أو المشاكل التي واجهتك في العمل الزراعي؟

1ـ مشاكل في عمليات التسويق الزراعي. ( )
2ـ مشاكل في طريقة التخزين. ( )
3ـ ندرة المياه أو بعدها عن المزرعة. ( )
4ـ العمالة الزراعية ( )
5ـ انخفاض الأسعار ( )
6ـ ارتفاع في تكاليف البذور والأسمدة والمبيدات والشتول ( )

7ـ ارتفاع في تكاليف أعلاف الدواجن والمواشي ( )

8ـ استغلال التجار للمزارعين في عملية البيع والشراء ( )

9ـ فتح الدولة على كثير من السلع المستوردة ( )

10ـ الخبرة غير كافية لدى المزارع في العمل الزراعي ( )

11ـ انخفاض في نسبة الأرباح ( )

12ـ غياب جانب التعليم لدى المزارع ( )

13_ أخرى يذكرها المزارع .....

سابعاً : تكلفة الحصول على تمويل من المصرف الزراعي

1- مرتفعة ( )

2- متوسطة ( )

3- منخفضة ( )

19- ما هي وجهة نظرك في نظام سداد القروض؟

1 – قيمة القسط السنوي : مناسب ( ) غير مناسب ( ) إلى حد ما ( )

السبب :.....

2 - عدد الأقساط : مناسب ( ) غير مناسب ( ) إلى حد ما ( )

السبب :.....

3 – ميعاد السداد : مناسب ( ) غير مناسب ( ) إلى حد ما ( )

السبب :.....

20- هل يقوم موظفو الإرشاد الزراعي بوزارة الزراعة بزيارات ميدانية لتقديم النصح والمشورة للمزارعين بما يخص النشاط الذي منح من أجله القرض (أي القروض الموجهة)؟

نعم ( ) لا ( )

21- هل المصرف الزراعي يقوم بمتابعة القروض الممنوحة في الإقراض الزراعي حسب ما هو مطلوب؟

نعم ( ) لا ( )

22- أذا كانت الاجابة لا فما هو السبب برأيك؟

.....

.....

23- هل ترى أن القرض الذي تحصلت علية قد ساهم في تطوير مزرعتك؟

نعم ( ) لا ( )

24- أذا كانت الاجابة لا ما هو السبب؟

.....

.....

ثامناً: بيانات عن مديونية الحائز.

25- هل عليك مديونيات لدى المصرف الزراعي أو لأي مصدر آخر

نعم ( ) لا ( )

جامعة عمر المختار

كلية الزراعة
قسم الاقتصاد الزراعي

استمارة استبيان خاصة بالعاملين بالمصرف الزراعي بالمرج

دراسة اقتصادية لأثر التمويل الزراعي ودوره في التنمية الزراعية في ليبيا

منطقة المرج بالجبل الأخضر

1ـ الوظيفة: .....

2ـ المستوى العلمي: .....

3ـ مدة الخبرة:

1 ــ 5 سنوات ( )

5 ــ 10 سنوات ( )

10 سنوات فأكثر ( )

4ـ هل الموظفين داخل المصرف الزراعي لديهم خبرة في مجال العمل الزراعي؟

نعم ( ) لا ( ) إلى حد ما ( )

5- كم عدد المزارع التي تم تمويلها من مصرفكم ؟

.....

.....

6- هل هناك شبكة حاسوب (منظومة) تربط الإدارة العامة بفرع مصرفكم ؟

نعم ( ) لا ( )

7- هل عدد العاملين بالأقسام أو الإدارات المكلفة بمتابعة صرف القروض حسب الأغراض الممنوحة كافي و مؤهل لهذا العمل؟

نعم ( ) لا ( )

8- إذا كانت الإجابة لا ما هو السبب برأيك؟

.....

.....

9- هل لدى المصرف القدرة الإقراضية للوفاء بمتطلبات الإقراض بالمنطقة؟

نعم ( ) لا ( )

10- إذا كانت الإجابة لا ما هو السبب برأيك؟

.....

.....

11- هل توجد دورات تدربيه للموظفين العاملين بالمصرف؟

نعم ( ) لا ( )

12- أذا كانت الإجابة بنعم ما هو رأيك في هذه الدورات؟

.....

.....

13- ما هي مقترحاتكم لتحسين كفاءة السياسة التمويلية؟

.....

.....

14- ماهي المعايير التي يستخدمها المصرف في منح القروض؟

.....

.....

15- هل تعتقد أن المزارعين يفضلون مصدركم للإقراض مقارنة بالمصادر الأخرى؟ وما هو السبب ؟

.....

.....

16- هل أنت راضي على قيمة القرض مقارنة بحجم الاحتياجات الحقيقية من القروض؟

.....

.....

17- ما هو رأيكم في وضع سياسات مستقبلية للتحسين من كفاءة السياسة التمويلية على الإنتاج وغيرها؟

1ـ كالتأمين على الإنتاج ( )

2ـ الشراكة في الإنتاج ( )

3ـ العقود لبيع الإنتاج ( )

4ـ الإنخراط في المرابحة الإسلامية ( )

5ـ أخرى .....

18- و ما هي الإجراءات التي يتخذها المصرف لتحصيل القروض في الفترة السابقة ؟

1- اتخاذ الإجراءات القانونية حيال الممتنعين عن سداد القروض السابقة ( )

2- تحفيز المقترضين الممتنعين عن سداد القرض باعفائهم من الفوائد على القروض السابقة ( )

3- منح قروض جديدة بقيمة أكبر للمستفيدين من القروض السابقة بشرط سدادها ( )

4- أخرى تذكر .....

19- ما هي الإجراءات التي يقوم بها المصرف عند تعثر العميل عن سداد قيمة القرض؟

1- الحجز الإداري ( )

2- جدولة القرض لفترة أطول ( )

3- حجز على الكفلاء في حالة وجود صكوك ( )

4- إعطاء قرض جديد لسداد القرض السابق أولاً ( )

5- أخرى تذكر .....

20- ما هي أسباب تعثر العميل عن السداد من وجهه نظرك؟

1- استخدام القرض في غير الغرض الممنوح له ( )

2- تعرض العميل لظروف قاهرة منعته من سداد القرض ( )

3- تعرض العميل للخسارة المشروع أداء إلى إفلاس ( )

4- أخرى تذكر

....

21- ما هي درجة الكفاءة التحصيلية لدى المصرف القائم بتحصيل القروض؟

عالية ( ) متوسطة ( ) منخفضة ( )

22- ما هي المصادر التي يعتمد عليها المصرف في عملية منح القروض؟

مخصصات مالية من الدولة ( )

رأس المال واحتياط المصرف ( )

الودائع تحت الطلب ( )

مصادر أخرى ( )

23- هل ترى بإن القروض التي منحها المصرف قد تساهم في تطوير قطاع الزراعة في المنطقة؟

نعم ( ) لا ( )

24- إذا كانت الإجابة لا ما هو السبب برأيك؟

1- عدم ألالتزام بشروط الإقراض ( )

2- عدم مراقبة منح القروض في المشاريع الممنوحة الآجلة ( )

3- ضعف في الرقابة والمتابعة ( )

4- عدم وجود زيارات ميدانية للمشروع ( )

5- أخرى تذكر .....

25- هل ترى من المناسب أن يتم تقديم دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروع قبل منح القرض وتعتبر كضمان لتحقيق أهداف التمويل؟

.....

.....

26- ما هي الجهات المؤهلة من وجه نظرك التي تقوم بدراسة الجدوى الاقتصادية للمشروع المطلوب تمويله؟

1- وزارة الزراعة ( )

2- مركز البحوث الزراعية ( )

3- كلية الزراعة ( )

4- المكاتب المختصة ( )

5- الخبراء والمتخصصين في شؤون الاقتصادية ( )

6- أخرى تذكر

.....

27- هل من المناسب إلغاء كل الفوائد على القروض الممنوحة لاستردادها ؟ وما هو البديل عن الفوائد؟

.....

.....

28- هل كلمة سعر الفائدة مفهومة لدى العملاء؟

مفهومة ( ) إلى حد ما ( ) غير مفهومة ( )

29- ما هو رأيك في ربط تسديد القروض لاستردادها مع:

1- المصارف التجارية الأخرى ( )

2- منظومة الرقم الوطني ( )

3- الكفيل ( )

4- أخرى تذكر

.....

30- هل يوجد بالمصرف إدارات خاصة لمتابعة المزارع في توظيف القرض الممنوح في الأغراض الزراعية وفقا لطلبة (من خلال برامج الزيارات الميدانية)؟

نعم ( ) لا ( )

31- ما هي السبل والأساليب والطرق المتبعة في تحديد الخطة الإقراضية للمصرف للوفاء بحجم الطلب على القروض لديكم في كل سنة ؟

1- حاجة السوق ( )

2- حاجة المزارعين وما يناسب المزارع ( )

3- أخرى تذكر .....

32- هل المبالغ المسيلة للمصرف من قبل المصرف الرئيسي على مستوى فرعكم كافية لأداء دور المصرف أم لا؟

كافية ( ) غير كافية ( ) إلى حد ما ( )

33- ما هي أنواع القروض الأكثر ملائمة لنظام الزراعة في ليبيا من وجهة نظرك؟

القصيرة ( ) المتوسطة ( ) الطويلة ( )

34- ما هو سبب اختيارك؟

.....

.....

35- هل هناك سياسة إقراضية زراعية واضحة يعمل من خلالها المصرف

نعم ( ) لا ( )

36-إذا كانت الإجابة بنعم ، من المخول بوضع هذه السياسة وما هي أهم بنودها ؟

الإدارة العامة للمصرف ( ) كل فرع له سياسة خاصة به ( )

أخرى تذكر .....

37- ما هي نسبة تسديد القروض الزراعية الممنوحة من مصرفكم لسنة 2010؟

.....

.....

38- ما هي المشاكل التي تحد من دور فرع مصرفكم في المنطقة؟

1- عدم توفر السيولة الكافية ( )

2- عدم استجابة الإدارة العامة لطلباتكم ( )

3- المشاكل القبلية المعقدة ( )

4- مشاكل إدارية ومالية وغيرها ( )

5- أخرى تذكر .....

المستخلص بالغة الانجليزية

Abstract

The agricultural financing process is an important element in helping to increase the level of agriculture, increase the production of agricultural commodities and meet the food needs of the population, as it has an effective impact on the social and economic development of farmers. Agricultural finance is also one of several factors that play a role in advancing complex agricultural production.

As mentioned earlier studies of agricultural finance, there are problems in agricultural finance in Libya. Among these problems is the lack of agricultural funding and the absence of follow-up and supervision from the Agricultural Bank on the agricultural loans granted and how to exploit them in all agricultural activities, as well as the lack of funding policies of the Agricultural Bank to improve the efficiency of agricultural loans to achieve The objective of this study is to determine the role of agricultural finance in the development of agricultural GDP in Libya, as well as to identify the most important problems and obstacles facing the agricultural finance system in the area of the lawn in Mount Green, In addition to the identification of some concepts related to agricultural finance and the conditions of success of agricultural financing and sources of agricultural finance, the total value of agricultural loans granted (1.932) billion dinars and the total number of beneficiaries of agricultural loans 147950, and as the results of growth rates showed the time trend that the compound annual growth rate (9.4%).

The compound annual growth rate of the total number of beneficiaries decreased by 3.1% during the 1980-2010 period.

As for the compound annual growth rate of the total value of fixed value agricultural loans, the annual compound growth rate was 3.6%. During the study period, the total agricultural loans granted by the Agricultural Al-Marj Bank amounted to 10.695 million and the total number of beneficiaries was 902 beneficiaries during the period 1979-2006. The total value of agricultural loans amounted to (5.213) million, (49%). The results of the study showed that the gross domestic product (GDP) in current values increased by an average of about 7.5%, while agricultural GDP in constant values With a CAGR of (1.6%). The effect of the increase in agricultural GDP on GDP in current and constant values shows that there is a positive effect of agricultural GDP on GDP.

As shown by the field study of beneficiaries of agricultural loans in Al-Marj area in Jabal Al-Akhdar, there are many problems, such problems, the difficulty of borrowing conditions, the required administrative procedures, the delay in granting loans and the low value granted by the Agricultural Bank, as well as the high prices of agricultural production costs, water shortage, Agricultural employment and the absence of the state in supporting farmers and the importation of locally produced agricultural products from outside, which causes weak financial revenues of farms. As for the results of the field study of the employees of the Agricultural Bank in Al-Marj area, among the obstacles facing them in the work and the absence of a unified system linking the branch with the General Administration of the Agricultural Bank, which causes the disruption of some administrative procedures and weak financial allocations granted to them from the public administration. Especially for new employees as well as the difficulty of collection of loans granted by the Agricultural Bank in Al-Marg and other problems.

The study has reached a number of recommendations, the most important of which is the provision of financial allocations to the Agricultural Bank in Libya in general and the Marj area in particular so that it can meet the size of loans required for borrowers. It should be easy to obtain the loan and solve the obstacles and problems facing farmers in agricultural work. In the scarcity of water and the reduction of the costs of agricultural inputs and the problems of agricultural marketing, agricultural employment and other obstacles facing them, there should be follow-up and control of the Agricultural Bank on agricultural loans granted to farmers until the loan is used in its intended purpose.

﴿وَإِنْ تَعُدُّوا نِعْمَةَ اللَّهِ لَا تُحْصُوهَا إِنَّ اللَّهَ لَغَفُورٌ رَحِيمٌ (18) وَاللَّهُ يَعْلَمُ مَا تُسِرُّونَ وَمَا تُعْلِنُونَ (19)﴾

سورة النحل

إهـــــداء

أهدي هذا العمل إلى:

من قال فيهما الله سبحانه وتعالى ﴿ وَاخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ الذُّلِّ مِنَ الرَّحْمَةِ وَقُل رَّبِّ ارْحَمْهُمَا كَمَا رَبَّيَانِي صَغِيرًا ﴾

الوالدة الكريمة حفضها الله في عمرهما وأمدهما بالصحة والعافية والتي خفق قلبها انشراحا وانقباضا لكل خطوة خطوتها والتي غرست في قلبي حب التعلم وقدسية التعليم.

أُهدي إهداء خاص إلـــى من غابوا عنا بأجسادهم.. ولكن باقون معناً دائماً بذكراهم وأرواحهم..

إلى روح والدي الطاهرة

إلى زوجتي ... إلى الشمعة التي احترقت من اجل أن تضيء طريقي والتي ضمتني براحته من اجل أن أصل إلى هذه المرحلة ...

(زوجتي الغالية وأبنائي)

إلـــى من هم أغلى من روحي.. إلى من يجري حبهم في عروقي.. إلى الأزهار التي تزين حدائق عمري... إلى من وقفوا بجانبي في المحن وفرحوا لسعادتي..وكانوا لي عوناً في مسيرتي..

(إلى أخوتي وأخواتي وباقي الأهل)

الباحث...

الشكر والتقدير

أرى لزاماً علي الشكر وإعلامه ونسبة الفضل لأصحابه، إستجابة لقول النبي صلّ الله عليه وسلم : «**من لم يشكر الناس لم يشكر الله**».وكما قيل:

(علامة شكر المرء إعلان حمـــده☆فمن كتم المعروف منهم فما شكر)

فالشكر أولاً لله عز وجل الذي هداني لسلوك طريق البحث فأني أحمدك ربي وستغفرك وأصلي وأسلم على خير خلقك سيدنا محمد صلّ الله عليه وسلم، وأني أدعوك ربي زدني علماً على ما علمتني، وأني أشكرك ربي على ما وهبتني من علم على إنجاز هذا العمل المتواضع.

كما أتقدم باسمي آيات الشكر والتقدير **للأستاذ الدكتور جمعة عبد السلام افحيمة** رحمه الله الذي بسعيه ورحابة صدره استقبلنا وشجعنا على استكمال الدراسات العليا فله مني كل تقدير وعرفان نسأل الله أن يسكنه فسيح الجنان ويغفر له.

ويشرفني ويسرني أن أتقدم بالشكر والتقدير إلى الأساتذة الكرام. اللجنة المناقشة **(الأستاذ الدكتور) عبد العالي بوحويش الدايخ ممتحن داخلي، و(الدكتور) رياض شعبان لملوم ممتحن خارجي،** على تفضلهما بالقبول كممتحنين لهذه الرسالة، وأسعدني جداً ملاحظاتهما الهامة والتي أدت إلى تحسين مستوى الرسالة علمياً وفنياً.

أخص بالشكر **الأستاذ الدكتور فيصل مفتاح شلّوف،** فقد كان حريصاً علي توجيهي ، ولم يبخل عليا بوقته وجهده،لإنجاز هذه الرسالة فله مني وافر الثناء وخالص الدعاء.

كما أشكر الدكتور **ناصر المسلاتي** الذي كان حريصا على اتمام هذه الرسالة ، ومد لي يد العون وله منا كل الشكر والتقدير .

كما أشكر السادة الأساتذة **أعضاء هيئة التدريس** وموظفي **قسم الاقتصاد الزراعي** بكلية الزراعة جامعة عمر المختارأتقدم إليهم بالشكر الجزيل للذين تعلمت من علمهم واقتديت بأخلاقهم حتى بلغنا ما بلغنا.

كما أشكر المصرف الزراعي المرج على مساعدتهم وتعاونهم معي، وأخص بالذكر المهندس **محمد ارحومة** وكذلك المصرف الزراعي البيضاء **الأستاذ مكرم عياد عاشور** موظف بقسم القروض **والأستاذ منعم عريب** موظف بقسم الحسابات على وقفهم معي من البداية إلى أن أعانني الله أن استكملت هذا العمل.

الشكر والتقدير الخاص إلى من زرعوا التفاؤل في دربنا وقدموا لنا المساعدات والتسهيلات والأفكار والمعلومات، ربما دون أن يشعروا بدورهم بذلك فلهم منا كل الشكر والاحترام، وأخص منهم الأستاذ**(عبد المطلب حماد)**والأستاذ**(عبد الله جمعة)** على وقفهم معي من بداية الرسالة ومدهم لي يد العون إلى أن وفقني الله واستكملت هذا العمل البسيط.

كما أشكر كل من ساعدني من بعيد أو قريب في السر أو العلن وكل من قدم لي فائدة أو أعانني بمرجع أو كلمة طيبة أو ابتسامة أو نصيحة، أسأل الله أن يجزيهم عني خيرا وأن يجعل عملهم في ميزان حسناتهم.

الباحث:نجيب محمد مجيد

المستخلص

تعتبر عملية التمويل الزراعي من العناصر الهامة والمساعدة في الارتفاع بمستوى الزراعة وزيادة إنتاج السلع الزراعية والإيفاء بالاحتياجات الغذائية للسكان، لما للتمويل من تأثير فعال في تطوير أوضاع المزارعين اجتماعيا واقتصاديا. وكذلك يعتبر التمويل الزراعي واحداً من عدة عوامل تلعب دوراً في عملية دفع عجلة الإنتاج الزراعي المعقدة. كما أوضحت الدراسات السابقة للتمويل الزراعي أن هناك مشاكل في التمويل الزراعي في ليبيا، ومن هذا المشاكل ضعف التمويل الزراعي وغياب المتابعة والرقابة من المصرف الزراعي على القروض الزراعية الممنوحة وكيفية استغلالها في الأنشطة الزراعية كافة وكذلك عدم وجود السياسات التمويلية للمصرف الزراعي للتحسين من كفاءة القروض الزراعية لتحقيق التنمية الزراعية في ليبيا، ومن أهداف هذه الدراسة تحديد دور التمويل الزراعي في تطور الناتج المحلي الزراعي في ليبيا وكذلك التعرف على أهم المشاكل والعقبات التي تواجه نظام التمويل الزراعي في منطقة المرج بالجبل الأخضر، وبالإضافة إلى التعرف على بعض المفاهيم المتعلقة بالتمويل الزراعي وشروط نجاح التمويل الزراعي وعلى مصادر التمويل الزراعي، ولقد بلغت إجمالي قيمة القروض الزراعية الممنوحة (1.932) مليار دينار وإجمالي أعداد المستفيدين من القروض الزراعية 147950، وكما أوضحت نتائج معدلات النمو الاتجاه الزمني بإن معدل النمو السنوي المركب لإجمالي قيمة القروض الزراعية بالقيم الجارية قدر بنحو (9.4%)، أما بالنسبة لمعدل النمو السنوي المركب لإجمالي أعداد المستفيدين فقد بلغ معدل النمو السنوي المركب بنحو (-3.1%) خلال فترة الدراسة 1980-2010.

أما بالنسبة لمعدل النمو السنوي المركب لإجمالي قيم القروض الزراعية بالقيم الثابتة فقد بلغ نموها السنوي المركب بمعدل سنوي قدر بنحو (3.6%). خلال فترة الدراسة، ومن خلال نتائج الدراسة فقد بلغ إجمالي القروض الزراعية الممنوحة من المصرف الزراعي المرج (10.695) مليون دينار وكذلك إجمالي أعداد المستفيدين 902 مستفيداً خلال الفترة 1979 – 2006، وبلغ إجمالي القيمة المحصلة من القروض الزراعية نحو (5.213) مليون دينار، إي أن النسبة المئوية للقروض المحصلة إلى القروض الممنوحة بلغ نحو (49%)، وكما أظهرت نتائج الدراسة من خلال معادلات الاتجاه الزمني العام أن الناتج المحلي الإجمالي الزراعي بالقيم الجارية قد تزايد بالمتوسط بمعدل قدر بنحو (7.5%)، بينما إجمالي الناتج المحلي الزراعي بالقيم الثابتة وبمعدل نمو سنوي مركب بلغ (1.6%)، وأتضح من

خلال الدراسة أثر الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي الزراعي على الناتج المحلي الإجمالي بالقيم الجارية والثابتة أن هناك تأثير إيجابي للناتج المحلي الإجمالي الزراعي على الناتج المحلي الإجمالي.

كما تبين من الدراسة الميدانية للمستفيدين من القروض الزراعية بمنطقة المرج بالجبل الأخضر أن هناك العديد من المشاكل ومن تلك المشاكل صعوبة شروط الاقتراض وكذلك الإجراءات الإدارية المطلوبة والتأخر في منح القروض وضعف القيمة الممنوحة من المصرف الزراعي وأيضا ارتفاع في أسعار تكاليف ألإنتاج الزراعي ونقص المياه وارتفاع في أجور العمالة الزراعية وغياب الدولة في دعم المزارعين واستيراد المنتجات الزراعية المنتجة محلياً من خارج مما يتسبب في ضعف الإيرادات المالية للمزارع. أما بالنسبة لنتائج الدراسة الميدانية الخاصة بموظفي المصرف الزراعي بمنطقة المرج أن من بين العراقيل التي تواجههم في العمل وعدم وجود منظومة موحدة تربط الفرع بالإدارة العامة للمصرف الزراعي مما يسبب في تعطيل بعض الإجراءات الإدارية وضعف المخصصات المالية التي تمنح لهم من الإدارة العامة عدم وجود دورات تدريبية للموظفين المصرف وخصوصاً للموظفين الجدد وكذلك صعوبة تحصيل القروض الممنوحة من المصرف الزراعي بمنطقة المرج وغيرها من المشاكل.

ولقد توصلت الدراسة إلى بعض التوصيات ومن أهمها توفير المخصصات المالية للمصرف الزراعي في ليبيا بصفة عامة ومنطقة المرج بصفة خاصة حتى يتمكن من الوفاء بحجم القروض المطلوبة للمقترضين يجب إن تكون سهولة في إجراءات الحصول على القرض، وتذليل العقبات والمشاكل التي تواجه المزارعين في العمل الزراعي من مشاكل في ندرة المياه وتخفيض تكاليف المستلزمات الزراعية ومشاكل التسويق الزراعي والعمالة الزراعية وغيرها من العقبات التي تواجههم يجب أن تكون هناك متابعة ومراقبة للمصرف الزراعي على القروض الزراعية الممنوحة للمزارعين حتى يستخدم القرض في الغرض المخصص له.

قائمة المحتويات

العنوان	رقم الصفحة
الآية القرآنية:.....	أ
الإهداء:.....	ب
الشكر والتقدير:.....	ج
المستخلص:.....	د
قائمة المحتويات:.....	و
قائمة الجداول:.....	ط
قائمة الملاحق:.....	ل
الفصل الأول:.....	1
1-1المقدمة:.....	2
1-2المشكلة البحثية:.....	3
1-3 فروض البحث :.....	3
1-4الأهداف البحثية:.....	4
1-5:الأهمية البحثية	5
1-6 النطاق المكاني والزمني للدراسة:	5
1-7 مصادر البيانات والطريقة البحثية :.....	5
الفصل الثاني : الإطار النظري والدراسات السابقة	6
2-1 تمهيد :.....	7
2-2المفاهيم الاقتصادية التي لها علاقة بالتمويل الزراعي :.....	7
2-1-1 الدراسات السابقة المتعلقة بالتمويل الزراعي:.....	16
الفصل الثالث: تطور التمويل الزراعي في ليبيا.....	38
3-1 تمهيد:.....	39
3-2 تطور قطاع الزراعة في ليبيا:.....	39
3-3 تطور الانتاج النباتي والحيواني في ليبيا خلال الفترة 1990 – 2010.....	40
3-4 دور التمويل الزراعي والتنمية الزراعية	43
3-5 تطور التمويل الزراعي الممنوح وأعداد المستفيدين:.....	46
3-6 دور المصرف الزراعي في تمويل القروض الزراعية بمختلف آجالها بالقيم الجارية في ليبيا خلال الفترة 1980-2010:.....	46
3-7 تطور أعداد المستفيدين من القروض الزراعية في ليبيا خلال الفترة 1980- 2010 :...	51
3-8 الأهمية النسبية للقروض الزراعية في ليبيا خلال الفترة 1980-2010	57
3-9 تطور القروض الزراعية الممنوحة بالقيم الثابتة بمختلف اجالها في ليبيا خلال الفترة 1980 – 2010.....	59
3-10 كفاءة سياسة تحصيل القروض الزراعية في ليبيا:.....	63
3-11-1 الميل المتوسط والميل الحدي لاستخدام القطاع الزراعي للتمويل المصرفي الزراعي بالقيم الجارية خلال الفترة 1980- 2010 :.....	68
3-11-2 الميل المتوسط والميل الحدي لاستخدام القطاع الزراعي للتمويل المصرفي الزراعي بالقيم الثابتة خلال الفترة 1980- 2010.....	71

12-3 القروض الممنوحة من المصرف الزراعي وأعداد الموظفين حسب المناطق في ليبيا خلال الفترة2005-2010 :.....	73
الفصل الرابع: التمويل الزراعي ودوره في التنمية الزراعية في ليبيا:.....	74
1-4 تمهيد:.....	75
2-4 ماهي التنمية الزراعية:.....	75
3-4 أهداف التنمية الزراعية.....	76
4-4 الإستراتيجية العامة لتنمية الزراعية	77
5-4 مقومات التنمية الزراعية:.....	77
6-4 الاستثمار الزراعي في التنمية الزراعية	79
7-4 دور المصارف المتخصصة في التنمية الزراعية.....	80
8-4 السياسات الاقتصادية الزراعية التي تم إتباعها في ليبيا:.....	81
9-4 مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي في ليبيا :.....	82
1-9-4 التطور الناتج المحلي الإجمالي الزراعي بالأسعار الجارية والأسعار الثابتة في ليبيا خلال الفترة 1980-2010 :.....	83
2-9-4 دراسة تحليلية أثر الزيادة في الناتج المحلي الزراعي بالقيم الجارية والثابتة علي الناتج المحلي الإجمالي بالقيم الجارية والثابتة	86
3-9-4 دراسة تحليلية أثر قيم القروض الزراعية الممنوحة القصيرة والمتوسطة الأجل على قيمة الناتج المحلي الزراعي بالقيم الجارية والحقيقية في ليبيا خلال الفترة1980-2010	88
4-9-4 دراسة تحليلية العلاقة بين الناتج المحلي الزراعي والقروض الزراعية الطويلة الأجل الممنوحة بالقيم الجارية والقيم الثابتة في ليبيا خلال الفترة 1980-2010.....	90
5-9-4 دراسة تحليلية العلاقة بين القيم الجارية والثابتة للناتج المحلي الزراعي والقيم الجارية والثابتة لإجمالي القروض الزراعية في ليبيا خلال الفترة 1980-2010	92
10-4 التكوين الرأسمالي الثابت وأثره على قطاع الزراعة في ليبيا	93
1-10-4 تحليل العلاقة بين إجمالي القيم الجارية والثابتة للقروض الزراعية والتكوين الرأسمالي الزراعي الثابت بالقيم الجارية والقيم الثابتة في ليبيا خلال الفترة 1980-2010.....	94
2-10-4 دراسة تحليلية بين إجمالي القيم الجارية للقروض الزراعية الممنوحة والتكوين الرأسمالي الزراعي الثابت في ليبيا خلال الفترة 1980-2010 :.....	97
3-10-4 دراسة تحليلية العلاقة بين إجمالي القيم الثابتة للقروض الزراعية الممنوحة والتكوين الرأسمالي الزراعي الثابت في ليبيا خلال الفترة 1980- 2010.....	98
11-4 تقدير دالة الناتج المحلي الزراعي في ليبيا خلال الفترة 1980-2010:.....	98
الفصل الخامس: تحليل أثر القروض الزراعية على التنمية الزراعية في منطقة المرج بالجبل الأخضر :.....	100
1-5 تمهيد:.....	101
4-5 وصف مجتمع الدراسة (منطقة المرج بالجبل الأخضر) :.....	102
5-5 دور المصرف الزراعي بمنطقة المرج في تمويل المزارعين	103
6-5 طريقة جمع البيانات من مجتمع الدراسة :.....	106
7-5 تحديد حجم العينة :	107
8-5 توصيف استمارة الاستبيان الخاصة بالمزارعين بمنطقة الدراسة الميدانية	107
9-5 التحليل الوصفي لبيانات أستمارة الاستبيان المزارعين بمنطقة المرج	108
10-5 التحليل الوصفي الخاص بالعاملين بالمصرف الزراعي بمنطقة المرج	130
11-5 تمهيد	130

14-5 تحديد حجم العينة:.....	131
15-5 توصيف استمارة الاستبيان الخاصة بالموظفين المصرف الزراعي بمنطقة الدراسة الميدانية:.....	131
الفصل السادس:.....	156
1-6 تمهيد:.....	157
2-6 النتائج.....	159
3-6 التوصيات:.....	167
المراجع :	169
الملاحق :	175
المستخلص باللغة الانجليزية	195

قائمة الجداول

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
1-3	تطور الإنتاج النباتي والحيواني في ليبيا خلال الفترة 1980-2010 :.....	42
2-3	الرسوم التي يتقاضاها المصرف الزراعي في ليبيا.....	46
3-3	القروض الزراعية الممنوحة بالقيم الجارية حسب آجالها ونسب تغيرها خلال الفترة 1980 – 2010....	47
4-3	أفضل المعادلات المقدرة لمعادلات الاتجاه العام لقيم القروض الزراعية وإجمالي القروض الممنوحة بالقيم الجارية خلال الفترة 1980-2010.....	50
5-3	أعداد المستفيدين من القروض الزراعية الممنوحة ونسب تغيرها خلال الفترة 1980 - 2010	53
6-3	أفضل المعادلات المقدرة لمعادلات الاتجاه العام لقيم أعداد المستفيدين من القروض الزراعية بالقيم الجارية خلال الفترة 1980-2010	55
7-3	قيم إجمالي القروض الزراعية بأنواعها وأعداد المستفيدين خلال الفترة 1980-2010:...	57
8-3	الأهمية النسبية للقروض الزراعية الممنوحة خلال الفترة 1980 - 2010	58
9-3	تطور القروض الزراعية الممنوحة بالقيم الثابتة بمختلف آجالها خلال الفترة 1980-201	60
10-3	أفضل المعادلات المقدرة لمعادلات الاتجاه العام لقيم القروض الزراعية وأجمالي القروض الممنوحة بالقيم الحقيقية خلال الفترة 1980-2010	63
11-3	تطور القروض الزراعية الممنوحة والمحصلة في ليبيا خلال الفترة 1990-2010.	65
12-3	إجمالي القروض الممنوحة والقروض المحصلة بالقيم الجارية خلال الفترة 1990-2010.	67
13-3	الميل المتوسط و الميل الحدي لاستخدام القطاع الزراعي للتمويل المصرف الزراعي بالقيم الجارية	70
14-3	الميل المتوسط والميل الحدي لاستخدام القطاع الزراعي للتمويل المصرفي بالقيم الثابتة في ليبيا خلال الفترة 1980-2010.	72
15-3	تطور القروض الممنوحة من المصرف الزراعي حسب المناطق في ليبيا خلال الفترة 2005-2010:.....	73
16-4	تطور الناتج المحلي الإجمالي الزراعي بقيمته الجارية والثابتة في ليبيا خلال الفترة 1980-2010:	84
17-4	أفضل معادلات المقدرة لمعادلات الاتجاه العام للناتج المحلي الزراعي بالقيم الجارية والقيم الثابتة في ليبيا خلال الفترة 1980- 2010:.....	85
18-4	أفضل الصيغ المقدرة الزيادة في الناتج المحلي الزراعي بالقيم الجارية والثابتة على الناتج المحلي الإجمالي بالقيم الجارية والثابتة في ليبيا خلال الفترة 1980-2010:.....	86
19-4	تطور القيم الجارية والثابتة للناتج المحلي الزراعي والقيم الجارية والثابتة للقروض الزراعية القصيرة والمتوسطة والطويلة الأجل في ليبيا خلال الفترة 1980-2010	87
20-4	أفضل الصيغ المقدرة أثر القروض الزراعية الممنوحة القصيرة والمتوسطة والطويلة الأجل على الناتج المحلي الزراعي بالقيم الجارية والثابتة خلال الفترة 1980-2010 :.....	89
21-4	أثر إجمالي القروض الزراعية على الناتج المحلي الزراعي بالقيم الجارية والثابتة في ليبيا خلال الفترة 1980-2010.....	91
22-4	أفضل الصيغ المقدرة إجمالي القروض الزراعية على الناتج المحلي الزراعي بالقيم الجارية والثابتة في ليبيا خلال الفترة 1980-2010:.....	92
23-4	تطور الناتج المحلي الزراعي والتكوين الرأسمالي الثابت لقطاع الزراعة بالقيم الجارية والثابتة في ليبيا	96

	خلال الفترة 1980-2010.	
24-5	تطور القروض الزراعية الممنوحة حسب الغرض فرع المصرف الزراعي – المرج خلال الفترة 1979 – 2006	105
25-5	الفئات العمرية للمزارعين المتحصلين على القروض الزراعية من المصرف الزراعي (المرج) بعينة الدراسة	109
26-5	المستوى التعليمي للمتحصلين على القروض الزراعية بعينة الدراسة	110
27-5	عدد المتفرغين للعمل الزراعي وغير المتفرغين بعينة الدراسة	111
28-5	نوع النشاط وعدد المزارعين الذين يقومون بهذا النشاط بعينة الدراسة	112
29-5	تمويل أنشطة المزارعين ذاتيا دون الحاجة للاقتراض من المصرف الزراعي	112
30-5	أثر استخدام القرض بعد الحصول عليه بعينة الدراسة	114
31-5	آراء المزارعين المبحوثين حول مصادر الحصول على التمويل الزراعي	115
32-5	آراء المزارعين المبحوثين حول أفضلية التعامل مع المصرف الزراعي	115
33-5	آراء المبحوثين بعينة الدراسة حول تأثير الفائدة على القرض	116
34-5	آراء المبحوثين حول نوعية القرض بعينة الدراسة	117
35-5	آراء المبحوثين حول المشروع المقدم لآجلة بعينة الدراسة	117
36-5	آراء المبحوثين حول شروط الاقتراض من المصرف	118
37-5	نوع القروض الزراعية وأعداد المزارعين المستفيدين منها	119
38-5	آراء المبحوثين حول نوع الضمان بعينة الدراسة	120
39-5	آراء المبحوثين بعينة الدراسة حول رضى المقترضين بنوعية الضمان	120
40-5	آراء المبعوثين في مدى كفاية القرض وبغير الكافية بعينة الدراسة	121
41-5	آراء المبحوثين حول أهم الإجراءات للحصول على القرض	122
42-5	آراء المبحوثين بعينة الدراسة حول الإجراءات الإدارية للحصول على قرض زراعي	122
43-5	آراء المبحوثين حول العقبات التي واجهتهم مع المصرف الزراعي	123
44-5	آراء المبحوثين حول أهم المشاكل في العمل الزراعي بعينة الدراسة	124
45-5	آراء المبحوثين حول تكلفة الحصول على القرض بعينة الدراسة	125
46-5	آراء المبحوثين حول نظام سداد القروض الزراعية	126
47-5	آراء المبحوثين حول المتابعة والإرشاد لموظفي وزارة الزراعة بعينة الدراسة	127
48-5	آراء المبحوثين بعينة الدراسة حول قيام المصرف الزراعي بمتابعة القروض الزراعية	127
49-5	آراء المبحوثين بعينة الدراسة حول مدى مساهمة القرض الزراعي في تطوير المزرعة	128
50-5	عدد المزارعين المتحصلين على القروض الزراعية اللذين سددوا القروض والمتعثرين في السداد بعينة الدراسة	129
51-5	توزيع افراد العينة وفقا لنوع الوظيفة	133
52-5	المستوى التعليمي للعاملين بالمصرف الزراعي بعينة الدراسة	134
53-5	مدة الخبرة للعاملين بفرع المصرف الزراعي	134
54-5	الخبرة في مجال العمل الزراعي للعاملين في المصرف الزراعي	135
55-5	توزيع الموظفين المبحوثين وفقا لعدد المزارع التي تم تمويلها من قبل المصرف داخل المنطقة	136
56-5	توزيع الموظفين حول وجود منظومة تربط المصرف الزراعي بالادارة العامة للمصرف الزراعي	137
57-5	توزيع الموظفين المبحوثين حول وجود متابعة للقروض الممنوحة للمصرف الزراعي	137
58-5	توزيع الموظفين المبحوثين وفقا لآرائهم حول قدرة المصرف على الاقراض	138
59-5	توزيع الموظفين المبحوثين وفقا لآرائهم حول الدورات التدريبية	139

60-5	توزيع العاملين المبحوثين حول المقترحات لتحسين الكفاءة التمويلية للمصرف الزراعي	140
61-5	توزيع الموظفين المبحوثين وفقا لرأيهم حول قيمة القرض	141
62-5	توزيع العينة للعاملين وفقا للمعايير التي يستخدمها المصرف في منح القروض	141
63-5	توزيع الموظفين المبحوثين وفقا لآرائهم حول السياسات المستقبلية للمصرف لتحسين الكفاءة	142
64-5	توزيع الموظفين المبحوثين حول الاجراءات التي يتخذها المصرف لتحصيل القروض	143
65-5	آراء الموظفين المبحوثين حول تعثر المزارعين عن سداد القروض للمصرف الزراعي	144
66-5	آراء الموظفين المبحوثين حول الكفاءة التحصيلية للجهاز الوظيفي القائم بتحصيل القروض	145
67-5	توزيع العاملين المبحوثين حول المصادر التي يعتمد عليها المصرف الزراعي في منح القروض	146
68-5	مدى مساهمة القروض الزراعية في تطوير قطاع الزراعة بالمنطقة	147
69-5	توزيع العاملين المبحوثين حول الجهة المؤهلة للقيام بدراسة جدوى اقتصادية قبل منح القرض	148
70-5	آراء الموظفين حول الغاء الفوائد على القروض الممنوحة من المصرف الزراعي للمنطقة	148
71-5	آراء العاملين المبحوثين حول فهم العملاء لسعر الفائدة	149
72-5	آراء العاملين المبحوثين حول استرداد القروض من بعض الجهات	150
73-5	آراء المبحوثين حول قيام المصرف في متابعة القروض الممنوحة للمصرف الزراعي	151
74-5	توزيع الموظفين حول خطة اقراضية للمصرف للوفاء في منح القروض	151
75-5	مدى كفاية المبالغ المسيلة للمزارعين من قبل المصرف الزراعي	152
76-5	توزيع الموظفين المبحوثين وفقا لنوع القروض الاكثر ملائمة لنظام الزراعة في ليبيا	153
77-5	آراء الموظفين المبحوثين حول وجود سياسة اقراضية زراعية للمصرف في المنطقة	154
78-5	توزيع الموظفين المبحوثين حول نسبة السداد للقروض الممنوحة من المصرف الزراعي	154
79-5	آراء الموظفين المبحوثين حول المشاكل التي تواجههم في المصرف الزراعي في المنطقة	155

قائمة الملاحق

الرقم	العنوان	الصفحة
1	النماذج المقدرة لأثر الزيادة في الناتج المحلي الزراعي على الناتج المحلي الإجمالي بالقيم الجارية.	175
2	النماذج المقدرة لأثر الزيادة في الناتج المحلي الزراعي على الناتج المحلي الإجمالي بالقيم الثابتة.	176
3	النماذج المقدرة لأثر القروض الزراعية علي الناتج المحلي الزراعية على الناتج المحلي الزراعي بالقيم الجارية وبالقيم الثابتة خلال الفترة 1980-2010.	177
4	النماذج المقدرة للعلاقة بين إجمالي القيم الجارية و الثابتة للقروض الزراعية الممنوحة والتكوين الرأسمالي الثابت الزراعي خلال الفترة 1980 – 2010 .	178
5	النماذج المقدرة لدالة الناتج المحلي الزراعي الإجمالي خلال الفترة 1980- 2010 .	179

المستخلص بالغة الانجليزية

Abstract

The agricultural financing process is an important element in helping to increase the level of agriculture, increase the production of agricultural commodities and meet the food needs of the population, as it has an effective impact on the social and economic development of farmers. Agricultural finance is also one of several factors that play a role in advancing complex agricultural production.

As mentioned earlier studies of agricultural finance, there are problems in agricultural finance in Libya. Among these problems is the lack of agricultural funding and the absence of follow-up and supervision from the Agricultural Bank on the agricultural loans granted and how to exploit them in all agricultural activities, as well as the lack of funding policies of the Agricultural Bank to improve the efficiency of agricultural loans to achieve The objective of this study is to determine the role of agricultural finance in the development of agricultural GDP in Libya, as well as to identify the most important problems and obstacles facing the agricultural finance system in the area of the lawn in Mount Green, In addition to the identification of some concepts related to agricultural finance and the conditions of success of agricultural financing and sources of agricultural finance, the total value of agricultural loans granted (1.932) billion dinars and the total number of beneficiaries of agricultural loans 147950, and as the results of growth rates showed the time trend that the compound annual growth rate (9.4%).

The compound annual growth rate of the total number of beneficiaries decreased by 3.1% during the 1980-2010 period.

As for the compound annual growth rate of the total value of fixed value agricultural loans, the annual compound growth rate was 3.6%. During the study period, the total agricultural loans granted by the Agricultural Al-Marj Bank amounted to 10.695 million and the total number of beneficiaries was 902 beneficiaries during the period 1979-2006. The total value of agricultural loans amounted to (5.213) million, (49%). The results of the study showed that the gross domestic product (GDP) in current values increased by an average of about 7.5%, while agricultural GDP in constant values With a CAGR of (1.6%). The effect of the increase in agricultural GDP on GDP in current and constant values shows that there is a positive effect of agricultural GDP on GDP.

As shown by the field study of beneficiaries of agricultural loans in Al-Marj area in Jabal Al-Akhdar, there are many problems, such problems, the difficulty of borrowing conditions, the required administrative procedures, the delay in granting loans and the low value granted by the Agricultural Bank, as well as the high prices of agricultural production costs, water shortage, Agricultural employment and the absence of the state in supporting farmers and the importation of locally produced agricultural products from outside, which causes weak financial revenues of farms. As for the results of the field study of the employees of the Agricultural Bank in Al-Marj area, among the obstacles facing them in the work and the absence of a unified system linking the branch with the General Administration of the Agricultural Bank, which causes the disruption of some administrative procedures and weak financial allocations granted to them from the public administration. Especially for new employees as well as the difficulty of

collection of loans granted by the Agricultural Bank in Al-Marg and other problems.

The study has reached a number of recommendations, the most important of which is the provision of financial allocations to the Agricultural Bank in Libya in general and the Marj area in particular so that it can meet the size of loans required for borrowers. It should be easy to obtain the loan and solve the obstacles and problems facing farmers in agricultural work. In the scarcity of water and the reduction of the costs of agricultural inputs and the problems of agricultural marketing, agricultural employment and other obstacles facing them, there should be follow-up and control of the Agricultural Bank on agricultural loans granted to farmers until the loan is used in its intended purpose.

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

الفصل الأول
الإطار العام للدراسة

1.1 المقدمة:

يعدُ التمويل الزراعي من العوامل المساعدة في زيادة الإنتاج ، لما للتمويل الزراعي من تأثير في تطوير أوضاع المزارعين اجتماعياً واقتصادياً. وذلك من أجل زيادة مستوى الإنتاج وتنويع مصادر الدخل وتحسين الخدمات التسويقية وتوفير القروض لمجالات التصنيع الزراعي المختلفة وتقليل مشاكل التفتت الحيازي من خلال التشجيع على توسيع حجم الوحدات الزراعية من خلال توفير القروض وتشجيع المدخرات وزيادة الموارد الزراعية وتشغيل الموارد المعطلة ومواجهة الظروف الاقتصادية غير المواتية[1]

وتعمل الدول النامية إلى نقل اقتصادها من التخلف إلى التقدم ويعتبر التمويل من أهم العوامل التي تلعب دوراً كبيراً في التأثير على الناتج المحلي الإجمالي لقطاع الزراعة، كما أكدت ذلك النظريات الحديثة في التنمية الاقتصادية حيث أنها تشير إلى أهمية توافر التمويل الكافي وخاصة في المراحل الأولى من التنمية لتحقيق معدلات نمو عالية والوصول إلى اقتصاديات ذاتية الحركة قادرة على التقدم والتطور، وبالتالي فإن التمويل يأتي ضمن أولويات الجهاز المصرفي إذ يعد حجر الأساس في التغيير والتنمية. ويعتقد بعض الاقتصاديين أن للسياسة التمويلية أهمية بالغة في التأثير على النمو والتنمية وأن أي قصور في توفير التمويل اللازم يعتبر عائقاً للنمو يؤدي إلى آثار سيئة على الإنتاج، وكذلك فإن التوسع في التمويل وتوفيره يعتبر داعماً للنمو ويساعد الاقتصاد على تحقيق معدلات عالية في الإنتاج. كما ينبغي على السياسة التمويلية الزراعية أن تراعي عدداً من المبادئ الهامة مثل الارتباط بالسياسة العامة للدولة، وعمومية الخدمة الائتمانية لجميع الزراع من ملاك أو مستأجرين أو من صغار أو كبار الزراع لاستخدام في بعض الدول النامية، وكفاية الائتمان الزراعي دون إسراف، وتوجيه الزراع لإستخدام القروض الممنوحة لهم ومتابعة ضمان تحقيقهم أقصى إنتاجية ممكنة من تلك

1. المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الندوة القومية حول تمويل صغار المزارعين وتنظيماتهم، عمان، الأردن، ص ص36- 90.

القروض، ومنح القروض بأقل تكاليف ممكنة، لكي تحقق السياسة التمويلية أهدافها في دعم وتطوير الإنتاج الزراعي[1]

1-2 مشكلة البحث:

تبنت ليبيا أسلوب التخطيط الإنمائي من خلال صياغة وتنفيذ مجموعة من الخطط والتي شملت مجموعة من الأهداف، لعل أبرزها تقليل اعتماد الاقتصاد الوطني على النفط كمصدر رئيسي واحد للدخل والممول الوحيد لتنمية القطاعات الأخرى كالزراعة والصناعة، وذلك بهدف تحويل الاقتصاد الوطني إلى اقتصاد إنتاجي متنوع الفروع وعالي الكفاءة. ورغم توفر عنصر رأس المال والذي له أهمية كبيرة في تحقيق هذه الاستراتيجية، فقد قامت الدولة بتأسيس مجموعة من المصارف المتخصصة، كمصرف التنمية والمصرف الزراعي والمصرف الريفي كأدوات داعمة لذلك التوجه، إلا أن جميع محاولات برامج التمويل الزراعي كانت غير ذات فاعلية في ليبيا ولم تحقق ما كان يرجى منها.[2]

ولهذا فإن الإهتمام بدراسة التمويل الزراعي وأثره على التنمية الزراعية، أصبح أمراً مهماً للوقوف على مدى مساهمته في دفع الحركة التنموية الاقتصادية والاجتماعية في النظام الزراعي ليس بهدف تطويره ودعمه فحسب بل لزيادة إسهامه في الناتج المحلي الإجمالي وتقليل الاعتماد على الاستيراد لكثير من السلع الزراعية.

1-3 فرضيات البحث:

الفرضية الأولى: عدم مراقبة استخدام القروض يودي إلى عدم استخدامها في الاتجاه المخصصة له.

1. ربيعة خالد خليفة، السياسية الإقراضية الزراعية ودورها في تنمية قطاع الثروة الحيوانية في ليبيا (منطقة الجبل الأخضر كحالة دراسية)، رسالة ماجستير، كلية الزراعة، قسم الاقتصاد الزراعي، جامعة عمر المختار، البيضاء، ليبيا، 2006 ، ص ص 9 – 10 .
2. عامر الفيتوري المقري، على عبدالعاطي الفرجانى، تقدير الناتج المحلى الزراعي وأثره على الناتج المحلى الإجمالي بالاقتصاد الليبي، مجلة الدراسات العليا، السنة الأولى ، العدد الصفري، أكاديمية الدراسات العليا والبحوث الاقتصادية ، طرابلس، ليبيا، 1997، ص64.

الفرضية الثانية: لا توجد علاقة معنوية بين التمويل الزراعي بمصادرة المختلفة والناتج المحلى الزراعي.

الفرضية الثالثة: التمويل الزراعي عن طريق القروض الزراعية النقدية لا تساهم في زيادة الإنتاج الزراعي في منطقة الدراسة.

1-4 أهداف البحث:

تهدف الدراسة إلى التعرف على التطور لنظام التمويل المصرفي الزراعي بليبيا من خلال استكشاف واختبار وتحليل دور التمويل الزراعي في تنمية القطاع الزراعي و في تنويع قاعدة الاقتصاد الوطني، أي بمعنى آخر التعرف على أعداد المستفيدين من سياسات التمويل الزراعي وعلى وجه الخصوص القروض الزراعية الممنوحة وقيمتها خلال فترة الدراسة وعلى ما إذا كانت اتجاهات الإقراض الزراعي تتمشى واتجاهات أعداد المقترضين من عدمه، ولمعرفة أهم العوامل التي تؤثر في عددها وقيمتها ونسبة تحصيلها ولأثار المترتبة عليها وصولاً إلى بعض التوصيات العلمية والتطبيقية التي يمكن الأخذ بها من قبل منفذي السياسة التمويلية الزراعية في ليبيا لتحسين أداؤها وبالتالي تنمية القطاع الزراعي وتحسين دخول المزارعين. وهناك مجموعة من الأهداف الفرعية المتمثلة في الآتي:

1. تطور التمويل الزراعي في ليبيا بصفة عامة ومنطقة المرج بالجبل الأخضر بصفة خاصة.
2. التمويل الزراعي ودوره في التنمية الزراعية في ليبيا.
3. التحليل القياسي للدراسة الحالة (منطقة المرج).
4. دراسة المشاكل والحلول المقترحة ثم النتائج والتوصيات.

1-5: أهمية البحث:

في الوقت الذي يعتبر فيه القطاع الزراعي من القطاعات المهمه في البنيان الاقتصادي في ليبيا باعتباره من القطاعات الإنتاجية التي يعول عليها في تنويع هيكل الاقتصاد الوطني لصالح الإنتاج وتقليص الإعتماد على النفط كمورد رئيسي للدخل ولهذا تبرز أهمية الدراسة في معرفة مدى مساهمة التمويل الزراعي في القطاع الزراعي في ليبيا ومنطقة المرج بالجبل الأخضر بصفة خاصة.

1-6: النطاق المكاني والزمني للدراسة:

أجريت هذه الدراسة بمنطقة المرج بالجبل الأخضر، والتي تقع في الجزء الشمالي الشرقي من ليبيا وهي جزء من منطقة الجبل الأخضر، ويحدها شمالاً طلميثة وجنوباً منطقة الخروبة، أما شرقا فتحدها منطقة البياضة وغرباً منطقة توكرة (العقورية). أما الفترة الزمنية للدراسة الميدانية، فقد تم أعداد استمارة الاستبيان خلال شهر يناير من عام 2017، وتم توزيع تلك الاستمارات في شهري فبراير ومارس 2017، وتم جمعها وتفريغ الاستمارات وتحليلها خلال شهري أبريل ومايو من نفس العام.

1-7: مصادر البيانات والطريقة البحثية:

1 .المصادر الثانوية: وتشمل البيانات الإحصائية المنشورة التي تصدرها الجهات الرسمية بليبيا والمتمثلة في سجلات الجهات الرسمية للهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق والهيئة القومية للبحث العلمي ومجلس التخطيط العام وكذلك المنظمة العربية للتنمية الزراعية التابعة لجامعة الدول العربية والى بيانات وتقارير ونشرات المصرف الزراعي والمصارف الأخرى، بالإضافة إلي بعض المراجع العلمية المتعلقة بمجال هذه الدراسة.

2. المصادر الأولية: متمثلة في البيانات التي يتم تجميعها عن طريق استمارة الاستبيان الخاصة بمصادر بالتمويل الزراعي في منطقة المرج بالجبل الأخضر واستمارة الاستبيان الخاصة بالمزارعين المتحصلين علي القروض الخاصة بأنشطة الإنتاج الزراعي في منطقة المرج بالجبل الأخضر خلال الفترة 1980 ـ 2010.

الفصل الثاني

الإطار النظري

الاستعراض المرجعي للدراسات السابقة

الفصل الثاني

الإطار النظري والاستعراض المرجعي

2-1 تمهيد:

يتناول هذا الجزء المفاهيم الاقتصادية التي لها علاقة بالتمويل الزراعي والإقراض الزراعي والائتمان الزراعي بالإضافة إلى العوامل المؤثرة في التمويل الزراعي وأهمية التمويل وأهداف الإقراض الزراعي وأهمية الإقراض الزراعي الاقتصادية ومصادر الإقراض الزراعي والفوائد المترتبة عليه. كما قد يستعمل البعض أحياناً مصطلح التمويل الزراعي مرادفاً لكلمة الإقراض الزراعي. فالتمويل الزراعي مصطلح ينطوي على معنى أكثر شمولاً من الإقراض بل يشكل الإقراض جزءاً منه. ونتيجة لهذا التداخل، نصادف أحياناً في أدبيات الإقراض الزراعي استعمال كلمة التمويل الزراعي مرادفة لكلمة الإقراض الزراعي.

2-2 المفاهيم الاقتصادية التي لها علاقة بالتمويل الزراعي:

2-2-1 مفهوم التمويل الزراعي:

يعرف التمويل الزراعي بأنه توفير المال اللازم للاستثمار في القطاع الزراعي، بغض النظر عن مصدره إن كان من خلال الاقتراض أو التمويل الذاتي أو المساعدات أو اصدار السندات[1] وكذلك يعرف التمويل الزراعي بأنه هو العملية التي بواسطتها يمكن الحصول على رأس المال واستعماله في القطاع الزراعي. أي أنه يبحث في الطرق والوسائل التي يمكن بواسطتها تجميع رأس المال الذي تحتاجه الزراعة وفي أفضل الطرق لاستعمال رأس المال في الإنتاج والتسويق الزراعي[2] ويقصد بالتمويل الزراعي دراسة النظم الاقتصادية الخاصة بتمويل العمل المزرعي، وبهذا يعتبر التمويل الزراعي جزءاً من قرارات الإدارة المزرعية الخاصة بكيفية الحصول على رأس المال وطرق استعماله المختلفة. ويبحث التمويل الزراعي عموماً في أنسب

1. محمد رشراش مصطفى وآخرون، التمويل الزراعي، مرجع للتدريس في الجامعات العربية، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 1995، ص1.

2. التمويل والإقراض الزراعي،

PDF created with pdf Factory Pro trial version , www.pdffactory.com

الطرق لتمويل الزراعة بأقل التكاليف، أي في حل المشكلات الزراعية من الناحية المالية، وفي حين يختص التمويل بمصادر وإستخدامات الموارد المالية.[1]

2-2-2 مفهوم القرض الزراعي:

يعرف القرض بأنه سلعة اقتصادية يتم تبادلها بين طرفين أولهما المقرض وثانيهما المقترض أو المستلف مع وعد من المقترض بسدادها أو بسداد ما يساويها إلى المقرض بعد فترة محددة بالإضافة إلى جزء يتفق عليه ويأخذه المقرض نظير استعمال المقترض للسلعة وهذا الجزء يسمى بالفائدة.[2]

2-2-3 مفهوم الائتمان الزراعي:

يستعمل مصطلح الائتمان مرادفاً لكلمة اقتراض أو تسليف، حيث تعني كلمة الاقتراض الحصول على شيء ما واستعماله وإعادته هو نفسه أو شيء مماثل له في المستقبل بتكلفة أو بدون تكلفة وبالطريقة التي يتم الاتفاق عليها، وفي حالة القرض النقدي يعني الحصول على مقدار معين من المال وفق شروط يتم الاتفاق عليها بين المقرض والمقترض يتعهد بإعادته في المستقبل فبعضهم يعرفه بأنه القروض والتسهيلات النقدية التي يتم منحها للأفراد والجهات الاعتبارية العامة والخاصة مقابل توفير ضمانات كافية وتعهد المقترض بسداد تلك الأموال وفوائدها والعمولات والمصاريف المستحقة عليها دفعه واحدة أو على أقساط في تواريخ استحقاقها، ومنهم من يعرفه بأنه علاقة مديونية بين المزارعين والهيئات والمؤسسات تقوم على أساس الثقة وتتمثل في مبادلة سلعة معينة أو نقود مع تعهد بإرجاع قيمتها مضافاً إليها قيمة الفائدة.[3]

---

1. سمير محمود عبد الحميد الجزار، تمويل الأنشطة التسويقية الزراعية في ضوء سياسة الإصلاح الاقتصادي في الزراعة المصرية، رسالة ماجستير، قسم الاقتصاد الزراعي، كلية الزراعة، جامعة الزقازيق، (فرع بنها)، ج.م.ع، 1997، ص27.
2. المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الندوة القومية حول تمويل صغار المزارعين وتنظيماتهم، مرجع سبق ذكره، ص99.
3. نوري أحمد سعيد، الائتمان الزراعي وأثره في تنمية قطاع الزراعة، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم الاقتصاد الزراعي، كلية الزراعة، جامعة طرابلس، طرابلس، ليبيا، 2008، ص7.

2-2-4 سياسة التمويل الزراعي:

تهدف هذه السياسة مساعدة المزارعين في الحصول على القروض الزراعية اللازمة للتوسع في الإنتاج الزراعي، وتلبية الإحتياجات الاستهلاكية المتزايدة للإنسان والحيوان ويعتبر المصرف الزراعي هو الجهة المانحة لهذه القروض الزراعية للفلاحين.[1]

2-2-5 العوامل المؤثرة في التمويل الزراعي:

تشكل العوامل المؤثرة في التمويل الزراعي نسبة كبيرة من الاستثمارات الإنتاجية الزراعية في الدول ومن أهم العوامل المؤثرة في التمويل الزراعي مايلي:[2]

2-2-5-1 مدخرات الدولة:

وهو عبارة عن فائض الإيرادات المحققة للدولة، حيث تعتمد تلك المدخرات في الدول النامية على حجم الصادرات الزراعية باعتبارها تمثل نسبة كبيرة من حجم الصادرات ككل تحقق الدولة من ورائها حصيلة وفيرة من الرسوم الجمركية والضريبية تمثل نسبة لا بأس بها من إجمالي الناتج المحلي ولكن يجب التنبيه على أن هذا الوضع لا ينطبق على الدول النامية النفطية التي تعتمد على عائد النفط بشكل أساسي لتمويل مختلف القطاعات والأنشطة الاقتصادية والتي من بينها الاقتصاد الليبي الذي يعتمد بشكل كامل على العوائد النفطية كممول أساسي للأنشطة الزراعية.

2-2-5-2 مدخرات قطاع الأعمال:

تتوقف مدخرات هذا القطاع على حجم مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي، فكلما كان دور هذا القطاع فعال في إدارة النشاط الاقتصاد

1. صالح الأمين الأرباح، الأمن الغذائي ومحدداته وسبل تحقيقه، الجزء الثاني، دار الكتب الوطنية، بنغازي، ليبيا، 1996.
2. علي محمود فارس، أسس الإقراض الزراعي والتمويل التعاوني، منشورات جامعة عمر المختار، الطبعة الأولى، البيضاء، ليبيا، 2005، ص 73.

كلما أدى إلى زيادة دخلة، وبالتالي زيادة حجم مدخراته التي يمكن أن يساهم بها في توسيع استثماراته في النشاط الاقتصادي بشكل عام والنشاط الزراعي بشكل خاص، ويتكون هذا القطاع من قطاع الأعمال المنظم وغير المنظم ويشمل الأخير المزارع الصغيرة والصناعات المحلية الصغيرة ولصغر حجم هذا الوحدات فإنه غالباً ما يصعب وضع حدود فاصلة بينهما وبين القطاع العائلي ويصعب تقدير حجم مدخرات هذا القطاع لعدم دقتها، أما قطاع الأعمال المنظم فإنه يشمل الشركات والتنظيمات الزراعية الكبيرة سواء الخاصة أو الاشتراكية.

2-2-5-3 مدخرات القطاع العائلي:

ترتبط هذه المدخرات بحجم الإنفاق الاستهلاكي للأسرة وهي عبارة عن الفرق بين الدخل الأسري والإنفاق الاستهلاكي لها. وتتأثر مدخراته بالعديد من المتغيرات أهمها مستوى الدخل الأسري وأسلوب توزيع الدخل القومي ومستوى النشاط الاقتصادي والسياسة المالية للدولة وتباين حجم الادخار العائلي في الدول النامية، حيث يتوقف على متوسط دخل الفرد وطبيعة توزيعه بين دولة وأخرى.

2-2-6 أهمية التمويل[1]

تكمن أهمية التمويل على مستوى المؤسسة في اعتباره الآلية التي توفر الإحتياجات المالية اللازمة للمؤسسة والممارسات التي تسمح وتهتم بحسن إستخدام هذه الأموال وتحقيق عوائد مالية مرتفعة، كما تهتم عملية التمويل بتحويل فكرة المشروع إلى واقع فعلي من خلال توفير الأموال للازمة لقيام المشروع وتزويده بأساسيات قيامه من الأراضي، مباني، تجهيزات الإنتاج، كما يساهم التمويل أيضاً في الحفاظ على استمرارية حياة المشروع، وبقائه في موقع تنافسي، عن طريق مساهمته في شراء المواد واللوازم ومستلزمات الإنتاج الأخرى الضرورية لعمليات الاستغلال في المؤسسة، وعموماً يمكن القول أن التمويل في المؤسسة هو نتاج لضرورة توفر رأس المال اللازم لتوفير العمليات الاستثمارية والإنتاجية والتسويقية في المؤسسة سواء كانت هذه العمليات تتم بطابع مرحلي وموسمي واستراتيجي طويل الأمد يتعلق بتواجد المؤسسة الاقتصادية.

1. بوفليح نبيل، عبدالله الحرتسي حميد، التمويل الإسلامي كأسلوب لمواجهة تحديات الأزمة المالية العالمية، الملتقى الدولي حول أزمة النظام المالي و المصرفي الدولي و بديل البنوك الإسلامية ،جامعة الأمير عبدالقادر للعلوم الإنسانية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، قسم الاقتصاد والإدارة، 2009، ص3 .

ويمكن القول أن التمويل له دور فعال في تحقيق سياسة الدول التنموية وذلك عن طريق توفير رؤوس الأموال لإنجاز مختلف البرامج والمشاريع التي يترتب عنها:

- توفير فرص عمل جديدة تؤدي إلى القضاء على البطالة.
- تحقيق التنمية الاقتصادية للدولة.
- تحقيق الرفاهية للمجتمع عن طريق تحسين الوضعية المعيشية للسكان من خلال توفير السكن، الرعاية الصحية، فرص العمل.

2-2-7 شروط نجاح سياسة التمويل المصرفي للقطاع الزراعي:

حتى تكون سياسة التمويل المصرفي للقطاع الزراعي ناجحة وفعالة يجب أن تراعي أو تنفذ الأسس التالية:[1]

1. لكي يكون القرض ذات فعالية يجب أن يهيأ المناخ المناسب لإستخدامه حتى يؤدي إلى زيادة الإنتاج الذي يترتب علية زيادة الدخل المزرعي، أما منح القروض دون تهيئة المناخ المناسب فإن القروض ستتحول من استثمار يهدف إلى الإنتاج إلى استثمار لا هدف له.

2. إن إمكانيات الفلاح المحدودة وأسعار المحاصيل المتغيرة لذلك يجب أن يأخذ النظام الائتماني في عين الاعتبار تقديم القروض بسعر فائدة مناسب (منخفض نسبياً).

3. منح الائتمان يجب أن يؤسس على الحيازة وليس الملكية ذلك أن الكثير من المزارعين ليست لهم ملكية ثابتة، وهذا يقيد من طاقتهم على الاقتراض.

4. على المؤسسة المقرضة أن تضع خطة بسيطة توضح فيها شروط الإقراض حتى يستطيع كل مزارع الإستفادة من هذه القروض وإستخدامها في الوقت المناسب.

---

1. بن سمينة دلال، بن سمينة عزيزة، استمارة المشاركة في الملتقى الدولي حول سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات دراسة حالة الجزائر والدول النامية، عنوان المداخلة، سياسة التمويل المصرفي للقطاع الفلاحي في ظل الاصلاحات الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2006، ص5.

5. يجب على المزارعين مهما كانت مستوياتهم أن يعملوا على الوفاء بالتزاماتهم تجاه مؤسسات الإقراض ويمكن لهم ذلك عن طريق إتباعهم لأساليب الإنتاج الحديثة، سواء عن طريق تنويع الإنتاج المزرعي وإدخال مختلف تقنيات الإنتاج أو عن طريق التسويق المنظم للمنتجات.

6. كنتيجة للطبيعة الاحتمالية للإنتاج الزراعي يجب على المزارعين القيام بعملية التأمين على المحاصيل الزراعية لدى المؤسسات المختصة.

7. يجب تحديد قيمة القروض على أساس قواعد منظمة يراعى فيها إحتياجات مختلف مناطق الإنتاج وطبقات المقترضين وهذا التنظيم يحتاج إلى تدعيم مؤسسات الائتمان حتى تصبح قادرة على القيام بهذه المهام بكفاءة وخاصة بالنسبة لصغار المزارعين.

8. يجب إستخدام القروض الزراعية في الأغراض التي صرفت من أجلها، كما يجب أن لا تتوقف وظيفة المصارف على منح القروض فقط وإنما يجب عليها متابعة إستخدامها في الأغراض التي منحت من أجلها.

9. يجب أن تكون مواعيد سداد القروض تبعاً لمواعيد استلام الدخل وعلى أقساط تسهيلًا للدفع.

10. يجب على المصارف التأكد من أن إستخدام القرض الممنوح سوف يعطي إيراداً يكفي لتسديد ودفع الفوائد عليه مع ترك ربح مناسب للمزارع.

2-2-8 أهداف الإقراض الزراعي:

يستعمل التمويل الزراعي بصورة عامة كوسيلة لدفع عجلة التنمية الزراعية وتحسين صافي دخل المزرعة، وبالتالي رفع مستوى المعيشة للمزارع من خلال توفير أو تحقيق ما يلي:[1]

1 - زيادة التكوين الرأسمالي في الزراعة: حيث يساعد التمويل على زيادة رأس المال المستثمر في العمل الزراعي وخاصة عندما يتعلق الأمر بتوفير القروض المتوسطة الأجل أو الطويلة الأجل لإقامة الأبنية وإنشاء المشاريع الإنتاجية باختلاف أنواعها.

1. محمد رشراش مصطفى وآخرون ، التمويل الزراعي، مرجع سبق ذكره، ص3.

2 – المحافظة على حجم نشاط زراعي ملائم : حيث يسمح التمويل بتوسيع العمل المزرعي مما يمكن المزارع من تخفيض تكاليفه والحصول على فائدة اقتصاديات الحجم.

3 – زيادة كفاءة الإنتاج: حيث يساعد التمويل على زيادة كفاءة إنتاج الحيازة الزراعية عن طريق تسهيل حصول المالك على المواشي والآلات الزراعية الحديثة، كما يمكنه من شراء الأسمدة والأصناف المحسنة من البذور واستعمالها، ومن إحلال الآلة محل الأيدي العاملة كوسيلة لخفض التكاليف وزيادة الكفاءة الإنتاجية كما يمكن للتمويل أن يحسن التوقيت في استعمال الأموال وبالتالي زيادة الكفاءة الإنتاجية.

4 – زيادة المقدرة على مواجهه الظروف الاقتصادية المتغيرة: حيث تستدعي التطورات التكنولوجية في معظم الأحيان أو ظروف التسويق، إجراء تعديلات رئيسية في المزرعة تمكنها من التكيف مع الظروف المستجدة، فقد يستلزم الأمر إستخدام تقنيات متطورة مثل تربية الدواجن بسبب تشكل منافسة شديدة تستلزم تخفيض أسعار المنتج وتكاليف الإنتاج واضطرار مربي الدواجن إلى استبدال وسائل الإنتاج التي يعمل بها.

5 – مواجهه التقلبات الموسمية في الدخل والنفقات: يتصف الإنتاج الزراعي بالموسمية وتأثره إلى حد كبير بالظروف الجوية. وقد يحصل المزارع على المحصول، إما دفعة واحدة أو على أكثر من دفعة خلال الموسم في حين إن الإنفاق الزراعي عملية مستمرة، ولذا فإن الاقتراض يوفر للمزارع السيولة اللازمة لمواجهه النفقات الموسمية في الوقت الذي لا يوفر لديه مدخرات ينفق منها.

6 – الحماية من الظروف الطبيعية غير المواتية: ينطوي العمل الزراعي على كثير من المخاطر الناتجة عن الظروف الجوية أو الأوبئة، وهنا يلعب الاقتراض دوراً رئيسياً في حماية المشروع المزرعي من الفشل أو التصفية. فعندما يتوفر للمزارع هامش ائتمان أو مقدرة ائتمانية غير مستعملة فإنه يمكن استعمالها في الاقتراض لتمويل الإلتزامات الطارئة للاستمرار في عمله.

7 – إتاحة التملك: يساعد الاقتراض على تملك الأرض في فترة قصيرة نسبياً إذا ما قورنت بالفترة اللازمة لذلك في حالة إعتماد المستثمر على مدخراته الشخصية فقط. فلو اعتمد الفرد

على مدخراته الشخصية فقط حتى يصل إلى المرحلة التي تسمح لها بتملك الأراضي الزراعية فقد يطول هذا الوقت إلى أن يتعدى عمر الفرد نتيجة الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار، بالإضافة إلى أن التقدم في العمر يفقد المزارع حيويته ونشاطه، مما يؤثر على الإنتاج الزراعي.

2-2-9 أهمية الإقراض الزراعي الاقتصادية:[1]

2-2-9-1 يخلق ويحافظ على حجم كافٍ من المخرجات (الإنتاج):

تظهر معظم المزارع نقصاً في التكاليف كلما أزداد حجم العمل المزرعي، لذا يمكن للإقراض أن يستعمل لتوسيع العمل المزرعي للحصول على فائدة اقتصاديات الحجم، ويمكن أن يلعب الإقراض دوراً هاماً في الحصول على الموجودات الرأسمالية مثل الآلات والأدوات المطلوبة لزيادة العمل وكذلك في المحافظة على حجم كبير من المخرجات (الإنتاج) من خلال شراء المدخلات التشغيلية مثل الأعلاف والبذور والأسمدة والمبيدات.

2-2-9-2 زيادة الكفاءة:

إن استعمال الإقراض يجعل من الممكن إحلال مصدر محل مصدر آخر، فمثلاً يمكن أن تحل محل اليد العاملة كوسيلة لتخفيض التكاليف ويمكن للإقراض أن يحسن ويزيد من كفاءة العمل المزرعي من خلال شراء كميات أفضل من وسائل الإنتاج المتاحة أو السلالات المنتقاة من البذور أو قطعان التربية المحسنة.

2-2-9-3 التكيف للظروف الاقتصادية المتغيرة:

قد تستدعي المتغيرات التقنية الحديثة أو ظروف التسويق المتغيرة إجراء تعديلات رئيسية في المزرعة، فمثلاً قد يكون ضرورياً إتباع تقنية حديثة لتربية العجول أو مستوى أفضل في الحراثة أو الزراعة أو الحصاد أو تبديل أدوات الطاقة وخاصة عندما تنخفض الأسعار وتزداد التكاليف عليه فالاقتراض مصدر رئيسي لإجراء هذه التعديلات والتغيرات.

---

1. ربيعة خالد خليفة، السياسة الإقراضية الزراعية ودورها في تنمية قطاع الثروة الحيوانية بليبيا، (منطقة الجبل الأخر كحالة دراسية)، مرجع سبق ذكره، ص 12 .

2-2-9-4 مواجهه التقلبات الموسمية والسنوية في الدخل والنفقات:

يجب أن يتم شراء مدخلات الإنتاج في فترة معينة من السنة، كما يجب أن يباع الإنتاج في وقت معين أيضاً لهذا فالتدفقات النقدية الداخلة والتدفقات الخارجة لا تحصل في نفس الوقت فمثلاً عادة ما يحصل عجز نقدي في الثروة الحيوانية منذ وقت الشراء حتى موعد البيع بعد التسمين.

2-2-9-5 الحماية من الظروف المعاكسة:

إن الطقس والمرض والسعر هي كلها أمور يكتنفها الغموض في الزراعة وعلى الرغم من كل الإمكانيات المتاحة الممكن استعمالها لتخفيض المخاطرة، لكن من غير الممكن إزالة كل المخاطر في الزراعة ويمكن أن يلعب الإقراض دوراً مهماً للحماية من هذه المخاطر.

2-2-9-6 منح الاستمرارية:

أن انتقال العمل المزرعي من شخص إلى آخر يقتضي كميات كبيرة من المال، وبدون الإقراض لا يمكن أن تتم تصفية الكثير من مشكلات النقل لان الورثة غير العاملين في الزراعة غالباً ما يرغبون في الحصول على إرثهم كنقد سائل وليس كحصة من الملكية من الأموال غير المنقولة من المزرعة ومن باقي الموجودات، فالإقراض ضروري من أجل الانتقال الناجح للملكية بين الأجيال ويجب أن يكون واضحاً أن السلفة أو القرض أداة ذو حدين، فإن استخدمت بصورة صحيحة وسليمة في العمليات الإنتاجية أدت إلى حل كثير من المشاكل الزراعية فيجب على المؤسسات الإرشادية القيام بدور فعال في إرشاد المستفيدين من التسليف بكيفية استعمال السلفة أو القرض.

2-3 الاستعراض المرجعي للدراسات السابقة:

تمثل الدراسات السابقة مرحلة ضرورية وهامة لأي عملية، حيث يسترشد بها الباحثون في أبحاثهم ودراستهم بما لها أهمية من حيث المساهمة في تحديد المنهج والأسلوب التحليلي والمجال الذي تعتمد عليه أي دراسة جديدة، حيث أن هذه لدراسة مكملة للدراسات السابقة . لذلك تناول هذا الاستعراض المرجعي أهم الدراسات والبحوث المتعلقة بالتمويل الزراعي، وذلك لتعرف على أهم النتائج البحثية وأساليب التحليل الاقتصادية المستخدمة فيها والتوصيات العلمية، وقد تم تقسيم الدراسات السابقة إلى ثلاث مجموعات المجموعة الأولى تضم الدراسات السابقة الخاصة بالتمويل الزراعي في جمهورية مصر العربية، والمجموعة الثانية تهتم أيضاً بالتمويل والاقراض الزراعي في ليبيا، وأما المجموعة الثالثة دراسة سابقة في دولة العراق وفيما يلي هذه الدراسات:

أولاً: الدراسات السابقة في جمهورية مصر العربية:

وقام **الحبشي (1990)**[1] بدراسة تحليلية للائتمان الزراعي في الجمهورية اليمنية ومقارنته بنظم الائتمان الزراعي في مصر، حيث بينت تلك الدراسة أن نجاح سياسة التنمية الزراعية في تحقيق أهدافها يعتمد بصفة أساسية على مدى كفاءة النظام الائتماني والمؤسسات الائتمانية الزراعية، وقد استهدفت الدراسة التعرف على خصائص البنيان الاقتصادي الزراعي اليمني وتحليل هيكل الخدمات الائتمانية الزراعية وأثرها على الإنتاج الزراعي، إضافة إلى تقييم النظام الائتماني الراهن في الجمهورية اليمنية ودراسة بعض مؤشرات الكفاءة الإدارية للمصارف الزراعية من حيث مدى مشاركة المديرين في وضع السياسة الإقراضية.

وتبين من الدراسة أن هناك نحو 16% من مزارعي العينة يعتمدون كلية على ذاتهم في تمويل عملياتهم المزرعية بينما يوجد نحو 81% منهم يقومون بتمويل عملياتهم المزرعية جزئياً

بجانب الاقتراض، في حين أن هناك 2% منهم يعتمدون على الاقتراض فقط كمصدر تمويلي، وقد تبين أيضاً أن الدخل الزراعي هو من أهم مصادر التمويل المزرعي حيث كان من إجمالي

1. محمد عبدالرحمن هاشم الحبشي، دراسة تحليلية للائتمان الزراعي في جمهورية اليمن، أطروحة دكتوراه، قسم الاقتصاد الزراعي، كلية الزراعة، جامعة القاهرة، ج . م . ع، 1990.

عدد مزارعي العينة الذين يقومون بتمويل عملياتهم المزرعية كلياً أو جزئياً نحو 94%، أما بالنسبة لمصادر الاقتراض تبين أن مصرف التسليف التعاوني الزراعي هو المصدر الرئيسي وذلك بأهمية نسبية بلغت نحو 85% يليه في الأهمية الأقارب بنسبة بلغت نحو 44%، ثم التجار والمصارف التجارية بنسبة بلغت 10%، 2% على الترتيب وذلك من إجمالي مزارعي العينة المقترضين عام 1989.

كما أوضحت الدراسة مدى تعامل المزارعين مع مصرف التسليف التعاوني الزراعي حيث تبين أن إقبال المزارعين في التعامل مع المصرف يعد مؤشراً على كفاءته في أداء خدماته الائتمانية الزراعية لهم، حيث بلغت نسبة المزارعين المتعاملين مع مصرف التسليف التعاوني الزراعي 72% من مزارعي العينة، في حين أن هناك 28% غير متعاملين معه. وباستطلاع الآراء حول عدم التعامل مع المصرف تبين أن من أسبابه صعوبة إجراءات التعامل وبلغت نسبتها 76%، يليها في الأهمية ارتفاع في تكلفة التعامل، طوال مدة إجراءات التعامل، وسوء المعاملة، على اعتبار أن الاقتراض بفائدة محرم دينياً، بُعد المصرف من المزارع ذلك بنسبة بلغت 55%، 37%، 22%، 22%، 6% على الترتيب، أما بالنسبة للمزارعين المتعاملين مع المصرف فقد عبر حوالي 67% منهم عن بساطة إجراءات التعامل، في حين عبر حوالي 33% عن صعوبة إجراءات الحصول على القروض، وباستطلاع اراء المتعاملين مع المصرف حول المشاكل التي تواجههم في تعاملهم مع المصرف جاءت مشكلة تردد المزارعين على المصرف لإنهاء إجراءات التعامل في مقدمة المشاكل وذلك بنسبة بلغت حوالي 59% يليها مشكلة ارتفاع تكاليف الاقتراض، وصعوبة الحصول على كفيل، ثم عدم انتظام تواجد موظفي المصرف وذلك بتكرار نسبى حوالي 38%، 21%، 11% على الترتيب، وقد أوصت الدراسة بضرورة تبسيط إجراءات الحصول على الخدمات الائتمانية والإرشادية، كما أوصت الدراسة أيضاً بتحسين الكفاءة الإدارية للمصارف وذلك من خلال خلق نظام متكامل لتدفق المعلومات على كافة المستويات الإدارية للمصارف وتوفير الكوادر الفنية كماً وكيفاً.

وقد قام **الششتاوى (2004)**[1] بدراسة الكفاءة السياسية الائتمانية الزراعية بمحافظة المنوفية، حيث أشار إلى أن النظام التمويلي يعتبر من العوامل المهمة والمؤثرة على النشاط الزراعي، لذلك اهتمت الدراسة بالنظام التمويلي والائتمان، وقد بينت الدراسة أن مصادر التمويل الإقراضي تعتمد على البنك الرئيسي للتنمية والائتمان الزراعي بنسبة تصل إلى 95% من مصادر الاقتراض حيث يتعامل مع المصرف نحو 78% من إجمالي المقترضين وأوضحت الدراسة أن أسعار الفائدة المناسبة لأفراد العينة وبنسبة 55% من العينة، وأظهرت الدراسة أن معيار نسبة الاسترداد قد بلغ متوسطه خلال نفس الفترة للائتمان بمحافظة المنوفية نحو 94.95% من القروض والأقساط المستحقة. وأوصت الدراسة بضرورة إعادة النظر في تكلفة الفائدة للقروض الزراعية والاستثمارية وكذلك شروط منح الائتمان مع الأخذ في الاعتبار أن تكون مواعيد السداد مناسبة لدخل النشاط المقرض من أجله، كذلك رفع الوعي المصرفي حتى يتسنى زيادة المصادر الداخلية للمصرف الزراعي ودور أجهزة الدولة للرقابة على المصارف الزراعية ودراسة سلبياته والتي من أهمها مخاطر تدوير القروض القديمة.

وقد **أجرى عامر (1987)**[2] دراسة تحليلية للائتمان الزراعي بجمهورية مصر العربية استهدفت إلقاء الضوء على هيكل وتطور القروض الزراعية التي يقدمها المصرف الرئيسي للتنمية والائتمان الزراعي وتحديد مدى مساهمة القروض التي قدمها على كل من التكاليف المتغيرة والكلية، وتقدير معدلات النمو في القروض الزراعية التي صرفت لبعض المحاصيل الزراعية وقد أشارت الدراسة إلى تزايد قيمة القروض الزراعية القصيرة الأجل التي قدمها المصرف الرئيسي للتنمية والائتمان الزراعي من حوالي 108.8 مليون جنية عام 1976 إلى حوالي 3227 مليون جنيه عام1990/ 1991، وتزايد قيمة القروض متوسطة الأجل من حوالي 2.3 مليون جنيه عام 1976، إلى نحو 117.6 مليون جنيه عام 1990/ 1991، وصنفت القروض الزراعية الاستثمارية التي قدمها المصرف الرئيسي للتنمية والائتمان الزراعي إلى قروض تشغيلية قصيرة الأجل وأخرى متوسطة الأجل، واستأثرت القروض التشغيلية القصيرة

---

1. محمد سعيد أمين الششتاوى، وآخرون، دراسة تحليلية لكفاءة السياسة الإئتمانية الزراعية في محافظة المنوفية، المجلة المصرية للإقتصاد الزراعي، المجلد الرابع عشر، العد الثالث، القاهرة، ج . م . ع، سبتمبر، 2004.

2. سيدة حامد عامر، دراسة تحليلية للائتمان الزراعي في جمهورية مصر العربية، رسالة ماجستير، قسم الاقتصاد الزراعي، كلية الزراعة، جامعة القاهرة، ج . م . ع،1987.

الأجل التي تقدم للثروة الحيوانية والداجنة بالنصيب الأكبر أي 54.34 % من إجمالي القروض التي بلغت نحو 297.36 مليون جنيه في متوسط فترة الدراسة.

وقد أجرى **عبدالمطلب (2000)**[1] دراسة اقتصادية تحليلية لكفاءة إستخدام الموارد المالية للبنك الرئيسي للتنمية والائتمان الزراعي قبل وبعد تطبيق سياسة التحرر الاقتصادي، أشارت إلى أن التغيرات في هيكل الميزانية للبنك الرئيسي للتنمية والائتمان الزراعي والانخفاض الحاد الحادث في صافى الأرباح المحققة للبنك وخصوصاً في جانب الإيرادات السلعية، مع تغير مجالات الطلب على الإقراض الزراعي وتغير مؤثراته تعد من المشكلات الهامة والجديرة بالدراسة. واستهدفت الدراسة استقراء أهم مكونات ميزانية للبنك في ظل التغيرات السياسية وأثرها على كفاءة إستخدام الأموال المملوكة والممنوحة باستخدام الأدوات المختلفة لإدارة الأموال، والتعرف على نقاط القوة والضعف المؤثرة على استخدام الأموال في ظل متغيرات سياسية ومدى توافق السياسة الائتمانية والإقراضية مع التغيرات المطلوبة. وقد أوصت الدراسة بضرورة التركيز على جلب المدخرات الريفية والودائع بشتى أنواعها وآجالها في ظل التنافسية على الودائع والمدخرات من مختلف البنوك.

وفى **دراسة شويقة (1985)**[2] للتمويل الزراعي في جمهورية مصر العربية استهدفت الدراسة تحديد المشاكل الرئيسية التي تعوق عملية الائتمان الزراعي وإلقاء الضوء على النشاط التمويلي وتطوره في القطاع الزراعي لمختلف المناطق الإنتاجية ولأهم الزروع الحقلية، وقد تبين من الدراسة أن القروض القصيرة الأجل تمثل حوالي 65% من إجمالي القروض، كما تناولت هذه الدراسة في أحد أبوابها الكفاءة التمويلية والإنتاجية لأهم الزروع الرئيسية خلال الفترة 1970 - 1981.

وأوضحت الدراسة تدهور الكفاءة التمويلية في الإنتاج الزراعي من 10% عام 1965 إلى نحو 3.2 % في عام 1976، وبينما كانت الكفاءة التمويلية مرتفعة في بداية فترة الدراسة

---

1. محمد عبدالحافظ عبد المطلب، وآخرون، دراسة اقتصادية تحليلية لكفاءة استخدام الموارد المالية لبنك التنمية والائتمان الزراعي قبل وبعد ابتهاج سياسة التحرر الاقتصادي، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي، المجلد العاشر، العددالثاني، القاهرة، ج. م. ع، سبتمبر، 2000.

2. محمود حمدى عبد العزيز شويقة، دراسة اقتصادية للتمويل الزراعي في جمهورية مصر العربية، رسالة ماجستير، قسم الاقتصاد الزراعي، كلية الزراعة، جامعة المنصورة، ج . م . ع، 1985.

إلا إنها أخذت في الانخفاض بعد عام 1974 وحتى عام 1976 ثم أخذت في التزايد بعد ذلك، أيضاً تواكبت الكفاءة الإنتاجية تبعاً للكفاءة التمويلية وأخذت نفس المنوال حيث استمرت على نفس الاتجاه للفترات السابقة صعوداً وهبوطاً.

وفى **ورقة لخضر(1997)**[1] مقدمة لإلقاء الضوء على واقع السياسات الائتمانية الزراعية في مصر ودور البنك الرئيسي للتنمية والائتمان الزراعي، حيث يمكن التعرف على النمو الذي حدث في إستخدام القطاع الزراعي للائتمان المصرفي من خلال تحليل التطور الذي طرأ على العلاقة بين الائتمان الموجه للقطاع الزراعي والناتج الزراعي الإجمالي وهى العلاقة التي يمكن دراستها في ضوء ما يسمى بالميل المتوسط والميل الحدي لإستخدام القطاع الزراعي للائتمان المصرفي، وينصرف المقصود بالميل المتوسط إلى العلاقة أو النسبة بين حجم الائتمان الزراعي خلال سنة معينة وبين الناتج الزراعي الإجمالي بالأسعار الثابتة في تلك السنة، أما الميل الحدي فيقصد به النسبة بين التغير في حجم الائتمان الزراعي في سنة معينة والتغير في حجم الناتج الزراعي الإجمالي بالأسعار الثابتة في نفس السنة. وبتقدير الميل المتوسط والحدي لاستخدام القطاع الزراعي للائتمان المصرفي تبين أن الميل المتوسط خلال العام 1986/85، والعام 1995/94 قد أتسم بالضآلة حتى أنه لم يتعدى خلال العامين المذكورين نحو 0.3 مما يعني أن تغير الناتج الزراعي لا يستتبعه في المتوسط تغير يذكر في حجم ما يوجه للقطاع الزراعي من الائتمان. وهذا في حد ذاته دليل على الحاجة إلى سياسة ائتمانية زراعية محددة الأطر والمعالم تعكس من الأولويات من المنظور القومي، وبدراسة مسار الميل الحدي لإستخدام القطاع الزراعي للائتمان يتبين عدم توائم السياسة الائتمانية الزراعية مع التطور في الناتج الزراعي. ففي بعض السنوات كان الميل الحدي سالباً وحدث ذلك في عام 1992/91 حيث بلغ 0.116 ودلالة ذلك أنه بينما انخفض الائتمان الزراعي في هذا العام مقارنة بالعام السابق له زاد حجم الناتج الزراعي، الإجمالي بكمية أكبر من كمية النقص الذي حدث في حجم الائتمان الزراعي، أما في السنوات الأخرى كان ميل الحدي موجباً.

1. حسن على خضر، السياسات الائتمانية الزراعية في مصر ودور بنك التنمية والائتمان الزراعي – الوضع الحالي والتصور المستقبلي، الندوة القومية حول تمويل صغار المزارعين وتنظيماتهم، المنظمة العربية لتنمية الزراعية، عمان ، الأردن،1997.

وبدراسة العلاقة الدالية بين الناتج الزراعي الإجمالي والائتمان الزراعي الموجه للقطاع الزراعي خلال الفترة المشار إليها تبين أن هناك علاقة (طردية) بين كل من الناتج الزراعي الإجمالي والائتمان الزراعي بمعدل خطى قدر بنحو 5.24 مليون جنيه بمعنى أن الزيادة في الائتمان الزراعي بمقدار 1% يؤدي إلى زيادة الناتج الزراعي الإجمالي 5.24%، كما يبين معامل الارتباط الذي بلغ 0.98 قوة العلاقة بين المتغيرين.

وفى **دراسة لأبى (2000)**[1] بعنوان دور البنك الرئيسي للتنمية والائتمان الزراعي في تنمية القطاع الزراعي المصري، أوضحت أن البنيان الاقتصادي الزراعي يعاني من مشكلة ضآلة السعة المزرعية، التي تتسم بالموسمية، وبالتالي ضعف المقدرة الادخارية، وقصور التمويل الذاتي لدى معظم الزراع وخاصة أصحاب الحيازات القزمية في تمويل العمليات الإنتاجية المزرعية ومواجهة إحتياجاتهم المزرعية المستمرة طوال العام ليتسنى لهم الارتقاء بمستوى الإنتاج المزرعي ورفع مستوى معيشتهم، حيث استهدفت الدراسة معرفة الدور الذي يقوم به البنك الرئيسي للتنمية والائتمان الزراعي في تمويل مشروعات التنمية الزراعية المصرية بصفة عامة وتمويل إنتاج أهم الحاصلات الزراعية الحقلية الرئيسية في مصر بصفة خاصة خلال العام 76 /1977، والعام 1998/97. واعتمدت الدراسة في تحقيق أهدافها على كل من أسلوب التحليل الاقتصادي الوصفي والتحليل الإحصائي بالإضافة إلى استخدام أسلوب تحليل الانحدار البسيط.

وقد اشارت الدراسة إلى أن هناك تزايد في إجمالي قيمة القروض الزراعية سواء بالقيم الجارية أو الحقيقية بمعدلات نمو بلغت 13.8% و4.15%، نتيجة لزيادة كل من القروض الزراعية القصيرة والمتوسطة والطويلة الأجل بمعدلات نمو سنوي جارية أو حقيقية بلغت حوالي 11.72% ، 3.05%، 27.3% ، 12.1%، 13.32% أو 10.14% على الترتيب خلال فترة الدراسة. وتبين أيضاً أن القروض الزراعية تساهم في سد متطلبات الإنتاج الزراعي (العوامل التقنية والاقتصادية) إذ لوحظ خلال فترة الدراسة أن زيادة إجمالي القيمة الجارية أو الحقيقية لمتطلبات الإنتاج الزراعي بمقدار 10% تؤدي إلى زيادة الطلب على القروض الزراعية بالقيم الجارية أو الحقيقية بمقدار 11.15% ، 7.8% على الترتيب. وهذا يؤكد على أن القروض

1. محمد السيد السيد حسين لأبى، دراسة اقتصادية لدور البنك الرئيسي للتنمية والائتمان الزراعي في تنمية القطاع الزراعي المصري، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي، المجلد العاشر، العدد الثاني، القاهرة، ج. م. ع. سبتمبر 2000.

الزراعية تساهم في تنمية الناتج الزراعي، وأن زيادة إجمالي القيمة الجارية أو الحقيقية للقروض الزراعية بمقدار 10% يؤدى إلى زيادة إجمالي القيمة الجارية و الحقيقية للناتج الزراعي بمقدار 8.04% ، 3.18% على الترتيب خلال فترة الدراسة، وأوصت الدراسة بضرورة توفير القروض الزراعية مع تسهيل وسائل سدادها للمصارف الزراعية نظراً لما لها من دور فعال في تنمية الناتج الزراعي، وبضرورة إعادة النظر في السياسة الائتمانية للبنك الرئيسي للتنمية والائتمان الزراعي، والتي بالغت في تقديم القروض القصيرة الأجل دون الأنواع الأخرى (المتوسطة والطويلة الأجل) اللازمة لدفع عجلة التنمية الزراعية، مع متابعة الإشراف عليها وتوجيهها نحو الأهداف المرجوة.

أهم التوصيات الدراسات السابقة في التمويل والإقراض والائتمان الزراعي في جمهورية مصر العربية:

1- تحسين الكفاءة الإدارية للمصارف الزراعية وذلك من خلال خلق نظام متكامل لتدفق المعلومات على كافة المستويات الإدارية للمصارف وتوفير الكوادر الفنية كماً وكيفاً

2- التركيز على جلب المدخرات الريفية والودائع بشتى أنواعها وآجالها في ظل التنافسية على الودائع والمدخرات على مختلف البنوك

3- ضرورة توفير القروض الزراعية مع تسهيل وسائل سدادها للمصارف الزراعية لما لها دور فعال في تنمية الناتج الزراعي

4- رفع الوعي المصرفي حتى يتسنى زيادة المصادر الداخلية للمصرف الزراعي ودور أجهزة الدولة للرقابة على المصارف الزراعية ودراسة سلبياته والتي من أهمها مخاطر تدوير القروض القديمة.

ثانيا: الدراسات السابقة في ليبيا:

كما بينت **ورقة البصير(1997)**[1] المقدمة حول تمويل صغار المزارعين وتنظيماتهم أهمية دور التمويل في التنمية الزراعية بليبيا من حيث الدور المهم الذي يلعبه المصرف الزراعي من خلال تمويل المزارعين بكافة أنواع القروض باعتباره المصدر الوحيد للتمويل خاصة وأن الإقراض يستهدف الجانب الكلى لدفع عجلة التنمية بالقطاع الزراعي عن طريق زيادة الإنتاج الكلى وتحسينه النوعي ورفع كفاءة إستخدام الموارد الزراعية والمحافظة عليها جميعاً من الهدر والضياع، كما يستهدف من الجانب الجزئي عمل على رفع الدخول الفردية وبالتالي رفع مستويات المزارعين المعيشية وخلق فرص العمل جديدة من خلال الدخول في مشاريع واستثمارات جديدة.

وأوضحت الدراسة أن السياسة الائتمانية للمصرف الزراعي قد ساهمت في زيادة معدل العائد الاستثماري الصافي بنحو 5.27%، 17.66%، 2.48%، 1.63% لمشروعات تسمين عجول الأبقار وتسمين الخراف، إنتاج دجاج اللحم، إنتاج بيض المائدة على الترتيب وذلك عن نظيرة في حال اضطرار المزارع إلى الاقتراض من المصارف التجارية وهذا يعكس الأثر الواضح للمصرف الزراعي في تحفيز المزارعين على الاستثمار. وأوضحت الدراسة المشار إليها سلفاً أن حوالي 67% من المزارعين المتعاملين مع المصرف الزراعي عبروا عن بساطة إجراءات التعامل، في حين عبّر حوالي 33% عن صعوبة إجراءات الحصول على القروض، وأشارت الدراسة إلى مشكلة ارتفاع تكلفة الاقتراض، وصعوبة الحصول على كفيل، ثم عدم انتظام تواجد موظفي المصرف الزراعي وذلك بتكرار نسبى بحوالي 38%، 21%، 11% على الترتيب.

وجاءت **دراسة الجريبي (1990)**[2] لتظهر مدى كفاءة المصرف الزراعي الليبي في التنمية الزراعية والوقوف على مواطن الضعف والقوة لنفس الغاية وهي توثيق تجربة المصرف وتحليلها، معرفة مدى مساهمتها الفعلية في النهوض بالإنتاج الزراعي، وتوصلت الدراسة لمجموعة من النتائج أهمها: عدم ارتباط حجم الإقراض للقطاع الزراعي بإنتاجية هذا القطاع وما يضيفه من ناتج قومي للاقتصاد القومي.

---

1. المنظمة العربية للتنمية الزراعية، التمويل الزراعي في ليبيا، الأسس والأهداف، دراسة قطرية عن ليبيا، إعداد المهندس، بشير أحمد البصير، والمهندس محمد الجريبى، الخرطوم، السودان، 1997.

2. محمد عبدالله الجريبي، تقييم كفاءة المصرف الزراعي في ليبيا، رسالة ماجستير، المعهد العربي للدراسات الإسلامية، عمان، الاردن، 1990.

وفي **دراسة الزرقانى (2001)**[1] لسياسات الدعم وأثرها على تطور الإنتاج الزراعي (حالة القروض الزراعية)، استهدفت تحليل سياسات الدعم الزراعي وتقييم دورها وتأثيرها على مستوى الإنتاج الزراعي في ليبيا لتحقيق أهداف واستراتيجيات التنمية الاقتصادية والحد من الفجوة الغذائية المتمثلة في توالي انخفاض نسبة الاكتفاء الذاتي، حيث بينت الدراسة وجود علاقة طردية بين سياسات الإقراض والإعانات ودعم الأسعار الزراعية وبين تطور الإنتاج الزراعي. خاصة وأن المصرف الزراعي هو الممول الرئيسي للنشاط الزراعي وأنه لازال متردد في توسيع نشاطه على نطاق مؤثر نظراً لأنه يعاني من مشاكل تتعلق باسترداد أمواله وإنفاق قروضه في مجالاتها المختلفة.

وتبين من الدراسة أن القروض القصيرة الأجل أظهرت زيادة في عددها وقيمتها حيث بلغت نسبها على التوالى 56.6%، 68.8% خلال الفترة (1990 ـ 2000)، و بلغت الزيادة في عدد وقيم القروض المتوسطة الأجل على توالي بنسب 28.9%، 57.1% خلال نفس الفترة المشاره إليها.

أما بالنسبة للقروض الطويلة الأجل أظهرت زيادة كبيرة في عددها وقيمتها حيث بلغت نسبة الزيادة على التوالى 90%، 87.7% خلال الفترة (1980ـ 1991) .

كما أوصت الدراسة بتفعيل مهام المصرف الزراعي في دفع عجلة النمو والتطور في القطاع الزراعي وخصوصاً دوره في تطوير التقنية الحديثة في مجال الثروة النباتية والحيوانية وزيادة قدرات المصرف الزراعي على التمويل ولو تطلب ذلك زيادة رأسماله وتطوير سياساته وأساليبه في الدعم ولإقراض، والتعامل مع الديون والمستحقات المتراكمة لدى المستفيدين السابقين بما يدعم عمل المصرف ويضاعف من قدراته على خلق قطاع زراعي قادر على الأخذ بأسباب ومقومات التطور والنهوض لخدمة الاقتصاد الوطني.

1. سعد الدين سليمان الزرقانى، سياسات الدعم وأثرها على تطور الإنتاج الزراعي (حالة القروض الزراعية)، رسالة ماجستير، قسم الاقتصاد، أكاديمية الدراسات العليا والبحوث الاقتصادية، طرابلس، ليبيا، 2001.

تناولت **دراسة الساعدى (2008)**[1] دور المصارف المتخصصة في عمليات التمويل التنموي، فالمشكلة البحثية التي إعتمد عليها الباحث هي مدى مساهمة المصارف الزراعية في تسريع عملية التنمية، أما الفرضية التي بنيت عليها الدراسة هي محدودية سياسات الائتمان الموجه عموماً والائتمان الزراعي تحديداً بأنها لا تلعب دوراً مهماً في عملية التنمية. لقد هدفت الدراسة إلى معرفة دور المصارف الزراعية في التنمية الاقتصادية، ولقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من الاستنتاجات من أهمها أن زيادة نشاط المصرف في عملية التمويل أدى إلى زيادة القروض الممنوحة وكانت هذه الزيادة بنسب 147.1% للمصرف الزراعي الليبي و194.1% للمصرف الزراعي المصري. بينما كانت السياسة التحصيلية للمصرف الزراعي المصري أفضل من السياسة التحصيلية للمصرف الزراعي الليبي، وكانت نسبة التحصيل للمصرف الزراعي المصري 86.8% والمصرف الزراعي الليبي 73.1%. وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات من أهمها تشجيع المستثمرين، إقامة مشروعات في الريف يتم تمويلها من المصرف مما يساعد على فتح فرص عمل للمزارعين والتوسع في منح القروض المتعلقة بإقامة المشروعات الجديدة وتطوير المشروعات المقامة للمساهمة في عملية التنمية الزراعية.

أوضح **أوحيدة (2012)**[2] في دراسة عن تمويل المصرف الزراعي ودوره في تنمية قطاع الزراعة بمنطقة سبها، حيث يعتبر التمويل الزراعي من أهم العوامل التي يجب مراعاتها عند إنشاء أي مشروع زراعي ويرتبط نجاح قطاع الزراعة بمدى توفر مصادر التمويل اللازمة والملائمة بعد إجراء دراسة الجدوى الاقتصادية، حيث أظهرت العديد من الدراسات أن هناك مشكلة في التمويل الزراعي في ليبيا من أهمها ضعف التمويل اللازم لإقامة مشاريع زراعية، وهدفت الدراسة إلى دراسة وتحليل دور المصرف الزراعي في نمو الأنشطة الزراعية في ليبيا بصفة عامة ومنطقة سبها بصفة خاصة، وكذلك قياس مدى مساهمة القروض الزراعية في زيادة الإنتاج النباتي، ولقد بلغت القروض الممنوحة وأعداد المستفيدين منها خلال فترة الدراسة (1.715) مليار دينار و(98255) مستفيداً، كما أوضحت نتائج معادلات الاتجاه الزمني العام

1. فوزي رمضان الساعدى، دور المصارف المتخصصة في عمليات التمويل التنموي، (دراسة مقارنة لأداء المصرف الزراعي في كل من ليبيا وجمهورية مصر العربية)، رسالة ماجستير، قسم الاقتصاد، أكاديمية الدراسات العليا، طرابلس، ليبيا، 2008.

2. نجم عبدالله أوحيدة، تمويل المصرف الزراعي ودوره في تنمية قطاع الزراعة بمنطقة سبها، رسالة ماجستير، قسم الاقتصاد، أكاديمية الدراسات العليا، بنغازي، 2012.

بإن معدل النمو السنوي المركب لإجمالي القروض الزراعية بالقيم الجارية قدر بنحو (14.4%) في المتوسط، بينما قدر معدل النمو السنوي المركب لإجمالي أعداد المستفيدين من القروض الزراعية الممنوحة بنحو (4.9%) في المتوسط، كما قدر النمو السنوي المركب لإجمالي قيمة القروض الزراعية الممنوحة بالقيم الثابتة بنحو (9.3%) في المتوسط، وبينت نتائج الدراسة أن هناك انخفاض في نسبة استرداد القروض الممنوحة على مستوى ليبيا، وأظهرت نتائج الميل المتوسط والميل الحدي لاستخدام قطاع للتمويل المصرفي الزراعي بالقيم الجارية والثابتة توضح أن الميل المتوسط كان متذبذب خلال فترة الدراسة ولقد بلغ مجموع الميل المتوسط (1.3558) وبمتوسط بلغ نحو (74.57) مليون دينار خلال الفترة من 1985- 2007، كما توضح أن الميل المتوسط لاستخدام قطاع الزراعة للتمويل المصرفي بالقيم الجارية قد اتسم بالضآلة في العديد من السنوات حيث أنه لم يتعدى (0.2925).

وهذا يفسر أن حجم التمويل المصرفي الزراعي لا يؤثر إلا بنسبة قليلة جداً على التغير في الناتج المحلي الإجمالي الزراعي. أما بالنسبة للميل الحدي ومن خلال نتائج الدراسة يلاحظ أنه بينما ينخفض حجم التمويل المصرفي الزراعي يزداد حجم الناتج المحلي الإجمالي الزراعي وهذا ربما يدل على أن السياسة التمويلية الزراعية لم تواكب التطور الذي حدث في الناتج المحلي الإجمالي الزراعي وإنما هناك عوامل أخرى لم تشملها الدراسة.

كما أظهرت نتائج الدراسة أن إجمالي قيمة القروض الزراعية (فرع سبها) قدرت بحوالي (15.4) مليون دينار بالقيمة الجارية، وبمتوسط سنوي لهذه الفترة حوالي (0.670) مليون دينار كذلك أوضحت نتائج معايير قياس كفاءة الاستثمارات في مجال الزراعة بإن معدل الاستثمار في قطاع الزراعة قدر بنحو (0.181) في المتوسط خلال فترة الدراسة 1985-2007، وهذا يدل على وجود كفاءة للاستثمار في قطاع الزراعة خلال فترة الدراسة. وأوضحت نتائج الدراسة أن هناك علاقة (طردية) بين قيم كل من القروض القصيرة والمتوسطة الأجل بالقيم الجارية والثابتة والناتج المحلي الإجمالي الزراعي، وهناك علاقة (طردية) بين القروض الزراعية الممنوحة الطويلة الأجل والناتج المحلي الإجمالي الزراعي بالقيم الجارية والثابتة. وبالنسبة للدراسة الميدانية التي أجراها الباحث في منطقة الدراسة بينت من خلال النتائج للمستفيدين من القروض الزراعية في منطقة سبها أن هناك الكثير من المشاكل التي واجهت المزارعين وأهمها خصم سعر الفائدة

مسبقاً وارتفاعها، وصغر حجم القروض الممنوحة من المصرف، وصعوبة الإجراءات الإدارية وتأخرها وعدم المراقبة أو المتابعة من قبل المصرف للقروض الممنوحة، وأظهرت نتائج الدراسة الميدانية الخاصة بالموظفين بفروع المصرف الزراعي بمناطق الجنوب أن من بين العقبات التي تواجه الإقراض الزراعي في فروع المصرف الزراعي بمناطق الجنوب هي المركزية الإدارية مما تسبب في تعطيل الإجراءات الإدارية للمتقدمين في الحصول على القروض الزراعية، وكذلك عدم توفر دورات تدريبية في مجال الائتمان الزراعي.

ولقد توصلت الدراسة إلى العديد من التوصيات وهي فتح حسابات جارية للمناشط الزراعية والحيوانية، وتملك الاستثمار في المشروعات ذات الجدوى الاقتصادية وزيادة المخصصات المالية للمصرف الزراعي حتى يستطيع الإيفاء لجميع الطلبات المقدمة للحصول على القروض الزراعية، وكذلك مراجعة نظام التعامل بالفائدة، والعمل على توفير منظومة حاسوب خاصة تربط الإدارة العامة بفروع المصرف ومكاتبه، وتسهيل الإجراءات الإدارية، والتركيز على القروض العينية أكثر من القروض النقدية.

وفي **دراسة خلف (1998)**[1] بعنوان مساهمة مصرف التنمية في تمويل التنمية الصناعية في ليبيا، استهدفت الدور الذي لعبه مصرف التنمية في دفع عملية التنمية الصناعية بليبيا للتحليل من أجل تقييم تجربته، ومحاولة اقتراح ما يمكن أن يعزز من دوره في المستقبل، وعلى الرغم مما ساهمت به المبالغ من إنشاء وخلق قاعدة صناعية جيدة، إلا أن الاقتصاد الليبي لازال يعتمد على مصدر واحد لتمويل المشروعات التنموية، ومواجهة كل إحتياجات ليبيا من السلع الرأسمالية والوسيطة، مما قد يكون مصدر خطورة عند نضوب الثروة النفطية، أو في ظل الظروف السائدة الآن من تذبذب وانخفاض أسعار النفط وما لهم من انعكاسات على معظم دول العالم بما فيها ليبيا.

ولهذا كان من الطبيعي أن نعيد النظر في ترتيب أوضاعنا الاقتصادية، وإعداد أنفسنا لمرحلة جديدة يتم التركيز فيها على تمويل التنمية من مصادر أخرى خلاف الاعتماد على

1. عبد الحكيم محمد خلف، مساهمة مصرف التنمية في تمويل التنمية الصناعية في ليبيا، قسم التخطيط الصناعي، معهد التخطيط، طرابلس، ليبيا، 1998.

مصادر النفط ويعتمد ذلك على الإعتماد على قطاعات إنتاجية أخرى تكون قادرة على تمويل التنمية ذاتياً، وبينت نتائج الدراسة أنه على الرغم مما ساهم به مصرف التنمية عبر مسيرته الطويلة التي تجاوزت 30 عاماً إلا أن حجم الأموال التي ساهم بها في تمويل قطاع الصناعة منذ عام 1993 إلى عام 1995 لم تتجاوز 154.1 مليون دينار، في حين بلغ إجمالي ما تم تخصيصه لقطاع الصناعة خلال الفترة 1970 – 1995 من مخصصات التنمية مبلغ وقدره 5708.4 مليون دينار وبمتوسط سنوي قدره 228.3 مليون دينار، وبذلك يتضح أن ما قدمه مصرف التنمية من مبالغ لا تمثل سوى ما نسبته 2.7% من قيمة الاستثمارات التي نفذتها الدولة لقطاع الصناعة، وهذا يوضح محدودية مساهمة المصرف في دفع عملية التنمية الصناعية في ليبيا، وقد تم اقتراح مجموعة من التوصيات أهمها، توفر رأس المال الملائم الذي يمكن المصرف من القيام بواجباته، وذلك بدفع المبلغ المتبقي من رأس مال المصرف حتى يستطيع الوفاء بالتزاماته، وكذلك تسييل مخصصاته من ميزانيات التحول وعوائد المشاريع وزيادة رأسمال مصرف التنمية عن طريق دعوة المؤسسات المصرفية وشركات التأمين وغيرها للاكتتاب في هذه الزيادة، والسرعة في تنفيذ الموازنات الاستيرادية مع تقليل الرقابة على الصرف عند توريد مستلزمات الإنتاج والصيانة للمشاريع القائمة.

وفي **دراسة خليفة (2006)**[1] التي أخذت منطقة الجبل الأخضر كحالة دراسية حيث اهتمت بالسياسة الإقراضية الزراعية ودورها في تنمية قطاع الثرة الحيوانية بتلك المنطقة حيث قامت بتحليل بيانات الفترة 1970– 2006. أذ بلغ إجمالي القروض الزراعية الممنوحة وأعداد المستفيدين منها على مستوى الدولة نحو 700 مليون دينار و449267 مستفيداً على التوالي موزعة على ثلاثة أنواع من القروض الزراعية منها القروض القصيرة الأجل والقروض المتوسطة الآجل ثم القروض الطويلة الأجل. كما تبين من الدراسة أن هناك قصور (انخفاض) في نسبة استرداد إجمالي القروض الممنوحة على مستوى ليبيا وكذلك بالنسبة لمنطقة الجبل الأخضر. كما أوضحت نتائج الدراسة المتعلقة بتأثير القروض الزراعية الممنوحة بقيمتها الجارية والثابتة على التكوين الرأسمالي للقطاع الزراعي أي هناك تأثير إيجابي لإجمالي القروض الزراعية الممنوحة. كما أشارت نتائج الدراسة الميدانية أن الموافقة على منح القروض الزراعية (العدد والقيمة) يتم

1. ربيعه خالد خليفة، السياسات الإقراضية ودورها في تنمية قطاع الثروة الحيوانية بليبيا (منطقة الجبل الأخضر كحالة دراسية)، مرجع سبق ذكره.

مركزياً ودون الرجوع للفروع، وبينت الدراسة أيضاً الشروط والضمانات التي تطلبها إدارة المصرف الزراعي لضمان استرجاع أمواله الممنوحة قد كان لها الأثر في تقليل أعداد المستفيدين منها. ولقد تم اقتراح مجموعة من التوصيات لتطوير السياسات التمويلية وتحسين أداء المؤسسات الائتمانية بليبيا والتي من أهمها توفير المخصصات المالية للمصرف الزراعي بالدولة حتى يتمكن من تغطية كافة التزامات القروض المطلوبة وتقليل دور المركزية قدر المستطاع وتشجيع دور الجمعيات التعاونية الزراعية وذلك لتجاوز مشكلة الضمانات الفردية، والعمل على تبسيط إجراءات الحصول على القرض، والعمل على ربط الإدارة العامة للمصرف الزراعي بفروعه ومكاتبه بمنظومة عمل متطورة لتسهيل انسياب البيانات والمعلومات، وقيام الدولة بالتوعية الإعلامية عن دور المصرف الزراعي بليبيا لتحقيق أهداف التنمية الزراعية.

وفي دراسة **خليفة (2012)**[1] بعنوان تقييم دور المصرف الزراعي في التنمية الزراعية في ليبيا، فقد انحصرت السياسة التمويلية في ليبيا في خدمة أهداف السياسة الزراعية بهدف تحسين البنيان الزراعي، ودفع عجلة التنمية الزراعية وتحسين الدخل المزرعي من خلال توفير رأس المال للمزارعين وبالتالي رفع مستوى المعيشة لهم، حيث يساعد الإقراض على توفير أوزيادة رأس المال المستثمر في العمل الزراعي من خلال إتاحة القروض بأنواعها المختلفة والمساعدة في المحافظة على حجم نشاط زراعي ملائم. بحكم أن الإقتراض يسمح بتوسيع العمل المزرعي، وزيادة كفاءة إنتاج الحيازة الزراعية وزيادة المقدرة على مواجهة الظروف الاقتصادية المتغيرة ومواجهة التقلبات الموسمية في الدخل والنفقات. ولذلك فإن أهداف الدراسة تتركز في التعرف على أثر التغيرات التي حدثت خلال فترة الدراسة ومدى تأثر قيم الإقراض الزراعي الممنوح من المؤسسات الإقراضية وأعداد المستفيدين منها ونسب التحصيل على كفاءة المصرف الزراعي والناتج الزراعي خلال هذه الفترة، ولذلك يجب أن تعمل هذه المؤسسات كأداة فاعلة في توجيه المستفيدين من القروض الزراعية الممنوحة وفقاً لاستراتيجيات وخطط قطاع الزراعة والثروة الحيوانية وتهيئة المناخ المناسب للاستثمار الزراعي لتعويض سنوات الحصار التي شهدتها ليبيا خلال الفترة 1990– 1999 والتي كان لها الأثر البالغ في الحد من دور الدولة من مزاولة الأنشطة الإنتاجية والزراعية وذلك من خلال مؤسساتها الإقراضية وهي فترة العقوبات السياسية

1. ربيعة خالد خليفة، تقييم دور المصرف (البنك) الزراعي في التنمية الزراعية في ليبيا، أطروحة دكتوراه غير منشورة، قسم الاقتصاد الزراعي، كلية الزراعة، جامعة القاهرة، القاهرة،ج، م،ع، 2012.

والإقتصادية التي فرضتها الولايات المتحدة الأمريكية على ليبيا، مما يتطلب إتباع سياسة إقراضية فاعلة لمعرفة وتقييم دور المصرف الزراعي في زيادة الإنتاج الزراعي وتحسينه من ناحية، والمحافظة على استدامة التنمية والموارد من ناحية أخرى. والحماية من الظروف الطبيعية غير المواتية وإتاحة التملك للأرض لفترة قصيرة نسبياً. ولقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات العلمية والتطبيقية لتطوير السياسة التمويلية وتحسين المؤسسات الائتمانية بليبيا والتي من أهمها توفير المخصصات المالية للمصرف الزراعي في ليبيا حتى يتمكن من تغطية كافة التزامات القروض المطلوبة لمواجهة الطلب عليها، منح الأولوية في الإقراض للمزارعين الذين لديهم خبرة أكثر بمجال الزراعة وأساليبها الحديثة وخاصة في تلك المشروعات التي تتسم بالمبادرة وليس التقليد للحد من أي تأثيرات خارجية طارئة، مع التركيز على التحليل المالي عند اتخاذ القرار الائتماني بدلاً من التركيز على الضمانات المقدمة.

وقام **عبد اللّه (1990)**[1] بدراسة مقارنة لنظام تمويل زراعي ملائم مع نظام التمويل في المصرف الزراعي بليبيا، وهدفت الدراسة إلى عرض المشروع لنظام تمويل زراعي ملائم ومعرفة مدى تطابق نظام التمويل الزراعي المعمول به بالمصرف الزراعي مع نظام تمويل زراعي ملائم لطبيعة الزراعة والتنمية الريفية في ليبيا من خلال تقويم معايير منح القروض وتقويم حجمها، وتبين من الدراسة أن مجالات الحاجة للمال في الزراعة تكمن في الإنتاج والاستهلاك حيث أن الميزة الأساسية في التمويل الزراعي هو كونه ضرورياً لتغطية كل من عمليات الإنتاج والاستهلاك معاً والسبب في ذلك أن طبيعة العمليات الزراعية متداخلة في كلا الجانبين، ومن مجالاته أيضاً تمويل العمليات غير المنتجة حيث أن التمويل الزراعي يتضمن تغطية كل من العمليات الإنتاجية الزراعية والاستهلاكية للزراع في آن واحد والذي يستعمل عادة لتغطية نفقات شراء البذور، وحفر الآبار وغيرها، أما التمويل في العمليات غير المنتجة فهو تمويل غير منتج يغطي نفقات المزارع وعائلته الشخصية مثل الزواج وشراء الحلي ومناسبات الأفراح والوفيات وهذا ما يحدث بالنسبة للدول النامية، ويصبحون غير قادرين على السداد.

1. محمد توفيق عبداللّه، دراسة مقارنة نظام تمويل زراعي ملائم مع نظام التمويل في المصرف الزراعي في ليبيا، مجلة قاريونس العلمية، السنة الثالثة، العدد الأول، 1990.

وأوضحت الدراسة أنه هناك حالات طارئة ومرتبطة بطبيعة الإنتاج والاستغلال الزراعي وخاصة في الزراعة التقليدية مقارنة بالزراعة الحديثة بسبب أن السيطرة على البيئة تحتاج لتمويل، منها قلة الإنتاج وضعفه الذي يسبب قلة الدخل عن المعدل، وهذه المشكلة تزداد عندما لا يكون هناك احتياطي مالي للزراع للتغطية فالحاجة إلى التمويل في هذه الحالة غير اعتيادية بسبب تلك الطوارئ غير المؤقتة وغير المعروفة الحجم والتأثر مقدماً. كما أن إدخال التقنيات الحديثة في الزراعة يحتاج إلى تمويل أكثر من العمليات السابقة الذكر وخاصة في الاقتصاديات النامية التي تعمل على إدخال التقنية الحديثة في عملياتها الزراعية.

كما أظهرت الدراسة الدور المهم الذي لعبه المصرف الزراعي في ليبيا في كون المصرف الزراعي الممول الوحيد للقطاع الزراعي بشقية الحيواني والنباتي وأن التقدم الذي تحقق في القطاع المذكور وقدرته على توفير معظم الحاجة للإنتاج الزراعي في ليبيا جاء بسبب الدور الرائد الذي لعبه في توفير احتياجات الزراعة للقروض النقدية والعينية، وبلغ مقدار القروض الزراعية الممنوحة من قبل المصرف الزراعي للفترة 1984–1989 في كافة أنحاء ليبيا موزعة حسب آجالها القصيرة والمتوسطة والطويلة 67970000 سبعة وستون مليون وتسعمائة وسبعون ألف دينار، ومن المتطلبات الواجب توفيرها وتهيئتها لإنجاح هذا النظام يمكن حصرها في توفير المال وتجهيزه، وتنظيم عمليات الإقراض وإدارتها، ومؤسسات تمويل متخصصة وملائمة.

كما أوضحت الدراسة أن المعيار الأمثل لمنح القروض وتقويم حجمها هو الإنتاجية، سواء إنتاجية الأرض أو الزراع أو الاثنان معاً، وعندما لا تؤخذ الإنتاجية بعين الاعتبار كمعيار أساسي سيحرم صغار المزارعين بسبب صغر مساحة الأراضي التي يستغلونها، وقلة موجوداتهم، أما إذا أخذت الإنتاجية بعين الاعتبار كمعيار لمنح القروض سيخدم الزراع النشيطين المنتجين فقط بغض النظر عن حيازاتهم. كما بينت الدراسة أن موضوع الكفالة والضمان الذي يجب تقديمه من قبل الزراع عملياً، إلا أن الضمان غير كافٍ من حيث طبيعته ومسؤوليته القانونية، وغير كافي من حيث الحجم، فالمزارع لا يشعر بارتباطه المباشر بهذا الضمان لأنه غير مسؤول أمام المصرف مباشرة بل تقع المسؤولية على الجمعية التعاونية الزراعية، لذا يجب على المصرف الزراعي أن يقرر ضماناً على الزراع من أجل حصولهم على القرض على أن يكون هذا الضمان ممكن توفيره من قبل الزراع.

كما أكدت الدراسة على أن الفوائد تفرض كغرامات على الأقساط المتأخرة التسديد لهذا نسبة بسيطة يمكن فرضها على الإقساط المستحقة وغير المسترجعة، وهذا يكون دافعاً للزراع على تسديد الأقساط المستحقة وعدم إهمالها وتجمعها بمبالغ كبيرة يصعب عندها التسديد بسبب ازدياد حجمها، كما أوضحت الدراسة أن استرجاع القروض بطريقتين الأولى تبدأ بقسط عالٍ ثم منخفض، والثانية تبدأ بالقسط الأقل إلى الأكبر حيث تستمر الأقساط بموجب هذه الطريقة بالصعود لحين اكتمال تسديد القرض.

وفي **دراسة أجراها عبدالأمير (2002)**[1] لدور التمويل في تنمية القطاع الزراعي الليبي، حيث أشار أن جل الدول النامية تهدف إلى نقل اقتصادها من التخلف إلى التقدم ويعتبر التمويل (بالإضافة إلى تطور القوى العاملة) من أهم العوامل التي تلعب دوراً كبيراً في التأثير على الناتج المحلى الإجمالي للقطاع الزراعي، كما أكدت ذلك النظريات الحديثة في التنمية الاقتصادية حيث أنها تشير إلى أهمية توافر التمويل الكافي وخاصة في المراحل الأولى من التنمية لتحقيق معدلات نمو عالية والوصول إلى اقتصاديات ذاتية الحركة قادرة على التقدم والتطور وبالتالي فإن التمويل يأتي ضمن أولويات الجهاز المصرفي إذ يعد حجر الأساس في التغيير والتنمية.

واستهدفت الدراسة إيجاد العلاقات الكمية والمؤشرات الرقمية التي تربط الناتج المحلى الإجمالي الزراعي وعناصر التمويل المتمثلة بالقروض الممنوحة من قبل المصرف الزراعي، الاستثمارات في تكوين رأس المال الثابت في القطاع الزراعي، التسهيلات المصرفية المقدمة من المصارف التجارية، الاستثمار في تطوير طرق المواصلات وتطور القوى العاملة في القطاع الزراعي.

كما أوضحت الدراسة تطور الناتج المحلى الحقيقي من خلال معادلات الاتجاه الزمني العام أثناء المراحل التسويقية الثلاث التي شهدتها ليبيا، المرحلة الأولى في الفترة 1970-1990 وهى مرحلة التسويق إلى المؤسسات التسويقية وعدم إلزام المزارع بسياسة معينة حيث تبين أن

1. سمير عبدالأمير، جاسم ناصر حسين، دور التمويل في تنمية القطاع الزراعي الليبي، ورقة مقدمه الى مؤتمر التنمية الاقتصادية في ليبيا– الماضي والمستقبل، طرابلس، ليبيا، 14- 16 / 12، 2002.

معدل النمو للناتج المحلى الحقيقي خلال الفترة المشار إليها بلغ 1.14 سنوياً، والمرحلة الثانية في الفترة 1981 ـ 1990 وهى مرحلة إلزام المزارعين بتسليم محاصيلهم إلى المؤسسات التسويقية العامة، وكان معدل النمو للناتج المحلى الحقيقي أقل من سابقتها حيث بلغ 1.02 سنوياً، والمرحلة الثالثة في الفترة 1990ـ 1997 وهى مرحلة الرجوع إلى سياسة عدم الإلزام بالتسويق إلى المؤسسات التسويقية وكان معدل النمو مقارب إلى المرحلة الأولى وأعلى من المرحلة الثانية حيث بلغ 1.1 سنوياً.

وفي **دراسة شهيدة (2003)**[1] التحليلية لدور المصرف الزراعي في تمويل التنمية الزراعية، أوضحت الدور الهام الذي تقوم به المصارف المتخصصة مع التركيز على الدور الذي يقوم به المصرف الزراعي كأحد المصارف المتخصصة في التنمية الزراعية للاقتصاد لوطني من خلال تمويلها ودعمها للمشروعات الصغيرة والكبيرة. وقد أشارت الدراسة إلى أن المصرف الزراعي ركز إهتمامه على منح القروض الموسمية (القصيرة الأجل) والتي بلغت نسبتها 51% من إجمالي القروض المدفوعة خلال فترة الدراسة، أما نسبة القروض المتوسطة الأجل والطويلة الأجل كانت على الترتيب ما بين 30%، 19% من إجمالي القروض المدفوعة، ويرجع ذلك إلى أن موارد المصرف الزراعي غير كافية. وقد أوصت الدراسة بضرورة إهتمام المصرف الزراعي بالقروض المتوسطة والطويلة الآجل وعدم تركيز اهتمامه بالقروض القصيرة الأجل فقط ووضع آلية لتحصيل مستحقاته لتوسيع إمكانياته الفعلية وتحسين قدراته من خلال هذه القروض.

وفي دراسة **لعقيل (2008)**[2] بعنوان الكفاءة التحصيلية للمصرف الزراعي وأثرها على حجم القروض الممنوحة، إذ تتمحور مشكلة الدراسة في عدم قدرة المصرف الزراعي على تحصيل الديون والقروض الممنوحة للمستفيدين والذي أدى بدوره إلى زيادة حجم الديون المتعثرة لدى المصرف وبالتالي انخفاض الأرباح مع النقص في الموارد المالية المتاحة لمنح قروض جديدة والذي أدى إلى تخصيص أمول من ميزانيات التنمية للإقراض الإنتاجي والرعوي والإسكان

1. نعيمة أحمد شهيدة، دراسة تحليلية لدور المصرف الزراعي في تمويل التنمية الزراعية، رسالة ماجستير، قسم الاقتصاد، كلية المحاسبة غريان، جامعة الجبل الغربي، ليبيا، 2003.

2. عقيل اللآفى عقيل، الكفاءة التحصيلية للمصرف الزراعي وأثرها على حجم القروض الممنوحة، قسم التخطيط الزراعي، معهد التخطيط، طرابلس، ليبيا، 2008.

الزراعي. واعتمدت فرضية الدراسة على إن انخفاض الكفاءة التحصيلية للقروض الممنوحة من المصرف الزراعي يعود إلى عدد من العوامل الأساسية والفرعية والتي منها أن المصرف الزراعي لم يتبع الأساليب الحديثة في منح القروض واختبار مدى مقدرة المقترضين على السداد إضافة إلى أن القروض الممنوحة لا تتناسب مع الضمانات المقدمة من قبل المقترضين. واستهدفت الدراسة التعرف على الأسباب التي أدت إلى انخفاض قدرة المصرف على تحصيل الديون المستحقة والوقوف على المشاكل والصعوبات التي واجهت المصرف الزراعي وكيفية تذليلها عن طريق الأساليب والآليات الحديثة في منح الائتمان وإدارة المخاطرة الائتمانية. ولقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها، أن المصرف الزراعي يعاني الكثير من المشاكل والعراقيل والتي أساسها انخفاض كفاءتة التحصيلية بشكل ملحوظ وخاصة القروض الممنوحة وفقاً لميزانية التحول والذي يعود إلى غياب الآليات والأساليب الحديثة في منح الائتمان مما أدى إلى زيادة حجم القروض المستحقة الدفع(المتعثرة). إضافة إلى ضعف الإدارات والأقسام المتعلقة بمتابعة تحصيل الديون سواء من حيث الإمكانيات المادية والمعنوية من جهة أو ضعف الكوادر المتخصصة في عمليات التحصيل من جهة أخرى الأمر الذي أثر سلبياً على عملية تحصيل الديون المستحقة الدفع. وقد تم اقتراح مجموعة من التوصيات أهمها وضع آليات حديثة في عملية منح القروض وتقييم المخاطر الائتمانية وذلك بإعداد قواعد للبيانات والمعلومات المتعلقة بالقروض الاستثمارية وإتخاذ القرارات الاستثمارية السليمة من قبل المصرف، إضافة إلى إعداد الكوادر المهنية المتخصصة في مجال تحصيل الديون ورفع قدراتهم الوظيفية كاستثمار بعيد المدى ينعكس على عملية التحصيل بصفة خاصة وموارد المصرف المالية بصفة عامة.

في **دراسة لسعيد (2008)**[1] الائتمان الزراعي وأثره في تنمية قطاع الزراعة، التي أوضحت أن أعداد القروض الممنوحة من المصارف المتخصصة في ارتفاع، ومن هنا برزت مشكلة الدراسة المتمثلة في معرفة مدى مساهمة مؤسسات الائتمان في توفير الأموال اللازمة لدعم نشاط الزراعي إلا أن المشكلة لا تكمن في حجم الائتمان فقط، وإنما في آثار هذا الائتمان على ناتج قطاع الزراعة فخطورة هذا الائتمان قد تكمن في استخدامه لتمويل الإنفاق الجاري لا يقابله إنتاج مادي وبالتالي أي زيادة عشوائية في الائتمان على ناتج قطاع الزراعة قد تنعكس

1. نوري أحمد سعيد، الائتمان وأثرة في تنمية قطاع الزراعة، مرجع سبق ذكره.

على المستوى العام للأسعار وانخفاض ناتجه. لقد هدفت الدراسة إلى الوقوف على الدور الذي تتطلع به المؤسسات لدعم مسيرة التنمية الزراعية من خلال التسهيلات الائتمانية والقروض الزراعية الممنوحة للمزارعين الأفراد والتشاركيات والجمعيات التعاونية الزراعية، كما بينت نتائج الدراسة أن المرونة لإجمالي القروض الممنوحة من المصرف الزراعي بالقيم الجارية قد بلغت (0.21). وتوصلت الدراسة إلى أن المصرف الزراعي ركز في بداية الفترة على القراض القصير الأجل نظراً لانخفاض نسبة المخاطرة في هذا النوع من القروض، ولكن من خلال الأعوام الأخيرة من فترة الدراسة يلاحظ الارتفاع الملحوظ في القراض المتوسطة والطويلة الأجل. وأوصت الدراسة بضرورة قيام إدارة المصرف الزراعي بإعداد خطة متكاملة لزيادة موارده المالية حتى يتمكن من تغطية كافة التزامات القروض المطلوبة لمواجهه الطلب عليها والعمل على تقديم التسهيلات الائتمانية في صورة عينية كلما أمكن ذلك لضمان استعمالها في الأغراض الإنتاجية المخصصة لها من أجل زيادة الإنتاج.

أهم التوصيات في الدراسات السابقة في التمويل والإقراض الزراعي في ليبيا:

1- توفير رأس المال الملائم الذي يمكن المصرف الزراعي من القيام بواجباته

2- اهتمام المصرف الزراعي بالقروض المتوسطة والطويلة الآجل وعدم التركيز بالقروض القصيرة الآجل فقط

3- إعداد الكوادر المهنية المتخصصة في مجال تحصيل الديون ورفع قدراتهم الوظيفية كاستثمار بعيد المدى ينعكس على عملية التحصيل بصفة خاصة وموارد المصرف المالية بصفة عامة

4- منح الأولوية في الإقراض للمزارعين الذين لديهم خبرة أكثر بمجال الزراعة وأساليبها وخاصة في المشاريع التي تتسم بالمبادرة وليس التقليد للحد من أي تأثيرات خارجية طارئة.

ثالثاً: دراسة سابقة في الجمهورية العراقية:

وفي دراسة قام بها **الباحثان فرج وفارس (2010)**[1] بعنوان قياس أداء المصرف الزراعي العراقي من خلال الكفاءة التحصيلية للقروض الزراعية خلال الفترة 2003– 2008. وتقوم الدراسة باستعمال بعض المؤشرات التي تعطي عند تطبيقها دليلاً واضحاً على أداء المصرف خلال فترة الدراسة. وتلك المؤشرات هي نسبة التحصيل ونسبة تحصيل القروض المتأخرة والتصنيف الزمني للمتأخرات ونسبة المبالغ المتأخرة لمجمل القروض القائمة ونسب التحصيل بالنسبة للمتأخرات ومؤشر التسديد. تم إستخدام البيانات الخاصة بالقروض الممنوحة والقروض المتحصل عليها والمتأخرات. ومن أهم النتائج التي توصلت اليها الدراسة ما شهده معيار الكفاءة التحصيلية من انخفاض واضح وتراجع في أداء المصرف وعلى طوال مدة الدراسة. وبلغت أعلى قيمة لمؤشر نسب التحصيل 19.21% لسنة 2007 وحصلت نسبة تحصيل القروض المتأخرة لسنة 2008 على أعلى النسب إذ بلغت 3.49%. أما بالنسبة لمؤشر التصنيف الزمني للمتأخرات فقد حصلت سنة 2008 على أكبر نسبة 53.63%. وبلغت نسبة المبالغ المتأخرة لمجمل القروض القائمة 1.54% لسنة 2008. وهكذا تفوقت نسب التحصيل على نسب المتأخرات إذ بلغت أعلى قيمة للتحصيلات 19.21% مقابل 3.49% كأعلى نسبة للمتأخرات. كذلك فقد أعطى مؤشر التحصيلات لسنة 2007 أعلى قيمة بلغت 0.19. وأوصت الدراسة بتطوير أداء المصرف الزراعي التعاوني ليواكب التطورات التي يشهدها القطاع المصرفي ودوره في التنمية الزراعية، وكذلك إعادة النظر بهيكل الإقراض بما يتناسب والأهداف التنموية للقطاع الزراعي، كما أوصت الدراسة بضرورة تحسين الكفاءة التحصيلية للقروض لضمان المصرف وديمومته. وكذلك التأكيد على دعم القروض المتوسطة الأجل والطويلة الأجل كونها تساهم في بناء البنية التحتية الضرورية والأساسية لتنمية الزراعة والارتقاء بها. وبالإضافة إلى التقييم المستمر والدوري لأداء المصرف والانتباه الشديد لنسب تحصيل القروض المختلفة لتدعيم المركز المالي للمصرف.

1. كرار حميد فرج، واحمد محمود فارس، قياس أداء المصرف الزراعي العراقي من خلال الكفاءة التحصيلية للقروض الزراعية خلال الفترة 2003– 2008، مجلة العلوم الزراعية العراقية، قسم الاقتصاد الزراعي، كلية الزراعة، جامعة بغداد، العراق، 2010.

أهم التوصيات في الدراسة السابقة في التمويل والإقراض الزراعي في جمهورية العراقية:

1- تطوير أداء المصرف الزراعي التعاوني ليواكب التطورات التي يشهدها القطاع المصرفي ودوره في التنمية الزراعية

2- ضرورة تحسين الكفاءة التحصيلية للقروض لضمان المصرف ديمومتة

3- التقييم المستمر والدوري لأداء المصرف والانتباه الشديد لنسب تحصيل القروض المختلفة لتدعيم المركز المالي للمصرف.

الفصل الثالث

تطور التمويل الزراعي في ليبيا

الفصل الثالث
تطور التمويل الزراعي في ليبيا

3-1 تمهيد:

يعدٌ دور قطاع الزراعة مركزي في عملية التنمية الاقتصادية نظراً لأن معظم افراد المجتمع في الدول النامية يعملون في الزراعة. وقد يشكل القطاع الزراعي مصدراً أساسياً لرأس المال الضروري للنمو الاقتصادي الحديث. ويشمل نظام الدول النامية أنواعاً مختلفة من المؤسسات التمويلية المرتبطة مع بعضها البعض بطريقة رسمية وغير رسمية. وتعتبر عملية التمويل الزراعي من العناصر الهامة والمساعدة في الارتفاع بمستوى الزراعة وزيادة إنتاج السلع الزراعية والإيفاء بالإحتياجات الغذائية للسكان.

3-2 تطور قطاع الزراعة في ليبيا:

الزراعة والرعي في ليبيا تمثل النشاط الاقتصادي الأساسي والمعول عليه في نمو الأنشطة الاقتصادية الأخرى ومصدراً أساسياً لتشغيل القوى العاملة الزراعية وذلك قبل اكتشاف النفط وتصديره، حيث تطور الاقتصاد الليبي في بداية الستينات إلى حد كبير وخاصة بعد اكتشاف النفط وتصديره وأثر إيجابياً على الوضع الاقتصادي الليبي في البلاد وخاصة سكان المدن ومناطق إنتاج النفط حيث تم توفير فرص عمل لكثير من السكان ، غير أن النفط كان له آثاره السلبية وخاصة على سكان الريف، حيث هاجرت الكثير من القوى العاملة الزراعية من قطاع الزراعة إلى المدن للحصول على فرص عمل أفضل، وبالتالي أدى ذلك إلى تراجع دور قطاع الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي الأمر الذي أدى إلى اتساع الفجوة بين الإحتياجات الغذائية الرئيسية والإنتاج الزراعي، حيث تبلغ مساحة ليبيا 1.76 مليون كيلو متر مربع وتحتل الصحراء (97.5%) من مجموع المساحة. وتفيد نتائج التعداد الزراعي لعام 1995 بإن مساحة الحيازات الزراعية بلغت ما جملته 2.060 مليون هكتار بانخفاض قدره (4.4%) عن عام 1987. ولقد اتصف النشاط الزراعي في الاقتصاد الليبي قبل السبعينات بالبدائية والتخلف، إذ كان يعمل فيه قبل السبعينات (70%) من السكان بينما لم تزد مشاركة هذا القطاع في الدخل القومي عن (26%) ويعزى ذلك الانخفاض إلى تدني الإنتاج والإنتاجية بسبب النقص في رأس

المال والتقنية والإعتماد على مصادر مياه غير كافية والتقلبات المناخية الشديدة مع إنتشار البطالة الموسمية.[1]

3-3 تطور الإنتاج النباتي والحيواني في ليبيا خلال الفترة (1990 - 2010):

يعتبر الإنتاج النباتي من أهم النشاط الزراعي وهذه الأهمية ناتجة عن العديد من العوامل المؤثرة غذائياً واقتصادياً ومن بين هذه العوامل ماله علاقة بحجم الاستهلاك من الإنتاج النباتي وكذلك ما يتعلق بكميات الإنتاج وتنوعه، ومنها ما يتعلق بحجم الأيدي العاملة في القطاع الزراعي مقارنة بالقطاعات الأخرى. ويأتي الإنتاج الحيواني في الجزء الرئيسي الثاني من الإنتاج الزراعي بعد الإنتاج النباتي، ويعتبر قطاع الإنتاج الحيواني مصدراً هاماً من مصادر الدخل القومي حيث يساهم بحوالي 30% من إجمالي الناتج المحلي الزراعي ، كما يعتبر أحد المصادر الغذائية للسكان لتوفيره جزءاً كبيراً من الإحتياجات البروتينية في صورة لحوم وألبان وبيض، إلا أن إنتاج اللحوم في ليبيا مازال يعتمد في إنتاجه على الطرق التقليدية بنسبة تصل إلى حوالي 90%. ومن ثم فإن هناك إمكانيات كبيرة لزيادة الإنتاج من اللحوم وتحقيق مستويات أفضل من الاكتفاء الذاتي منها، وذلك من خلال تخصيص الاستثمارات اللازمة لتنميتها وتطويرها، وكذلك تنفيذ السياسات المناسبة من اجل زيادة إنتاجها، وأيضا تنمية القطاع التقليدي للثروة الحيوانية بما يساعد على زيادة الكفاءة الإنتاجية وزيادة مستوى الإنتاج.[2]

1. ناصر المسلاتي، دراسة تحليلية لمساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي الليبي، رسالة ماجستير، قسم الاقتصاد الزراعي، كلية الزراعة، جامعة عمر المختار، ليبيا، 2007، ص1.
2. لطفي خميس الفرجاني، دراسة اقتصادية لواقع القطاع الزراعي في ليبيا ـ الوضع الحالي وأفاق المستقبل ، رسالة ماجستير، قسم الاقتصاد الزراعي، كلية الزراعة، جامعة الفاتح، 2010،ص ص32-35.

وتبين من الجدول رقم (3–1) تطور أنتاج النباتي حيث كان أنتاج القمح متذبذب بين الزيادة والنقصان حيث وصل (127.54) ألف طن عام 1990 ثم أنخفض أنتاج القمح حيث بلغ حوالى(70.49) ألف طن عام 1997 وذلك بسبب الظروف المناخية والصعوبات التي واجهت المزارعين في التسويق بأسعار مناسبة ومن ثم أرتفع أنتاج القمح حيث وصل نحو (258.38) ألف طن عام 2010، حيث بلغ أنتاج الشعير (114.37) ألف طن عام 1995 ومن ثم أرتفع أنتاج الشعير وصل نحو (341.49) ألف طن عام 2010، حيث زاد أنتاج البقوليات عام 1990 حيث بلغ نحو (13) ألف طن ثم أستمر في الزيادة حيث بلغ حوالى (27.27) ألف طن وبعد ذلك تناقص أنتاج البقوليات عام 1998 حيث وصل نحو (2.17) ألف طن، ومن خلال النظر الى الجدول رقم (3–1) بلغ أنتاج الخضر حوالى (631) ألف طن ثم أزداد أنتاج حيث وصل نحو (1200) ألف طن عام 2005، وكذلك بلغ أنتاج الفاكهة (299) ألف طن من الفاكهة عام 1990 ومن ثم أرتفع بعد ذلك في السنوات التي تليها حيث بلغ حوالي (650) ألف طن عام 2002، حيث وصل أنتاج الزيتون عام 1990 حوالى (68) ألف طن ومن ثم أرتفع أنتاج الزيتون في ليبيا حيث بلغ نحو (275) ألف.

وأتضح من الجدول رقم (3–1) فأن الإنتاج الحيواني من اللحوم الحمراء بلغ عام 1990 حوالى (123) ألف طن وبعد ذلك أخذ في تذبذب إنتاج اللحوم الحمراء حتى وصل في عام 2010 والذي بلغ نحو (168) ألف طن، حيث بلغ أنتاج الدواجن في ليبيا عام 1990 حوالى(55) ألف طن ومن ثم أرتفع أنتاج الدواجن حيث وصل نحو (120) ألف طن عام 2007، ونلاحظ من الجدول ايضاً رقم (3–1) عن إنتاج الأسماك فقد بلغ عام 1990 حوالى (7.8) ألف طن واستمر في الارتفاع بشكل ملحوظ ليصل الى حوالى (49.7) ألف طن عام 2006، اما عن إنتاج البيض فقد بلغ نحو(17.8) ألف طن وبلغ عام 2006 إنتاج البيض (77.3) ألف طن، وبفعل تطور الإنتاجية جراء تحسين لجنس الحيوان وتغذيته ورعايته فقد ارتفع إنتاج الألبان ومنتجاتها حيث بلغ حوالى (147) ألف طن عام 1990 واستمر في الزيادة حتى وصل نحو (563.9) ألف طن عام 2006.

جدول (3-1)

تطور الإنتاج النباتي والحيواني في ليبيا خلال الفترة (1990 - 2010) بالألف طن

السنة	القمح	الشعير	البقوليات	الخضر	الفاكهة	الزيتون	الحوم الحمراء	الدواجن	الأسماك	البيض	الألبان ومنتجاتها
1990	127.54	142.44	13	631	299	68	123	55	7.8	17.8	147
1991	128.59	184.00	12.68	752	357.10	70	97	70	8	34.7	210
1992	89.23	199.00	13	772	350.50	168.8	101.5	74	8.3	35.8	222
1993	129.22	160.65	13.28	737.90	1446	186.6	61.6	72	8.6	36.8	201.8
1994	137.06	182.28	27.27	588.52	599.53	168.8	62	78.8	8.7	38.4	207.8
1995	124.50	114.37	27.05	600.11	599.53	186.8	74	102.8	9.7	44.1	250
1996	105.14	124.48	27.16	599.46	494.71	185.7	78	100	28	45	265
1997	70.49	136.13	27.11	814.72	543.02	195	91.8	97	36	31.5	286
1998	77.00	191.62	2.17	665.99	623.65	185.9	100.3	101.7	37	25.6	224
1999	99.00	304.92	11.86	691.39	531	275	82.1	91.4	38	48.8	270
2000	184.61	262.55	4.49	707.69	538.50	165	86.7	104	38	60	270
2001	189.34	230.33	3.40	651	405	150	84.1	107	38	60	270
2002	197.27	268.96	7.40	702.80	650	157	91.3	112.8	41.5	55	285.1
2003	202.91	275.87	7.40	702.80	650	158	91.5	116.5	43.2	61.4	292
2004	207.96	269.12	7.40	697.50	650	175	127.1	105	44.8	65.9	393.6
2005	206.44	288.51	7.90	1200	381	177.8	137.1	100	46.4	70.5	336.4
2006	217.13	298.64	7.90	1200	381	180	141.2	93.5	48.1	77.3	563.9
2007	228.09	311.23	7.90	1200	381	180	167.7	120	49.7	60	354.7
2008	237.47	321.37	7.90	926.90	386	180	167.7	120	47.4	60	310
2009	248.94	331.14	8.27	1008.77	386	170	167.9	120	47.4	60	310
2010	258.38	341.49	8.56	1069.28	386	180	168	120	47.4	60	310

المصدر: 1. المنظمة العربية للتنمية الزراعية، كتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، الخرطوم، أعداد مختلفة، السودان.

3-4 دور التمويل الزراعي في التنمية الزراعية:

يتطلب تنفيذ مخططات التنمية الزراعية استثمار أموال طائلة لتنفيذ المشاريع الزراعية المختلفة التي يكون أمر تنفيذها أما من مسؤولية الدولة أو من مسؤولية الجماعات أو من مسؤولية الأفراد. وتكون الدولة عادة مسؤولة عن تنفيذ المشاريع الأساسية كمشاريع الري والصرف الرئيسية وإقامة السدود والخزانات، وعمليات استصلاح الأراضي وبناء الصوامع والمخازن الكبيرة ورصف الطرق وغيرها. ويترتب على الدولة توفير رؤوس الأموال اللازمة لتنفيذ مثل هذه المشاريع أما من مصادرها الداخلية (مدخرات الدولة) وأما بالحصول على القروض الداخلية أو الخارجية أو الهبات والمساعدات من الدول. وتكون جماعات المزارعين مسؤولة عن تنفيذ بعض المشاريع الأخرى مثل القنوات والمصارف الفرعية وحفر الآبار، وشراء المضخات والآلات الزراعية الثقيلة وتمويل التعاونيات الزراعية وما إلى ذلك من مشروعات. ويترتب على الجماعة المعنية أن تمول مشروعها أما بما يساهم به كل فرد بالجماعة وأما من مدخرات الجماعة أو أن تعمد الجماعة للحصول على قروض بضمانة جميع أفرادها، وأما المشاريع الفردية فهي مسؤولية المزارع نفسه ومن أمثلة ذلك توصيله المياه من القنوات الفرعية إلى داخل أرض المزرعة، واستصلاح أرض المزرعة، وشراء الحيوانات والآلات والأدوات والتجهيزات اللازمة ودفع أجور العمال وما إلى ذلك، ويجب على المزارع أن يمول مشروعة بنفسه وذلك إما من مدخراته أو بالاقتراض.

ومن المعلوم أن معظم الدول النامية وجماعات المزارعين لا تتوفر لديهم المدخرات الكافية لتمويل إحتياجاتهم ولذلك يلجئون إلى مصادر التمويل للحصول على القروض التي يحتاجون إليها، ومن هذا يتضح أن الإقراض الزراعي له أهمية كبيرة في تمويل الزراعة والتنمية الزراعية. ويتوقف هذا الدور على مقدار المبالغ المتاحة للإقراض الزراعي وعلى الشروط التي يتم بموجبها التمويل، وعلى طبيعة وكفاءة برامج التمويل الزراعي في الدول البلاد وغير ذلك من عوامل. وقد لمست الجهات المسؤولة بالدول النامية ما للتمويل الزراعي من أهمية كبيرة وشعرت بالمسؤولية الكبيرة تجاه المزارعين وضرورة تمويل مشاريعهم وجمعياتهم التعاونية الزراعية. فعملت على توفير السلف والقروض الزراعية لهم بشروط ميسرة وتكاليف معقولة عن طريق مؤسسات إقراض رسمية أو شبة رسمية أو تعاونية، ووفرت لتلك المؤسسات الدعم وكل ما

يمكنها من أداء دورها والقيام بمسؤوليتها في تنفيذ برامج فعالة للتمويل الزراعي لها الكفاءة مما يساعد على تحقيق التنمية الزراعية المنشودة. والمؤسسة الإقراضية (كالمصرف الزراعي الريفي) هي في الحقيقة وليدة الظروف التاريخية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي يواجهها الأفراد. ويعد التمويل الزراعي أحد أهم القطاعات الاقتصادية في الدولة لدوره البارز في عملية التنمية الاقتصادية. ويقوم الجهاز المصرفي بتوفير رؤوس الأموال للقطاعات الاقتصادية المختلفة في الدولة وذلك عن طريق إيجاد التسهيلات الائتمانية ومنح القروض في الأجل القصير والمتوسط والطويل وذلك لمساعدة القطاعات الإنتاجية في عملية التنمية والاستثمار[1].

ويتركز نشاط المصرف في منح القروض الزراعية والتسهيلات الائتمانية والمساهمة في إنشاء الشركات التي تخدم القطاع الزراعي والحيواني، وتقديم الاستشارات والمعلومات الفنية المتعلقة بالنشاط الزراعي، وتقديم الخدمات الائتمانية المصرفية للمزارعين الأفراد والجمعيات التعاونية الزراعية وللشركات والمشاريع الزراعية، وتقديم قروض التحول للإنتاج للخريجين الجدد والباحثين عن العمل وتاركي الوظيفة العامة، وتقديم قروض الإسكان الزراعي والرعوي.

ويقوم المصرف بمنح قروض الآلات الزراعية مثل توفير المضخات الغاطسة السطحية والشافطة، وتوفير مواسير المطر الصناعي، والعربات الحقلية وخزانات المياه، وتوفير الجرارات والحاصدات والبذارات، وإنشاء ورش الصيانة للتعاونيات الزراعية.ويمنح في القروض لتشغيل حظائر الدواجن لأغراض الحصول على كتاكيت اللحم، والحصول على دجاج البيض، والحصول على أعلاف الدواجن، والحصول على الأدوية واللقاحات، والحصول على معدات الحظائر. كما قام المصرف بمنح قروض المشاريع المائية لتوفير حفر الآبار الجديدة والبديلة، ومسح وتعميق الآبار القائمة، وإنشاء الصهاريج والجوابي والسدود التعويقية. ومنح قروض تربية النحل لتوفير مستلزمات التربية، وتوفير خلايا النحل، وأيضاً توفير طرود النحل. كما قام المصرف بمنح قروض تربية المواشي لأغراض إنشاء حظائر المواشي، وتوفير قطعان الماشية، وكذلك أعلاف الماشية. ويمنح المصرف قروض الزراعات المحمية في إنشاء الصوبات الزراعية، والحصول على مستلزمات التشغيل، وزراعة نباتات الظل والزينة. وكذلك يمنح قروض الإنشاءات الجديدة بهدف إنشاء حظائر دواجن اللحم والبيض والأبقار، وإنشاء معاصر الزيتون،

1. ربيعة خالد خليفة، تقيم دور المصرف الزراعي في التنمية الزراعية في ليبيا، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة، كلية الزراعة، مصر، 2012، ص160.

وغرس الأشجار المثمرة ، وتسييج المزارع، واستصلاح الأراضي، وإقامة المزارع الحديثة. كما قام المصرف ببرامج إقراض تحت الدراسة للحصول على قوارب صيد الأسماك، وإنشاء المزارع السمكية، والحصول على المبردات لحفظ الأسماك، وكذلك إنشاء المصانع الصغيرة لحفظ وتعليب الأسماك. ويقوم المصرف بنشاط تجاري لأغراض تمويل اعتمادات الاستيراد والتصدير، واستيراد المضخات والمعدات الزراعية، ويقوم باستيراد معدات ومستلزمات تربية النحل، واستيراد معدات حظائر الدواجن والأعلاف.

أما عن المستندات المطلوبة للحصول على قرض وهي مستند الملكية أو الانتفاع بالمزرعة، والتراخيص اللازمة لحفر الآبار والإنشاءات، وقائمة حساب مبدئية بالنسبة للمستلزمات والآلات الزراعية وغيرها. وبالنسبة للضمانات المطلوبة وهي الرهن بالنسبة للقروض الطويلة الأجل، وضع حق الامتياز بالنسبة للآلات الزراعية، والكفالة الشخصية بالإضافة إلى ضمانة الجمعية المنتمي إليها المقترض.[1]

وتبلغ حجم القروض القائمة حتى نهاية عام 2011 تقديرياً وقبل إقفال الميزانية نحو 1.443.996.102 مليار دينار. وتعبر جملة القروض القائمة عن المبالغ المستثمرة فعلاً في المحفظة الإقراضية في الوقت الحاضر. 1.109.845.344 مليار دينار من القروض القائمة عبارة عن قروض جارية لم يحن موعد استحقاقها، أما المبلغ المتبقي وقدره (234.150.758) مائتان وأربعة وثلاثون مليون دينار. فهو يعبر عن حجم القروض واجبة السداد وهو المبلغ التراكمي الناتج عن نشاط المصرف منذ مباشرته لأعماله يمثل المستحق ما نسبته 16.2% من إجمالي القروض القائمة.[2]

ويقدم المصرف القروض والتسهيلات الائتمانية والتي تعد الركيزة الأساسية لنشاطه لمساهمة في زيادة وتحسين وتنويع وتنمية الإنتاج الزراعي والحيواني. ولذلك فان المصرف يتقاضى رسوم الخدمة مقابل هذه الخدمات التي يقدمها. والجدول رقم (3-2) يبين رسوم الخدمة التي يتقاضاها المصرف على القروض الزراعية منها القصيرة والمتوسطة والطويلة الأجل.

1.المصرف الزراعي ، التقرير السنوي الرابع والأربعون، طرابلس ، ليبيا،2001.
2.المصرف الزراعي ، إدارة التخطيط والمعلومات ، مرجع سبق ذكره ، ص ص6-8 .

جدول رقم(3-2)

يوضح رسوم الخدمة التي يتقاضاها المصرف

النوع	المدة	رسوم الحدمة
القصيرة	سنة	4-5%
المتوسطة	5-9 سنوات	3.5%
الطويلة	10-15	3%

المصدر: المصرف الزراعي، إدارة التخطيط والمعلومات، ورقة عمل حول المصرف الزراعي، طرابلس، ليبيا،2011، ص7.

3-5 تطور التمويل الزراعي الممنوح وأعداد المستفيدين منها:

إن التمويل الزراعي الرشيد لا يعد عملاً اقتصادياً هاماً في زيادة الإنتاج الزراعي فقط ولكنة يؤدي أيضا إلى توفير العمالة ورفع مستوى الدخل الفردي والقومي وخلق حركة من الانتعاش. وأن توفير رأس المال الكافي لتمويل القطاع الزراعي هو المشكلة الأساسية والتي يجب أن تخطط لها الدولة منذ البداية لزيادة مخصصات الزراعة من الناتج المحلي الإجمالي، ورصد النسب المئوية اللازمة لتنمية القطاع الزراعي في خططها الإنمائية، وتوفير الإمكانات المالية لمراكز التمويل للقطاع الزراعي. ولذلك يتوجب على مراكز التمويل الزراعي إن تقوم به جنباً إلى جنب مع الخدمات الحكومية الأخرى، وهو تقديم الدعم المالي اللازم لزيادة الإنتاج، وتنمية الفعاليات الزراعية التكميلية وتطوير الخدمات التمويلية التي تقدم للمزارعين.

3-6 دور المصرف الزراعي في تمويل القروض الزراعية بالقيم الجارية:

تبين هذه الدراسة التطور الذي حدث في التمويل المصرفي للقروض الزراعية الممنوحة خلال الفترة من 1980- 2010 وأعداد المستفيدين منها ونسب التغير لقيم القروض الزراعية وكذلك نسب التغير لأعداد المستفيدين، كما تتناول الدراسة الاتجاه العام لقيم القروض الزراعية حسب آجالها وكذلك الاتجاه العام لأعداد للمستفيدين، وكذلك يتم التعرف في الدراسة على القروض الممنوحة من قبل المصرف الزراعي وفروعه في مجالات الاستثمار الزراعي المختلفة. ويبين الجدول رقم (3-3) قيمة القروض الممنوحة بمختلف آجالها بالقيم الجارية وكذلك نسب تغيره خلال الفترة 1980 - 2010.

جدول رقم(3-3)

يوضح القروض الزراعية الممنوحة بالقيم الجارية حسب آجالها ونسب تغيرها في ليبيا خلال الفترة 1980–2010. القيم بالمليون دينار

العام	القروض القصيرة الأجل		القروض المتوسطة الأجل		القروض الطويلة الأجل		إجمالي القروض	
	القيمة	معدل التغير	القيمة	معدل التغير	القيمة	معدل التغير	القيمة	معدل التغير
1980	2.706	-	1.572	-	8.34	-	5.112	-
1981	10.576	291.0	2.960	88.3	1.838	120.0	15.374	201.0
1982	6.600	37.6-	4.574	54.5	3.379	83.8	14.553	5.34-
1983	3.700	44.0-	6.400	399.0	1.838	46.0-	11.924	18.1-
1984	7.570	105.0	3.980	37.8-	1.042	42.9-	12.592	5.60
1985	5.527	27.0-	3.540	11.1-	1.236	18.6	10.303	18.2-
1986	2.953	46.6-	4.428	25.1	1.880	52.1	9.261	10.1-
1987	4.660	57.8	4.025	9.10-	2.753	46.4	11.432	23.5
1988	4.630	0.64-	6.520	62.0	4.850	76.2	16.000	39.8
1989	13.124	184.0	8.775	34.6	9.932	105.0	31.831	98.9
1990	7.471	43.1-	4.670	45.6-	6.804	31.5-	19.035	40.1-
1991	11.444	53.2	3.615	24.6-	3.508	48.4-	18.567	2.6-
1992	6.063	47.0-	3.378	6.26-	2.805	20.0-	12.246	34.0-
1993	12.997	114.0	2.094	37.9-	0.967	65.5-	16.058	31.2
1994	9.391	27.8-	1.795	14.3-	0.735	24.0-	11.921	25.7-
1995	13.400	42.7	2.660	48.2	2.092	185.0	18.152	52.2
1996	11.500	14.2-	8.710	230.0	2.862	85.2	23.072	33.2
1997	10.440	9.23-	6.208	29.2-	2.134	45.0-	18.782	22.2-
1998	12.710	21.7	5.130	17.4-	3.100	45.3	20.940	11.4
1999	14.700	15.7	10.500	105.0	2.000	35.5-	27.200	29.8
2000	25.800	75.5	10.200	2.86-	1.400	30.0-	37.400	37.5
2001	19.200	25.6-	11.100	8.82	6.200	343.0	36.500	2.40-
2002	9.000	53.1-	54.500	391.0	55.000	787.0	118.500	224.6
2003	3.710	58.1-	24.067	155.8-	52.221	5.5-	79.998	32.4-
2004	17.296	366.1	33.577	39.4	27.735	46.8-	78.608	1.7-
2005	9.916	42.5-	116.925	248.2	248.523	776.0	375.364	377.5
2006	10.000	0.84	84.700	27.5-	386.000	55.3	480.700	28.0
2007	26.600	166	103.400	22.0	86.600	77.5-	216.600	54.9-
2008	26.000	2.25-	56.000	45.8-	35.000	59.5-	117.000	45.9-
2009	29.300	12.6	2.700	95.1-	0.600	98.2-	32.6000	72.1-
2010	23.100	21.1-	10.200	277.7	0.700	16.6	34.000	4.9
المجموع	372.084	1006.02	602.90	2064	964	2139.65	1.932	813.36
المتوسط	12.00270		19.44848		31.09916		62.30778	

المصدر: المصرف الزراعي، التقرير السنوي، أعداد مختلفة.

3-6-1 تطور قيمة القروض القصيرة الأجل الممنوحة بالقيم الجارية:

يتضح من دراسة الجدول رقم (3-3) أن قيم القروض القصيرة الأجل خلال الفترة 1980 – 2010 تراوحت بين حد أدنى بلغ نحو (2.706) مليون دينار عام 1980، وحد أقصى بلغ نحو (29.300) مليون دينار في عام 2009، ولقد بلغ إجمالي قيمة القروض القصيرة الأجل خلال الفترة المشار إليها بنحو (372.084) مليون دينار وإن متوسط قيم القروض القصيرة الأجل خلال الفترة بنحو (12.00270) مليون دينار. بينما تراوح معدل التغير ما بين حد أقصى بلغ (366.1 %) عام 2004 وحد أدنى بلغ (- 58.8 %) عام 2003. وتمنح القروض القصيرة الأجل لمعاونة المزارعين والمربيين لسداد التزامات التي تواجهم في نشاطهم الزراعي وخاصة لمحدودي الدخل الذين لا يجدون مصادر اخرى للدخل في نشاطهم الزراعي وتربية الحيوانات، وكما أنها تسدد خلال فترة لا تتجاوز السنة من تاريخ منح القرض.

3-6-2 تطور قيم القروض المتوسطة الأجل الممنوحة بالقيم الجارية:

تبين من الجدول رقم (3-3) أن قيم القروض المتوسطة الأجل خلال الفترة 1980 – 2010 قد تراوحت بين حد أقصى بلغ نحو (116.925) مليون دينار عام 2005 وفي حين قدر الحد الأدنى بنحو (1.572) مليون دينار عام 1980، حيث بلغت قيمة القروض المتوسطة الأجل نحو (602.90) مليون دينار وقدر متوسط الفترة المشار إليها لقيمة هذه القروض (19.44848) مليون دينار. بينما تراوح معدل التغير ما بين حد أقصى (399.0 %) عام 1983 وحد أدنى (- 95.%) عام 2009، أما عن القروض المتوسطة الأجل تمنح لتربية الدواجن وبقيمة يتم صرفها على دفعات ويسدد القرض على أقساط متساوية، وذلك لتحسين حظائر الدواجن ولشراء الأدوات والمعدات اللازمة لتشغيل هذه الحظائر. وكذلك تمنح هذه القروض على توفير رأس المال المتداول المتمثل في الآلات حفر آبار المياه والمضخات وخزنات المياه وسيارات الشحن وغير ذلك من الآلات والمعدات اللازمة للإنتاج الزراعي.

3-6-3 تطور قيم القروض طويلة الأجل الممنوحة بالقيم الجارية:

أتضح من الجدول رقم (3-3) أن قيم القروض الطويلة الأجل خلال الفترة 1980 – 2010 قد تراوحت بين حد أقصى بلغ نحو (386.000) مليون دينار عام 2006، وفي حين بلغ الحد الأدنى نحو (600) ألف دينار عام 2009، حيث بلغت قيمة القروض الطويلة الأجل نحو (964) مليون دينار. وقدر متوسط الفترة المشار إليها لقيمة هذه القروض بنحو (31.09916) مليون دينار. بينما تراوح معدل التغير ما بين حد أقصى (796.0%) عام 2005 وكحد أدنى (98.2%) عام 2009، أما عن القروض الطويلة الأجل فهي تمنح لغرض إنشاء وتحسين المزرعة وكذلك لإنشاء الحظائر دواجن (اللحم والبيض) ومدة هذه القروض 25 عاماً حيث يتم صرفها على دفعات، وتسدد قروض حظائر الدواجن على 26 قسطاً نصف سنوي بحيث يبدأ سداد القسط الأول منها في نهاية السنة الثانية باعتبار أن السنة الاولى خاصة بالتأسيس الإنشاء. وذلك لغرض تحسين مستواهم المعيشي وزيادة دخولهم في فترة محدودة وإمكانية السداد لان المنتج الزراعي يتصف بالموسمية ويتأثر بالظروف الطبيعية.

3-6-4 تطور قيم إجمالي القروض الزراعية الممنوحة بالقيم الجارية:

نلاحظ من الجدول رقم (3-3) وخلال نفس الفترة 1980 – 2010 أن قيم إجمالي القروض الزراعية الممنوحة قد تراوحت بين حد أقصى بلغ نحو (480.700) مليون دينار عام 2006 بينما بلغ الحد الأدنى نحو (5.112) مليون دينار عام 1980، بينما نلاحظ أن قيمة أجمالي القروض الزراعية الممنوحة بلغت نحو (1.932) مليار دينار في حين قدر متوسط قيمة إجمالي هذه القروض خلال هذه الفترة نحو (62.30777) مليون دينار، بينما تراوح معدل تغيرها ما بين حد أقصى بلغ (377.5%) عام 2005 وحد أدنى بلغ (-72.1%) عام 2009.

جدول رقم (3-4)

معادلات الاتجاه العام القروض الزراعية وإجمالي القروض الممنوحة بالقيم الجارية

خلال الفترة 1980-2010

رقم المعادلة	اسم الظاهرة	المعادلة	معدل النمو %	R^2	F
1	القروض القصيرة الأجل	Y = e4.338 + 0.051Xt (5.691) (5.344)	5.1	49.6	28.554
2	القروض المتوسطة الأجل	Y = e1.953 + 0.090Xt (2.950) (4.870)	9	45	23.717
3	القروض الطويلة الأجل	Y = e1.437 + 0.079Xt (1.712) (2.491)	7.9	17.6	6.207
4	إجمالي القروض	Y = e6.374 + 0.094Xt (3.866) (6.686)	9.4	60.7	44.701

المصدر: حسبت من بيانات الجدول رقم (3-3) .

حيث أن:

Y= القيمة التقديرية للظاهرة موضوع الدراسة

X_t= متغير الزمن (1، 2، 3..... 31)

الأرقام بين الأقواس تمثل قيم t المحسوبة .

يتبين من الجدول رقم (3-4) معادلة الاتجاه العام رقم (1) أن المعدل السنوي المركب لقيمة القروض القصيرة الأجل تزايد بالمتوسط بمعدل (5.1%) خلال فترة الدراسة، وكما أوضحت قيمة معامل التحديد أن حوالي 49.6% من التغيرات في معدل نمو قيمة القروض الزراعية القصيرة الأجل بالقيم الجارية ترجع إلى التغير في قيمة القروض الزراعية القصيرة الأجل وأن (50.4%) من التغيرات ترجع إلى عوامل أخرى لم يتضمنها النموذج . كما دلت نتائج المعادلة رقم (1) وكما ثبت من المعادلة معنوية النموذج عند مستوى 1% حيث بلغت قيمة t (5.344) وقيمة F (28.554) .

ويتضح من الدراسة من خلال المعادلة رقم (2) جدول رقم (3-4) أن معدل النمو السنوي المركب في قيمة القروض الزراعية المتوسطة الأجل في ارتفاع ملحوظ ويعزى ذلك القروض المتوسطة الأجل يضمن تغطية كل العمليات الإنتاجية الزراعية للمزارعين وبمتوسط خلال فترة الدراسة بمعدل (0.9) أو ما يعني أن نحو (90%) ومعامل التحديد نحو (45%) من التغيرات في معدل النمو في قيمة القروض المتوسطة الأجل بالقيم الجارية ترجع إلى العوامل التي يعكس أثرها الزمن وأن (55%) الباقية ترجع إلى العوامل الأخرى التي لم تشملها المعادلة

أو لم يعكس أثرها الزمن وكما ثبت من المعادلة معنوية النموذج عند مستوى 1% حيث بلغت قيمة كل من t (4.870) وقيمة F (23.717).

كما يتضح من الدراسة من خلال المعادلة رقم (3) الموضحة بالجدول رقم (3-4) أن معدل النمو السنوي لقيم القروض الزراعية الطويلة الأجل تزايد بمعدل (7.9) أو بمعنى (79%) خلال فترة الدراسة وكما أظهرت نتائج المعادلة رقم (3) معامل تحديد (17.6) أي يعني أن 17.6% من التغيرات في معدل النمو لقيمة القروض الطويلة الأجل ترجع إلى العوامل التي يعكس أثرها الزمن، وأن (82.4%) الباقية منها ترجع إلى العوامل التي لم يتضمنها النموذج، وبينت نتائج معادلة رقم (3) معنوية معامل قيمة القروض الطويلة الأجل عند مستوى معنوية 1% حيث بلغت قيمة t المحسوبة (2.491) وقيمة F المحسوبة (6.207).

وأظهرت نتائج الدراسة من المعادلة رقم (4) الموضحة بالجدول رقم (3-4) أن معدل النمو السنوي لإجمالي قيم القروض الزراعية لمختلف آجالها تزايد بمعدل (9.4) أو بمعنى (94%) خلال فترة الدراسة وكما أظهرت نتائج المعادلة رقم (4) معامل تحديد (60.7) أي يعني 60.7% من التغيرات في معدل النمو لقيم إجمالي القروض الزراعية الجارية في مختلف آجالها ترجع إلى العوامل التي يعكس أثرها الزمن، وأن (39.3%) الباقية منها ترجع إلى العوامل التي لم يتضمنها النموذج، وبينت نتائج معادلة رقم (4) معنوية معامل قيمة أجمالي القروض الزراعية الممنوحة عند مستوى معنوية 1% حيث بلغت قيمة t المحسوبة (6.686) وقيمة F المحسوبة (44.70).

3-7 تطور أعداد المستفيدين من القروض الزراعية الممنوحة من المصرف الزراعي في ليبيا خلال الفترة 1980-2010.

3-7-1 تطور أعداد المستفيدين من القروض القصيرة الأجل الممنوحة من خلال الفترة 1980 ـ 2010

تبين من الجدول رقم (3-5) بأن أعداد المستفيدين خلال الفترة 1980 - 2010 قد تراوح بين حد أدنى بلغ 57 مستفيداً عام 2007، وحد أقصى بلغ 7046 مستفيداً عام 1980. في حين بلغ مجموع المستفيدين من هذه القروض خلال الفترة المشار إليها 28021 مستفيداً

وقدر متوسط الفترة لأعداد المستفيدين من هذه القروض بنحو(903.9) مستفيداً. بينما تراوح معدل التغير لأعداد المستفيدين خلال الفترة المشار إليها ما بين حد أقصى عام 2004 حيث بلغ بنحو (1894.4%) وحد أدنى عام 1982، حيث بلغ نحو(-94.7%).

3-7-2 تطور أعداد المستفيدين من القروض المتوسطة الأجل الممنوحة خلال الفترة 1980 - 2010.

من خلال بيانات الجدول رقم (3-5) تبين أن أعداد المستفيدين من القروض المتوسطة الأجل الممنوحة بلغ حدها الأدنى (635) مستفيداً عام 1994، وفي حين بلغ الحد الأقصى لها مستفيداً 6189 عام 2005. أما عن مجموع المستفيدين لهذه القروض خلال الفترة المشار إليها فقد بلغ 65883 مستفيداً وقدر متوسط الفترة لأعداد المستفيدين لهذه القروض بنحو 2125.25 مستفيداً كما قدر معدل التغير لإعداد المستفيدين لهذه الفترة ما بين حد أقصى عام (2002) بلغ بنحو (144%) وكحد أدنى عام 2006 بلغ بنحو (54.7 %).

3-7-3 تطور أعداد المستفيدين من القروض الطويلة الأجل الممنوحة خلال الفترة 1980 - 2010.

كما نلاحظ من بيانات الجدول رقم (3-5) أن أعداد المستفيدين من هذا النوع من القروض خلال الفترة من 1980 - 2010 قد بلغت كحد أقصى 10994 مستفيداً في عام 2005، وفي حين بلغ الحد الأدنى 151 مستفيداً خلال العام 1983. أما عن مجموع المستفيدين من هذه القروض خلال الفترة المشار إليها فقد بلغ 54393 مستفيداً وقدر متوسط هذه الفترة لأعداد المستفيدين بنحو 1754.6مستفيداً. بينما يتراوح معدل التغير أعداد المستفيدين من هذه القروض ما بين حد أقصى بلغ نحو(769.8 %) عام 2008وحد أدنى عام 2007 بلغ بنحو (- 94.0%).

جدول رقم (3-5)

يوضح أعداد المستفيدين من القروض الزراعية الممنوحة في ليبيا ونسب تغيرها خلال الفترة 1980 –2010

العام	القروض القصيرة الأجل		القروض المتوسطة الأجل		القروض الطويلة الأجل		إجمالي القروض	
	العدد	معدل التغير	العدد	معدل التغير	العدد	معدل التغير	العدد	معدل التغير
1980	4222	-	1243	-	174	-	5639	-
1981	7046	66.9	2734	120.0	187	47.7	9967	76.8
1982	372	94.7-	2041	25.4-	467	150	2880	71.1-
1983	766	106.0	2087	2.25	151	67.7-	3004	4.31
1984	1818	137.0	1659	20.5-	216	43.1	3693	22.9
1985	299	83.6-	1488	10.3-	357	65.3	2144	41.9-
1986	473	58.2	1850	24.3	430	20.5	2753	28.4
1987	491	3.81	1406	24.0-	682	58.6	2579	6.32-
1988	395	19.6-	2338	66.0	769	12.8	3502	35.8
1989	348	11.9-	2812	20.3	3497	355	6657	90.1
1990	343	1.44-	1773	37.0-	1753	49.8-	3869	41.8-
1991	381	11.1	1429	19.4-	1210	30.1-	3020	21.9-
1992	179	53.0-	1110	22.3-	583	51.8-	1872	38.7-
1993	166	7.26-	713	35.8-	235	59.6-	1114	40.4-
1994	133	19.9-	635	10.9-	187	20.4-	955	14.2-
1995	292	119.6	759	19.5	270	44.4	1321	38.3
1996	242	17.1-	896	18.1	303	12.2	1441	9.08
1997	278	14.9	1175	31.1	180	41.0-	1633	13.2
1998	232	16.6-	1430	21.7	266	47.8	1928	18.1
1999	401	72.9	2396	67.5	315	18.4	3112	61.4
2000	791	97.3	2653	10.7	255	19.1-	3699	18.7
2001	361	54.4-	1282	51.1-	668	162.0	2311	75.5-
2002	2111	485.0	3132	144.0	2996	349.0	8239	257.0
2003	172	91.85-	2200	29.8-	2692	10.2-	5064	38.5-
2004	3431	1894.7	3671	66.8	1447	46.24-	8549	68.8
2005	704	79.4-	6189	68.5	10964	659.7	17.887	109.2
2006	186	73.5-	2800	54.7-	9287	15.5-	12.273	31.4-
2007	57	69.3-	1766	36.9	548	94.0-	2371	80.6-
2008	69	21.0	3530	99.8	4767	769.8	8366	252.8
2009	915	1226.0	3691	4.5	5096	6.90	9702	15.9
2010	347	62.0-	2995	18.8-	3470	31.9-	8812	9.1-
المجموع	28021		65883		54393		147950	
المتوسط	903.9		2125.25		1754.6		4772.2	

المصدر: المصرف الزراعي، التقرير السنوي، أعداد مختلفة.

4-7-3 تطور إجمالي أعداد المستفيدين من القروض الزراعية الممنوحة خلال الفترة 1980- 2010.

يتضح من بيانات الجدول رقم (3-5) أن الحد الأقصى لمجموع أعداد المستفيدين من القروض الزراعية الممنوحة خلال الفترة 1980- 2010 وبلغت نحو 17887 مستفيداً عام 2005، وبلغ الحد الأدنى لها 905 مستفيداً عام 1994. بينما تراوح معدل التغير من هذه لأعداد المستفيدين من هذه القروض ما بين حد أقصى بلغ نحو (257.0%) وحد أدنى بلغ نحو(- 80.6%) عام 2007.أما مجموع إجمالي أعداد المستفيدين فقد بلغ (147950) مستفيد وبمتوسط إجمالي أعداد المستفيدين من هذه القروض الزراعية خلال الفترة المشار إليها بلغ 4772.2 مستفيداً.

يتضح من خلال الجدول رقم (3-6) معادلة الاتجاه العام رقم (1) أن معدل النمو السنوي المركب في أعداد المستفيدين من القروض القصيرة الأجل تناقص بالمتوسط بمعدل(4.3 -%) غير معنوي إحصائياً، وكما أوضحت قيمة معامل التحديد أن حوالي (12.6%) من التغيرات في معدل نمو أعداد المستفيدين من القروض الزراعية القصيرة الأجل بالقيم الجارية للعوامل التي يعكس أثرها الزمن وأن (87.4%) من التغيرات ترجع إلى عوامل أخرى لم يتضمنها النموذج. كما دلت نتائج المعادلة رقم (1) وكما ثبت من المعادلة معنوية قيمة t (2.046-) عند مستوى 5% وكذلك قيمة F بلغت نحو (4.185) عند مستوى معنوية 5%.

ويتضح من الدراسة من خلال المعادلة رقم (2) جدول رقم (3-6) أن معدل النمو السنوي المركب في أعداد المستفيدين من القروض الزراعية المتوسطة الأجل تزايد بالمتوسط خلال فترة الدراسة بمعدل نحو (2.2%) أو ما يعني أن نحو (22%) ومعامل التحديد نحو (14.7%) من التغيرات في معدل النمو لأعداد المستفيدين من القروض المتوسطة الأجل بالقيم الجارية ترجع إلى العوامل التي يعكس أثرها الزمن وأن (85.3%) الباقية ترجع إلى العوامل الأخرى التي لم تشملها المعادلة أو لم يعكس أثرها الزمن وكما ثبت من المعادلة معنوية النموذج عند مستوى 5% حيث بلغت قيمة كل من t (2.235) وقيمة F (4.996).

جدول رقم (3-6)

معادلات الاتجاه العام لقيم أعداد المستفيدين من القروض الزراعية بالقيم الجارية خلال الفترة 1980-2010.

رقم المعادلة	اسم الظاهرة	المعادلة	معدل النمو%	R^2	F
1	أعداد المستفيدين من القروض القصيرة الأجل	$Y = e^{877.572 - 0.043Xt}$ (2.576) (-2.046)	-4.3	12.6	4.186
2	أعداد المستفيدين من القروض المتوسطة الأجل	$Y = e^{1296.338 + 0.022Xt}$ (5.421) (2.235)	2.2	14.7	4.996
3	أعداد المستفيدين من القروض الطويلة الأجل	$Y = e^{182.993 + 0.087Xt}$ (6.629) (4.207)	8.7	37.9	17.695
4	أعداد المستفيدين من إجمالي القروض	$Y = e^{3857.707 - 0.031Xt}$ (1.809) (-1.028)	-3.1	3.5	1.057

المصدر: حسبت من بيانات الجدول رقم (3-6). ....

حيث أن:

Y= القيمة التقديرية للظاهرة موضوع الدراسة

X_tـ متغير الزمن (1، 2، 3..... 31)

الأرقام بين الأقواس تمثل قيم t المحسوبة.

كما يتضح من دراسة المعادلة رقم (3) الموضحة بالجدول رقم (3-6) أن معدل النمو السنوي لأعداد المستفيدين من القروض الزراعية الطويلة الأجل تزايد بمعدل (8.7%) أو بمعنى (87%) خلال فترة الدراسة وكما أظهرت نتائج المعادلة رقم (3) معامل تحديد (37.9%) من التغيرات في معدل النمو أعداد المستفيدين من القروض الطويلة الأجل ترجع إلى العوامل التي يعكس أثرها الزمن، وأن (62.1%) الباقية منها ترجع إلى العوامل التي لم يتضمنها النموذج، وبينت نتائج المعادلة رقم (3) معنوية معامل أعداد المستفيدين من القروض الطويلة الأجل عند مستوى معنوية 1% حيث بلغت قيمة t المحسوبة (4.207) وقيمة Fالمحسوبة (17.695).

وكما أظهرت نتائج الدراسة من المعادلة رقم (4) الموضحة بالجدول رقم (3-6) أن معدل النمو السنوي لإجمالي أعداد المستفيدين من القروض الزراعية لمختلف آجالها تناقص بمعدل (3.1-%) أو بمعنى (31%) خلال فترة الدراسة غير معنوي إحصائياً وكما أظهرت نتائج المعادلة رقم (4) معامل تحديد (3.5%) من التغيرات في معدل النمو لأعدد المستفيدين من إجمالي القروض الزراعية الجارية في مختلف آجالها ترجع إلى العوامل التي يعكس أثرها الزمن، وأن (96.5%) الباقية منها ترجع إلى العوامل التي لم يتضمنها النموذج، وبينت نتائج المعادلة

رقم (4) معنوية معامل قيمة إجمالي أعداد المستفيدين من القروض الزراعية الممنوحة عدم معنوية قيمة t المحسوبة (1.028-) وقيمة F المحسوبة (1.075).

ومن خلال ماتم توضيحه مسبقا بمعادلات الإتجاه العام لأعداد المستفيدين من القروض الزراعية خلال الفترة 1980-2010 فقد أظهرت المعادلة (1) والمعادلة رقم (4) في الجدول رقم (3-6) أن أعداد المستفيدين من القروض القصيرة الأجل قد تناقص في معدلها السنوي قدر بنحو(4.3 -%) وكذلك أعداد المستفيدين من إجمالي القروض الزراعية تناقص في معدلها السنوي قدر بنحو (3.1-%) ظهرت بإشارات سالبة ويرجح السبب عدم توفر السيولة الكافية لدى الفروع المصرف الزراعي، وكما أن الشروط والضمانات التي تطلبها إدارة المصرف الزراعي وفروعه لضمان استرجاع القروض غير مناسبة لدى المقترضين مما ادى ذلك انخفاض الطلبات على القروض الزراعية من قبل المزارعين.

يتبين من الجدول رقم (3-7) إن إجمالي القروض القصيرة الأجل خلال فترة الدراسة بلغ (372.084) مليون دينار و بنسبة تمثلت بنحو 19% من إجمالي قيمة القروض الممنوحة، وتعتبر هذه النسبة اقل من القروض المتوسطة الأجل و القروض الطويلة الأجل، أما بالنسبة إجمالي إعداد المستفيدين من القروض القصيرة الأجل بلغ عددهم 28021 مستفيداً وبنسبة مئوية بنحو 19% من إجمالي إعداد المستفيدين وهي كذلك اقل من إجمالي إعداد المستفيدين من القروض المتوسطة والطويلة الأجل. أما عن إجمالي القروض المتوسطة الأجل فقد بلغ إجمالي قيمة القروض الممنوحة منها (602.90) مليون دينار وبنسبة بنحو 31%، ،وتأتي هذه القروض في المرتبة الثانية من حيث إجمالي القروض الممنوحة، وبالنسبة لإجمالي إعداد المستفيدين من القروض المتوسطة الأجل بلغ عددهم 65883 مستفيداً من القروض المتوسطة الأجل وبنسبة مئوية بنحو 45% من إجمالي إعداد المستفيدين وهي أكبر من نسبة المئوية لعداد المستفيدين من القروض القصيرة الأجل والقروض الطويلة الأجل. وأن إجمالي القروض الطويلة الأجل فقد بلغت القيمة الممنوحة (957) مليون دينار وبنسبة مئوية بنحو 50% من إجمالي القروض الممنوحة، وتعتبر القروض الطويلة الأجل في المرتبة الأولى من حيث إجمالي القروض في فترة الدراسة، وأن أعداد المستفيدين من القروض الطويلة الأجل فقد بلغ 54393 مستفيداً وبنسبة مئوية بنحو 36% من إجمالي أعداد المستفيدين.

جدول رقم (3-7)

قيم إجمالي القروض الزراعية بأنواعها وأعداد المستفيدين خلال الفترة (1980-2010)

نوع القرض	إجمالي القروض بالمليون دينار (القيم الجارية)	النسبة%	إجمالي أعداد المستفيدين من القروض الزراعية	النسبة%
القصيرة الأجل	372.084	19	28021	19
المتوسطة الأجل	602.90	31	65883	45
الطويلة الأجل	964	50	54393	36
المجموع	1.932	100	147950	100

المصدر: جمعت وحسبت من الجدولين رقم (3 – 4)

3-8 الأهمية النسبية للقروض الزراعية الممنوحة خلال الفترة 1980 – 2010.

أوضح الجدول رقم (3-8) الأهمية النسبية للقروض حسب الآجال الزمنية للقروض حيث تبين بأن القروض القصيرة الأجل احتلت الأهمية النسبية على أنواع القروض الأخرى، وأتضح أن الأهمية النسبية للقروض القصيرة الأجل مرت بنسب متذبذبة من عام 1980 إلى عام 2010 وكانت النسب 52%، 67% على التوالي، وتبين من الجدول أن أعلى نسبة مئوية من حيث الأهمية النسبية للقروض القصيرة الأجل عام 2009 بنسبة بنحو 89% وأن أقل نسبة مئوية كانت عام 2006 بنسبة تشكلت بنحو 2% من الأهمية النسبية للقروض القصيرة الأجل، وهذا يدل على أن المصرف قام بالتوسع في منح القروض، والغرض من ذلك استغلال المساحات الزراعية الواسعة في ليبيا من خلال تحفيز المزارعين وإمدادهم بمنح القروض حتى يتم إستخدامه في النشاط الزراعي وكذلك حتى يعود عليهم بالنفع في استغلال القروض. أما القروض المتوسطة الأجل هي أيضاً مرت بنسب متذبذبة بين الارتفاع والانخفاض من خلال أعوام منح القروض خلال فترة الدراسة كما أوضحت بيانات الجدول من عام 1980 إلى عام 2010 بنسب تمثلت بنحو 30%، 2% على التوالي وذلك لتوقف الإعانات من قبل الدولة متمثلة في الآلات الزراعية وغيرها من مستلزمات الإنتاج الزراعي وأن أعلى قيمة للقروض المتوسطة عام 2007 بنسبة تقارب بنحو 48%، وأن أقل نسبة للقروض المتوسطة الأجل بلغت ما نسبته 3% في عام 2010.

جدول رقم (3-8)

الأهمية النسبية للقروض الزراعية الممنوحة في ليبيا خلال الفترة 1980 - 2010

العام	القروض القصيرة الأجل	القروض المتوسطة الأجل	القروض الطويلة الأجل
	الأهمية النسبية%	الأهمية النسبية%	الأهمية النسبية%
1980	%52	%30	%16
1981	%68	%19	%12
1982	%45	%31	%23
1983	%31	%54	%15
1984	%60	%32	%8
1985	%53	%34	%12
1986	%31	%48	%20
1987	%40	%35	%24
1988	%29	%41	%30
1989	%41	%27	%31
1990	%39	%25	%36
1991	%62	%19	%19
1992	%50	%27	%23
1993	%81	%13	%6
1994	%79	%15	%6
1995	%74	%15	%11
1996	%49	%36	%16
1997	%55	%33	%12
1998	%61	%24	%15
1999	%54	%39	%7
2000	%69	%27	%4
2001	%52	%31	%16
2002	%8	%46	%46
2003	%5	%30	%65
2004	%22	%43	%35
2005	%3	%31	%66
2006	%2	%18	%80
2007	%12	%48	%40
2008	%22	%47	%30
2009	%89	%8	%2
2010	%67	%3	%2
المجموع	%19	%31	%50

المصدر: المصرف الزراعي، التقارير السنوية، أعداد مختلفة. حسبت الأهمية النسبية من قبل الباحث.

واتضح من بيانات الجدول رقم (3-8) أن القروض الطويلة الأجل بلغت في عام 1980 ما بنحو 16% وارتفعت بنسب متصاعدة تدريجياً إلى أن وصلت في عامي 2009، 2010 على التوالي تمثلت بنسبه 2% وهما أقل أعوام نسبة، وارتفعت الأهمية النسبية للقروض الطويلة الأجل في عام 2006 بنسبة 80% وذلك بسبب منح القروض الرعوية متمثلة في المساكن الزراعية وأيضا منح القروض في حفر وتعميق الآبار وبناء الجوابي لمصادر المياه

بسبب انخفاض منسوب المياه السطحية وكذلك زيادة الطلب على مصدر المياه وإعتماد الزراعة على المياه الجوفية، ولذلك احتلت القروض الطويلة الأجل المرتبة الأولى من حيث الأهمية النسبية للقروض بنسبة تقارب بنحو50% وأما القروض المتوسطة الأجل بنسبة بنحو 31% وجاءت القروض القصيرة في المرتبة الأخيرة بنسبة تمثلت بنحو 19% من البيانات الواردة في الجدول رقم (3-8) الذي يوضح الأهمية النسبية للقروض الزراعية الممنوحة خلال فترة الدراسة.

3-9 تطور القروض الزراعية الممنوحة بالقيم الثابتة بمختلف آجالها خلال الفترة 1980-2010.

أن المتاح من البيانات لقيم القروض بمختلف أجالها خلال فترة الدراسة كان بالأسعار الجارية ، لذلك تم تحويل تلك القيم إلى الأسعار الثابتة (الحقيقية) باستخدام الرقم القياسي لسنة 1997 (لان الرقم القياسي هو مؤشر أو مقياس للتغير النسبي في متغير أو مجموعة من المتغيرات وتستخدم الأرقام مجموعة من المتغيرات وتستخدم الأرقام القياسية لقياس التغير الذي يطرأ على العديد من الظواهر الاقتصادية والاجتماعية مثل تغير الأسعار، وتغيرات القوة الشرائية للنقود، والدخل القومي، والاستهلاك، الإنتاج). الأمر الذي يجعل ضرورة تغيير القيم الجارية للقروض الزراعية الممنوحة بقيم قريبة من الواقع في المجتمع وتنطبق فيه سنة الأساس، ولقد تم اختيار سنة 1997 كسنة أساس لأنها تعتبر سنة طبيعية ومستقرة لم تتضمن ظروف غير عادية ولقد تم إستخدامها كسنة أساس بدلاً من سنة 1964 وبذلك تم تغيير قيم القروض الزراعية الممنوحة بمختلف أجالها بالقيم الثابتة أو الحقيقية.

3-9-1 تطور قيم القروض الزراعية القصيرة الآجل بالقيم الحقيقية.

يتضح من الجدول رقم (3-9) أن الحد الأقصى لقيم القروض الزراعية القصيرة الأجل الحقيقية بلغ نحو(91.840) مليون دينار عام 1989، بينما بلغ الحد الأدنى لقيمة القروض القصيرة الأجل بالقيم الحقيقية نحو (3.736) مليون دينار عام 2003. كما يلاحظ من الجدول رقم (3-9) أن أقصى معدل تغير للقروض قصيرة الأجل بالقيم الحقيقية قد بلغ (706.7%) عام 1989 وأن أدنى معدل تغير للقروض القصيرة الأجل بلغ (81.8-) عام 1990 وتبين من الجدول أيضا أن قيمة مجموع القروض الزراعية القصيرة الآجل بالقيم الحقيقية بلغ

(610.61) مليون دينار، وقدر المتوسط لتلك القروض خلا الفترة من 1980 –2010 نحو(38.16) مليون دينار.

جدول رقم (3-9)

تطور القروض الزراعية الممنوحة بالقيم الثابتة بمختلف آجالها في ليبيا خلال الفترة 1980-2010.

(باعتبار سنة 1997 هو الرقم القياسي) القيمة بالمليون دينار

السنوات	الرقم القياسي لسنة 1964	الرقم القياسي لسنة 1997	القروض قصيرة	معدل التغير %	القروض المتوسطة	معدل التغير %	القروض الطويلة	معدل التغير %	إجمالي القروض	معدل التغير %
1980	256.9	19.03	14.219	-	8.260	-	4.382	-	26.862	-
1981	256.9	19.03	55.575	290.8	15.554	88.3	9.658	120.4	80.788	200.7
1982	353.6	26.20	25.190	54.6-	17.458	12.2	12.896	33.5	55.545	31.2-
1983	391.1	28.97	12.771	49.3-	22.091	26.5	6.296	51.1-	41.159	25.8-
1984	426.0	31.56	23.986	87.8	12.610	42.9-	3.301	47.5-	39.898	3.0-
1985	480.1	35.57	15.538	35.2-	9.952	21.0-	3.474	5.24	28.965	27.4-
1986	495.9	36.74	8.037	48.2-	12.052	21.1	5.117	47.2	25.206	12.9-
1987	517.5	38.34	12.154	51.2	10.498	12.8-	7.180	40.3	29.817	18.2
1988	549.0	40.67	11.384	6.33-	16.031	52.7	11.925	66.0	39.341	31.9
1989	557.3	41.29	91.840	706.7	61.406	283.0	24.054	101.7	77.091	95.9
1990	604.0	44.78	16.683	81.8-	10.652	82.6-	15.194	36.8-	42.507	44.8-
1991	676.3	50.10	22.842	36.9	7.215	32.2-	7.00	53.9-	37.059	12.8-
1992	739.6	54.79	11.065	51.5-	6.165	14.5	5.119	26.8-	22.350	39.6-
1993	821.5	60.86	21.355	92.9	3.440	44.2-	1.588	68.9-	26.385	18.0
1994	942.5	69.83	13.448	37.0-	2.570	25.2-	1.052	34.4-	17.071	35.3-
1995	1045.9	77.49	17.292	28.5	3.432	33.5	2.703	156.9	23.424	37.2
1996	1183.9	87.71	13.111	24.1-	9.930	189.3	3.263	20.7	26.304	12.2
1997	1349.8	100.00	10.44	20.3-	6.208	37.4-	2.134	34.6-	18.782	28.5-
1998	1510.8	111.93	11.355	8.76	4.583	26.1-	2.769	29.7	18.708	0.3-
1999	1716.2	127.14	11.562	1.82	9.380	104.6	1.573	43.1-	21.393	14.3
2000	1666.4	123.46	20.897	80.7	8.022	19.6-	1.133	27.9-	30.293	41.6
2001	1518.8	112.52	17.063	18.3	9.864	22.9	5.510	386.3	32.438	7.0
2002	1369.5	101.46	8.870	48.0-	53.715	444.5	54.208	883.8	116.79	260.0
2003	1340.4	99.30	3.736	57.8-	24.245	54.8-	52.589	2.98-	80.561	31.0-
2004	1062.0	78.67	21.985	488.4	42.680	76.0	35.254	32.9-	99.921	24.0
2005	1082.9	80.22	12.361	43.7-	145.755	241.5	309.801	778.7	467.91	368.2
2006	1120.3	82.99	12.049	2.52-	102.060	29.9-	465.116	50.1	579.22	23.7
2007	1190.3	88.18	30.165	150.3	117.260	14.8	104.349	77.5-	245.63	57.5-
2008	*1617.2	119.81	21.701	28.0-	46.740	60.1-	29.212	72.0-	97.654	60.2-
2009	*1665.7	123.40	23.743	9.40	2.188	95.2-	0.486	98.3-	26.418	72.9-
2010	*1714.3	127.00	18.188	23.3-	8.031	267.0	0.551	13.3	26.771	1.33
المجموع	30222.60	2239.04	610.61		810.05		1188.89		2502.26	
المتوسط			38.16		50.63		74.31		156.39	

المصدر : المصرف الزراعي، التقارير السنوية، أعداد مختلفة.

تم حساب الرقم القياسي لسنة 1980 باستخدام المعادلة $\left(\frac{256.9}{1349.8}\right)*100 = 19.03$

3-9-2 تطور قيم القروض الزراعية المتوسطة الأجل بالقيم الحقيقية.

تبين من الجدول رقم (3-9) أن الحد الأقصى لقيم القروض الزراعية المتوسطة الأجل الحقيقية بلغ نحو(145.755) مليون دينار عام 2005، بينما بلغ الحد الأدنى لقيمة القروض المتوسطة الأجل بالقيم الحقيقية بنحو (2.188) مليون دينار عام 2009. وكما يلاحظ من الجدول أن أقصى معدل تغير للقروض المتوسطة الأجل بالقيم الحقيقية قد بلغ (444.5%) عام 2002 وأن أدنى معدل تغير للقروض المتوسطة الأجل بلغ نحو (82.6-%) عام 1990 وتبين من الجدول أيضا أن قيمة مجموع القروض الزراعية المتوسطة الأجل بالقيم الحقيقية بلغ (810.05) مليون دينار، وقدر المتوسط لتلك القروض خلال الفترة اليها عليه نحو (50.63) مليون دينار.

3-9-3 تطور قيم القروض الزراعية الطويلة الأجل بالقيم الحقيقية.

أتضح من الجدول رقم (3-9) أن الحد الأقصى لقيم القروض الزراعية الطويلة الأجل بالقيم الحقيقية بلغ نحو (465.116) مليون دينار عام 2006، بينما بلغ الحد الأدنى لقيمة القروض الطويلة بالقيم الحقيقية بنحو (0.551) مليون دينار عام 2010. وكما يلاحظ من الجدول أن أقصى معدل تغير للقروض الطويلة الأجل بالقيم الحقيقية قد بلغ نحو(883.8%) عام 2002 وأن أدنى معدل تغير للقروض الطويلة الأجل بلغ بنحو (98.3-%) عام 2009 وتبين من الجدول أيضاً أن قيمة مجموع القروض الزراعية الطويلة الأجل بالقيم الحقيقية بلغ (1118.89) مليون دينار، وقدر المتوسط لتلك القروض الطويلة الأجل خلال الفترة من 1980-2010 نحو(74.31) مليون دينار.

3-9-4 تطور قيم إجمالي القروض الزراعية بالقيم الحقيقية.

يلاحظ من الجدول رقم (3-9) أن الحد الأقصى لقيم إجمالي القروض الزراعية بالقيم الحقيقية بلغ (579.22) مليون دينار عام 2006، بينما بلغ الحد الأدنى لقيم إجمالي القروض بالقيم الحقيقية بنحو (17.071) مليون دينار عام 1994. كما يلاحظ من الجدول أن أقصى معدل تغير إجمالي القروض بالقيم الحقيقية قد بلغ نحو (386.2%) عام 2005 وأن أدنى معدل تغير إجمالي القروض بلغ بنحو (72.9-%) عام 2009 وتبين من الجدول أيضاً أن

مجموع إجمالي القروض الزراعية بالقيم الحقيقية بلغ (2502.26) مليون دينار، وقدر المتوسط الإجمالي القروض الزراعية الحقيقية نحو (156.39) مليون دينار.

لقد تم تقدير معدلات النمو السنوي المركب لقيم القروض الزراعية الممنوحة بمختلف آجالها بالأسعار الحقيقة وذلك كما هو مبين بالجدول رقم (3-10).

توضح المعادلة رقم (1) بالجدول رقم (3-10) أن معدل النمو السنوي المركب في قيمة القروض الزراعية القصيرة الأجل بالقيم الحقيقية تناقص بالمتوسط (غير معنوي إحصائياً) خلال فترة الدراسة بمعدل (0.10 -%) وذلك كما توضحه المعادلة رقم (1) وقد يعزى السبب بأن القروض القصيرة الأجل الممنوحة بالقيم الحقيقية عند حسابها تم الأخذ في الاعتبار ارتفاع أسعار السلع والخدمات، وتغير سعر الصرف وغيرها من عوامل ذات العلاقة، كما أشارت قيمة معامل التحديد أن حوالي (2.5%) من التغيرات في معدل النمو لقيمة القروض الزراعية القصيرة الأجل بالقيم الحقيقية ترجع إلى العوامل التي يعكس أثرها الزمن أما 97.5% فترجع إلى عوامل أخرى لم تشملها المعادلة، كما ثبت من المعادلة عدم معنوية النموذج لقيمة t (0.863-) وقيمة F(0.745).

وتبين من المعادلة رقم (2) بالجدول رقم (3-10) أن معدل النمو السنوي المركب لقيمة القروض الزراعية المتوسطة الأجل الممنوحة خلال فترة الدراسة تزايدت بالمتوسط بمعدل (5.3%) كما بينت المعادلة أن قيمة معامل التحديد (R^2) بلغت نحو (5.7%) وهذا يعني أن التغيرات في قيمة القروض الزراعية المتوسطة الأجل بالقيمة الحقيقية وأن (94.3%) ترجع إلى عوامل التي لم يتضمنها النموذج ، وقد بلغت قيمة t (1.328) وقيمة F بلغت (1.763).

ويلاحظ من الجدول رقم (3-10) أن المعادلة رقم (3) أن قيمة القروض الزراعية الطويلة الأجل تزايد بالمتوسط بمعدل (3.5%) كما أوضحت المعادلة أن قيمة معامل التحديد (R^2) بلغ (36%) وهذا من التغيرات في معدل النمو السنوي المركب لقيمة القروض الطويلة الأجل ترجع إلى العوامل التي يعكس أثرها الزمن، وأن (64%) الباقية منها ترجع إلى العوامل التي لم يتضمنها النموذج ، وبلغت قيمة t المحسوبة (1.035)، وقيمة F (1.071).

جدول رقم (3-10)

معادلات الاتجاه العام لقيم القروض الزراعية وإجمالي القروض الممنوحة بالقيم الحقيقية

خلال الفترة 1980-2010

رقم المعادلة	اسم الظاهرة	المعادلة	معدل النمو%	R^2	F
1	قيم القروض القصيرة الأجل	$Y = e^{19.172 - 0.010Xt}$ (4.691) (-0.863)	-0.1	2.5	0.745
2	قيم القروض المتوسطة الأجل	$Y = e^{8.650 + 0.029Xt}$ (2.508) (1.328)	2.9	5.7	1.763
3	قيم القروض الطويلة الأجل	$Y = e^{4.362 + 0.035Xt}$ (1.615) (1.035)	3.5	0.36	1.071
4	قيم إجمالي القروض	$Y = e^{0.036+26.128Xt}$ (3.173) (2.074)	3.6	12.9	4.300

المصدر: حسبت من بيانات الجدول رقم (3-9).

حيث أن :

Y= القيمة التقديرية للظاهرة موضوع الدراسة

X_t= متغير الزمن (1، 2، 3..... 31)

الأرقام بين الأقواس تمثل قيم t المحسوبة.

وكما يتضح من المعادلة رقم (4) بالجدول رقم (3-10) أن إجمالي القروض الزراعية الممنوحة خلال فترة الدراسة قد تزايد بالمتوسط بمعدل (3.6%) كما قدر معامل التحديد (R^2) بنحو (12.9%) وهذا يعني من التغيرات في معدل النمو السنوي المركب لإجمالي القروض الزراعية الممنوحة ترجع إلى العوامل التي يعكس أثرها الزمن ، وأن (87.1%) الباقية لم يشملها النموذج، وقد بلغت قيمتي t و F المحسوبتين (2.074)، (4.300).

3-10 كفاءة سياسة تحصيل القروض الزراعية في ليبيا:

يحرص المصرف الزراعي على وضع سياسة تحصيلية للرفع من كفاءة تحصيل القروض الزراعية الممنوحة مستنداً على مبدأ الإقراض الجيد الذي يؤدي إلى التحصيل الجيد من خلال الإجراءات والضوابط الائتمانية والتحصيلية التي تؤدي إلى السداد التام. ونظراً لطبيعة الزراعة وخصائصها المميزة والمخاطر المحيطة بالنشاط الزراعي والتي أحياناً ما تخرج عن إرادة المقرض والمقترض مثل ظروف الجفاف أو الظروف الطبيعية والبيئية فضلاً عن المشاكل التسويقية وتدني مستوى الأسعار للمنتوجات الزراعية التي تحول دون السداد في موعد استحقاق

القرض، الأمر الذي يضطر فيه المصرف إلى إعادة جدولة قروضه وتقديم المشورة الفنية اللازمة لذلك. أما في الحالات التي يثبت فيه للمصرف أن المقترض قادر على السداد ومماطل دون مبرر أو عذر مقبول فإن المصرف يقوم باتخاذ الإجراءات القانونية المناسبة بحقه لكي يكون عبره لغيره ومحافظة على أموال المصرف من الضياع وإعادة استثمارها في مشاريع جديدة ولمزارعين جدد لهم الرغبة الصادقة في التعامل والمساهمة في دعم القطاع الزراعي[1].

وفي إطار هذا التحليل تم الاستناد على البيانات المتاحة بالجدول رقم (3-11) والذي يوضح أن إجمالي القروض القصيرة الأجل المحصلة خلال الفترة 1990 – 2010 بلغت نحو (195.60) مليون دينار، في حين كانت قيمتها الممنوحة خلال الفترة المشار إليها نحو (310.4) مليون دينار، وأن القيمة المتبقية خلال الفترة 1990 – 2010 بلغت نحو (114.8) مليون دينار، وأن اكبر نسبة تحصيل للقروض القصيرة الأجل الممنوحة عام 2003 حيث بلغت نحو 188.7% وأن أدنى نسبة تحصيل لهذه القروض عام 2007 حيث بلغت نحو 20.91% وأن نسبه إجمالي المحصل من قيمة القروض القصيرة الأجل إلى إجمالي الممنوح منها بلغت نحو 63% نلاحظ من الجدول رقم (3-11) أن القروض القصيرة الأجل المحصلة أكبر من الممنوحة خلال السنوات 1990،2002،1992،2005،2003 قد يعزى السبب الى عدد القروض التي تم تحصيلها خلال تلك السنوات السابقة التي تم فيه منح القروض وكذلك يفسر ارتفاع القروض المحصلة عن الممنوحة بالنسبة للقروض المتوسطة الأجل والقروض الطويلة الأجل. أما بالنسبة للقروض المتوسطة الأجل فبلغت قيمتها المحصلة نحو (152.80) مليون دينار، في حين بلغت قيمتها الممنوحة نحو (556.13) مليون دينار، وان أعلى نسبة تحصيل للقروض المتوسطة الأجل بلغت نحو(583.88%)عام 2009 وأقل نسبة تحصيل بلغت نحو 5.68% عام 2002، في حين بلغت نسبة إجمالي المحصل من هذه القروض إلى الممنوح منها خلال الفترة المشار إليها تمثلت بما يقارب 27.4%، أما بالنسبة للقروض الطويلة الأجل المحصلة فقد بلغت نحو قيمتها نحو (106.88) مليون دينار، في حين بلغت قيمتها الممنوحة (926.88) مليون دينار، وأن أقصى نسبة تحصيل بلغت نحو 2023.5% عام 2009 وأدنى نسبة 2.09% عام 2006، كما بلغت نسبة إجمالي المحصل من قيمة القروض الطويلة الأجل إلى الممنوح من هذه القروض خلال الفترة المشار إليها نحو 11.5%، والجدول رقم (3-11) يبين ذلك.

1. المصرف الزراعي، التقرير السنوي الخمسون، طرابلس، ليبيا، 2007،ص ص 18،19.

جدول رقم (3-11)

القروض الزراعية الممنوحة والمحصلة في ليبيا خلال الفترة 1990 ـ 2010.

القيم بالمليون دينار

السنة	القروض القصيرة الأجل		القروض المتوسطة الأجل		القروض الطويلة الأجل	
	المحصلة	نسبة المحصلة إلى الممنوحة %	المحصلة	نسبة المحصلة إلى الممنوحة %	المحصلة	نسبة المحصلة إلى الممنوحة %
1990	8.844	118.38	4.389	93.9	1.887	27.7
1991	10.212	89.24	0.496	13.7	2.316	66.0
1992	8.401	138.5	5.731	169.6	2.949	105.1
1993	9.349	71.93	4.284	204.5	3.586	370.8
1994	8.452	90.00	2.807	156.3	2.448	333.0
1995	11.251	83.96	2.972	111.7	3.338	159.5
1996	9.787	85.10	2.967	34.0	2.627	91.7
1997	7.710	73.85	2.529	40.7	3.116	146.0
1998	9.600	75.53	2.303	44.8	3.621	116.8
1999	10.380	70.61	4.635	44.1	2.620	131
2000	13.700	53.10	3.800	37.2	1.500	107.1
2001	14.000	72.92	2.600	23.4	1.700	27.4
2002	16.000	177.8	3.100	5.68	2.184	3.97
2003	7.000	188.7	7.000	29.0	2.400	4.59
2004	8.000	46.2	9.200	27.3	2.800	10.09
2005	10.477	105.7	12.773	10.92	5.735	2.30
2006	6.400	64	8.600	10.15	8.100	2.09
2007	5.563	20.91	23.678	22.8	17.784	20.60
2008	*7.48	28.76	*15.017	26.81	*10.539	30.11
2009	*6.481	22.11	*15.765	583.88	*12.141	2023.5
2010	*6.508	28.17	*18.153	177.97	*13.488	1926.8
المجموع	195.60	63	152.80	27.4	106.88	11.5
المتوسط	17.78		13.89		9.72	

المصدر : المصرف الزراعي التقرير السنوي الخمسون، مصدر سبق ذكره، ص ص 18، 19.

- 2008-2009-2010 سنوات تم تقديرها من قبل الباحث.

يتضح من الجدول رقم (3-12) يوضح قيمة مجموع القروض الممنوحة من المصرف الزراعي والمحصلة خلال الفترة 1990 – 2010، حيث يلاحظ من الجدول أن قيمة إجمالي القروض الممنوحة خلال هذه الفترة بلغت نحو (1793.34) مليون دينار، بينما بلغ قيمة إجمالي القروض المحصلة في نفس الفترة نحو (459.74) مليون دينار. كما يلاحظ من الجدول رقم (3-12) أن أعلى قيمة تحصيل كانت في عام 2007 حيث بلغت نحو (47.025) مليون دينار، وأن أدنى نسبة تحصيل كانت عام 1997 حيث بلغت قيمتها نحو (13.355) مليون دينار، ويلاحظ أيضاً أن أعلى نسبة تحصيل بنحو(139.6%) في عام 1992 وأقل نسبة تحصيل بنحو 4.8% في عام 2006، وأن نسبة إجمالي القروض الممنوحة إلى إجمالي القروض الممنوحة تمثلت نحو(25.6%) خلال الفترة المشار إليها، وقد يعزى السبب انخفاض نسب التحصيل القروض لعوامل عدة خارجة عن إرادة المقرض والمقترض منها الظروف الطبيعية والبيئية بالإضافة إلى المشاكل التسويقية وتدني مستوى أسعار المنتجات الزراعية، ويجب مراعاه الظروف المخاطرة واللايقين وأيضاً الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي يتعرض لها المقترض وإعطائه القرض من حيث تمديد فترة الاسترداد أو قيمة القرض وهذا يجب أن يتم بعد اجراء دراسة ميدانية.

جدول رقم (3-12)

إجمالي القروض الممنوحة والقروض المحصلة بالقيم الجارية خلال الفترة 1990 ـ 2010.

القيم بالمليون دينار

السنة	إجمالي القروض المحصلة	نسبة القروض المحصلة إلى القروض الممنوحة %
1990	15.120	79.4
1991	17.488	94.1
1992	17.081	139.4
1993	17.219	107.2
1994	13.707	114.9
1995	17.561	96.7
1996	15.381	66.6
1997	13.355	71.1
1998	15.524	74.1
1999	17.635	64.8
2000	19.000	50.8
2001	18.300	50.1
2002	21.284	17.9
2003	16.400	20.5
2004	20.000	25.4
2005	28.985	7.7
2006	23.100	4.8
2007	47.025	21.7
2008	33.036	28.2
2009	34.387	105.4
2010	38.149	112.2
المجموع	459.74	25.6
المتوسط	41.79	

المصدر: جمعت وحسبت من الجدول رقم (3-11)

3-11-1 الميل المتوسط والميل الحدي لاستخدام القطاع الزراعي للتمويل المصرفي الزراعي في ليبيا بالقيم الجارية خلال الفترة 1980- 2010.

للتعرف على النمو الذي حدث في إستخدام القطاع الزراعي للتمويل المصرفي في ليبيا من خلال تحليل التطور الذي طرأ على العلاقة بين التمويل الزراعي والناتج المحلي الزراعي خلال فترة الدراسة 1980 – 2010. ويعرف الميل الحدي بانة العلاقة بين المتغيرين وتتحدد بنسبتين أطلق عليها كنز الميل الحدي[1]، ويمكن دراسة هذا من خلال التعرف على الميل المتوسط والميل الحدي لاستخدام القطاع الزراعي للتمويل المصرفي، حيث يقصد بالميل المتوسط العلاقة أو النسبة بين حجم التمويل الزراعي خلال سنة معينة وبين حجم الناتج الزراعي بالأسعار الجارية في تلك السنة، أما الميل الحدي لاستخدام القطاع الزراعي للتمويل المصرفي الزراعي فيقصد به النسبة بين التغير في حجم التمويل المصرفي الزراعي في سنة معينة والتغير في حجم الناتج المحلي الزراعي بالأسعار الجارية في نفس السنة[2]. ويتضح من الجدول رقم (3-13) وبتقدير الميل المتوسط والميل الحدي لإستخدام القطاع الزراعي للتمويل المصرفي في ليبيا خلال الفترة 1980 – 2010، أن أعلى نسبة للميل المتوسط بلغت نحو (0.2925) كان ذلك في عام 2006، وان أدنى نسبة للميل المتوسط 0.0143 خلال عام 1994، وحيث بلغ مجموع الميل المتوسط (1.75) وبمتوسط بلغ نحو (0.06) خلال الفترة المشار إليها، وهذا يدل أن حجم التمويل المصرفي الزراعي لا يؤثر إلا بنسبة بسيطة جداً على التغير في الناتج المحلي الزراعي، أم بالنسبة للميل الحدي لاستخدام القطاع الزراعي للتمويل المصرفي الزراعي أن أعلى قيمة لميل الحدي (2.493) عام 2005 وكان أدنى قيمة للميل الحدي بلغت نحو (7.813-) في عام 1991 حيث بلغ مجموع للميل الحدي (5.73) وبمتوسط (0.34) تبين أيضا أن قيم بعض السنوات للميل الحدي كانت سالباً وتلك السنوات هي، 1982، 1983، 1986، 1990 ، 1991، 1992، 1994، 1997، 2000، 2002، 2003، 2008، 2009، 2010. وأن تلك القيم كانت على التوالي حيث بلغت، 0.0678-، 0.1519-، 7.312-، 0.2968-، 7.813-، 0.0719-، 0.0349-، 0.0222-، 1-، 1.898-، 1.426-، 0.678-، 0.479- ، 6.210-.

1. نزار سعد الدين عيسى، الاقتصاد الكلي مبادئ وتطبيقات، الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2006، الأردن، عمان، ص26.
2. حسن علي خضر، السياسات الائتمانية الزراعية في مصر ودور بنك التنمية والائتمان الزراعي (الوضع الحالي والتصور المستقبلي، الندوة القومية حول تمويل صغار المزارعين وتنظيماتهم، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، عمان، الأردن، 1997.

حيث يتبين من الجدول رقم (3-13) أن في معظم السنوات ينخفض فيه حجم التمويل المصرفي الزراعي ويزداد حجم الناتج المحلي الزراعي، وهذا يعني أن السياسة التمويلية الزراعية لم تواكب التطور الذي حدث في الناتج المحلي الزراعي، وإنما هناك بعض العوامل الأخرى التي أثرت في زيادة الناتج المحلي الزراعي، وهذا يدل أن القروض الزراعية لم توظف بالكامل في القطاع الزراعي وإنما استخدمت في أنشطة أخرى لا تتعلق بالزراعة، كما هو موضح بالجدول رقم (3-13).

جدول رقم (3-13)

الميل المتوسط و الميل الحدي لاستخدام القطاع الزراعي للتمويل المصرف الزراعي بالقيم الجارية

خلال الفترة من 1980 – 2010

السنة	الناتج المحلي الزراعي بالمليون دينار (1)	إجمالي القروض الزراعية بالمليون دينار (2)	الميل المتوسط لاستخدام القطاع الزراعي للتمويل المصرفي (3) = (1)÷(2)	الميل الحدي لاستخدام القطاع الزراعي للتمويل المصرفي (4) = $_1\Delta \div _2\Delta$
1980	236.40	5.122	0.0216	-
1981	273.60	15.374	0.0561	0.2755
1982	285.70	14.553	0.0509	-0.0678
1983	303.00	11.924	0.0393	-0.1519
1984	323.00	12.592	0.0389	0.0334
1985	242.20	10.303	0.0425	0.0282
1986	384.70	9.261	0.0240	-7.312
1987	411.20	11.932	0.0290	0.1007
1988	423.30	16.000	0.0377	0.336
1989	439.80	31.831	0.0723	0.959
1990	482.90	19.035	0.0394	-0.2968
1991	542.40	18.567	0.0342	-7.813
1992	630.20	12.246	0.0194	-0.0719
1993	708.80	16.058	0.0226	0.0435
1994	827.90	11.921	0.0143	-0.0349
1995	933.40	18.152	0.0194	0.0590
1996	1074.50	23.072	0.0214	0.0348
1997	1267.00	18.782	0.0148	-0.0222
1998	1394.30	20.940	0.0150	0.0169
1999	1449.90	27.200	0.0187	0.1125
2000	1439.70	37.400	0.0268	-1
2001	1392.00	36.500	0.0262	0.0188
2002	1348.80	118.500	0.0878	-1.898
2003	1375.80	79.998	0.0581	-1.426
2004	1328.50	78.608	0.0591	0.0293
2005	1447.50	375.364	0.2593	2.493
2006	1643.00	480.700	0.2925	0.538
2007	1239.34	216.600	0.1747	0.654
2008	1386.10	117.000	0.0844	-0.678
2009	1562.30	32.600	0.0208	-0.479
2010	1336.89	34.000	0.0254	-6.210
المجموع	28134.13	1932.14	1.75	5.73
المتوسط	907.55	62.33	0.06	0.34

المصدر: 1. اللجنة الشعبية العامة للتخطيط (سابقاً)، التنمية الاقتصادية في ليبيا 1970-2003، طرابلس، ليبيا، 2004.

2. مصرف ليبيا المركزي، التقرير السنوي، أعداد مختلفة، طرابلس، ليبيا.

3 . العمود الثالث والرابع جمعت وحسبت من الباحث.

3-11-2 الميل المتوسط والميل الحدي لاستخدام القطاع الزراعي للتمويل المصرفي الزراعي بالقيم الثابتة في ليبيا خلال الفترة 1980 – 2010.

لمعرفة العلاقة بين الميل المتوسط والميل الحدي لاستخدام القطاع الزراعي للتمويل المصرفي الزراعي بالقيم الثابتة باعتبار سنة 1997 هي سنة الأساس خلال الفترة 1980 – 2010، وتم احتساب باقي بيانات الجدول بناء على ذلك، والجدول رقم (3-14) يبين ذلك، ويتضح من الجدول أن الميل المتوسط قد أتسم بالتذبذب في العديد من السنوات حيث كانت أقصى قيمة له في عام 2006 حيث بلغت نحو (0.292) وأن أدنى قيمة للميل المتوسط في عامي 1994 و 1997 حيث تمثلت نفس النسبة والتي بلغت نحو (0.014) وبلغ مجموع الميل المتوسط لاستخدام القطاع الزراعي للتمويل المصرفي (1.711) وبمتوسط (0.055) ، أما بالنسبة لميل الحدي لاستخدام القطاع الزراعي للتمويل المصرفي يتبين من الجدول أن أقصى قيمة (3.45) في عام (1998) بينما كان أقل قيمة (2.77-) خلال عام 2009، بينما بلغ مجموع الميل الحدي (13.469) وبمتوسط بلغ نحو (0.673). كما هو موضح في الجدول رقم (3 -14).

جدول رقم (3-14)

الميل المتوسط والميل الحدي لاستخدام القطاع الزراعي للتمويل المصرفي الزراعي بالقيم الثابتة في ليبيا خلال الفترة 1980 – 2010.

السنة	الناتج المحلي الزراعي بالمليون دينار (1)	إجمالي القروض الزراعية بالمليون دينار (2)	الميل المتوسط لاستخدام القطاع الزراعي للتمويل المصرفي (3)= (2)÷(1)	الميل الحدي لاستخدام القطاع الزراعي للتمويل المصرفي (4) = $\Delta_1 \div \Delta_2$
1980	1242.2	26.862	0.021	-
1981	1437.7	80.788	0.056	0.27
1982	1074.0	55.545	0.051	0.069
1983	1045.9	41.159	0.039	0.51
1984	1023.4	39.898	0.038	0.056
1985	680.9	28.965	0.042	0.031
1986	1047.0	25.206	0.024	-0.010
1987	1072.5	29.817	0.028	0.18
1988	1040.8	39.341	0.037	-0.30
1989	1065.1	77.091	0.072	1.53
1990	1078.3	42.507	0.039	-2.62
1991	1082.6	37.059	0.034	-1.26
1992	1150.2	22.350	0.019	-0.21
1993	1164.6	26.385	0.022	0.28
1994	1185.5	17.071	0.014	-0.44
1995	1204.5	23.424	0.019	0.33
1996	1225.0	26.304	0.021	0.14
1997	1267	18.782	0.014	-0.17
1998	1245.6	18.708	0.015	3.45
1999	1140.3	21.393	0.018	-0.025
2000	1166.1	30.293	0.025	0.34
2001	1237.1	32.438	0.026	0.030
2002	1329.3	116.79	0.087	0.91
2003	1385.4	80.561	0.058	-0.64
2004	1688.6	99.921	0.059	0.063
2005	1804.4	467.91	0.25	3.18
2006	1979.7	579.22	0.29	0.63
2007	1405.4	245.63	0.17	0.58
2008	1240.3	97.654	0.078	0.89
2009	1266.0	26.418	0.020	-2.77
2010	1052.6	26.771	0.025	-1.65
المجموع	38028.000	2502.261	1.711	13.469
المتوسط	1226.710	80.718	0.055	0.673

المصدر : العمود الثالث والرابع جمعت وحسبت من الباحث، باعتبار سنة 1997 كسنة اساس.

3-12 القروض الزراعية الممنوحة من المصرف الزراعي الليبي وأعداد الموظفين حسب المناطق في ليبيا خلال الفترة 2005-2010 .

يلاحظ من الجدول رقم (3-15) القروض التي منحة المصرف الزراعي حسب المناطق في ليبيا خلال الفترة 2005-2010، يوضح أن اكبر قيمة منحة المصرف الزراعي للمنطقة الغربية (100.375) مليون دينار عام 2007 ، وأن أدنى قيمة ممنوحة للمنطقة الغربية في عام 2010 بلغت (16.820) مليون دينار، أما بالنسبة للمنطقة الشرقية وهي تعتبر المنطقة الثانية من حيث قيم القروض الممنوحة حيث بلغت أقصى قيمة للمنطقة الشرقية (45.270) مليون دينار عام 2005 وبلغت أدنى قيمة للقروض الممنوحة من المصرف الزراعي للمنطقة الشرقية (6.094) مليون دينار عام 2008 ، ويتبين أيضا من الجدول رقم (3-15) أن اكبر قيمة منحة المصرف الزراعي للمنطقة الجنوبية بلغت (39.234) مليون دينار عام 2005 وكانت أقل قيمة منحة المصرف الزراعي للمنطقة الجنوبية (0.975) ألف دينار خلال عام 2008. ونلاحظ من الجدول التباين الكبير في منح القروض حسب المناطق من المصرف الزراعي الرئيسي ويتبين أيضاً أن المنطقة الغربية حصلت على أكبر القيم في منح القروض ومن ثم المنطقة الشرقية وفي المرتبة الأخيرة المنطقة الجنوبية الحصة أقل من قيم القروض الممنوحة من المصرف الزراعي.

جدول رقم (3-15)

القروض الممنوحة من المصرف الزراعي حسب المناطق في ليبيا خلال الفترة 2005 – 2010

(القيمة بمليون دينار) .

السنة	المنطقة الغربية	المنطقة الشرقية	المنطقة الجنوبية
2005	66.396	45.270	39.234
2006	27.429	20.739	18.732
2007	100.375	27.500	9.625
2008	17.307	6.094	0.975
2009	19.764	8.748	3.888
2010	16.820	7.645	1.019

المصدر: المصرف الزراعي الليبي ، أعداد متفرقة.

الفصل الرابع

التمويل الزراعي ودوره في التنمية الزراعية في ليبيا

الفصل الرابع

التمويل الزراعي ودوره في التنمية الزراعية في ليبيا

4-1 تمهيد:

تأتي أهمية التنمية الزراعية من دورها في تحسين نوعية الحياة التي يعيشها الإنسان لأنه المقياس الحقيقي للنجاح فيها، كذلك فإن نجاح التنمية لا يتوقف فقط على مجرد الارتفاع بمعدلات النمو في الناتج القومي الإجمالي وبالتالي فأن التنمية الزراعية تتجسد من خلال دورها كسياسة اقتصادية طويلة الأجل لتحقيق النمو الاقتصادي ويزداد بواسطتها الدخل القومي الحقيقي. ولا يخفى ما للتنمية الزراعية من ضرورة تلعبها في تنمية الاقتصاد القومي في جميع مجالاته. إذ انه تحت ظروف النمو الاقتصادي يلعب القطاع الزراعي دوراً حاسماً ومحدداً لممكنات ذلك النمو وذلك بتوفير الفائض الغذائي اللازم لنمو الصناعة فضلاً عن ضرورة زيادة كميات وأنواع الزروع اللازمة لتسهيل التمويل الخارجي لنمو الاقتصاد القومي.

4-2 ماهي التنمية الزراعية:

هناك العديد من التعريفات والمفاهيم للتنمية الزراعية منها تلك السياسة التي تنتجها الدولة بهدف استغلال الموارد الزراعية المتاحة بطريقة اقتصادية تؤدي في النهاية إلى زيادة المخرجات الإنتاجية لهذه الموارد مستخدمة في ذلك التقنية الحديثة التي تعمل على تحسين الكفاية الإنتاجية داخل الوحدات الإنتاجية(1). وتعرف أيضاً بأنها الزيادة أو النمو في الإنتاج الزراعي المخطط له، والذي يمكن التوصل إليه من خلال سياسات زراعية معينة ووفق إجراءات تنفيذية مدروسة حسب الإمكانيات والموارد المتاحة لدى المجتمع فهي إذا تتجه نحو الطاقة الإنتاجية من الإجراءات المناسبة والمتاحة(2). كما عرفت التنمية الزراعية بأنها مجموعة من السياسات والإجراءات المتبعة لتغيير بنيان وهيكل القطاع الزراعي، مما يؤدي إلى أحسن إستخدام ممكن للموارد الزراعية المتاحة، وتحقيق الارتفاع في الإنتاجية في الإنتاج الزراعي، بهدف رفع معدل الزيادة في الدخل الوطني وتحقيق مستوى معيشي مرتفع لأفراد المجتمع(3).

---

1. المصرف الزراعي، التمويل الزراعي و علاقته بالتنمية الزراعية، قسم البحوث والاحصاء، المصرف الزراعي، ليبيا، 1974، ص6.
2. لطفي خميس الفرجاني، دراسة اقتصادية لواقع القطاع الزراعي في ليبيا – الوضع الحالي وآفاق المستقبل، سبق ذكره، ص20.
3. غردي محمد، القطاع الزراعي الجزائري وإشكالية الدعم والاستثمار في ظل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، قسم العلوم الاقتصادية، 2012، ص8.

4-3 أهداف التنمية الزراعية:

تسعى التنمية الزراعية ضمن استراتيجية شاملة لعملية التنمية لتحقيق أهداف التنمية الزراعية لتحقيق الاكتفاء الذاتي الزراعي وتوفير السلع الغذائية وبعض المواد الأولية ذات الأصل الزراعي، والرفع من أهمية القطاع الزراعي حتى يساهم في زيادة معدل النمو في قطاع الزراعة بما يكفل لهذا القطاع المساهمة في زيادة الناتج القومي الإجمالي وتحقيق الأهداف الرئيسية التالية:-

1. تحقيق أكبر قدر ممكن من الاكتفاء الذاتي، من الحبوب والخضر والفاكهة واللحوم بأنواعها.

2. حماية الموارد الطبيعية المتاحة من تربة ومياه جوفية واستغلالها الاستغلال الأمثل وتنميتها.

3. رفع مستوى الدخل للفرد في النشاط الزراعي، بما يحقق مستوى معيشي يتماثل مع المستويات المعيشية للعاملين بالقطاعات الإنتاجية الأخرى.

4. العمل على تحقيق التوازن السكاني في مجال النمو العمراني عن طريق إقامة مراكز التجمعات السكانية المستقرة في المناطق الزراعية الجديدة[1].

5. العمل على زيادة الإنتاجية للموارد الاقتصادية الزراعية المستخدمة في كفاءة العمل المزرعي إذ غالباً ما يتسم العمل الزراعي في الدول النامية بانخفاض كفاءته ويأتي ذلك من خلال التدريب المهني ومتابعة الأساليب العلمية والعملية على العمليات المزرعية.

6. تطوير الثروة الحيوانية وزيادة منتجاتها وتطوير تصنيع المنتجات الحيوانية والنهوض بأساليب تسويقها[2].

7. تحقيق عدالة التوزيع بين الحضر والريف وصولاً لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

8. توفير الموارد الأولية للصناعات المحلية تحقيقاً لهدف التعويض عن الواردات[3].

---

1. لطفي خميس الفرجاني، دراسة اقتصادية لواقع قطاع الزراعة في ليبيا ـ الوضع الحالي وافاق المستقبل ، مرجع سبق ذكره، ص21.
2. نوري احمد سعيد، الائتمان الزراعي واثرة على تنمية قطاع الزراعة، مرجع سبق ذكره، ص71.
3. سمير عبد الأمير وجاسم ناصر حسين، دور التمويل في تنمية القطاع الزراعي الليبي (دراسة قياسية)، مرجع سبق ذكره، ص12.

4-4 الاستراتيجية العامة للتنمية الزراعية:

اعتمدت الاستراتيجية العامة للتنمية الزراعية في ليبيا على شكل مجموعة من السياسات والبرامج والمشروعات التي حددتها خطط التنمية ومن هذه الاستراتيجيات ما يلي[1]:

1. الحرص الشديد في استغلال موارد المياه وتنميتها عن طريق الاستعمال الاقتصادي المرشد للمياه من مختلف مصادرها وفي أوجه استغلالها المختلفة، والمحافظة على المخزون الجوفي من المياه عن طريق إقامة السدود على الوديان وتنظيم حفر الآبار، وإتباع الطرق العلمية في الري، وزراعة المحاصيل التي لا تستهلك كميات كبيرة من المياه.

2. حماية التربة من الانجراف، ومنع زحف الرمال، والتوسع في برامج التشجير، والاهتمام بالمراعي وإيجاد مراعي كافية للتوسع في تربية الأغنام.

3. التركيز على التوسع الرأسي جنباً إلى جنب مع التوسع الأفقي في الإنتاج الزراعي ويشمل ذلك زيادة إنتاجية الأراضي الزراعية والمزارع القائمة وذلك بإتباع مختلف الوسائل والطرق العلمية الحديثة المتبعة في الزراعة، والاستعانة بالبحوث الزراعية.

4. تحسين أوضاع السكان الزراعيين والتعليم والصحة والخدمات وتوفير وسائل كافية للتخزين والتسويق والإرشاد الزراعي إلى جانب مجموعة من السياسات المتعلقة بالائتمان الزراعي والإعانات.

4-5 مقومات التنمية الزراعية:

إن التنمية الزراعية تحتاج إلى مقومات خاصة بها، منها ما هو مرتبط بالموارد الطبيعية والمتمثل في الأراضي الزراعية والموارد المائية، والظروف المناخية، ومنها ما هو حيوي يتمثل في توفر الثروة النباتية والحيوانية. وهو ما نتطرق إليه فيما يلي[2]:

1. محمد عبد الجليل أبو سنينة، الموارد الزراعية والحيوانية في ليبيا محاولة في استشراف المستقبل، منشورات الهيئة القومية للبحث العلمي، الطبعة الأولى، طرابلس، ليبيا، 1993، ص11.
2. غردي محمد، القطاع الزراعي الجزائري وإشكالية الدعم والاستثمار في ظل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، مرجع سبق ذكره، ص ص 10 11.

4-5-1 الأراضي الزراعية: تمثل الأراضي الزراعية القاعدة الأساسية للإنتاج الزراعي، مما يجعلها ثروة استراتيجية لابد من العمل على حمايتها وتنميتها بالوسائل المتاحة، من خلال العمل على تحسينها وتوسيعها عن طريق تزويدها بالمحسنات العضوية، والقيام باستصلاح الأراضي والحد من التوسع العمراني والانجراف والتصحر والتملح، وهو مما يجعل ممارسة النشاط الزراعي عليها يهدف إلى زيادة الإنتاج عن طريق ثلاث محاور هي:

- محور زيادة الإنتاج بزيادة مساحة الأراضي المزروعة (التوسع الأفقي)
- محور زيادة الإنتاج بزيادة المساحة المحصولية (التكثيف المحصولي)
- محور زيادة الإنتاج بزيادة إنتاجية وحدة المساحة (التوسع الرأسي)

ويختلف تطبيق المحاور من دوله إلى أخرى، فنجد أن الدول المتقدمة تركز على المحور الثاني والثالث، وذلك لاعتمادها على التقدم التقني في زيادة الإنتاجية، أما الدول النامية التي لا تزال تعتمد على المحور الأول، مما يجعلها تحتاج إلى استثمارات ضخمة، ليس فقط في استصلاح الأراضي بل كذلك لتوفير البنية التحتية طرق وشبكات الري، وتوصيل الكهرباء، بناء الجسور ...الخ.

4-5-2 الموارد المائية: تعد الموارد المائية المحدد الرئيسي لإمكانيات التنمية الزراعية، وذلك بحكم محدوديتها من ناحية وانخفاض كفاءة إستخدامها من ناحية أخرى في الدول النامية، بالإضافة إلى الضغوطات الكبيرة على إستخداماتها والمتمثلة فيما يلي:

- ارتفاع معدلات نمو السكان.
- التغيرات المناخية التي يشهدها العالم، وزيادة التصحر وتدهور الموارد البيئية المختلفة.
- التطور الحضاري الهائل وغير المسبوق نتيجة لتحسن مستوى المعيشة لأغلبية سكان العالم.
- الأنماط الزراعية الإنتاجية غير المستدامة التي أدت وتؤدي إلى استنزاف الموارد المائية، خاصة غير المتجددة منها والمتمثلة في المياه الجوفية.

- عدم استجابة تقنيات الري الحديثة بصورة فعالة في كافة المجالات الزراعية.
- غياب الوعي لدى الأجيال الجديدة والمتعلق بثقافة الترشيد في إستخدام المياه.

4-5-3 الثروة الحيوانية والنباتية: يعتبر توفر الثروة الحيوانية والنباتية من مقومات التنمية الزراعية، لأن الهدف الرئيسي لأي نظام اقتصادي هو السعي إلى تحقيق الرفاهية الاقتصادية لأفراد المجتمع، من خلال الارتقاء بكفاءة استثمار هذه الموارد الحيوانية والنباتية المتاحة وصيانتها، لضمان استمرارها وقدرتها على العطاء، والذي يتفق مع أهداف التنمية الاقتصادية للقطاع الزراعي، وحتى يمكن استثمار هذه الموارد الإنتاجية الزراعية بالكفاءة الاقتصادية، يستلزم الأمر أن تكون نواتج هذا الاستثمار من المنتجات الزراعية والغذائية بالمستوى النوعي والكيفي الذي يفي بمتطلبات الأسواق، سواء الداخلية والخارجية من ناحية، ومن ناحية أخرى يحقق الاستثمار في تنمية هذه الموارد وتطويرها إلى الوفاء باحتياجات المجتمع من السلع الغذائية الرئيسية، ويخلق فرص العيش الكريم لأفراد المجتمع القائمين على عمليات الاستثمار الإنتاجي في هذا القطاع.

4-6 الاستثمار الزراعي في التنمية الزراعية:

الاستثمار الزراعي هو المحرك الرئيسي والدافع للتنمية الزراعية المستدامة ومن ثم تحقيق الأمن الغذائي حيث تضييق الفجوة بين الإنتاج والاستهلاك ورفع كفاءة استغلال الموارد المتاحة. كما أنه يؤدي إلى إقامة مشروعات جديدة تنمي القدرة الإنتاجية والبشرية مما يؤدي إلى زيادة معدلات النمو في الدخل وتحقيق الرفاهية الاقتصادية. ولذلك يعتبر موضوع الاستثمار والتمويل من المواضيع الهامة التي تتبوأ مكاناً رئيسياً في مختلف الدول المتقدمة والنامية على حد سواء من أجل رفع معدلات تنميتها الاقتصادية وتحقيق استقرارها الاقتصادي والعمل على إشباع إحتياجاتها الأساسية وتنمية ثرواتها الوطنية. ومن اجل التوصل إلى تحقيق هذه الأهداف فإن ذلك يتطلب البحث عن السبل والأساليب الكفيلة برفع الكفاءة الاقتصادية في استغلال مواردها الاستغلال الأفضل وزيادة طاقتها الإنتاجية وتعبئة مدخراتها الوطنية وتوظيفها بما يعود

عليها بأعلى العوائد وبأقل المخاطر إضافة إلى توفير المناخ المناسب للاستثمار وذلك بوضع القوانين والتشريعات التي تكفل استقطاب رؤوس الأموال واستثمارها بداخلها[1].

4-7 دور المصارف المتخصصة في التنمية الزراعية:

تكمن أهمية المصارف المتخصصة في عملية التنمية الاقتصادية من خلال ارتباطها المباشر بتمويل الحاجات الاستثمارية طويلة الأجل للقطاعات الاقتصادية المختلفة أكثر من التمويل الجاري لرأس المال العامل، ولأهميتها هذه سميت هذه المصارف في كثير من الاقتصاديات بمصارف التنمية. وتعتمد هذه المصارف عند تقديمها للائتمان ومزاولة النشاط المصرفي على مواردها أو على ما تقترضه من السوق المالية أو من خلال إصدار سندات للاكتتاب، وأنحصر دور المصارف الزراعية في تمويل المشاريع صغيرة الحجم والمتوسطة، ونظرا لمحدودية الخبرة في إدارة المرافق العامة، والنشاطات الإنتاجية الكبيرة وفق المعايير الاقتصادية ، كان التدني ملحوظاً في مستوى الأداء، ومن ثم انخفاض في الكفاءة الإنتاجية، مما نجم عنة خلل في البنية التحتية لتلك النشاطات الإنتاجية التي كان مخطط لها ضمن خطط التحول التنموية لتلك الدول ومن هنا تبرز أهمية ودور المصارف التخصصية بصورة عامة، والمصرف الزراعي بصورة خاصة، خاصة في تفعيل السياسة الائتمانية والاقراضية الممنوحة للمصارف من خلال الرفع من كفاءة الاستثمارات الزراعية، وتنشيطها في صورة مشاريع خاصة، ويتوقع أن تلقى عناية من أصحابها، مما يؤدي إلى زيادة الطلب على منتجاتها، إلا أن ذلك التوسع في دور المصارف في عمليات التمويل الزراعي يتطلب أن يكون وفقاً لاستراتيجية اقتصادية واضحة تستهدف بدورها تحقيق الرفاهية من ناحية، والعدالة الاجتماعية من ناحية أخرى كأهداف أساسية في مسألة التنمية الاقتصادية بصورة عامة.

وتبرز أهمية المصارف الزراعية في التنمية، ويزداد تأثيرها في الدول النامية بما تقدمه من قروض زراعية، حيث ترتبط هذه القروض ارتباطا وثيقاً بالدور الذي تؤديه في مجال الإنتاج الزراعي والتنمية الزراعية، ونجد اتفاقاً بين أهداف القروض الزراعية والتنمية الزراعية، مما يؤدي

1. الشريف الحرية الشريف، عائد ومخاطر الاستثمار وكيفية قياسها، رسالة ماجستير، كلية محاسبة وتمويل، الجامعة الإسلامية، فلسطين، غزة ، 2005.

إلى نمو أو زيادة الإنتاج والإنتاجية لهذه الموارد من خلال إستخدام التقنية الحديثة لتحسين الكفاية الإنتاجية داخل الوحدات الإنتاجية(1).

4-8 السياسات الاقتصادية الزراعية التي تم إتباعها في ليبيا:

لتحقيق مستهدفات خطة التنمية الزراعية تم انتهاج سياسات اقتصادية زراعية تكفل تحقيق التوازن بين الموارد المتاحة والأهداف المراد تحقيقها ومن أبرز تلك السياسات ما يلي:

4-8-1 سياسة الائتمان الزراعي:

استهدفت هذه السياسة تقديم القروض الزراعية عن طريق المصارف المتخصصة حيث يقوم المصرف الزراعي بمنح القروض الطويلة الأجل والمتوسطة والقصيرة الأجل، حيث تستخدم القروض الطويلة الأجل في حفر الآبار وإقامة الصهاريج وبناء الحظائر، بينما يتم الاستفادة من القروض المتوسطة الأجل في شراء الآلات الزراعية والمعدات، في حين تستخدم القروض القصيرة الأجل في تغطية المصروفات السنوية الدورية كأجور العمالة وشراء البذور والأسمدة.

4-8-2 سياسة الإعانات:

تستهدف هذه السياسة زيادة الإنتاج الزراعي عن طريق تخفيف تكاليف الإنتاج وتشجيع المزارعين على الاستمرار في أنتاج السلع الغذائية الاستراتيجية، وتقديم الإعانات لمساعدة المزارعين في شراء الأسمدة الكيماوية والأعلاف والآلات الزراعية ولوازم تربية النحل وغيرها.

4-8-3 السياسة السعرية:

تختص هذه السياسة ترك أسعار معظم السلع الزراعية لقوى الطلب والعرض فيما عدا السلع الزراعية المدعومة مثل الشاي والسكر والدقيق وغيرها من السلع الزراعية المدعومة، كما تستهدف دعم أسعار بعض السلع الزراعية بغرض تشجيع إنتاجها والتوسع فيها مثل دعم أسعار الحبوب وزيت الزيتون، حيث تتولى الدولة شرائها ودفع أثمانها.

1.نوري أحمد سعيد، الائتمان الزراعي وأثرة على تنمية قطاع الزراعة 1990 - 2006، مرجع سبق ذكره، ص ص72- 74.

4-8-4 السياسة التسويقية:

تساهم هذه السياسة في زيادة كفاءة أجهزة التسويق وذلك من أجل المحافظة على الأسعار بالنسبة للمزارعين والمستهلكين، كما تضع أمام المزارع حوافز أكبر للعمل والإنتاج. وتزداد فاعلية هذه السياسة من خلال إقامة المخازن والصوامع ومرافق التبريد والطرق الزراعية.

4-8-5 سياسة دعم التعاون الزراعي:

استهدفت هذه السياسة تقديم مستلزمات الإنتاج الزراعي وكذلك القروض الزراعية والإعانات عن طريق التعاونيات الزراعية[1].

4-8-6 سياسة تحديد الإنتاج وتحديد المساحات المزروعة[2]:

في بعض الحالات قامت الدولة بتحديد إنتاج المزارع من بعض المحاصيل الزراعية وذلك عن طريق تحديد العمليات المسوقة أو تحديد المساحات المزروعة عن طريق تبليغ المزارع رسمياً بذلك، وفي بعض الحالات يحتاج المزارعون إلى إعانات مالية من أجل أبقاء جزء من أراضيهم بدون زراعة محصول معين حيث حدث هذا بالنسبة لمحصول الطماطم نظراً لاستهلاكه لكميات هائلة من المياه.

4-9 مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي:

يحتل القطاع الزراعي أهمية كبيرة في البنيان الاقتصادي لكثير من دول العالم حيث تعتبر الزراعة موردا هاماً والذي يمكن الإعتماد علية في تحقيق أهداف وبرامج التنمية الاقتصادية وعلية يتوقف تحقيق الرفاء والرفاهية بين السكان.

وللزراعة أهمية كبيرة في عملية التنمية بسبب أهميتها الأولية، وأن لها دوراً جوهرياً في إطار عملية التصنيع. فالقطاع الزراعي علية أن يقدم عرضا لعوامل الإنتاج اللازمة للصناعة وأن يساهم في توسيع نطاق أسواق السلع الصناعية.

---

1. ناصرمحمد علي المسلاتي، دراسة تحليلية لمساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي ، مرجع سبق ذكره، ص ص109- 110.
2. نجم عبدالله أوحيدة ، تمويل الزراعي ودوره في تنمية قطاع الزراعة بمنطقة سبها ، مرجع سبق ذكره، ص63.

وأن يحقق زيادة في الإنتاج الزراعي تفوق الاستهلاك بحيث توافر المدخرات الزراعية تساهم في تمويل القطاع الصناعي. وللزراعة دورا في عملية التنمية لما تحققه من أهداف متعددة ومنها، توفير المنتجات الزراعية اللازمة لمعيشة الإنسان، وأيضا توفير المواد الخام الزراعية لقطاع الزراعة، وكذلك توفير العمل للعمالة الزراعية، وتوفير الموارد النقدية بالعملات الأجنبية من وراء الصادرات الزراعية.

4-9-1 تطور الناتج المحلي الإجمالي الزراعي بالأسعار الجارية والأسعار الثابتة في ليبيا خلال الفترة 1980- 2010.

يوضح الجدول رقم (4-16) أن إجمالي الناتج المحلي الزراعي خلال الفترة 1980-2010 بلغ نحو(30265.4) مليار دينار بالأسعار الجارية وبمتوسط بلغ نحو (976.3) مليون دينار بالأسعار الجارية، كما يلاحظ من الجدول أن الناتج المحلي الزراعي زاد بنحو (236.6) مليون دينار خلال عام 1980 إلى نحو 1931 مليار دينار عام 2010 بالأسعار الجارية، وكما يتبين أيضاً من الجدول أن ارتفاع الناتج المحلي الزراعي صاحبة ارتفاع في الناتج المحلي الإجمالي فقد بلغ عام 1980 من الناتج المحلي الإجمالي (10553.8) مليار دينار إلى حوالي (51.346) مليار دينار عام 2010، وأوضح الجدول رقم (4-16) ارتفاع نسبة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي بالقيم الجارية فقد ارتفعت إلى أقصى قيمة لها عام 1998 وقد بلغت نحو (11.1%) وبينما كانت أدنى قيمة لنسبة مساهمة الناتج المحلي الزراعي بالقيم الجارية عام 1980 إذ بلغت نحو (2.2%) وكانت نسبة إجمالي القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي بلغ نحو (180.6). وكما يلاحظ من الجدول أن قيمة أجمالي الناتج المحلي الزراعي بالقيم الثابتة بلغت نحو (40101.7) مليار دينار وبمتوسط لهذه الفترة بلغ نحو (1293.6) مليون دينار، بينما بلغت أقصى قيمة للناتج المحلي الزراعي بالقيم الثابتة نحو (2160.5) مليون دينار عام 2007 بينما بلغت أدنى قيمة للناتج المحلي الزراعي بالقيم الثابتة (962) مليون دينار عام 1985، وكما يتبين من الجدول ارتفاع نسبة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي بالقيم الثابتة حيث بلغت القيمة إلى أقصى حد عام 1998 بنحو (11%)، بينما قدرت أدنى قيمة لها عام 1980 بلغت نحو (2.2%). وكما يلاحظ من الجدول أن الناتج المحلي الإجمالي بالقيم الثابتة وصل إلى أقصى قيمة خلال فترة الدراسة عام 2006

حيث بلغ حوالي (55587.4) مليار دينار بينما كانت أقل قيمة للناتج المحلي الإجمالي بلغت نحو (11070.6) مليار دينار عام 1999.

جدول رقم (4-16)

الناتج المحلي الإجمالي الزراعي بقيمته الجارية والثابتة في ليبيا خلال الفترة 1980-2010.

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي بالقيم الجارية بالمليون دينار	الناتج المحلي الزراعي بالقيم الجارية بالمليون دينار	الأهمية النسبية الناتج المحلي الإجمالي الزراعي	الناتج المحلي الإجمالي بالقيم الثابتة باعتبار سنة1997 كسنة أساس	الناتج المحلي الزراعي بالقيم الثابتة باعتبار سنة 1997 كسنة أساس	الأهمية النسبية للناتج المحلي الإجمالي
1980	10553.8	236.6	2.2	55458.7	1243.3	2.2
1981	8798.8	273.6	3.1	46236.4	1437.7	3.1
1982	8932.4	285.7	3.2	34093.1	1090.4	3.1
1983	8511.7	303	3.6	29381.0	1045.9	3.5
1984	7804.7	323	4.1	24729.7	1023.4	4.1
1985	7852.1	342.2	4.4	22075.0	962.0	4.3
1986	6960.7	384.7	5.7	18945.8	1047.0	5.5
1987	6011.6	411.2	6.9	15679.7	1072.5	6.8
1988	6186.0	423.3	6.9	15210.2	1040.8	6.8
1989	7191.0	439.8	6.2	17415.8	1065.1	6.1
1990	8246.9	482.9	5.8	18416.4	1078.3	5.8
1991	8757.3	542.9	6.1	17479.6	1083.6	6.1
1992	9231.9	630.2	6.8	16849.6	1150.2	6.8
1993	9137.7	708.8	7.6	15014.2	1164.4	7.7
1994	9670.8	827.9	8.4	13849.0	1185.5	8.5
1995	10672.3	933.4	8.8	13772.4	1204.5	8.7
1996	12372.3	1074.5	9.1	14105.9	1225.0	8.6
1997	13800.5	1267.0	9.2	13800.5	1267	9.1
1998	12610.6	1394.3	11.1	11266.5	1245.6	11.0
1999	14075.2	1449.9	10.3	11070.6	1140.3	10.3
2000	17775.6	1439.7	8.1	14397.8	1166.1	8.0
2001	17621.4	1392.0	7.8	15660.6	1237.1	7.8
2002	24219.8	1348.8	5.5	23871.2	1329.3	5.5
2003	29885.7	1375.8	4.6	33845.6	1385.4	4.0
2004	39622.0	1328.5	3.3	50364.8	1688.6	3.3
2005	43561.0	1447.5	3.3	54301.9	1804.4	3.3
2006	46132.0	1643.0	3.5	55587.4	1979.7	3.5
2007	48709.2	1905.2	3.9	55238.3	2160.5	3.9
2008	50228.7	1813.0	3.6	41923.6	1513.2	3.6
2009	49854.2	1906.0	3.8	40400.4	1544.5	3.8
2010	51346.0	1931.0	3.7	40429.9	1520.4	3.7
المجموع	606333.9	30265.4	180.6	850871.6	40101.7	178.5
المتوسط	19559.2	976.3	5.8	27447.5	1293.6	5.8

المصدر: مجلس التخطيط العام، المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية، 1962-2001، إدارة الخطط والبرامج، بيانات غير منشورة، طرابلس، ليبيا، 2001- 2007.

حيث تبين من المعادلة رقم (1) بالجدول رقم(4-17) أن معدل النمو السنوي المركب في الناتج المحلي الزراعي بالقيم الجارية تزايد بالمتوسط خلال فترة الدراسة بمعدل نمو بلغ نحو (7.5%) سنوياً، كما قدر معامل التحديد R^2 بنحو (95.1%) من التغيرات في معدل النمو السنوي المركب لناتج المحلي الزراعي بالقيم الجارية ترجع إلى العوامل التي يعكس أثرها الزمن وأن (4.9%) الباقية منها ترجع إلى العوامل التي لم تشملها المعادلة، كما بلغت قيمتي F وt المحسوبتين (23.811) (566.984) على التوالي عند مستوى معنوية 1%.

كما لوحظ من المعادلة رقم (2) أن معدل النمو السنوي المركب في الناتج المحلي الزراعي بالقيم الثابتة تزايد بالمتوسط خلال فترة الدراسة بمعدل بلغ نحو(1.6%)، كما قدر معامل التحديد R^2 بنحو (53.9%) من التغيرات في معدل النمو السنوي المركب للناتج المحلي الزراعي بالقيم الجارية ترجع إلى العوامل التي يعكس أثرها الزمن وأن (56.1%) الباقية منها ترجع إلى العوامل التي لم تشملها المعادلة، كما بلغت قيمتي F وt المحسوبتين (5.819) (33.859) على التوالي عند مستوى معنوية 1%.

جدول رقم (4-17)

معادلات الاتجاه العام الزمني للناتج المحلي الزراعي بالقيم الجارية والقيم الثابتة خلال الفترة في ليبيا 1980 - 2010.

رقم المعادلة	اسم الظاهرة	المعادلة	معدل النمو%	R^2	F
1	الناتج المحلي الزراعي بالقيم الجارية بالمليون دينار	$Y = 237.877+0.075Xt$ (17.311) (23.811)	7.5	95.1	566.984
2	الناتج المحلي الزراعي بالقيم الثابتة بالمليون دينار	$Y = e^{975.083 + 0.016Xt}$ (19.424) (5.819)	1.6	53.9	33.859

المصدر: حسبت من بيانات الجدول رقم (4-16).

4-9-2 أثر الزيادة في الناتج المحلي الزراعي بالقيم الجارية والثابتة على الناتج المحلي الإجمالي بالقيم الجارية والثابتة.

جدول رقم (4-18)

تحليل أثر الزيادة في الناتج المحلي الزراعي بالقيم الجارية والثابتة على الناتج المحلي الإجمالي بالقيم الجارية والثابتة في ليبيا.

رقم المعادلة	اسم الظاهرة	المعادلة	R^2	F
1	اثر الزيادة في الناتج المحلي الزراعي على الناتج المحلي الإجمالي بالقيم الجارية	y= -3382.614+23.499x (-1.091) (8.563)	71.7	73.3
2	اثر الزيادة في الناتج المحلي الزراعي على الناتج المحلي الإجمالي بالقيم الثابتة	y= -25846.75+41.198x (-3.168) (6.690)	60.7	44.76

Y= القيمة التقديرية للناتج المحلي الإجمالي بالقيم الجارية والثابتة بالمليون دينار.

X= الناتج المحلي الزراعي بالقيم الجارية والثابتة بالمليون دينار.

عند إجراء تحليل الانحدار المتعدد للبيانات بالجدول رقم (4-16) لتقدير تلك العلاقة تبين أن أفضلها الصورة الخطية كما هو موضح بالمعادلة رقم (1) والملحق رقم (1) بالجدول رقم(4-18) ومن نتائج هذه المعادلة تبين أن قيمة الناتج المحلي الزراعي له تأثير على الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة الدراسة، أي أنه إذا زاد الناتج المحلي الزراعي بمقدار 10% فإن الناتج المحلي الإجمالي يزيد بنسبة (23.49%) بالقيم الجارية خلال فترة الدراسة، كما قدر R^2 بنحو (71.7%) أي ما يعني أن التغيرات في القيمة التقديرية للناتج المحلي الإجمالي ترجع إلى الزمن أما (28.3%) الباقية ترجع إلى عوامل أخرى لم يتضمنها النموذج، كما دلت معنوية معامل قيمة الناتج المحلي الزراعي عند المستوى (1%) حيث بلغت قيمة t المحسوبة (8.563) وبلغت قيمة F المحسوبة نحو (73.3).

ويتبين من دراسة المعادلة رقم (2) بالجدول (4-18) والملحق رقم (2) أن قيمة الناتج المحلي الزراعي له تأثير إيجابي على الناتج المحلي الإجمالي بنسبة (41.19%)، وكما قدر معامل التحديد R^2 بنحو (60.7%) أي أن من التغيرات في القيمة الثابتة للناتج المحلي الإجمالي ترجع إلى تغير في القيمة التقديرية للناتج المحلي الزراعي وأن (39.3%) الباقية ترجع إلى عوامل أخرى لم يتضمنها النموذج، كما بينت نتائج المعادلة رقم (2) على معنوية الناتج المحلي الزراعي بالقيم الثابتة عند مستوى معنوية (1%) حيث بلغت قيمة F المحسوبة بنحو (44.76) وكذلك قيمة t المحسوبة (6.690).

جدول رقم (4-19) القيم الجارية والثابتة للناتج المحلي الزراعي والقيم الجارية والثابتة للقروض الزراعية القصيرة والمتوسطة والطويلة الأجل في ليبيا خلال الفترة 1980-2010 (بالمليون دينار).

السنة	الناتج المحلي الزراعي بالقيم الجارية	الناتج المحلي الزراعي بالقيم الثابتة	القروض القصيرة الأجل بالقيم الجارية	القروض القصيرة الأجل بالقيم الثابتة	القروض المتوسطة الأجل بالقيم الجارية	القروض المتوسطة الأجل بالقيم الثابتة	القروض الطويلة الأجل بالقيم الجارية	القروض الطويلة الأجل بالقيم الثابتة
1980	236.4	1242.3	2.706	14.219	1.572	8.260	8.34	4.382
1981	273.6	1437.7	10.576	55.575	2.960	15.554	1.838	9.658
1982	285.7	1090.4	6.600	25.190	4.574	17.458	3.379	12.896
1983	303	1045.9	3.700	12.771	6.400	22.091	1.838	6.296
1984	323	1023.4	7.570	23.986	3.980	12.610	1.042	3.301
1985	342.2	962.0	5.527	15.538	3.540	9.952	1.236	3.474
1986	384.7	1047.0	2.953	8.037	4.428	12.052	1.880	5.117
1987	411.2	1072.5	4.660	12.154	4.025	10.498	2.753	7.180
1988	423.3	1040.8	4.630	11.384	6.520	16.031	4.850	11.925
1989	439.8	1065.1	13.124	91.840	8.775	61.406	9.932	24.054
1990	482.9	1078.3	7.471	16.683	4.670	10.652	6.804	15.194
1991	542.9	1083.6	11.444	22.842	3.615	7.215	3.508	7.00
1992	630.2	1150.2	6.063	11.065	3.378	6.165	2.805	5.119
1993	708.8	1164.4	12.997	21.355	2.094	3.440	0.967	1.588
1994	827.9	1185.5	9.391	13.448	1.795	2.570	0.735	1.052
1995	933.4	1204.5	13.400	17.292	2.660	3.432	2.092	2.703
1996	1074.5	1225.0	11.500	13.111	8.710	9.930	2.862	3.263
1997	1267.0	1267	10.440	10.44	6.208	6.208	2.134	2.134
1998	1394.3	1245.6	12.710	11.355	5.130	4.583	3.100	2.769
1999	1449.9	1140.3	14.700	11.562	10.500	9.380	2.000	1.573
2000	1439.7	1166.1	25.800	20.897	10.200	8.022	1.400	1.133
2001	1392.0	1237.1	19.200	17.063	11.100	9.864	6.200	5.510
2002	1348.8	1329.3	9.000	8.870	54.500	53.715	55.000	54.208
2003	1375.8	1385.4	3.710	3.736	24.067	24.245	52.221	52.589
2004	1328.5	1688.6	17.296	21.985	33.577	42.680	27.735	35.254
2005	1447.5	1804.4	9.916	12.361	116.925	145.755	248.523	309.801
2006	1643.0	1979.7	10.000	12.049	84.700	102.060	386.000	465.116
2007	1905.2	2160.5	26.600	30.165	103.400	117.260	86.600	104.349
2008	1813.0	1513.2	26.000	21.701	56.000	46.740	35.000	29.212
2009	1906.0	1544.5	29.300	23.743	2.700	2.188	0.600	0.486
2010	1931.0	1520.4	23.100	18.188	10.200	8.031	0.700	0.551
المجموع			3720.84	610.61	602.903	810.05	956.554	1188.89
المتوسط			12002.70	38.16	19448.48	50.63	30856.58	74.31

المصدر: (1) مصرف ليبيا المركزي، التقرير السنوي، أعداد مختلفة، طرابلس، ليبيا. (2) المصرف الزراعي، التقرير السنوي، أعداد مختلفة، طرابلس، ليبيا.

4-9-3 تحليل أثر قيم كل من القروض الزراعية الممنوحة القصيرة والمتوسطة الأجل على قيمة الناتج المحلي الزراعي بالقيم الجارية والحقيقية في ليبيا خلال الفترة (1980 – 2010).

حيث يفترض أن هناك علاقة دالية من خلال الناتج المحلي الزراعي بالقيم الجارية والقيم الثابتة مع القروض القصيرة والقروض المتوسطة الأجل بالقيم الجارية، وتم اختيار أفضل تقدير لتلك العلاقة وهي الصورة الخطية وهي أفضل في تحليل الانحدار المتعدد للبيانات كما هو موضح في المعادلة رقم (1) بالجدول رقم (4-20)، والملحق رقم (3) ومن خلال نتائج المعادلة تبين أن هناك علاقة موجبة بين كل من قيم القروض القصيرة والمتوسطة الأجل الممنوحة مع قيمة الناتج المحلي الزراعي بالقيم الجارية خلال الفترة 1980- 2010، وهذا يعني كلما زادت قيمة القروض القصيرة الأجل بوحدة واحدة يزيد الناتج المحلي الزراعي بنحو (50.814) مليون دينار مع فرضية ثبات قيمة القروض المتوسطة الأجل، وأيضاً إذا زادات القروض المتوسطة الأجل الممنوحة بوحدة واحدة تؤدي الى زيادة في قيمة الناتج المحلي الزراعي بنحو (7.048) مليون دينار مع فرضية ثبات قيمة القروض القصيرة الأجل، كما يوضح الجدول رقم (4-22) أن معامل التحديد R^2 قدر بنحو (71%) وهذا يعني أن التغيرات التي حدثت في المتغير التابع (الناتج المحلي الزراعي) سببها التغيرات في المتغيرين المستقلين 2X،1X نسبة (29%) تعود لمتغيرات أخرى لم يتضمنها النموذج، كما أوضحت نتائج المعادلة رقم (1) معنوية تحليل الانحدار لقيم t لقروض القصيرة الأجل (6.268) والقروض المتوسطة الأجل (3.568) وأيضاً قيمة F المحسوبة بلغت نحو (34.222) عند مستوى معنوية 1%.

وتم تقدير العلاقة بين القروض الزراعية القصيرة والمتوسطة الأجل والناتج المحلي الزراعي بالقيم الثابتة تبين أن أفضل الصور الرياضية الخطية كما هو موضح بالجدول رقم (4-20) والملحق رقم (3)، وتبين من نتائج المعادلة رقم (2) أن هناك علاقة (عكسية) سالبة بين كل من قيم القروض القصيرة الأجل مع قيمة الناتج المحلي الزراعي بالقيم الثابتة خلال فترة الدراسة أي ينقص بنحو (2.102) مليون دينار، مع فرضية ثبات القروض المتوسطة الأجل، ويعزى ذلك ارتفاع اسعار مستلزمات المستخدمة في الانتاج الزراعي وضعف في المخصصات الإقراضية الممنوحة للمزارعين مما تسبب في اثر سلبي على القطاع الزراعي. أما بالنسبة

للقروض المتوسطة الأجل أي كلما تزداد القروض المتوسطة الأجل بوحدة واحدة يزداد الناتج المحلي الزراعي بمقدار (6.266) مليون دينار مع فرضية ثبات القروض القصيرة الأجل، وكما قدر المعامل التحديد R^2 بنحو (57.2%) يعني أن التغيرات التي حدثت في المتغير التابع أي قيمة الناتج المحلي الزراعي سببها التغيرات في المتغيرين المستقلين بينما (42.8%) الباقية ترجع لمتغيرات أخرى لم يتضمنها النموذج كما أظهرت نتائج المعادلة رقم (2) معنوية قيمة F المحسوبة حيث بلغت قيمتها (18.730)، بينما يلاحظ (عدم معنوية) معامل القروض القصيرة الأجل لقيمة t المحسوبة (0.937−)، ويتبين من المعادلة معنوية القروض المتوسطة لقيمة t حيث بلغت قيمته بنحو (6.120) عند مستوى معنوية 1%.

جدول رقم (4−20)

تحليل أثر القروض الزراعية الممنوحة القصيرة والمتوسطة والطويلة الأجل على الناتج المحلي الزراعي بالقيم الجارية والثابتة في ليبيا خلال الفترة 1980 – 2010.

رقم المعادلة	اسم الظاهرة	المعادلة	R^2	F
1	أثر القروض الزراعية القصيرة والمتوسطة الأجل على الناتج المحلي الزراعي بالقيم الجارية	$Y = 269.317 + 50.814X_1 + 7.048X_2$ (2.067) (6.268) (3.568)	71	34.222
2	أثر القروض الزراعية القصيرة والمتوسطة الأجل على الناتج المحلي الزراعي بالقيم الثابتة	$Y = 1171.286 - 2.102X_1 + 6.266X_2$ (19.682) (-0.937) (6.120)	57.2	18.730
3	أثر القروض الزراعية الطويلة الأجل على الناتج المحلي الزراعي بالقيم الجارية	$Y = 895.002 + 2.614X$ (8.486) (2.118)	13.4	4.486
4	أثر القروض الزراعية الطويلة الأجل على الناتج المحلي الزراعي بالقيم الثابتة	$Y = 1217.198 + 1.992X$ (28.596) (4.847)	44.8	23.498

حيث أن:

Y= الناتج المحلي الزراعي بالقيم الجارية والقيم الثابتة بالمليون دينار.

1X= القروض القصيرة الأجل بالقيم الجارية والقيم الثابتة بالمليون دينار.

2X= القروض المتوسطة الأجل بالقيم الجارية والقيم الثابتة بالمليون دينار.

الأرقام بين الأقواس تمثل قيم t المحسوبة.

حيث أن:

Y= الناتج المحلي الزراعي بالقيم الجارية والقيم الثابتة بالمليون دينار.

X= القروض الطويلة الأجل بالقيم الجارية والقيم الثابتة بالمليون دينار.

الأرقام بين الأقواس تمثل قيم t المحسوبة.

4-9-4 تحليل العلاقة بين الناتج المحلي الزراعي والقروض الزراعية الطويلة الأجل الممنوحة بالقيم الجارية والقيم الثابتة في ليبيا خلال الفترة 1980 -2010.

لمعرفة العلاقة بين قيمة الناتج المحلي الزراعي وقيمة القروض الطويلة الأجل بالقيم الجارية من خلال المعادلات الخطية الموضحة بالجدول رقم (4-20) والملحق رقم (3) ويتضح من دراسة المعادلة رقم (3) أن قيمة الناتج المحلي الزراعي توجد علاقة (طردية) موجبة مع قيمة القروض الزراعية الطويلة الأجل بالقيم الجارية خلال فترة الدراسة، ويتبين من نتائج المعادلة أن زيادة قيمة القروض الزراعية الطويلة الأجل بمقدار وحدة واحدة يؤدي ذلك إلى زيادة الناتج المحلي الزراعي بنحو (2.614) مليون دينار، وكما قدر معامل التحديد R^2 بنحو (13.4%) أي أن التغيرات في قيمة الناتج المحلي الزراعي ترجع إلى التغير في قيمة القروض الطويلة الأجل بالقيم الجارية وأن (86.6%) الباقية ترجع لعوامل أخرى لم يتضمنها النموذج وكذلك تبين معنوية قيمة t المحسوبة بلغت (2.118) وكذلك قيمة F المحسوبة بلغت قيمتها (4.486) عند مستوى معنوية 1%.

وتوضح المعادلة رقم (4) بالجدول رقم (4-20) والملحق رقم (3) أن هناك علاقة موجبة تربط الناتج المحلي الزراعي مع قيمة القروض الطويلة الأجل الممنوحة بالقيم الثابتة خلال فترة الدراسة، ويلاحظ من المعادلة أنه عند زيادة قيمة القروض الطويلة الأجل بالقيم الثابتة بمقدار وحدة واحدة فإن الناتج المحلي الزراعي يزداد بمقدار (1.992) مليون دينار، كما قدر معامل التحديد R^2 بنحو (44.8%) وهذا يعني أن التغيرات في القيمة الثابتة للناتج المحلي الزراعي ترجع الى التغيرات في القيمة الحقيقية للقروض الطويلة الأجل وأن (55.2%) الباقية ترجع لعوامل أخرى لم يتضمنها النموذج وكذلك أوضحت نتائج المعادلة رقم (2) أن قيمة F المحسوبة للنموذج بلغت قيمتها (23.498) وبلغت قيمة t المحسوبة (4.847) أي ثبتت معنويتها عند مستوى معنوية 1%.

جدول رقم (4-21)

الناتج المحلي الزراعي وإجمالي القروض الزراعية بالقيم الجارية والثابتة في ليبيا

خلال الفترة 1980-2010.

السنوات	الناتج المحلي الزراعي بالقيم الجارية	الناتج المحلي الزراعي بالقيم الثابتة	إجمالي القروض الزراعية بالقيم الجارية	إجمالي القروض الزراعية بالقيم الثابتة
1980	236.6	1243.3	5.112	26.862
1981	273.6	1437.7	15.374	80.788
1982	285.7	1090.4	14.553	55.545
1983	303	1045.9	11.924	41.159
1984	323	1023.4	12.592	39.898
1985	342.2	962.0	10.303	28.965
1986	384.7	1047.0	9.261	25.206
1987	411.2	1072.5	11.432	29.817
1988	423.3	1040.8	16000	39.341
1989	439.8	1065.1	31.831	77.091
1990	482.9	1078.3	19.035	42.507
1991	542.9	1083.6	18.567	37.059
1992	630.2	1150.2	12.246	22.350
1993	708.8	1164.4	16.058	26.385
1994	827.9	1185.5	11.921	17.071
1995	933.4	1204.5	18.152	23.424
1996	1074.5	1225.0	23.072	26.304
1997	1267.0	1267	18.782	18.782
1998	1394.3	1245.6	20.940	18.708
1999	1449.9	1140.3	27.200	21.393
2000	1439.7	1166.1	37.400	30.293
2001	1392.0	1237.1	36.500	32.438
2002	1348.8	1329.3	118.500	116.79
2003	1375.8	1385.4	79.998	80.561
2004	1328.5	1688.6	78.608	99.921
2005	1447.5	1804.4	375.364	467.91
2006	1643.0	1979.7	480.700	579.22
2007	1905.2	2160.5	216.600	245.63
2008	1813.0	1513.2	117.000	97.654
2009	1906.0	1544.5	32.6000	26.418
2010	1931.0	1520.4	34.000	26.771
المجموع			**1931541**	**2502.26**
المتوسط			**62307.78**	**156.39**

المصدر: (1) مصرف ليبيا المركزي، التقرير السنوي، أعداد مختلفة، طرابلس، ليبيا. (2) المصرف الزراعي، التقرير السنوي، أعداد مختلفة، طرابلس، ليبيا.

4-9-5 تحليل العلاقة بين القيم الجارية والثابتة للناتج المحلي الزراعي والقيم الجارية والثابتة لإجمالي القروض الزراعية في ليبيا خلال الفترة 1980- 2010.

من خلال بيانات الجدول رقم (4-21) ولتحليل العلاقة بين الناتج المحلي الزراعي وإجمالي القروض الزراعية بالقيم الجارية وباستخدام طريقة المربعات الصغرى ولتقدير الصور الرياضية المختلفة تبين أن أفضلها كانت الصورة اللوغارتيمية الطبيعية بالنسبة للمعادلة رقم (1) للقيم الجارية بالجدول رقم (4-22) والملحق رقم (3) أن الناتج المحلي الزراعي تربطه علاقة (طردية) موجبة مع إجمالي القروض الزراعية بالقيم الجارية وهذا يعني أن زيادة في إجمالي قيمة القروض الزراعية بنسبة 10% تؤدي إلى زيادة في القيمة الجارية للناتج المحلي الزراعي بنسبة (4.56%) مليون دينار، وكذلك قدر معامل التحديد R^2 بنحو (51.5%) وهذا يعني أن حوالي 51.5% من التغيرات في الناتج المحلي الإجمالي ترجع إلى إجمالي قيم القروض الزراعية وأن هناك (48.5%) الباقية ترجع إلى عوامل أخرى لم يتضمنها النموذج وكذلك بينت نتائج المعادلة رقم (1) معنوية النموذج ككل عند مستوى 1% حيث بلغت قيمة F المحسوبة (30.79) وأيضاً بلغت قيمة t المحسوبة نحو (17.723).

جدول رقم (4-22)

أثر إجمالي القروض الزراعية على الناتج المحلي الزراعي بالقيم الجارية والثابتة.

رقم المعادلة	اسم الظاهرة	المعادلة	R^2	F
1	أثر إجمالي القروض الزراعية على الناتج المحلي الزراعي بالقيم الجارية	lnY = 5.140 + 0.456lnx (17.723) (5.546)	51.5	30.79
2	أثر إجمالي القروض الزراعية على الناتج المحلي الزراعي بالقيم الثابتة	Y = 1157.032 + 1.692X (27.171) (5.921)	54.7	35.053

حيث أن:

Lny= اللوغارتيم الطبيعي للناتج المحلي الزراعي المقدر بالقيم الجارية والثابتة.

Lnx= اللوغارتيم الطبيعي لجمالي القروض الزراعية بالقيم الجارية والثابتة.

Y= الناتج المحلي الزراعي بالقيم الجارية والثابتة.

X= إجمالي القروض الزراعية بالقيم الجارية والثابتة.

وأوضحت المعادلة رقم (2) بالجدول رقم (4-22) والملحق رقم (3) أن هناك علاقة طردية موجبة بين قيم القروض والناتج المحلي الزراعي بالقيم الثابتة إجمالي القروض الزراعية

الممنوحة بالقيم الثابتة حيث أن بزيادة القروض بحوالي مليون دينار سوف تؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الزراعي بحوالي (1.69)، ونسبة معامل التحديد R^2 إن حوالي (54.7%) من التغيرات في قيمة الناتج المحلي الإجمالي ترجع إلى قيمة القروض الزراعية وأن (45.3%) الباقية ترجع إلى للعوامل أخرى لم يتضمنها النموذج، وقد ثبت معنوية النموذج ككل عند مستوى 1%، حيث بلغت قيمة **F** المحسوبة (35.053) وأيضاً بلغت قيمة t المحسوبة بنحو (5.921).

4- 10 التكوين الرأسمالي الثابت وأثره على قطاع الزراعة:

بدأ التكوين الرأسمالي الثابت في قطاع الزراعة يتزايد بصفة عامة نتيجة لتنفيذ الخطط التنموية الاقتصادية المختلفة فقد بلغ التكوين الرأسمالي الثابت بالقيم الجارية في قطاع الزراعة كما تشير البيانات الواردة بالجدول رقم (4-23) أن التكوين الرأسمالي الثابت بقطاع الزراعة بالقيم الجارية بلغ عام 1980 نحو (336.4) مليون دينار وبدأت تنخفض قيمته إلى أن وصلت نحو (30.1) مليون دينار عام 1991، إلا أنه بعد عام 1993 أخذت في الزيادة حيث سجلت ما قدره (649.1) مليون دينار عام 1997، بينما قدر التكوين الرأسمالي في عام 2007 ما مقداره (2122.6) مليون دينار وهي أكبر قيمة له خلال الفترة 1980- 2010 ثم بعد ذلك انخفض حجم التكوين الرأسمالي حيث وصل إلى ما قيمته (784.9) مليون دينار، أما في عام 2010 فقد وبلغ حجم التكوين الرأسمالي حوالي (1820.2) مليون دينار.

أما بالنسبة للتكوين الرأسمالي الثابت بالقيم الثابتة كما هو موضح بالجدول رقم (4-23) فقد بلغ عام 1980 (1743) مليون دينار ثم بدا بالانخفاض حتى عام 2001 الذي بلغ (1318.1) مليون دينار بالقيم الثابتة، وبعد ذلك أخذ التكوين الرأسمالي الثابت بالقيم الثابتة بالارتفاع حتى بلغ أقصى قيمة له خلال فترة الدراسة 1980- 2010 حيث بلغ (2407.1) مليون دينار خلال عام 2007 وبعد ذلك انخفض التكوين الرأسمالي الثابت بالقيم الثابتة ، ولقد بلغ التكوين الرأسمالي بالقيم الثابتة (1433.2) مليون دينار خلال عام 2010.

4-10-1 تحليل العلاقة بين إجمالي القيم الجارية والثابتة للقروض الزراعية والتكوين الرأسمالي الثابت الزراعي بالقيم الجارية والقيم الثابتة في ليبيا خلال الفترة 1980-2010.

بافتراض أن المزارعين يستغلون كافة القروض الممنوحة إليهم (القصيرة، المتوسطة، والطويلة الأجل) من المصرف الزراعي في التكوين الرأسمالي الثابت لقطاع الزراعة. لهذا من المهم دراسة العلاقة بينهما لمعرفة تأثير إجمالي تلك القروض بقيمتها الجارية على التكوين الرأسمالي الثابت بقطاع الزراعة، ولمعرفة كيفية تقدير رصيد رأس المال النقدي الحقيقي في قطاع الزراعة يحتاج الأمر إلى توفر ثلاثة أنواع من البيانات هي حجم رأس المال الموجوده في سنة ما ، والتكوين الرأسمالي الثابت خلال فترة معينة وقيمة الاستهلاك السنوي، ومن ثم صافي رأس المال في السنة والذي يمكن التعبير عنه بالمعادلة رقم (1) كالتالي:

$$K_{t+1} = K_t + (I_t - D_t) \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (1)$$

$$K_{t+1} = K_t + In_t \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (2)$$

$$\Delta K = K_{t+1} - K_t = In_t \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (3)$$

حيث أن:

K_{t+1}: إجمالي رصيد رأس المال الثابت في نهاية السنة t+1.

K_t: إجمالي رصيد رأس المال الثابت في نهاية السنة السابقة t.

I_t: إجمالي تكوين رأس المال الثابت في السنة t.

D_t: قيمة استهلاك رأس المال في السنة t.

In: صافي التكوين الرأسمالي الثابت في السنة t وهو عبارة عن $(I_t - D_t)$.

من خلال المعادلة رقم (1) يمكن تقدير رصيد رأس المال للسنوات اللاحقة للحصول على رصيد رأس المال في السنة t بفرض أن:

$$\frac{Kt}{Yt} = \frac{\Delta Kt}{\Delta Yt}$$

$$\Delta K_t = In_t$$

$$\frac{Kt}{Yt} = \frac{Int}{\Delta Yt}$$

$$K_t * \Delta Y_t = Y_t * In_t$$

$$Kt = In_t * \left[\frac{Yt}{\Delta Yt}\right]$$

ومنها

$$Kt = In_t * \frac{1}{g} \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(4)$$

g تعني معدل النمو في الناتج المحلي الزراعي الحقيقي.

باستخدام المعادلة رقم (4) تم الحصول على رصيد رأس المال الحقيقي في سنة 1980 الذي يساوي:

$$=1743.0 * \frac{1}{1.6} = 1089.375K1980$$

حيث أن 1743 تمثل صافي التكوين الرأسمالي الثابت بالقيم الثابتة و 1.6 تمثل معدل النمو في الناتج المحلي الزراعي بالقيم الثابتة.

وتم الحصول على رصيد رأس المال في السنوات اللاحقة كالتالي:

$$K_{t+1}=1089.375+2046.6=3135.975$$

جدول رقم (4-23)

تطور الناتج المحلي الزراعي والتكوين الرأسمالي الثابت لقطاع الزراعة بالقيم الجارية والثابتة في ليبيا خلال الفترة 1980-2010 (القيم بالمليون دينار)

السنوات	إجمالي القروض الزراعية بالقيم الجارية	إجمالي القروض الزراعية بالقيم الثابتة	التكوين الرأسمالي الثابت الزراعي بالقيم الجارية	التكوين الرأسمالي الثابت بالقيم الثابتة	رصيد رأس المال الحقيقي*	عدد العمالة بقطاع الزراعة بالألف عامل
1980	5.112	26.862	336.4	1743.0	1743.0	153.4
1981	15.374	80.788	394.9	2046.6	3135.975	157.6
1982	14.553	55.545	237.5	906.4	4042.375	163.1
1983	11.924	41.159	208.3	719.0	4761.375	162.0
1984	12.592	39.898	190.4	603.2	5364.575	173.0
1985	10.303	28.965	120.5	338.7	5703.275	177.0
1986	9.261	25.206	82.3	224.0	5927.275	179.0
1987	11.432	29.817	71.6	214.6	6141.875	180.0
1988	16000	39.341	71.8	176.5	6318.375	186.9
1989	31.831	77.091	112.8	273.1	6591.475	191.6
1990	19.035	42.507	174.1	388.7	6980.175	188.9
1991	18.567	37.059	30.1	60.0	7040.175	189.6
1992	12.246	22.350	85.02	155.5	7195.675	196.6
1993	16.058	26.385	521.4	856.7	8052.375	201.2
1994	11.921	17.071	410.0	587.1	8639.475	206.0
1995	18.152	23.424	401.9	518.6	9158.075	212.7
1996	23.072	26.304	436.4	497.5	9655.575	219.5
1997	18.782	18.782	649.1	649.1	10304.675	219.2
1998	20.940	18.708	345.5	308.6	10613.275	225.1
1999	27.200	21.393	257.5	202.5	10815.775	231.1
2000	37.400	30.293	508.7	412.0	11227.775	232.2
2001	36.500	32.438	1483.2	1318.1	12545.875	234.2
2002	118.500	116.79	1350.6	1331.1	13876.975	235.6
2003	79.998	80.561	906.3	912.6	14789.575	238.4
2004	78.608	99.921	676.2	859.5	15649.075	240.5
2005	375.364	467.91	1226.7	1529.1	17178.175	242.3
2006	480.700	579.22	1126.6	1357.5	18535.675	245.5
2007	216.600	245.63	2122.6	2407.1	20942.775	248.3
2008	117.000	97.654	2103.8	1755.9	22698.675	250.2
2009	32.6000	26.418	784.9	636.0	23334.675	252.1
2010	34.000	26.771	1820.2	1433.2	24767.875	252.0
المجموع	**1931541**	**2502.26**	**19247.32**	**25421.50**	**333731.95**	**6484.80**
المتوسط	**62307.78**	**156.39**	**620.88**	**820.05**	**10765.55**	**209.19**

المصدر: مركز البحوث والعلوم الاقتصادية، البيانات الكلية الاقتصادية والمالية و الديمغرافية، 1962. 2006، طرابلس، ليبيا، 2010.

اما العمودين الرابع والخامس تم حسابهم من قبل الباحث باعتبار 1997 كسنة اساس.

4-10-2 تحليل العلاقة بين إجمالي القيم الجارية للقروض الزراعية الممنوحة والتكوين الرأسمالي الثابت الزراعي خلال فترة 1980 – 2010.

لمعرفة تأثير إجمالي القروض بقيمتها الجارية على التكوين الرأسمالي الثابت بقطاع الزراعة من خلال إستخدام البيانات ذات العلاقة الموضحة بالجدول رقم (4-23). وبإتباع طريقة المربعات الصغرى لدراسة العلاقة الإحصائية بين إجمالي قيم القروض الزراعية الممنوحة والتكوين الرأسمالي الثابت الزراعي خلال الفترة 1980 -2010 بالقيم الجارية تبين أن الصور اللوغارتيمية هي الأفضل بالمعادلة رقم (5) التالية والملحق رقم (4)

$$Lny = 3.592 + 0.690Lnx \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots \quad (5)$$
$$(7.326) \quad (4.968)$$

$$F=24.684 \qquad R^2 = 46.0$$

Lny= التكوين الرأسمالي الثابت بقطاع الزراعة المقدر بالقيم الجارية بالمليون دينار.

Lnx= إجمالي القروض الزراعية الممنوحة بالقيم الجارية بالمليون دينار.

الأرقام بين الأقواس تمثل قيم (t) المحسوبة.

يتضح من دراسة هذه المعادلة أن القيمة الجارية للتكوين الرأسمالي الثابت بقطاع الزراعة تربطها علاقة (طردية) مع إجمالي القيمة الجارية للقروض الزراعية خلال فترة الدراسة، حيث بلغت القيمة (0.690) تمثل ميل خط الانحدار المقدر (التغير في قيمة التكوين الرأسمالي الثابت لقطاع الزراعة لوحدة التغير في إجمالي قيمة القروض الزراعية الممنوحة) بمعنى زيادة قيمة القروض الزراعية الممنوحة بنسبة 10% فإن ذلك سوف يؤدي إلى زيادة القيمة الجارية التكوين الرأسمالي الثابت الزراعي بقيمة (6.9%). وكما قدر معامل التحديد بنحو (0.46) أو ما يعني أن نحو 46% من التغيرات في قيمة التكوين الرأسمالي الثابت بقطاع الزراعة ترجع إلى إجمالي قيمة القروض الزراعية الممنوحة وأن (54%) الباقية ترجع لعوامل أخرى لم تدخل في النموذج. وبينت نتائج المعادلة رقم (5) معنوية النموذج ككل عند مستوى 1% حيث بلغت القيمة على التوالي (24.684) و (4.968). لقد أظهرت نتائج دراسة أن هناك تأثير إيجابي لإجمالي القروض الزراعية على التكوين الرأسمالي الثابت بقطاع الزراعة بالقيم الجارية خلال فترة الدراسة.

4-10-3 تحليل العلاقة بين إجمالي القيم الثابتة للقروض الزراعية الممنوحة والتكوين الرأسمالي الثابت الزراعي في ليبيا خلال الفترة 1980- 2010.

يوضح الجدول رقم (4-23) القيم الثابتة لكل من إجمالي القروض الزراعية الممنوحة والتكوين الرأسمالي وإجمالي القروض الزراعية والمعادلة اللوغارتيمية رقم (6) والملحق رقم (4) توضح ذلك:

$$Lny = 4.476 + 0.498Lnx \quad \ldots\ldots\ldots (6)$$

(7.242) (3.173)

$F=10.066$ $R^2=25.8$

Lny= التكوين الرأسمالي الثابت بقطاع الزراعة المقدر بالقيم الثابتة بالمليون دينار.

Lnx= إجمالي القروض الزراعية الممنوحة بالقيم الثابتة بالمليون دينار.

الأرقام بين الأقواس تمثل قيمة (t) المحسوبة.

توضح المعادلة رقم (6) أن القيم الثابتة للتكوين الرأسمالي الثابت الزراعي تربطه علاقة طردية مع إجمالي القروض الزراعية الممنوحة بالقيم الثابتة خلال فترة الدراسة، حيث أن القيمة (0.498) تمثل ميل خط الانحدار المقدر (التغير في قيمة التكوين الرأسمالي الثابت الزراعي لوحدة التغير في إجمالي القروض الزراعية الممنوحة) بمعنى آخر أنه عند زيادة إجمالي القروض الزراعية الممنوحة بالقيم الثابتة بنسبة 10% فإن ذلك سيؤدي إلى زيادة القيمة الحقيقية للتكوين الرأسمالي الثابت الزراعي بنسبة (4.98%) مليون دينار. كما قدر معامل التحديد (25.8%) وهذا يعني أن(25.8%) من التغيرات في قيمة التكوين الرأسمالي الثابت الزراعي بالقيم الثابتة ترجع إلى التغيرات في إجمالي القروض الزراعية الممنوحة بالقيم الثابتة وأن (74.2%) الباقية ترجع لعوامل أخرى لم يتضمنها النموذج، وثبت معنوية النموذج ككل عند مستوى الثقة 5%.

4-11 تقدير دالة الناتج المحلي الزراعي:

تم تقدير دالة الناتج المحلي الزراعي عن طريق المعادلات الإحصائية لاختيار أفضل تعبير عن العلاقة بين المتغير التابع (الناتج المحلي الزراعي) والمتغيرات المستقلة التي تتمثل في إجمالي القروض الزراعية الممنوحة ورصيد رأس المال الحقيقي والقوى العاملة بالإعتماد على

البيانات السنوية بالجدول رقم (4−21) والجدول رقم (4−23) والتي تظهر بالمعادلة الخطية والتي تعتبر أفضل من الصور الرياضية الإحصائية الأخرى في الملحق رقم (5).

$$Y= 1147.297+ 1.172\ x_1+0.032x_2 -1.383x_3 +e \quad \text{.....(7)}$$

$$3.517 \qquad 5.305 \qquad 3.025 \qquad -0.683$$

$$F=34.284 \qquad R^2=79.2$$

Y= الناتج المحلي الزراعي بالقيم الثابتة بالمليون دينار.

X_1= إجمالي القروض الزراعية الممنوحة بالقيم الثابتة بالمليون دينار.

X_2= عدد العمالة بقطاع الزراعة بالألف عامل.

X_3= رصيد رأس المال الحقيقي بالمليون دينار.

الأرقام بين الأقواس تمثل قيمة (t) المحسوبة.

توضح نتائج المعادلة رقم (7) ويتبين من النموذج الاقتصادي أن هناك علاقة طردية موجبة ما بين إجمالي القروض الممنوحة والناتج المحلي الإجمالي معنوية إحصائيا حيث بزيادة القروض بحوالي مليون دينار سوف تؤدي الى زيادة الناتج المحلي الإجمالي بحوالي (1.17) مليون دينار، كما تبين من النموذج أن هناك علاقة طردية موجبة ما بين عدد العمال في القطاع الزراعي والناتج المحلي الإجمالي معنوية إحصائيا حيث بزيادة القوة العاملة الزراعية بحوالي ألف عامل سوف يؤدي ذلك الى زيادة الناتج المحلي الإجمالي بحوالي(0.032) مليون دينار، كما تبين إن هناك علاقة عكسية غير معنوية إحصائيا رصيد رأس المال الحقيقي بمليون دينار وناتج المحلي إجمالي لا ينطبق مع النظرية الاقتصادية، كما نسبة معامل التحديد بلغ حوالي (79.2%) من التغيرات في الناتج المحلي الإجمالي ترجع الى العوامل المستقلة سابقة الذكر، كما تبين المعنوية الإحصائية للنموذج ككل.

الفصل الخامس

تحليل أثر القروض الزراعية على التنمية الزراعية في منطقة المرج بالجبل الأخضر

الفصل الخامس

تحليل أثر القروض الزراعية على التنمية الزراعية في منطقة المرج بالجبل الأخضر

5- 1 تمهيد:

يزداد في الوقت الحاضر الاهتمام الواسع على المستويات الإقليمية والعالمية بالموضوعات المتعلقة بالتمويل. فالتمويل اليوم يشكل بنداً جوهرياً ثابتاً على جدول الفرد والأسرة والمؤسسة والدولة، والمراد من ذلك أن عمليات التمويل والاستثمار ترتبط بشكل وثيق بشتى مناحي الحياة الاقتصادية والمالية لجميع الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين من ناحية، ومن تأثيرهما على جميع الأنشطة من ناحية أخرى، علاوة على ما يمثله التمويل كقضية جوهرية للعديد من الأفراد والشركات والدول في السعي نحو معالجة النقص في المدخرات والإيفاء بالالتزامات. ويحتاج المستثمر في القطاع الزراعي إلى موارد معينة لتحقيق العملية الإنتاجية ومن أهمها رأس المال. وهذه الحاجة لرأس المال معرضة دائماً للزيادة مع مرور الوقت بسبب التضخم المالي والتغير التكنولوجي. وهناك العديد من المصادر لحصول المزارع على رأس المال ، منها موجوداته ومدخراته الخاصة، أو من خلال المساهمة مع الغير أو من المصادر المتأتية من المؤسسات المالية الخاصة أو العامة، وحصول المزارع أو المستثمر على المال بطريقة أو أكثر من الطرق المذكورة يعني قدرته على توظيف هذه الموارد واستعمالها في مزرعته بالطريقة التي يعتقد أنها المثلى لتحقيق أهدافه الإنتاجية.

5-2 أهمية الاستبيان:

يزداد الإهتمام بالتمويل على المستوى الفردي والشركات والدولة، وذلك لمواكبة التعاون والتطور الذي يسود دول العالم، ولم يعد تعريف الزراعة مقصورا على عمليات إنتاج السلع النباتية والحيوانية فقط بل تعداه ليشمل التزويد بالمدخلات الزراعية ، والتسويق والتمويل الزراعي، والتصنيع الزراعي. فأصبحت الزراعة اليوم عملية متداخلة تؤثر وتتأثر بغالبية قطاعات الاقتصاد الأخرى.

5-3 أهداف الاستبيان:

تتركز أهداف هذا الاستبيان على إشراك المزارع و طلب المساعدة من المبحوثين أو المستهدفين في الدراسة في الوصول إلى البيانات الحقيقية التي يعتمد عليها في الوصول إلى نتائج تساهم في حل مشكلة البحث والتعرف على أهم العقبات أو المشاكل التي تواجه المزارعين عند ممارسة الأنشطة الزراعية سواء كانت النباتية أو الحيوانية في منطقة الدراسة ومعرفة مصادر التمويل التي يستخدمونها في أنشطتهم الزراعية. بالإضافة إلى مشاركتهم في البحث عن الحلول المناسبة لتجاوز تلك العقبات والمشاكل.

5-4 وصف مجتمع الدراسة (منطقة المرج بالجبل الأخضر):

تقع منطقة الدراسة في الجزء الشمالي الشرقي من ليبيا وهي جزء من منطقة الجبل الأخضر، ويحدها شمالاً منطقة طلميثة وجنوباً منطقة الخروبة أما شرقاً فتحدها منطقة البياضة وغرباً منطقة توكرة (العقورية). ويبلغ حجم السكان في منطقة المرج 29083 نسمة عام 1964 بنسبة (21%) من حجم سكان الجبل الأخضر ثم ازداد عدد السكان إلى ما يقرب من 94735 نسمة عام 2006 بنسبة (64.55) من جملة سكان منطقة الجبل الأخضر، وأن ما يقرب من (75.1%) من حجم القوى العاملة في الدراسة يشتغلون بالخدمات في حين نجد أن نسبة المشتغلين بالقطاع الزراعي من 26% عام 1973 إلى ما يقرب من(17.6%) عام 2006 نتيجة طبيعية لزيادة السكان والتوسع في مجال الخدمات وتطور فرص العمل بقطاعاتها المختلفة خاصة بقطاعي التعليم والصحة، وبالنسبة للحيازة الزراعية بمنطقة الدراسة تطورت عدد الحيازات الزراعية من 1722 حيازة عام 1974 إلى 2964 حيازة عام 2007 بمساحة بلغت 72253 هكتاراً عام 1974 إلى مساحة بلغت 116646 هكتاراً عام 2007، ومن حيث الأحوال المناخية المعتدلة التي تتأثر بها منطقة المرج ويعد المناخ من أهم العوامل الطبيعية التي تؤثر في الزراعة وفي تحديد طبيعة العمليات الزراعية التي تتطلبها، كما يظهر تأثيرها في الإنتاج الزراعي من الناحيتين الكمية والنوعية[1].

1. فضل محمود المهدي الطلحي، مقومات التنمية الزراعية ومحاورها الأساسية بمنطقة المرج، مجلة العلوم والدراسات الإنسانية، المجلد الأول، العدد الأول،2013، المرج، ليبيا، ص ص 131-137.

5-5 دور المصرف الزراعي بمنطقة المرج في تمويل المزارعين:

عمل المصرف منذ إنشائه على القيام بدوره كاملاً تجاه واجباته الملقاة على عاتقه، والمتمثلة بالمساهمة في زيادة وتنويع وتحسين الإنتاج الزراعي والحيواني باعتباره الممول الوحيد لكافه الأنشطة الزراعية والحيوانية وكذلك باقي الأنشطة المكملة لهما، وتلعب القروض التي يمنحها المصرف الزراعي لفئة المشتغلين بالإنتاج الزراعي والحيواني دوراً مهماً في تنمية القطاع الزراعي، لكونها تعتبر عاملاً مساعداً أو تمويلياً مهما ومشجعاً على الإنتاج، وتلك القروض قد تكون عينية في شكل معدات وآلات ضرورية للعملية الإنتاجية ، وقد تأخذ شكل نقدي يترك للمقترض التصرف بما يتفق مع السياسة الزراعية للمصرف[1].

5-5-1 القروض الزراعية الممنوحة من المصرف الزراعي المرج حسب الغرض:

ساهم المصرف الزراعي فرع المرج في تقديم القروض والتسهيلات الائتمانية والخدمات المصرفية للمزارعين في المنطقة وكذلك الجمعيات التعاونية الزراعية والشركات ذات العلاقة بالإنتاج الزراعي لخدمة القطاع الزراعي والحيواني في المنطقة في منح القروض الزراعية بمختلف آجالها وهي القروض القصيرة الأجل القروض المتوسطة الأجل والقروض الطويلة الأجل للنهوض بالإنتاج الزراعي النباتي والحيواني، ويبين الجدول رقم (5-24) القروض الممنوحة للمزارعين حسب الغرض وكذلك أعداد المستفيدين من هذا القروض والقيم المحصلة من القروض الزراعية وأيضاً القيم المتبقية لتلك القروض لاستحقاقها، خلال هذه الفترة التي تم الحصول عليه من البيانات خلال الفترة 1979 -2006. من المصرف الزراعي المرج.

فقد ساهم المصرف مساهمة فعالة في منح القروض اللازمة لتمكين المربين من الحصول على الأعلاف لزيادة وتحسين نوعية الإنتاج، فقد بلغت قيمة القروض الموسمية في لغرض الأعلاف الحيوانية (1.283.075) مليون دينار خلال الفترة المشار إليها، وبلغ عدد المستفيدين لهذا النوع من القروض 247 مستفيداً ويعتبر أكبر عدد من حيث المستفيدين من المصرف الزراعي من أنواع القروض الأخرى والجدول يبين ذلك. واستمر المصرف في تمويل احتياجات المزارعين من المحاصيل الزراعية لشراء مدخلات الإنتاج الزراعي من بذور وأسمدة

1. هدى محمد أبوخريص، دور القروض الزراعية في تنمية الاقتصاد الليبي خلال الفترة 1990-2010، مجلة الاقتصاد والتجارة، العدد السادس، جامعة الزيتونة، ترهونة، ليبيا، 2014، ص247.

وشتول وغيرها من المستلزمات، فقد بلغ قيمة هذه القروض الموسمية من المحاصيل الزراعية (636.900) ألف دينار وكان أعداد المستفيدين من هذا الغرض من القروض 213 مستفيداً، وأيضاً منح المصرف الزراعي المرج القروض المتوسطة الأجل متمثلة في الإنتاج الزراعي (الحيواني والنباتي) حيث بلغت القيمة نحو (4.674.270) مليون دينار وهي تعتبر أكبر قيمة منحها المصرف الزراعي المرج، وبلغ أعداد المستفيدين من القروض المتوسطة الأجل الزراعية والحيوانية 133 مستفيداً، أما القروض الموجهة لتربية وتسمين الماشية من الأغنام والأبقار بلغت القيمة نحو (1.270.000) مليون دينار منحت لأغراض المساهمة في الاكتفاء الذاتي من اللحوم الحمراء والألبان ومشتقاتها، حيث بلغ أعداد المستفيدين من القروض المتوسطة الأجل لغرض التربية والتسمين 89 مستفيداً من إجمالي المستفيدين من القروض الزراعية أما القروض المتوسطة الأجل الموجهة لمجال الميكنة الزراعية لشراء الجرارات الزراعية والآلات والمعدات الخاصة بالإنتاج الزراعي نحو (750.853) ألف دينار وأما عن أعداد المستفيدين بلغ عددهم 161 مستفيداً خلال هذه الفترة المشار إليها، وأما بالنسبة للقروض المتوسطة الأجل الموجهة لتنمية وتطوير مصادر المياه واستغلالها بلغت نحو (71،000) ألف دينار لغرض تنمية واستغلال المياه الجوفية كحفر الآبار الجديدة والبديلة ولمسح وتعميق الآبار وإنشاء الجوابي لتجميع المياه الجوفية ومياه الأمطار، وبلغ أعداد المستفيدين من هذه القروض 10 مستفيدين ويعتبر أقل عدد من أعداد المستفيدين، وبلغت القروض الطويلة الأجل أنشاء رأس المال الممنوحة من قبل المصرف الزراعي في المنطقة بالمرج نحو (1.622.871.75) مليون دينار وبلغ أيضاً أعداد المستفيدين من المزارعين من القروض الطويلة الأجل 49 مستفيداً من إجمالي أعداد المستفيدين للقروض الممنوحة.

حيث بلغت القيمة الإجمالية للقروض الممنوحة من المصرف الزراعي المرج ما يقارب بنحو (10.695) مليون دينار، وكذلك إجمالي أعداد المستفيدين 902 مستفيداً خلال الفترة من 1979- 2006، وبلغ إجمالي القيمة المحصلة من القروض الزراعية نحو (5.213) مليون دينار، أي أن النسبة المئوية للقروض المحصلة إلى القروض الممنوحة بلغت نحو 49%. وبالنظر الى البيانات الجدول رقم (5-24) يبين أن قيم القروض الممنوحة للمزارعين في المنطقة ضعيفة لا تكفي لتغطية تكاليف ونفقات واحتياجات المزارعين في الأنشطة الزراعية، باعتبار

المصرف الزراعي الجهة الأقرب من المزارعين والمربين والقادر على حل مشاكلهم وتوفير احتياجاتهم وإيجاد السبل الكفيلة لمعالجتها، ومراعاه ظروف المزارعين من حيث السداد القيم المتبقية وأيضاً الظروف الطبيعية كالحريق والجفاف وغيرها والاقتصادية في تدني مستوى الاسعار وارتفاع تكاليف ومستلزمات الانتاج الزراعي وأخرى.

جدول رقم (5-24)

القروض الزراعية الممنوحة حسب الغرض فرع مصرف الزراعي – المرج خلال الفترة 1979-2006

قروض موسمية أعلاف حيوانية			قروض موسمية محاصيل زراعية			قروض متوسطة الأجل زراعية وحيوانية			قروض متوسطة الأجل حيوانية لغرض التربية والتسمين			قروض متوسطة الأجل لشراء الآلات والمعدات ووسائل النقل			قروض متوسطة الأجل لبناء الجوابي ومسح وتعميق الآبار			قروض طويلة الأجل إنشاء رأس المال		
أعداد المستفيدين	القيمة الممنوحة	القيمة المحصلة	أعداد المستفيدين	القيمة الممنوحة	القيمة المحصلة	أعداد المستفيدين	القيمة الممنوحة	القيمة المحصلة	أعداد المستفيدين	القيمة الممنوحة	القيمة المحصلة	أعداد المستفيدين	القيمة الممنوحة	القيمة المحصلة	أعداد المستفيدين	القيمة الممنوحة	القيمة المحصلة	أعداد المستفيدين	القيمة الممنوحة	القيمة المحصلة
247	1,283,075	713,779.865	213	636,900	501,544.680	133	4,674.270	2,034.655	89	1,720,000,00	250'866	161	686,175	520.881	10	71,000	62,167	49	1,622,871.75	1,163,621.75

المصدر: فرع المصرف الزراعي، بيانات غير منشورة، المرج، ليبيا.

5-6 طريقة جمع البيانات من مجتمع الدراسة:

طريقة المسح الشامل: فيه يتم جمع البيانات من جميع أفراد المجتمع.

طريقة العينة: وفيها تجمع البيانات من مجموعة جزئية من المجتمع الإحصائي، ويتم دراسة فئات هذه المجموعة التي اختيرت وفقاً لأساليب اختبار معينة ثم يتم تقييم النتائج التي يتحصل عليها الباحث بالنسبة للمجتمع ككل. كثيرا من الأبحاث والدراسات تتم وفقا لهذا الأسلوب حيث يعتبر الأكثر شيوعاً لعدة أسباب، مثلاً هذا الأسلوب الثاني يعتبر الأكثر شيوعاً لعدة أسباب مثلاً هذا الأسلوب يوفر الوقت والجهد والتكاليف اللازمة لإجراء البحث، أما المسح الشامل فيحتاج إلى عدد كبير من الأشخاص لجمع البيانات الإحصائية من جميع أفراد المجتمع، خاصة عندما يكون المجتمع متصلاً، أي من الصعب عد مجموعة عناصره، أو عندما لا تتوفر جميع عناصر المجتمع الإحصائي أو عندما يتعذر الحصول على سجلات لكافة المناطق المعينة بالدراسة، كذلك فإن اختيار أسلوب العينة بطريقة علمية صحيحة يؤدي إلى الإقلال من مدى التحيز (طريقة العينة أحياناً تؤدي إلى خطأ الصدفة وإلى خطأ التحيز) إذا ما تم إتباع الأساليب العلمية الصحيحة في اختيار العينة.

من جهة أخرى ونظراً لمحدودية مفردات المجتمع فإنه يمكن للباحث إستخدام أساليب علمية من ناحية القياس مقارنة بأسلوب الحصر الشامل، شريطة أن تتمثل في العينة كل خصائص وصفات المجتمع الكلي الذي سحبت منه العينة.[1]

ونظراً لكون مجتمع الدراسة كبير وإمكانية إجراء عملية المسح الشامل تعتبر صعبة سواء من حيث التكلفة أو الجهد أو الوقت فقد لجأ الباحث إلى إحدى طرق جمع العينات العلمية التي يمكن من خلالها الحصول على بيانات دقيقة وغير متحيزة وبالتالي فإن إمكانية التعميم لنتائج الدراسة لا يشوبها الخطأ.

ونظراً لكون منطقة الدراسة وكما سبق الذكر تتكون من العديد من المناطق فقد لجأ الباحث إلى أسلوب العينة العشوائية البسيطة في اختيار العينة وهي العينة التي يتم اختيار

[1]. أبو القاسم عمر الطبولي، فتحي صالح بوسدرة، مبادئ الإحصاء، دار ليبيا للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، مصراتة، ليبيا، 1988، ص ص 15-21.

مفرداتها باستخدام طريقة الاختيار العشوائي بحيث يكون لجميع وحدات المعاينة في المجتمع نفس الفرصة أو الاحتمال في الاختيار[1].

5-7 تحديد حجم العينة:

ولتوفير قاعدة بيانات صحيحة يمكن الاعتماد على نتائجها فقد لجأ الباحث إلى حصر المزارعين الذين ينتمون للمصرف الزراعي بالمنطقة حيث بلغ عددهم 600 مزارعاً للغرض الإنتاجي والتي تمثل مجتمع الدارسة ومن ثم اختيار نسبة 10% من المجتمع ككل لتصبح العينة تمتد نحو 60 مزارعاً وذلك حسب قرعة السحب العشوائي لعينة الدراسة، وتم اختيار هذه النسبة للأسباب التالية:

- قدرتها على تحقيق أهداف الدراسة.
- الوصول إلى معلومات دقيقة مع توفير الوقت والجهد ما أمكن ذلك.
- قدرتها على تمثيل خصائص مجتمع الدراسة.

5-8 توصيف استمارة الاستبيان الخاصة بالمزارعين بمنطقة الدراسة الميدانية:

راعى الباحث في تصميمه استمارة الاستبيان الخاصة بالمزارعين المقترضين من المصرف الزراعي في منطقة المرج بالجبل الأخضر أن تكون الأسئلة الموجودة في الاستبيان واضحة وسهلة الفهم، وذلك لاختلاف المستوى التعليمي بين المبحوثين، وأن تكون الأسئلة ضرورية وتخدم أهداف البحث وتكون مرتبطة بالمشكلة البحثية. وبشكل عام شملت استمارة الاستبيان (الملحق) على المعلومات التالية:

1- معلومات متعلقة بالمزارعين:

الفئة العمرية، والمستوى التعليمي ومجال العمل وحجم الحيازة، وسنوات الخبرة.

2- معلومات متعلقة بالحصول على القرض:

[1]. دلال القاضي، الإحصاء للإداريين والاقتصاديين، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2005، ص 22.

الغرض من استخدام القرض، ومصادر الحصول على التمويل وشروط الاقتراض من المصرف الزراعي.

3- وبيانات متعلقة بالمقترحات أو الحلول والعقبات التي واجهت المزارعين في التعامل مع المصرف الزراعي وكذلك المشاكل والحلول التي تواجه المزارع في العمل الزراعي.

4- معلومات متعلقة بأثر الحصول القرض على الوضع الاقتصادى للمزارع وعلى العملية الإنتاجية.

ومن ثم تم طباعة عدد(60) استمارة استبيان، وتوزيعها على أفراد العينة المختارة. ولقد تم الحرص على ملء الاستمارة من قبل الباحث وذلك لتوضيح أهمية الدراسة والغرض منها ومدى سرية هذه المعلومات وذلك لأن البيانات التي تسعى الدراسة لجمعها تتطلب الدقة والموضوعية، وقد قام الباحث بتعبئتها مباشرة من قبل المبحوثين حتى لا تكون الإجابات بعيده عما يحاول الباحث الوصول إليه وكل ذلك سيؤدي إلى أن تكون نتائج الدراسة غير دقيقة.

5-9 التحليل الوصفي لبيانات استمارة الاستبيان:

لقد تم أعداد بيانات الاستبيان خلال شهر يناير من عام 2017 وتم توزيعها في منتصف شهر فبراير والإنتهاء منها في نهاية شهر مارس 2017. أما تفريغ الاستبيانات تتم في شهري ابريل ومايو من نفس العام.

وتم استكمال خطة البحث بعدة خطوات لتحليل البيانات يمكن إيجازها في الآتي:

1. تفريغ بيانات استمارة الاستبيان.
2. تحليل البيانات بواسطة إستخراج النسبة المئوية.

ومن ثم عرض النتائج في جداول تكرارية ومناقشتها لتحقيق أهداف الدراسة وكانت نتائج التحليل كالتالي:

5-9-1 توزيع الدراسة وفقاً للفئة العمرية للمزارعين:

يوضح جدول رقم (5-25) بان أعمار المزارعين المتحصلين على قروض زراعية وعددهم 60 مزارعاً من مزارعي عينة الدراسة وهو العدد الإجمالي للمتحصلين على قروض زراعية من المصرف الزراعي منطقة المرج حيث انحصرت أعمار المزارعين ما بين (30-75 عاماً) وتبين أن المتحصلين على قروض زراعية للفئة العمرية (30 – 50 عاماً) بلغ عددهم (23) مزارع وبنسبة بلغت نحو (39%) من إجمالي عينة الدراسة أما بالنسبة للفئة العمرية الثانية (51-75 عاماً). والمتحصلين على قروض زراعية فقد بلغ عددهم (37) مزارعاً وبنسبة تمثلت بنحو (61%) من إجمالي عينة الدراسة وهذا يدل على أن الأكثر رغبة في الاقتراض هم الفئة العمرية المتوسطة وكبار السن وذلك لرغبتهم في تحسين وضعهم الاقتصادي أكثر من الفئة الأخرى، وأن اقل الفئات العمرية التي لديها أقل رغبة في الحصول على القروض هي الفئة العمرية (30-50) عاماً.

جدول رقم (5-25)

الفئات العمرية للمزارعين المتحصلين على القروض الزراعية من المصرف الزراعي (المرج) بعينة الدراسة .

الفئة	التكرار	الأهمية النسبية %
30-50	23	%39
51-75	37	%61
المجموع	60	%100

المصدر: جمعت وحسبت من استمارة الاستبيان الخاصة بالدراسة.

5-9-2 توزيع عينة الدراسة وفقا للمستوي التعليمي للمزارعين:

يوضح الجدول رقم (5-26) الحالة التعليمية للمزارعين المتحصلين على قروض زراعية في عينة الدراسة حيث تبين أن عدد المتحصلين على قروض زراعية من المصرف الزراعي بعينة الدراسة من لديهم مستوى تعليم عالي بلغ عددهم 17 مزارعاً وبنسبة تشكلت بنحو (28%) من إجمالي عينة دراسة وكان عدد المتحصلين على القروض الزراعية بعينة الدراسة من مستوى التعليم المتوسط 16 مزارعاً وبنسبة تمثلت نحو(27%) من إجمالي عينة الدراسة وقد كان عدد المتحصلين على القروض الزراعية بعينة الدراسة من فئة تعليم إعدادي 12 مزارعاً بنسبة مئوية

20% من إجمالي عينة الدراسة وبلغ عدد المزارعين من ضمن فئة تعليم إبتدائي 12 مزارعاً بنسبة تمثلت بنحو (20%) من إجمالي عينة الدراسة وقد بلغ أيضاً عدد المزارعين الغير متعلمين (أو الأميين) 3 مزارعين بنسبة بنحو (5%)، وتبين من الدراسة أن أكثر عدد المتحصلين على القروض من فئة (تعليم عالي) وبذلك يعكس على مدى الاستفادة من القرض ولهم القدرة على تطور الإنتاج واستخدامه في النشاط الزراعي.

جدول رقم (5-26)

المستوى التعليمي للمتحصلين على القروض الزراعية بعينة الدراسة

الفئة	التكرار	الأهمية النسبية %
تعليم عالي	17	%28
تعليم متوسط	16	%27
تعليم إعدادي	12	%20
تعليم إبتدائي	12	%20
أمي	3	%5
المجموع	60	%100

المصدر: جمعت وحسبت من استمارة الاستبيان الخاصة بالدراسة.

5-9-3 توزيع عينة الدراسة وفقا للتفرغ للعمل الزراعي:

يوضح الجدول رقم (5-27) بإن عدد المزارعين المتفرغين للعمل الزراعي بعينة الدراسة بإن الزراعة مهنتهم الأساسية بعدد 41 مزارعاً وبنسبة تمثلت بنحو (68%) وهم أكثر عدداً من المزارعين غير المتفرغين للزراعة أو تعتبر مهنه غير أساسية، وقد بلغ عدد المزارعين غير المتفرعين للزراعة 19 مزارعاً وبنسبة تقارب بنحو (32%) من إجمالي عينة الدراسة. والسبب في ذلك أن المزارعين لديهم دخول إضافية أما من الدولة أو نشاطات من أخرى غير زراعية.

جدول رقم (5-27)

عدد المتفرغين للعمل الزراعي وغير المتفرغين بعينة الدراسة

الفئة	التكرار	الأهمية النسبية %
مهنتك الأساسية	41	%68
غير الأساسية	19	%32
المجموع	60	%100

المصدر: جمعت وحسبت من استمارة الاستبيان الخاصة بالدراسة .

5-9-4 توزيع عينة الدراسة وفقا للغرض الذي استخدم فيه القرض:

يتضح من الجدول رقم (5-28) تعدد أنواع الأنشطة التي يقوم بها المزارعون المتحصلون على قروض زراعية بعينة الدراسة من تربية أغنام وأبقار وزراعة الحبوب والإعلاف الحيوانية وتربية النحل وكذلك صيانة الآلات الزراعية وحفر الآبار وإقامة خزانات مياه ومصادر المياه.

ويتضح أيضاً من الجدول بإن عدد مربي الأعنام والأبقار ومزارعي الحبوب والأعلاف الحيوانية 21 مزارعاً وبنسبة تمثلت بنحو (35%) من إجمالي عينة الدراسة وبإن عدد مربي النحل 19 مربياً وبنسبة تشكلت بنحو (15%) من إجمالي عينة الدراسة.

ويبين الجدول أيضاً بإن أكثر مستخدمي القرض في غرض أو نشاط في صيانة الآلات ومصادر المياه والذين بلغ عددهم 30 مزارعاً وبنسبة تقارب بنحو (50%) من إجمالي المزارعين بعينة الدراسة، ويرجع السبب إلى شح المياه في منطقة الدراسة وفقر المنطقة لمصادر المياه لاستخدامه في النشاط الزراعي وارتفاع أسعار قطع غيار الآلات الزراعية في منطقة الدراسة مما اضطر بعضهم إلي الإستدانة من التجار لإصلاح آلاتهم الزراعية.

جدول رقم (5-28)

نوع النشاط وعدد المزارعين الذين يقومون بهذا النشاط بعينة الدراسة

الفئة	التكرار	الأهمية النسبية %
تربته الاغنام والابقار والاعلاف الحيوانية والإنتاج النباتي	21	%35
تربية النحل	9	%15
صيانة الآلات والآبار ومصادر المياه	30	%50
المجموع	60	%100

المصدر: جمعت وحسبت من استمارة الاستبيان الخاصة بالدراسة.

5-9-5 آراء المبحوثين حول تمويل العمليات الزراعية ذاتياً:

أظهرت نتائج إجابات المبحوثين حول تمويل العمليات الزراعية ذاتياً دون الحاجة للاقتراض بإن عدد المزارعين الذين يستطيعون تمويل أنفسهم ذاتياً دون الحاجة للاقتراض 14 مزارعاً وبنسبة تمثلت بنحو (23%) من إجمالي عينة الدراسة وبإن المزارعين الذين لا يمكنهم تمويل أنفسهم ذاتياً وبإن مصدر حصولهم على التمويل هو الاقتراض من المصرف الزراعي بلغ عددهم 46 مزارعاً وبنسبة تمثلت بنحو (77%) من إجمالي عينة الدراسة، وهذا يدل على أن أغلب المزارعين يعتمدون بشكل كبير على الاقتراض من المصرف الزراعي ولا يمكنهم تمويل انفسهم ذاتياً وسبب ذلك وجود مصدر آخر غير المصرف الزراعي لتمويل أنشطهم الزراعية حتى لا يعتمدوا على القروض الضعيفة أو البسيطة التي يقرضها المصرف للمزارع.

جدول رقم (5-29)

تمويل أنشطة المزارعين ذاتيا دون الحاجة للاقتراض من المصرف الزراعي.

الفئة	التكرار	الأهمية النسبية %
نعم	14	%23
لا	46	%77
المجموع	60	%100

المصدر: جمعت وحسبت من استمارة الاستبيان الخاصة بالدراسة.

5-9-6 توزيع عينة الدراسة وفقا لأثر القرض على النشاط الزراعي بعد الحصول على القرض:

أظهرت نتائج الدراسة لعدد أنواع الأنشطة التي يقوم بها المزارعون المتحصلون على قروض زراعية بعينة الدراسة بإن أثر القرض على عدد الحيوانات وفقاً لإجابات المزارعين وعددهم 9 مزارعين بإن عدد الحيوانات قد زاد وبنسبه تشكلت بنحو (15%) ويليها 4 مزارعين بإن العدد قد نقص بنسبة تمثلت بنحو (6.6%) وأوضحت الدراسة أيضاً بان العدد لم يتغير بعدد 2 من المربيين وبنسبة تمثلت بنحو (34%) من إجمالي عينة الدراسة.

وبينت الدراسة بإن المزارعين في زراعة الحبوب وأشجار الفاكهة من حيث المساحة الزراعية بإن عدد 3 من المزارعين أجابوا بإن المساحة زادت بنسبة تشكلت بنحو (5%) وكانت إجابة المزارعين الأخرين بان المساحة نقصت وكان عددهم 13 مزارعاً بنسبة تمثلت بنحو (21.6%) وأن المساحة لم تتغير ولم يكن هناك اثر على المساحة الزراعية حتى بعد الحصول على القرض بلغ 20 مزارعاً وبنسبة تمثلت بنحو (33.4%) ويرجع السبب في ذلك للمشاكل القبلية على الأراضي الزراعية وأيضاً عدم استخدام القرض في الأنشطة الزراعية بل أستغل في أنشطة لا تتعلق بالزراعة من إجمالي عينة الدراسة.

كما أوضحت الدراسة بإن مربي النحل بعد الحصول على القرض وأثر استخدام القرض بأن عدد 2 من المربين أجابوا بإن العدد قد زاد بنسبة تشكلت بنحو (3.4%).

وأيضاً 4 من مربي النحل قد نقص وبنسبة تمثلت بنحو (6.6%) ويرجع السبب إلى ضآله القرض وارتفاع تكاليف مواد التربية النحل وإيرادات تربية النحل ضعيفة لا تغطي تكاليف تربية من خلال الدراسة، وأظهرت أيضاً النتائج بإن العدد لم يتغير وهم 3 من المربين وبنسبة تمثلت بنحو (5%) من إجمالي عينة الدراسة.

جدول رقم (5-30)

أثر استخدام القرض بعد الحصول عليه بعينة الدراسة

الفئة	التكرار	الأهمية النسبية %
أولاً: أثر القرض على عدد الحيوانات		
زاد	9	15
نقص	4	6.6
لم يتغير	2	3.4
ثانياً: المساحة الزراعية		
زاد	3	5
نقص	13	21.6
لم يتغير	20	33.4
ثالثاً: تربية الدخل		
زاد	2	3.4
نقص	4	6.6
لم يتغير	3	5
المجموع	60	%100

المصدر: جمعت وحسبت من استمارة الاستبيان الخاصة بالدراسة.

5-9-7 آراء المبحوثين حول مصادر الحصول على التمويل بعينة الدراسة:

أظهرت نتائج إجابات المبحوثين حول أفضلية المصادر التي يلجئا إليها المزارعون ومن هذه المصادر المصرف الزراعي بمنطقة المرج والتجار والأقارب وأوضحت نتائج الاستبيان بمجتمع الدراسة أن أكبر عدد المزارعين بعينة الدراسة يفضلون التمويل من المصرف الزراعي وقد بلغ عددهم 57 مزارعاً وبنسبة تشكلت بنحو(95%) من إجمالي المزارعين بعينة الدراسة السبب في ذلك لأنه المصدر الوحيد لديهم والبعض يرى بأنه يتعامل بالتقسيط ولا يتعامل بفائدة كالمصارف التجارية . بينما كان عدد المزارعين بعينة الدراسة الذين يفضلون التمويل من التجار هم (2) من مزارعين وبنسبة تمثلت بنحو (3.4 %) من إجمالي المزارعين بعينة الدراسة، وقد

بلغ عدد المزارعين الذين يفضلون التمويل من الأقارب هو مزارع واحد بنسبة تمثلت بنحو (1.6%) من إجمالي المزارعين المبحوثين بعينة الدراسة وهي تعتبر أقل نسبة مئوية.

جدول رقم (5-31)

آراء المزارعين المبحوثين حول مصادر الحصول على التمويل الزراعي.

الفئة	التكرار	الأهمية النسبية %
الأقارب	1	1.6
التجار	2	3.4
المصرف الزراعي	57	95
المجموع	60	100

المصدر: جمعت وحسبت من استمارة الاستبيان الخاصة بالدراسة.

5-9-8 آراء المبحوثين لماذا تفضل التعامل مع مصدر التمويل (المصرف الزراعي):

أوضحت نتائج إجابات المبحوثين حول إذا كانت تفضل التعامل مع المصرف الزراعي ومن خلال إجابات الاستبيان تبين عدد 5 من المزارعين بنسبة شكلت حوالى (8%) لسهولة الحصول على القرض من المصرف الزراعي في منطقة الدراسة المرج من إجمالي المزارعين بعينة الدراسة وكما أظهرت نتائج الاستبيان بعينة الدراسة بان عدد 53 من المزارعين وبنسبة تمثلت بنحو(89%) لأن يعطيهم فترة سماح كافية وكان عدد 2 من المزارعين بنسبة تمثلت بنحو(3%) بإن الفائدة على القرض قليلة من إجمالي عدد المزارعين بعينة الدراسة.

جدول رقم (5-32)

آراء المزارعين المبحوثين حول أفضلية التعامل مع المصرف الزراعي.

الفئة	التكرار	الأهمية النسبية %
يعطي فترة سماح كافية	53	89
سهولة الحصول على القرض	5	8
الفائدة على القرض قليلة	2	3
المجموع	60	100

المصدر: جمعت وحسبت من استمارة الاستبيان الخاصة بالدراسة.

5-9-9 آراء المبحوثين حول تأثير الفائدة على القرض:

أوضحت نتائج الدراسة حول تأثير الفائدة على القرض المطلوب بان عدد المزارعين الذين أجابوا بنعم بان الفائدة تؤثر على القرض10 مزارعين وبنسبة تشكلت بنحو (16.6%) على مستوى دراسة العينة وقد بلغ عدد المزارعين الذين أجابوا بإن الفائدة لا تؤثر على القرض بعدد 50 مزارع وبنسبة تمثلت بنحو (83.4%) من إجمالي عينة الدراسة للمزارعين.

جدول رقم (5-33)

آراء المبحوثين بعينة الدراسة حول تأثير الفائدة على القرض.

الفئة	التكرار	الأهمية النسبية %
نعم	10	16.6
لا	50	83.4
المجموع	60	100

المصدر: جمعت وحسبت من استمارة الاستبيان الخاصة بالدراسة.

5-9-10 آراء المبحوثين بعينة الدراسة حول نوعية القرض عيني أو نقدي:

اتضح من آراء المبحوثين بعينة الدارسة إن عدد 40 مزارعاً وبنسبة يقارب من (66.4%) يفضلون التمويل العيني ويعزى ذلك بإن المزارعين يستفيدون من التمويل العيني أكثر من التمويل النقدي ولا توجد هناك فوائد على التمويل العيني. وبينما فضل التمويل النقدي عدد 20 مزارعاً وبنسبة تشكلت بنحو (33.4%) من إجمالي عينة الدارسة والسبب هي حرية التصرف في المبلغ النقدي والتحكم في التعامل مع متطلبات المشروع واستخدامه في عدة مجالات زراعية، وكذلك ظروف المزارعين الاقتصادية سيئة ويستخدمون القرض النقدي في متطلبات الحياة الاجتماعية لذلك الأثر على التنمية غير واضح.

جدول رقم (5-34)

آراء المبحوثين حول نوعية القرض بعينة الدراسة

الفئة	التكرار	الأهمية النسبية %
التمويل النقدي	2	33.4
التمويل العيني	40	66.4
المجموع	60	100

المصدر: جمعت وحسبت من استمارة الاستبيان الخاصة بالدراسة.

5-9-11 آراء المبحوثين بعينة الدراسة للمشروع المقدم لأجلة مناسب:

أوضح الجدول رقم (5-35) حول القروض الممنوحة للمشروع المقدم لأجلة للمزارعين وتبين من الدراسة أن 53 مزارعاً وبنسبة تمثلت بنحو (88.4%) أجابوا بنعم بإن المشروع المقدم آلاجلة مناسب كمشروع وإنما كقيمة للقرض غير مناسب، وتبين أيضاً أن عدد 7 مزارعين بأن المشروع المقدم الآجلة غير مناسب وتمثلت بنسبة تشكلت بنحو (11.6%) من إجمالي عينة الدراسة.

الجدول رقم (5-35)

آراء المبحوثين حول المشروع المقدم الآجلة بعينة الدراسة.

الفئة	العدد	الأهمية النسبة %
نعم	53	88.4
لا	7	11.6
المجموع	60	100

المصدر: جمعت وحسبت من استمارة الاستبيان الخاصة بالدراسة.

5-9-12 آراء المبحوثين بعينة الدراسة حول شروط الاقتراض من المصرف الزراعي:

جاءت إجابات المبحوثين بعينة الدراسة حول رأيهم في شروط الاقتراض من المصرف الزراعي بمنطقة المرج للحصول على قرض زراعي سهلة أو صعبة أو إلى حد ماً ويلاحظ من الجدول أن النسبة تمثلت بنحو(33.4%) من المزارعين المبحوثين اعتبروا أن شروط الاقتراض

صعبة للحصول قرض زراعي من المصرف الزراعي بمنطقة المرج بالجبل الأخضر بعدد 20 مزارعاً.

والسبب في ذلك الصعوبة في الحصول على كفيل مناسب وأيضاً الإجراءات التي يطلبها المصرف كثيرة وصعب إتمامها في فترة قصيرة وكما يتضح من الجدول (5-36) بإن الذين اعتبروا شروط الاقتراض سهله قد بلغ عددهم 15 مزارعاً بنسبة تشكلت بنحو (25%) من إجمالي عينة الدراسة والسبب هو الإجراءات الإدارية التي تتم في المصرف سريعة وان المصرف أيضا يتعامل مع فئة واحده وهم المزارعين، وكان إجابة بعض المزارعين الاخرين بان شروط الاقتراض الي حد ماً والذين بلغ عددهم 25 مزارعاً وهو اكبر عدد وبنسبة تمثلت بنحو (41.6%) من إجمالي عينة الدراسة.

جدول رقم (5-36)

آراء المبحوثين حول شروط الاقتراض من المصرف.

الفئة	العدد	الأهمية النسبية %
سهلة	15	25
صعبة	20	33.4
إلى حد ماً	25	41.6
المجموع	60	100

المصدر: جمعت وحسبت من استمارة الاستبيان الخاصة بالدراسة.

5-9-13 توزيع عينة الدراسة وفقا لنوع القرض من حيث الزمن المتحصل عليه خلال الفترة الزمنيه:

أظهرت نتائج المبحوثين بعينة الدراسة أن أكبر عدد من المزارعين قد تحصلوا على قروض قصيرة الأجل كما ورد في الجدول (5-37) ويلاحظ من الجدول أن أعداد المستفيدين من القروض القصيرة الأجل كان أكثر عدد والسبب في ذلك وفقاً لآراء المبحوثين هي أكثر القروض الممنوحة في منطقة المرج لقصر المدة الزمنية لإرجاع قيمة القرض وأعادة تدويره من جديد على عكس الأنواع الأخرى من القروض و الذين بلغ عددهم 25 مزارعاً بنسبة تمثلت بنحو (41.6%) أما بالنسبة للقروض الطويلة الأجل فكان عدد المستفيدين منها 20 مزارعاً بنسبة

شكلت نحو (33.4%) من إجمالي عينة الدراسة والسبب في ذلك لاختيار القروض طويلة الأجل الى طول فترة السداد والإستفادة الجيدة من قيمة القرض وأيضاً وجود فترة السماح كافية قبل تسديد القرض، وكان أقل عدد من المستفيدين عند الدراسة الميدانية هم أصحاب القروض المتوسطة والذين بلغ عددهم 15 مزارعاً وبنسبة تمثلت بنحو (25%) من إجمالي عينة الدراسة.

جدول رقم (5-37)

نوع القروض الزراعية من حيث الزمن.

الفئة	التكرار	الأهمية النسبية %
القصيرة الأجل	25	41.6
المتوسطة الأجل	15	25
الطويلة الأجل	20	33.4
المجموع	60	100

المصدر: جمعت وحسبت من استمارة الاستبيان الخاصة بالدراسة.

5-9-14 آراء المبحوثين بعينة الدراسة حول نوع الضمان المطلوب للحصول على القرض:

أتضح من الجدول رقم (5-38) هناك عدد (20) مزارعاً وبنسبة تمثلت بنحو (33.4%) بإن نوع الضمان المطلوب شهادة عقارية كضمان للمصرف الزراعي قبل منح القرض الزراعي وتبين من الدراسة إن 37 مزارعاً وبنسبة تشكلت بنحو (66.6%) بإن نوع الضمان هو إيجاد كفيل مناسب حتى يتم صرف القرض للمزارعين من خلال هذا الضمان وبينما كانت إجابات المبحوثين بإن نوع الضمان المطلوب هو إنتاج المزرعة من الحبوب والخضروات والفاكهة أو غيرها كضمان للحصول على القرض والذين بلغ عددهم 3 مزارعين بنسبة تمثلت بنحو (5%) من إجمالي عينة الدراسة.

جدول رقم(5-38)

آراء المبحوثين حول نوع الضمان بعينة الدراسة.

الفئة	التكرار	الأهمية النسبية %
شهادة عقارية	20	33.4
كفيل	37	61.6
إنتاج المزرعة	3	5
المجموع	60	100

المصدر: جمعت وحسبت من استمارة الاستبيان الخاصة بالدراسة.

5-9-15 أراء المبحوثين بعينة حول رضى المقترضين على نوع الضمان:

تبين من الجدول رقم (5-39) حول نوع الضمان بعينة الدراسة وبينت الدراسة أن 27 مزارعاً وبنسبة تشكلت بنحو (45%) بأنهم غير راضون عن عملية الضمان المطلوب من المصرف الزراعي لدى بعض المزارعين وذلك لما يترتب عليه من التزامات مالية مسبقة وأيضاً يعزى المزارعون بعينة الدراسة صعوبة الضمان الذي يطلبه المصرف قبل منح القرض وأوضحت إجابات المبحوثين أن هناك عدد 20 مزارعاً بنسبة تمثلت بنحو (33.3%) بان عملية الضمان مناسب وبينما كانت آراء من اعتبروا بإن عملية الضمان إلى حد ما كان عددهم 13 مزارعاً بنسبة تمثلت بنحو (21.7%) من إجمالي عينة الدراسة.

جدول رقم (5-39)

آراء المبحوثين بعينة الدراسة حول رضى المقترضين حول بنوعية الضمان.

الفئة	التكرار	الأهمية النسبية %
مناسب	20	33.3
غير مناسب	27	45
إلى حدما	13	21.7
المجموع	60	100

المصدر: جمعت وحسبت من استمارة الاستبيان الخاصة بالدراسة.

5-9-16 آراء المبحوثين حول حجم القروض الممنوحة للمزارعين:

لقد أوضح الجدول رقم (5-40) بإن عدد كبير من المزارعين المستفيدين من القروض الزراعية بإن حجم القروض الزراعية بغير كافية وأيضاً كانت قيم القروض قليلة ولم تغطي حجم تكاليف المشروع المقدم لآجلة بل تم الاستدانة وزيادة حجم التكاليف والتزامات على المزارع حتى يتم الإنتهاء من المشروع والذين بلغ عددهم 55 مزارعاً بنسبة تمثلت بنحو (91.6%) ويلاحظ من الجدول مما اعتقدوا بإن حجم القروض كافية والذين كان عددهم 5 مزارعين بنسبة تمثلت بنحو (8.4%) من إجمالي عينة الدراسة.

جدول رقم (5-40)

مدى كفاية القرض وبغير الكافية بعينة الدراسة

الفئة	التكرار	الأهمية النسبية %
غير كافية	55	91.6
كافية	5	8.4
المجموع	60	100

المصدر: جمعت وحسبت من استمارة الاستبيان الخاصة بالدراسة.

5-9-17 آراء المبحوثين حول أهم الإجراءات التي يقوم بها المزارع للحصول على القرض:

تبين من الجدول رقم (5-41) بعينة الدراسة حول أهم الإجراءات التي يقوم بها المزارع بمنطقة المرج للحصول على القرض الزراعي أن عدد 40 مزارعاً بنسبة تمثلت بنحو (66.6%) من المزارعين المبحوثين والذين اعتبروا أهم الإجراءات التي يقوموا بها كتيب الحيازة للحصول على القرض من المصرف الزراعي، وأعتبر البعض أن من أهم الإجراءات هو الحصول على الكفيل كاإجراء مهم والذين بلغ عددهم 17 مزارعاً وبنسبة تشكلت بنحو (28.4%) والبعض الأخر من المزارعين والذين بلغ عددهم 3 مزارعين بإن إجراء هام وهو طلب كتابي حتى يتمكنوا من الحصول على القرض تمثلت بنحو (5%) من إجمالي عينة الدراسة.

جدول (5-41)

آراء المبحوثين حول أهم الإجراءات للحصول على القرض

الفئة	التكرار	الأهمية النسبية %
كتيب حيازة	40	67.6
الحصول على كفيل	17	28.4
طلب كتابي	3	5
المجموع	60	100

المصدر: جمعت وحسبت من استمارة الاستبيان الخاصة بالدراسة.

5-9-18 أراء المبحوثين بعينة الدراسة حول الإجراءات الإدارية للحصول على القروض:

بين الجدول رقم (5-42) من إجابات المبحوثين بعينة الدراسة حول الإجراءات الإدارية المطلوبة من فرع المصرف الزراعي بمنطقة المرج للحصول على القرض الزراعي 31 مزارعاً بنسبة تشكلت بنحو (52%) اعتبروا أن الإجراءات لإتمام الحصول على قرض بأنه الي حد ماً ولوحظ من آراء المبحوثين إن 19 مزارعاً وبنسبة تشكلت بنحو (31%) معقدة وغير بسيطة وذلك بسبب كثرة الأوراق والمستندات المطلوبة وطول الفترة الزمنية للحصول على الموافقة لاستلام القرض، أما الذين اعتبروا أن الإجراءات الإدارية المطلوبة لإتمام الحصول على قرض بأنها بسيطة قد بلغ عددهم 10 مزارعين تمثلت بنسبة بنحو(17%) من إجمالي عينة الدراسة .

الجدول رقم (5-42)

آراء المبحوثين بعينة الدراسة حول الإجراءات الإدارية للحصول على قرض زراعي

الفئة	التكرار	الأهمية النسبية %
بسيطة	10	17
معقدة	19	31
إلى حد ما	31	52
المجموع	60	100

المصدر: جمعت وحسبت من استمارة الاستبيان الخاصة بالدراسة.

5-9-19 آراء المبحوثين حول أهم العقبات التي واجهتم في التعامل مع المصرف الزراعي:

لوحظ من آراء المبحوثين بعينة الدراسة إن عدد 36 مزارعاً وبنسبة تشكلت بنحو (60%) إن أهم العقبات التي تواجهم في التعامل مع المصرف الزراعي التأخير في منح القرض وتأخذ الموافقة قبل استلام القرض لفترة زمنية طويلة، بينما اعتقد البعض من المزارعين أن كثرة الإجراءات ومستندات الإدارية التي يطلبها المصرف التي تعتبر عائقاً للحصول على القرض من وجهة نظر المزارع والذين بلغ عددهم 20 مزارعاً بنسبة تمثلت بنحو (33.4%). كما اتضح أيضاً العقبات أو المشاكل بعد الحصول على القرض هي الإقساط و التسديد بسب كثرة الإقساط وطول فترة سداد لعدد من سنوات والذي بلغ عددهم 4 مزارعين بنسبة تقارب بنحو (6.6%) من إجمالي عينة الدراسة.

جدول رقم (5-43)

آراء المبحوثين حول العقبات التي واجهتم مع المصرف الزراعي

الفئة	التكرار	الأهمية النسبية %
الإجراءات الإدارية	20	3.4
التأخير في منح القرض	36	60
الأقساط و التسديد	4	6.6
المجموع	60	100

المصدر: جمعت وحسبت من استمارة الاستبيان الخاصة بالدراسة.

5-9-20 آراء المبحوثين حول العقبات التي واجهت المزارعين في العمل الزراعي:

تبين من الجدول رقم (5-44) والبالغ عددهم (60) مزارعاً أن عدد 18 مزارعاً وبنسبة تشكلت بنحو (30%) يرون إن أهم العقبات التي تواجههم هي ارتفاع تكاليف البذور والأسمدة والمبيدات والشتول والأعلاف الحيوانية بينما يري البعض من المزارعين البالغ عددهم 16 مزارعاً وبنسبة تمثلت بنحو (26.6%) أن تلك العقبات هي ندرة المياه وبعدها عن المزرعة ويليها من المشاكل العمالة الزراعية كما اعتبر بعض المزارعين البالغ عددهم 15 مزارعاً وبنسبة تمثلت بنحو (25%) من ارتفاع أجور العمالة الزراعية وعدم التخصص في النشاط الزراعي ومن تلك المشاكل أيضاً كما يعتقد 8 من مزارعين وبنسبة تقارب بنحو (13.4%) هي انخفاض في

إيرادات المبيعات الزراعية وهناك مشاكل أخرى كما يري المزارعين والذين بلغ عددهم 3 مزارعين بنسبة تمثلت نحو (5%) من إجمالي عينة الدراسة ومن هذه المشاكل التخزين والتسويق ونقص الخبرة لدى بعض المزارعين.

جدول رقم (5-44)

آراء المبحوثين حول أهم المشاكل في العمل الزراعي بعينة الدراسة.

الفئة	التكرار	الأهمية النسبية %
ارتفاع في تكاليف البذور والأسمدة والمبيدات والشتول والأعلاف الحيوانية	18	30
ندرة المياه وبعدها عن المزرعة	16	26.6
العمالة الزراعية	15	25
انخفاض في إيرادات المبيعات الزراعية	8	13.4
مشاكل أخري	3	5
المجموع	60	100

المصدر: جمعت وحسبت من استمارة الاستبيان الخاصة بالدراسة.

5-9-21 آراء المبحوثين حول تكلفة الحصول على القرض:

أوضحت الدراسة الميدانية بإن تكلفة الحصول على القرض بعينة الدراسة متمثلة في مصاريف رسوم الدمغة وتصوير المستندات وشراء الملفات وكذلك مصاريف النقل وغيرها من مصاريف وأتضح من الجدول رقم (5-45) إن عدد 45 مزارعاً بنسبة تشكلت بنحو (75%) أجابوا بان التكلفة مرتفعة وبينما يرى بعض المزارعين أن تكلفة الحصول على القرض الزراعي وعددهم 10 مزارعين أن تكلفة متوسطة وهم يمثلون نحو (16.6%) وكذلك يعتقد البعض من المزارعين وعددهم 5 مزارعين أن تكلفة الحصول على القرض الزراعي منخفضة وبنسبة تمثلت بنحو (8.4%) من إجمالي عينة الدراسة.

جدول رقم (5-45)

تكلفة الحصول على القرض بعينة الدراسة

الفئة	التكرار	الأهمية النسبية %
مرتفعة	45	75
متوسطة	10	16.6
منخفضة	5	8.4
المجموع	60	100

المصدر: جمعت وحسبت من استمارة الاستبيان الخاصة بالدراسة.

5-9-22 توزيع عينة الدراسة حول نظام تسديد القروض:

تبين الجدول رقم (5-46) أن 28 مزارعاً يرون أن قيمة القسط السنوي مناسب وبنسبة تمثلت بنحو (46.6%) من إجمالي عدد المتحصلين على قروض زراعية بعينة الدراسة. بينما كان عدد الذين لا يرون أن قيمة القسط السنوي غير مناسب فقد بلغ عددهم24 مزارعاً وبنسبة تمثلت بنحو (40%) كما أوضح عدد 8 مزارعين بان قيمة القسط السنوي الي حد ماً وبنسبة تشكلت نحو (13.4%) من إجمالي عينة الدراسة.

وقد اعتبر 28 مزارعاً وبنسبة تمثلت بنحو (46.6%) أن عدد الأقساط مناسب، كما اعتبر بعض المزارعين وعددهم 26 مزارعاً وبنسبة تشكلت بنحو (43.4%) بان عدد الأقساط غير مناسب، وتبين من خلال البحث أن 6 مزارعين وبنسبة تمثلت بنحو 10% بإن عدد الأقساط إلى حد ما من إجمالي عينة الدراسة.

وقد لاحظ عدد 31 مزارعاً أن ميعاد سداد القروض الزراعية المتحصلين عليها مناسب وبنسبة تشكلت بنحو (51.6%) من إجمالي عينة الدراسة، في حين اعتبر أن ميعاد السداد غير مناسب والذي بلغ عددهم 24 مزارعاً بنسبة تمثلت بنحو (40%) من إجمالي عينة الدراسة، وكما أوضح عدد 5 مزارعين بنسبة شكلت نحو(8.4%) بان ميعاد سداد القرض الزراعي إلى حد ما مناسب من إجمالي عينة الدراسة.

جدول رقم(5-46)

آراء المبحوثين حول نظام سداد القروض الزراعية

(الفئة) (مناسب) (غير مناسب) (الي حدما)

نظام السداد	التكرار	الأهمية النسبية %	التكرار	الأهمية النسبية %	التكرار	الأهمية النسبية %
قيمة القسط السنوي	28	%46.6	24	%40	8	%13.4
عدد الأقساط	28	%46.6	26	%43.4	6	%10
ميعاد السداد	31	51.6	24	%40	5	%8.4

المصدر: جمعت وحسبت من استمارة الاستبيان الخاصة بالدراسة.

5-9-23 آراء المبحوثين بعينة الدراسة حول قيام موظفي الإرشاد الزراعي بوزارة الزراعة بزيارات ميدانية لتقديم النصح والإرشاد الزراعي للمزارعين:

تبين من الجدول رقم (5-47) والبالغ عددهم (60) مزارعاً إن موظفي الإرشاد الزراعي يقومون بزيارات ميدانية لتقديم النصح والإرشاد الزراعي البالغ عددهم 4 مزارعين وبنسبة تمثلت بنحو (6.6%) وكذلك اتضح أيضاً أن موظفي الإرشاد الزراعي بمنطقة المرج لا يقومون بزيارات ميدانية للمزارعين المتحصلين على القروض الزراعية لتقديم النصح والدورات التدريبيه للمزارعين قبل إعطاء القرض الزراعي للرفع من مستوي أدائهم ونصحهم بكيفيه إستخدام القرض الاستخدام الأمثل والإستفادة منه والذين بلغ عددهم 56 مزارعاً وبنسبة تمثلت بنحو (93.4%) من إجمالي عينة الدراسة.

جدول رقم (5-47)

آراء المبحوثين حول المتابعة و الإرشاد لموظفي وزارة الزراعة للمزارعين بعينة الدراسة.

الفئة	التكرار	الأهمية النسبية %
نعم	4	%6.6
لا	56	93.4
المجموع	60	100

المصدر: جمعت وحسبت من استمارة الاستبيان الخاصة بالدراسة.

5-9-24 آراء المبحوثين بعينة الدراسة حول قيام موظفي المصرف الزراعي بمتابعة القروض الممنوحة:

تبين من إجابات المبحوثين حول قيام موظفي المصرف الزراعي بمتابعة القروض الزراعية اتضح أن المزارعين الذين قالوا لا توجد متابعة للمصرف الزراعي للقروض الزراعية الممنوحة لهم بسبب عدم وجود رقابة من قسم القروض ومتابعة والبعض يرى تجاهل المصرف الزراعي ووزارة الزراعة للمزارعين عند تحصلهم على القروض لان المصرف الزراعي يهتم بأرباحه وفوائده ولا ينظر إلى مشاكل المزارعين وتحول المصرف الزراعي من مصرف متخصص إلى مصرف تجاري وابتعاده عن مجال التخصص في الزراعة في والذي بلغ عددهم 40 مزارعاً وبنسبة تمثلت بنحو (66.6%) وأما المزارعين الذين قالوا نعم يوجد متابعة من المصرف الزراعي لمتابعة القروض عند منحها من المصرف والذين كان عددهم 20 مزارعاً وتمثلت بنحو 33.4% من إجمالي عينة الدراسة.

جدول رقم (5-48)

آراء المبحوثين بعينة الدراسة حول قيام المصرف الزراعي بمتابعة القروض الزراعية.

الفئة	التكرار	الأهمية النسبية %
نعم	20	%33.4
لا	40	%66.6
المجموع	60	100

المصدر: جمعت وحسبت من استمارة الاستبيان الخاصة بالدراسة.

5-9-25 آراء المبحوثين بعينة الدراسة حول مدي مساهمة القرض الزراعي الذي تحصلوا عليه في تطوير المزرعة:

تبين من آراء المبحوثين بعينة الدراسة بإن القروض التي تحصلوا عليها لم تساهم في تطوير المزرعة والذين بلغ عددهم 43 مزارعاً وبنسبة تشكلت بنحو (71.6%) بسب عدة مشاكل منها القبلية والعائلية على المزرعة وتقسيم المزرعة إلى قطع صغيرة وكذلك توقف الإنتاج في المزرعة والبعض يرى بإن القرض لم يذهب للمزرعة بل استخدم في المناسبات الاجتماعية أو غيرها واعتبر البعض أن السبب هو أن القرض الزراعي كان ضعيف ولم يساهم في تطوير المزرعة مما أدى لخسارة المشروع وتوقف الإنتاج بينما يرى باقي المزارعين وعددهم17 مزارعاً وبنسبة تمثل نحو (28.4%) يرون أن القرض الزراعي الذي تحصلوا قد ساهم في تطوير المزرعة من إجمالي عينة الدراسة.

جدول رقم (5-49)

آراء المبحوثين بعينة الدراسة حول مدى مساهمة القرض الزراعي في تطوير المزرعة

الفئة	التكرار	الأهمية النسبية %
نعم	17	28.4
لا	43	71.6
المجموع	60	100

المصدر: جمعت وحسبت من استمارة الاستبيان الخاصة بالدراسة.

5-9-26 تقسيم عينة الدراسة وفقا للمديونية لدى المصرف الزراعي أو لأي مصدر آخر:

يوضح الجدول رقم (5-50) أن المزارعين بعينة الدراسة الذين سددوا القروض الممنوحة لهم من المصرف الزراعي في منطقة المرج وكذلك المزارعين المتعثرين في السداد.

حيث يتبين من الجدول أن المزارعين الذين عليهم ديون من المصرف الزراعي ولم يسددوا القروض فقد بلغ عددهم 20 مزارعاً وبنسبة تمثلت بنحو (33.4%) والسبب في تراكم الديون هو توقف الإنتاج وخسارة المشروع والبعض يري بان ظروف البلاد حالية وغياب السيولة الكافية لدى المزارعين لسداد ما عليهم من ديون وكذلك عدم استخدام بعض المزارعين القرض بالكامل

في النشاط الزراعي، أما بالنسبة للمزارعين الذين ليس عليهم ديون من المصرف الزراعي والذين بلغ عددهم 40 مزارعاً بنسبة تمثل نحو (66.6%) من إجمالي عينة الدراسة.

جدول رقم (5-50)

عدد المزارعين المتحصلين على القروض الزراعية الذين سددوا القروض والمتعثرين في السداد بعينة الدراسة.

الفئة	التكرار	الأهمية النسبية %
نعم	20	33.4
لا	40	66.6
المجموع	60	100

المصدر: جمعت وحسبت من استمارة الاستبيان الخاصة بالدراسة.

5-10 التحليل الوصفي الخاص بالعاملين بالمصرف الزراعي المرج:

5-11 تمهيد:

يعتبر القطاع الاقتصادي المصرفي في أي دولة من الدول الركيزة الأساسية والدعامة الأولى لتشجيع القطاعات الأخرى ونموها، ويتكون الجهاز المصرفي، أو القطاع المصرفي، لدولة ما من مجموع المؤسسات المصرفية والقوانين والأنظمة التي تعمل في ظلها وتسير على هديها تلك المؤسسات. وأن التنظيم السليم هو حجر الزاوية لتحقيق الرقابة الفعالة والتخطيط والتنفيذ الدقيق. ويشمل نظام الدولة التمويلي أنواعاً مختلفة من المؤسسات التمويلية المرتبطة بعضها ببعض بطريقة رسمية وغير رسمية. وعمدت معظم الدول النامية ومنها الدول العربية إلى تقديم القروض الزراعية من خلال مؤسسات أو بنوك متخصصة أو أجهزة إقراض تعاونية والتي تم إنشاؤها لهذه الغرض.

5- 12 أهمية الاستبيان:

في الوقت الذي يعتبر فيه القطاع المصرفي من القطاعات المهمة والرئيسة في البنيان الاقتصادي الليبي باعتباره من القطاعات الداعمة التي يعول أو يعتمد عليها المستثمر وخاصة في القطاع الزراعي لخلق التنمية الزراعية في ليبيا، وتبرز أهمية الدراسة في معرفة دور أو مساهمة القطاع المصرفي في تمويل المزارعين في أنشطتهم الزراعية.

5-13 أهداف الاستبيان:

يتركز أهداف هذا الاستبيان على إشراك المصرفيين وطلب المساعدة من المبحوثين أو المستهدفين في الدراسة في الوصول إلى البيانات الحقيقية التي يعتمد عليها في الوصول إلى نتائج تساهم في حل مشكلة البحث والتعرف على أهم العقبات أو المشاكل التي تواجه العاملين في القطاع المصرفي. و بالإضافة إلى مشاركتهم في البحث عن الحلول المناسبة لتجاوز تلك العقبات والمشاكل.

5- 14 تحديد حجم العينة:

ولتوفير قاعدة بيانات صحيحة يمكن الاعتماد على نتائجها فقد لجأ الباحث إلى حصر الموظفين الذين يعملون لدى المصرف الزراعي بمنطقة المرج حيث بلغ عددهم50 موظف والتي تمثل مجتمع الدارسة ومن ثم تم توزيع عدد 30 استمارة على الموظفين بالمصرف الزراعي الذين لديهم خبرة في العمل المصرفي والزراعي للحصول على المعلومات الدقيقة والموضوعية لخدمه أهداف البحث، وأما الباقون ليس لديهم الخبرة الكافية لتعبئه استمارة الاستبيان لان أغلبهم من المتعينين الجدد وكذلك مؤهلاتهم غير مناسبة للعمل في المصرف الزراعي من حيث التخصص.

5-15 توصيف استمارة الاستبيان الخاصة بالموظفين بالمصرف الزراعي بمنطقة الدراسة الميدانية:

راعى الباحث في تصميمه استمارة الاستبيان الخاصة بالموظفين من المصرف الزراعي في منطقة المرج بالجبل الأخضر، وأن تكون الأسئلة ضرورية وتخدم أهداف البحث وتكون مرتبطة بالمشكلة البحثية. وبشكل عام شملت استمارة الاستبيان (الملحق) على المعلومات التالية:

1- معلومات متعلقة بالموظفين من حيث نوع الوظيفة والمستوى التعليمي، ومدة الخبرة والمهام الإدارية التي يقوم بها في المصرف.

2- قدرة المصرف على الإقراض، والدورات التدريبية للموظفين.

3- بيانات عن مقترحات لتحسين كفاءة السياسة التمويلية للمصرف، والمعايير في منح القروض والكفاءة التحصيلية للقروض، والإجراءات التي يتخذه المصرف لتحصيل وتعثر العملاء عن السداد.

4- والخطط الإقراضية للمصرف للوفاء بالقرض، والسياسة الإقراضية الزراعية للمصرف والمشاكل التي تواجه الموظفين داخل الفرع في المنطقة.

ومن ثم عرض النتائج في جداول تكرارية ومناقشتها لتحقيق أهداف الدراسة وكانت نتائج التحليل كالتالي:

5-15-1 توزيع أفراد العينة وفقا لنوع الوظيفة:

ومن خلال إجابات المبحوثين العاملين بالمصرف الزراعي وفروعه عن نوع الوظيفة التي يتقلدونها بالمصرف الزراعي ويوضح الجدول رقم (5-51) أن أكثر الموظفين العاملين بالمصرف الزراعي المرج هم الذين يشغلون قسم الشؤون الإدارية بعدد 6 موظفين وبنسبة تمثلت بنحو (20.4%)، وكذلك موظفين قسم المحاسبة بعدد 6 موظفين بنسبة (20.4%) من إجمالي عدد العاملين بالمصرف الزراعي. أما بالنسبة لموظفين قسم التحصيل بعدد 5 موظفين وبنسبة مثلت نحو (16.6%) من إجمالى عدد العاملين، في حين كان عدد الموظفين الذين تقلدوا وظيفة المراجعين بعدد 4 موظفين وبنسبة شكلت نحو (10.4%) من إجمالى الموظفين المبحوثين، أما بالنسبة لموظفين العاملين بقسم الإقراض بلغ عددهم 3 موظفين وبنسبة تمثلت بنحو (10%) من إجمالى الموظفين المبحوثين، وبلغ أيضاً عدد موظفين قسم السندات بعدد 2 من الموظفين وبنسبة مثلت نحو (6.6%) من إجمالى الموظفين المبحوثين، ويأتي بعدهم موظفين قسم الائتمان وبلغ عددهم 2 من الموظفين وبنسبة تمثلت بنحو (6.6%) من إجمالى الموظفين المبحوثين، وأما بالنسبة لوظيفة مدير عام عدد واحد وكذلك نائب مدير بعدد واحد وبنسبة مثلت بنحو على التوالى (3%) ، (3%) من إجمالى الموظفين المبحوثين.

جدول رقم (5-51)

توزيع أفراد العينة وفقا لنوع الوظيفة.

نوع الوظيفة	التكرار	الأهمية النسبية %
مدير	1	3
نائب المدير	1	3
قسم الشؤون الإدارية	6	20.4
قسم التحصيل	5	16.6
قسم السندات	2	6.6
المراجعة	4	10.4
قسم الائتمان	2	6.6
قسم الإقراض	3	10
قسم المحاسبة	6	20.4
المجموع	30	100

المصدر : جمعت وحسبت من نتائج الاستبيان الخاصة بالدراسة.

5-15-2 توزيع الموظفين بالمصرف الزراعي بمنطقة المرج وفقاً للمستوي التعليمي:

يوضح الجدول رقم (5-52) توزيع الموظفين بفرع المصرف الزراعي بمنطقة المرج بالجبل الأخضر وفقا لمستوي التعليمي.

تبين من الجدول أن أكبر عدد من الموظفين لديهم مستوى تعليم بكالوريوس – ليسانس حيث بلغ عددهم 15 موظفاً وبنسبة تمثلت بنحو (50%) من إجمالي الموظفين المبحوثين ويأتي بعدهم الذين يحملون مؤهل دبلوم عالي الذين بلغ عددهم 10 موظفين وبنسبة تشكلت بنحو(33.5%) ويتبين أن 5 موظفين هم من لديهم مؤهل دبلوم متوسط وبنسبة تقارب بنحو (16.5%) من إجمالي الموظفين المبحوثين بفرع المصرف الزراعي المرج بالجبل الأخضر.

جدول رقم (5-52)

المستوى التعليمي لعاملين بالمصرف الزراعي بعينة الدراسة.

الفئة	التكرار	الأهمية النسبية%
بكالوريوس – ليسانس	15	50
دبلوم عالي	10	33.5
دبلوم متوسط	5	16.5
المجموع	30	100

المصدر: جمعت وحسبت من نتائج الاستبيان الخاصة بالدراسة.

5-15-3 توزيع الموظفين بفرع المصرف الزراعي بمنطقة المرج وفقاً لمدة الخبرة:

من خلال إجابات الموظفين المبحوثين في المصرف الزراعي المرج بالجبل الأخضر عن مدة خبرتهم بالعمل في مجال تخصصهم والتي تعد من مؤشرات الكفاءة الإدارية والجدول رقم (5-53) يوضح ذلك حيث يلاحظ من الجدول أن أكبر عدد من الموظفين هم من الذين لديهم خبرة من (11سنة – فأكثر) حيث بلغ عددهم 13 موظفاً بنسبة تمثلت بنحو (43.4%) من إجمالي الموظفين المبحوثين، ثم يليهم الموظفين الذين لديهم خبرة من (5 ـ10) سنوات وبلغ عددهم 9 موظفين وبنسبة مثلت نحو (30%) من إجمالي الموظفين المبحوثين، تم يأتي بعدهم الموظفين الذين لديهم الخبرة من (1-5) سنوات والذين بلغ عددهم 8 موظفين وبنسبة تقارب نحو (26.6%) من إجمالي الموظفين المبحوثين بفرع المصرف الزراعي في منطقة المرج بالجبل الأخضر.

جدول رقم (5-53)

مدة الخبرة للموظفين بفرع المصرف الزراعي بمنطقة المرج.

الفئة	التكرار	الأهمية النسبية%
1-5 سنوات	8	26.6
5-10 سنوات	9	30
11 سنة – فاكثر	13	43.4
المجموع	30	100

المصدر: جمعت وحسبت من نتائج الاستبيان الخاصة بالدراسة.

5-15-4 توزيع الموظفين بفرع المصرف الزراعي المرج وفقا لخبرة في مجال العمل الزراعي:

تبين من إجابات الموظفين المبحوثين بفرع المصرف الزراعي المرج بالجبل الأخضر أن هناك عدد 20 موظفاً بإن خبرتهم في مجال العمل الزراعي إلى حد ماً وبنسبة مثلت نحو (66.5%) من إجمالي الموظفين المبحوثين، واتضح أيضاً من خلال البحث أن 8 موظفين لديهم خبرة في مجال العمل الزراعي بنسبة تمثلت بنحو (26.5%) ثم يليهم يأتي عدد (2) من الموظفين بإن ليس لديهم خبرة في مجال العمل الزراعي وبنسبة شكلت نحو (7%) من إجمالي الموظفين المبحوثين.

جدول رقم (5-54)

الخبرة في مجال العمل الزراعي للموظفين في المصرف الزراعي بالمنطقة.

الفئة	التكرار	الاهمية النسبية%
نعم	8	26.5
لا	2	7
الي حدماً	20	66.5
المجموع	30	100

المصدر: جمعت وحسبت من نتائج الاستبيان الخاصة بالدراسة.

5-15-5 توزيع العينة حول عدد المزارع التي تم تمويلها من المصرف الزراعي في المرج:

اتضح من الدراسة ومن خلال إجابات الموظفين المبحوثين بالمصرف الزراعي المرج بالجبل الأخضر أن عدد 18 موظفاً قالوا بإن عدد المزارع التي تم تمويلها (أكثر من 1000 مزرعة) وبنسبة تمثلت بنحو (60%) من إجمالي الموظفين المبحوثين وأما عدد 10 موظفين كانت إجاباتهم أن هناك (عدد لا يمكن حصرها) من المزارع التي تم منحها القروض من المصرف الزراعي المرج وبنسبة شكلت نحو (33.4%) تم يأتي بعد ذلك من خلال إجابات 2 من الموظفين أجابوا أن ما يقارب (4000) مزرعة وبنسبة تمثلت بنحو (6.6%) من إجمالي الموظفين المبحوثين.

جدول رقم (5-55)

توزيع الموظفين المبحوثين وفقاً لعدد المزارع التي تم تمويلها من قبل المصرف داخل المنطقة.

الفئة	التكرار	الأهمية النسبية%
اكثر من 1000 مزرعة	18	60
عدد لا يمكن حصرها	10	33.4
يقارب 4000 مزرعة	2	6.6
المجموع	30	100

المصدر: جمعت وحسبت من نتائج الاستبيان الخاصة بالدراسة.

5-15-6 توزيع الموظفين بفرع المصرف الزراعي بالمرج وفقا لشبكة او منظومة تربط الإدارة بفرعهم:

يتبين من الجدول رقم (5-56) إن عدد 24 موظفا من خلال إجاباتهم لا توجد هناك منظومة تربط فرع مصرف الزراعي المرج بالجبل الأخضر بالإدارة العامة لرفع من كفاءة العمل في المصرف الزراعي وكذلك لزيادة السرعة في أداءه المهمات وأيضاً انسياب البيانات والمعلومات المطلوبة بين الإدارات والفروع المختلفة بالمصرف الزراعي بنسبة تشكلت بنحو(80%) من إجمالي الموظفين المبحوثين وأتضح من إجابات 6 موظفين توجد أنه منظومة تربطهم بالإدارة العامة للمصرف الزراعي بنسبة تقارب بنحو(20%) من إجمالي الموظفين المبحوثين.

جدول رقم (5-56)

توزيع الموظفين حول وجود منظومة تربط المصرف الزراعي بالإدارة العامة للمصرف الزراعي.

الفئة	التكرار	الأهمية النسبية%
نعم	6	20
لا	24	80
المجموع	30	100

المصدر: جمعت وحسبت من نتائج الاستبيان الخاصة بالدراسة.

5-15-7 آراء الموظفين المبحوثين حول العاملين في قسم أو أقسام متابعة القروض مؤهل لهذا العمل:

من خلال إجابات موظفي المصرف الزراعي المرج حول العاملين في قسم متابعة القروض مؤهلين لهذا العمل أما غير ذلك وتبين من نتائج الدراسة الميدانية بإن 18 موظفاً أجابوا (بنعم) بان الموظفين العاملون في قسم متابعة القروض مؤهلين لهذه الوظيفة وبنسبة تمثلت بنحو (60%) من إجمالي الموظفين المبحوثين، واتضح أيضاً من خلال إجابات عدد 12 موظفاً من المصرف الزراعي المرج الذين أجابوا (بلا) بإن الموظفين العاملين في قسم متابعة القروض غير مؤهلين لهذه الوظيفة بنسبة تقارب بنحو (40%) ويرجع السبب بان الموظفين لهذه الوظيفة لا يوجد لديهم اختصاص لهذا العمل في متابعة وصرف القروض ويرى البعض بان مؤهلاتهم غير مناسبة لهذا التخصص ويجب إعطائهم دورات تكثيفية في اختصاص المتابعة وصرف القروض في المصرف الزراعي.

جدول رقم (5-57)

توزيع الموظفين المبحوثين حول وجودة متابعة للقروض الممنوحة من المصرف الزراعي.

الفئة	التكرار	الأهمية النسبية%
نعم	18	60
لا	12	40
المجموع	30	100

المصدر: جمعت وحسبت من نتائج الاستبيان الخاصة بالدراسة.

5-15-8 آراء الموظفين المبحوثين حول قدرة المصرف الإقراضية للوفاء بمتطلبات الإقراض بالمنطقة:

تبين من إجابات الموظفين المبحوثين حول قدرة المصرف الزراعي المرج للوفاء بمتطلبات الإقراض في منطقة المرج بالجبل الأخضر هناك عدد 22 موظفاً وبنسبة مثلت بنحو (73.4%) بان المصرف لا يستطيع الوفاء بمتطلبات الإقراض ولا يملك المصرف الزراعي القدرة على الاقتراض ربما يعزى ذلك حسب إجابات الموظفين المبحوثين في المصرف الزراعي سوء وضع البلاد حالي لما تمر بها الدولة من ظروف اقتصادية والسياسية وغياب السيولة الكافية في المصارف حالياً مما ترتب عليه عدم القدرة على منح القروض من المصرف الزراعي وعدم وجود مخصصات مالية للفرع من قبل الإدارة العامة، أما بالنسبة عدد8 موظفين وبنسبة تقارب بنحو(26.6%) بإن هناك القدرة لدى المصرف على منح القروض والوفاء بمتطلبات المنطقة من الإقراض للمزارعين لإعتماد المصرف على إيداعات التجار وتحصيل بعض القروض السابقة من المقترضين.

جدول رقم (5-58)

توزيع الموظفين المبحوثين وفقا لآرائهم حول قدرة المصرف على الإقراض بالمنطقة.

الفئة	التكرار	الأهمية النسبية%
نعم	6	20
لا	24	80
المجموع	30	100

المصدر: جمعت وحسبت من نتائج الاستبيان الخاصة بالدراسة.

5-15-9 توزيع الموظفين بفرع المصرف الزراعي بمنطقة المرج وفقاً لتلقيهم دورات تدريبية للعاملين في المصرف الزراعي:

تبين من إجابات الموظفين المبحوثين بفرع المصرف الزراعي المرج بمنطقة الجبل الأخضر اتضح أن هناك عدد 21 موظفاً لم يتلقوا دورات تدريبية لموظفي المصرف الزراعي بنسبة تمثلت بنحو (70%) من إجمالي الموظفين المبحوثين، وان هناك عدد 9 موظفين وبنسبة مثلت نحو (30%) أنهم تلقوا دورات تدريبية في مجال الحاسوب و اللغة الانجليزية والتي ليس

لها علاقة بسياسة الائتمان والإقراض الزراعي ومن المفترض إن تكون الدورات في هذا المجال أو الاختصاص في الاقتراض الزراعي.

جدول رقم (5-59)

توزيع الموظفين المبحوثين وفقا لآرائهم حول الدورات تدريبية

الفئة	التكرار	الأهمية النسبية%
نعم	9	30
لا	21	70
المجموع	30	100

المصدر: جمعت وحسبت من نتائج الاستبيان الخاصة بالدراسة.

5-15-10 توزيع الموظفين بفرع المصرف الزراعي المرج حول مقترح للتحسين كفاءة السياسة التمويلية للمصرف:

تبين من نتائج الموظفين المبحوثين من موظفي المصرف الزراعي المرج ماهي المقترحات لتحسين كفاءة السياسة التمويلية للمصرف واتضح من النتائج من خلال إجابات المبحوثين إن عدد 8 موظفين وبنسبة تمثلت بنحو (30%) من ضمن تلك السياسة هي توفير السيولة الكافية للوفاء بمتطلبات المزارعين والبعض من الموظفين الذين عددهم 7 موظفين يرون بإن المتابعة وتحصيل القروض الممنوحة وكيفية استردادها للمصرف للتحسين من الكفاءة التمويلية للمصرف لأن هناك الكثير من القروض الممنوحة لم يتم استردادها مما سبب تأثير سلبي على المصرف وقدرته على الاقراض بنسبة شكلت نحو (24%) وتلك المقترحات حسب إجابات المبحوثين من الموظفين هي إعطاء دورات تدريبية كافية للموظفين للتحسين من قدرتهم وكفاءتهم في العمل لتحسين وتطوير أداء المصرف الزراعي بعدد 6 موظفين وبنسبة مثلت نحو (20%) ومن المقترحات أيضا من خلال نتائج البحث بإن عدد 5 من الموظفين وبنسبة تقارب بنحو (16%) يرون بإن التداول في الوظائف الإدارية بشكل مستمر ولا تكون حكراً على موظفين معينين لأن هناك من موظفين الغير مؤهلين لبعض هذه الوظائف وليس لديهم القدرة على أداء بعض الوظائف الحساسة من إجمالي الموظفين المبحوثين، والبعض من الموظفين يرون أن يكون التمويل العيني كمقترح لتحسين كفاءة السياسية التمويلية للمصرف الزراعي بإن

يكون التمويل عيني وليس نقدي حتى تتمشى مع السياسة التمويلية في ليبيا وله جدوى أكثر من تمويل النقدي بعدد 3 موظفين وبنسبة تمثلت بنحو (10%) من إجمالي الموظفين المبحوثين.

جدول (5-60)

توزيع الموظفين المبحوثين حول المقترحات لتحسين كفاءة التمويلية للمصرف الزراعي بالمنطقة.

الفئة	التكرار	الأهمية النسبية%
توفير السيولة الكافية	8	30
ان يكون التمويل عيني	3	10
إعطاء دورات تدريبية كافية للموظفين	6	20
التداول في الوظائف الإدارية بشكل مستمر	5	16
المتابعة في تحصيل القروض واستردادها	7	24
المجموع	30	100

المصدر: جمعت وحسبت من نتائج الاستبيان الخاصة بالدراسة.

5-15-11 آراء الموظفين المبحوثين بفرع المصرف الزراعي حول قيمة القرض مقارنة بالحجم الحقيقي له:

اتضح من إجابات الموظفين المبحوثين بالمصرف الزراعي في منطقة المرج بالجبل الأخضر حيث أن أغلب الموظفون الذي بلغ عددهم 23 موظفاً بأنهم غير راضون عن حجم القروض الممنوحة لهم مقارنة بالحجم الحقيقي وهي لا تغطي إحتياجات المزارعين وقيمتها قليلة مقارنة بالمناطق الأخرى فهي لا تساهم في حل مشكلة المزارع من حيث النقد وأيضاً ارتفاع تكاليف وإحتياجات المزارع أكبر من إمكانياتهم المالية وقيمة القرض الممنوح لهم بنسبة تمثلت بنحو (76.6%) من إجمالي الموظفين المبحوثين، واعتبر بعض الموظفين والذين بلغ عددهم 7 موظفين وبنسبة تشكلت بنحو (23.4%) بأنهم راضون عن قيمة القرض الممنوح لهم من قبل المصرف الزراعي في المنطقة من إجمالي الموظفين المبحوثين.

جدول رقم (5-61)

توزيع الموظفين المبحوثين وفق رائهم حول قيمة القرض

الفئة	التكرار	الأهمية النسبية%
راضي	7	23.4
غير راضي	23	76.6
المجموع	30	100

المصدر: جمعت وحسبت من نتائج الاستبيان الخاصة بالدراسة.

5-15-12 توزيع العينة حول المعايير التي يستخدمها المصرف الزراعي المرج في منح القروض:

جاءت نتائج الموظفين المبحوثين من موظفي المصرف الزراعي حول المعايير التي يستخدمها المصرف قبل منح القرض الزراعي وتبين بإن عدد 13 موظفاً وبنسبة تمثلت بنحو (43.4%) حسب إجابات الموظفين المبحوثين في المصرف الزراعي بإن المعيار الذي على ضوؤه يتم منح القرض على حسب حجم المزرعة وكفاءة المزارع وقدرته على سداد القرض، أما عدد 6 موظفين وجاءت إجاباتهم بإن معيار مساحة المزرعة ونوع النشاط حتى يتم الحصول على القرض الزراعي وبنسبة مثلت نحو (20%) من إجمالي الموظفين المبحوثين، وكذلك تبين أن عدد 9 موظفين المعايير التي من أجلها يتحصل المزارع على القرض أن يكون مزارع بدرجة أولى وبنسبة شكلت نحو (30%) وعدد 2 من موظفي المصرف الزراعي بنسبة تقارب بنحو(6.6%) بإن المعيار الذي يستخدمه المصرف أن يكون حسب إحتياجات المزارع ونواقص المزرعة من إجمالي الموظفين المبحوثين.

جدول رقم (5-62)

توزيع العينة للموظفين حول المعايير التي يستخدمها المصرف في منح القروض.

الفئة	التكرار	الأهمية النسبية%
حجم المزرعة + كفاءة المزارع وقدرته على السداد	13	%43.4
مساحة المزرعة + نوع النشاط	6	20
أن يكون مزارع بدرجة أولى	9	30
حسب الحاجات التي يتحملها المزارع ونواقص المزرعة	2	6.6
المجموع	30	100

المصدر: جمعت وحسبت من نتائج الاستبيان الخاصة بالدراسة.

5-15-13 توزيع الموظفين المبحوثين وفقاً للسياسات المستقبلية للتحسين من كفاءة السياسة التمويلية للمصرف الزراعي بالمنطقة:

يبين الجدول رقم (5-63) أن عدد 15 موظفاً يرون أن الانخراط في المرابحة الإسلامية تعتبر من أفضل السياسات المستقبلية للتحسين من كفاءة السياسية التمويلية للمصرف الزراعي بمنطقة المرج بالجبل الأخضر بسبب عدم وجود فوائد عند إعطاء القروض ومنح القروض العينية بدل من القروض النقدية وتعتبر القروض العينة أكثر ملائمة لنظام الزراعة في ليبيا حسب آرائهم بنسبة تمثلت بنحو (50%) أما الموظفون الذين يرون أن سياسة التامين على الإنتاج بحسب إجاباتهم تعد من المقترحات المستقبلية للتحسين من كفاءة السياسة التمويلية للمصرف الزراعي و الذين بلغ عددهم 6 موظفين وبنسبة تمثلت بنحو (20%) من إجمالي الموظفون المبحوثين، وتبين من خلال الدراسة الميدانية أن الشراكة في الإنتاج هي من السياسات المستقبلية للتطوير من خدمات المصرف الزراعي والذين بلغ عددهم 5 موظفين وبنسبة تمثلت بنحو (16.6%) كما اتضح حسب إجابات العاملين في المصرف الزراعي و الذين بلغ عددهم 4 موظفين وبنسبة تمثلت نحو (13.4%) أجابوا بأهمية قيام العقود لبيع الإنتاج بين المصرف الزراعي والمزارعين للتحسين التنمية الزراعية في المنطقة.

جدول رقم (5-63)

توزيع الموظفين المبحوثين وفقا لآرائهم حول السياسات المستقبلية للمصرف لتحسين الكفاءة.

الفئة	التكرار	الأهمية النسبية%
التأمين على الإنتاج	6	20
الشراكة في الإنتاج	5	16.6
العقود لبيع الإنتاج	4	13.4
الإنخراط في المرابحة الإسلامية	15	50
المجموع	30	100

المصدر: جمعت وحسبت من نتائج الاستبيان الخاصة بالدراسة.

5-15-14 آراء الموظفين المبحوثين حول الإجراءات التي يتخذها المصرف الزراعي لتحصيل القروض الزراعية:

أوضح عدد 16 موظفاً وبنسبة تمثلت بنحو (53%) هو تحفيز المقترضين الممتنعين عن السداد من خلال زيادة فترة السماح وتخفيض قيمة القسط وزيادة عدد الأقساط غيرها من الإجراءات من آجلة لتحصيل القروض من الممتنعين من المزارعين وأن هناك عدد 7 موظفين بشان إجراءات التي يتخذه المصرف الزراعي هو اتخاذ الإجراءات قانونية حيال الممتنعين عن السداد ومن هذه الإجراءات هي الحجز الإداري والحجز على الكفلاء في حالة وجود صكوك حتى يتمكن المصرف من استرداد وتحصيل القروض الزراعية لاستكمال دوره في منح القروض للمزارعين مجدداً لاستمرار تدفق الأموال مرة أخرى حتى لايتعرض المصرف الزراعي بالمرج للإفلاس وغياب السيولة بنسبة تقارب بنحو (23.5%) من إجمالي الموظفين المبحوثين، وكذلك هناك إجراء يتخذه المصرف الزراعي حسب إجابات العاملين في المصرف الزراعي و الذين بلغ عددهم 7 موظفين وبنسبة تمثلت بنحو (23.5%) هو منح قروض جديدة بقيمة أكبر من القروض السابقة بشرط تحصيل القروض الممنوحة سابقا لاستردادها للمصرف الزراعي.

جدول رقم (5-64)

توزيع الموظفين المبحوثين حول الإجراءات التي يتخذها المصرف لتحصيل القروض.

الفئة	التكرار	الأهمية النسبية%
إتخاذ إجراءات قانونية حيال الممتنعين	7	23.5
تحفيز المقترضين الممتنعين عن السداد	16	53
منح قروض جديدة بقيمة أكبر بشرط تحصيل القروض السابقة	7	23.5
المجموع	30	100

المصدر: جمعت وحسبت من نتائج الاستبيان الخاصة بالدراسة.

5-15-15 آراء الموظفين المبحوثين حول أسباب تعثر العميل عن السداد حسب آرائهم:

اتضح من الجدول رقم (5-65) أن 14 موظفاً بإن من أسباب تعثر المزارعين عن السداد هو قيام المزارعين في إستخدام القرض في مجالات لا تتعلق بالزراعة مثل المناسبات الاجتماعية أو استخدامه في البناء العمراني أو غيرها من مشاريع ليس لها صلة بالزراعة مما

أدى إلى امتناع العميل عن السداد بنسبة تمثلت بنحو (46.6%) من إجمالي الموظفين المبحوثين، كما اعتقد بعض العاملين في المصرف الزراعي وبلغ عددهم 10 موظفين وبنسبة شكلت نحو (33.4%) أن أسباب امتناع العميل عن السداد هو تعرض المزارع لظروف قاهرة منعته من سداد القرض ومثل هذه الظروف القاهرة المشاكل القبلية على الأراضي الزراعية أو حريق المحصول أو تعرض العميل المخاطرة واللايقين لعدم وجود التأمين الزراعي ومشاكل الديون وغيرها، وكما اتضح من خلال نتائج الدراسة حول أسباب تعثر المزارع عن سداد القرض ومن إجابات الموظفون والذين بلغ عددهم 6 موظفين وبنسبة تقارب نحو (20%) هو تعرض للمزارع للخسارة المشروع مما أدى لإفلاس المزارع وعدم قدرته على سداد القرض للمصرف الزراعي ومن هذه الأسباب هي مشاكل في التسويق وضعف القرض وكانت التكاليف أكبر من القيمة وغياب التخطيط والتوجيه من وزارة الزراعة ولا توجد دراسة جدوى اقتصادية قبل قيام المشروع ولا توجد زيارات ميدانية من موظفي وزارة الزراعة لتقديم النصح والإرشاد للمزارعين قبل تنفيذ المشروع.

جدول رقم (5-65)

آراء الموظفين المبحوثين حول تعثر المزارعين عن سداد القرو للمصرف الزراعي.

الفئة	التكرار	الأهمية النسبية%
إستخدام القرض في غير الغرض الممنوح له	14	46.6
تعرض العميل لظروف قاهرة منعته من سداد القرض	10	33.4
تعرض العميل للخسارة في المشروع أدى إلى الإفلاس	6	20
المجموع	30	100

المصدر: جمعت وحسبت من نتائج الاستبيان الخاصة بالدراسة.

5-15-16 توزيع الموظفين بفرع المصرف الزراعي المرج بالجبل الأخضر وفقاً بدرجة الكفاءة التحصيلية لدى المصرف الزراعي لتحصيل القروض:

تبين من إجابات الموظفين المبحوثين إن هناك تباين في أرائهم حول درجة الكفاءة التحصيلية لتحصيل القروض والجدول رقم (5-66) يوضح ذلك. ويلاحظ أن عدد الموظفين الذين يرون بإن درجة الكفاءة التحصيلية لتحصيل القروض عالية والذين بلغ عددهم 20 موظفا وبنسبة

تشكلت بنحو (66.6%) أما الموظفين الذين يرون أن الدرجة التحصيلية لدى المصرف الزراعي متوسطة والبالغ عددهم 7 موظفين وبنسبة تمثلت بنحو (23.4%) من إجمالي الموظفين المبحوثين، ويرى بعض الموظفين بإن درجة الكفاءة التحصيلية لدى المصرف الزراعي بمنطقة المرج بالجبل الأخضر منخفضة والبالغ عددهم 3 موظفين وبنسبة تمثلت بنحو (10%) من إجمالي الموظفين المبحوثين.

جدول رقم (5-66)

آراء الموظفين المبحوثين حول الكفاءة التحصيلية للجهاز الوظيفي القائم بتحصيل القروض

الفئة	التكرار	الأهمية النسبة%
عالية	20	66.6
متوسطة	7	23.4
منخفضة	3	10
المجموع	30	100

المصدر: جمعت وحسبت من نتائج الاستبيان الخاصة بالدراسة.

5-15-17 توزيع الموظفين المبحوثين وفقا للمصادر التي يعتمد عليها المصرف في عملية منح القروض:

أوضح الجدول رقم (5-67) أن هناك مخصصات مالية من الدولة والذين بلغ عددهم 22 موظفاً وبنسبة تمثلت بنحو (73.5%) واشار الموظفين بضرورة قيام الدولة بدعم رأس المال بمخصصات مالية إضافية لتمكنه من القيام بمنح القروض الطويلة الأجل لتمويل المشاريع الكبيرة مثل بناء الحظائر الدواجن والأبقار وغيرها، حيث يلاحظ من الجدول إن عدد 7 موظفين وبنسبة شكلت نحو (23.5%) إن المصدر الذي يعتمد عليه المصرف رأس المال احتياطي للمصرف من إجمالي العاملين المبحوثين، بينما كان رأي واحد من الموظفين بإن الودائع تحت الطلب لدى المصرف هي التي يعتمد عليها المصرف بنسبة تقارب بنحو(3%) من إجمالي الموظفين المبحوثين.

جدول رقم (5-67)

توزيع الموظفين المبحوثين حول المصادر التي يعتمد عليه المصرف الزراعي في منح القروض.

الفئة	التكرار	الأهمية النسبية%
مخصصات مالية من الدولة	22	73.5
رأس المال وإحتياطي المصرف	7	23.5
الودائع	1	3
المجموع	30	100

المصدر: جمعت وحسبت من نتائج الاستبيان الخاصة بالدراسة.

5-15-18 توزيع الموظفين المبحوثين وفقاً لآرائهم حول مدى مساهمة القروض الزراعية في تطوير قطاع الزراعة في المنطقة:

يلاحظ من الجدول رقم (5-68) وبنسبة مثلت نحو (90%) من إجمالي الموظفين المبحوثين أن القروض الزراعية ساهمت في تطوير قطاع الزراعة في منطقة المرج الذين بلغ عددهم 27 موظفاً. وأن عدد 2 من الموظفين وبنسبة تشكلت بنحو (6.6%) أن القروض التي منحها المصرف الزراعي أنها لم تساهم في تطوير قطاع الزراعة في المنطقة والسبب بإن القروض لم تستخدم في قطاع الزراعة في المنطقة بل في أنشطة ليس لها علاقة بالنشاط الزراعي وأيضاً لغياب الرقابة والمتابعة من المصرف وإعطاء القروض دون التأكد من هؤلاء المقترضين هل سوف يستخدموه في الزراعة أم غير ذلك، بينما كان رأي أحد الموظفين بأنها إلى حد ما إن القروض الزراعية ساهمت في تطوير قطاع الزراعة في المنطقة بنسبة تقارب نحو (3.4%) من إجمالي الموظفين المبحوثين.

جدول رقم (5-68)

مدى مساهمة القروض الزراعية في تطوير قطاع الزراعة بالمنطقة.

الفئة	التكرار	الأهمية النسبية%
نعم	27	90
لا	2	6.6
إلى حد ماً	1	3.4
المجموع	30	100

المصدر: جمعت وحسبت من نتائج الاستبيان الخاصة بالدراسة.

5-15-19 آراء الموظفين المبحوثين حول القيام بدراسة الجدوى الاقتصادية قبل منح القرض:

تبين أن عدد28 موظفاً أن تكون دراسة جدوى حسب قيمة المشروع في حالة ارتفاع نسب المخاطرة حتى يتم التأكد من نجاح المشروع أو فشلها ودراسة الوضع المالى للمقترضين لمعرفة قدرتة على التسديد من عدمها حتى لايعتبر دينه مستقبلا من ضمن الديون التي يصعب تحصيلها، ويرى البعض أنه يجب دراسة المشروع قبل تمويله وتوجيهه للإنتاج الزراعي بنسبة تمثلت بنحو (93.4%) من إجمالي المزظفين المبحوثين، وهناك عدد 2 من موظفين المصرف الزراعي وبنسبة تمثلت بنحو (6.6%) اعتبروا أن هذه الإجراءات موجودة من قبل المصرف وتعتبر من ضمن الإجراءات المطلوبة قبل إعطاء القرض للمزارع.

5-15-20 توزيع العاملين المبحوثين حول الجهة المؤهلة لقيام بدراسة الجدوى الاقتصادية:

تبين من الجدول رقم (5-69) بإن عدد 13 موظفاً وبنسبة شكلت نحو (43.4%) هي المكاتب المختصة في دراسة الجدوى الاقتصادية، واشار 9 من الموظفين في المصرف الزراعي بان تلك الجهة المؤهلة التي تقوم بدراسة الجدوى الاقتصادية هم الخبراء والمختصين في الشؤون الاقتصادية بنسبة شكلت نحو (30%) من إجمالي الموظفين المبحوثين، كذلك عدد 5 موظفين ونسبة تمثلت بنحو(16.6%) بإن تلك الجهة التي تقوم بدراسة جدوى اقتصادية هي مركز البحوث الزراعية، ويليها وزارة الزراعة بحسب إجابات عدد3 من الموظفين بنسبة تقارب بنحو (10%) من إجمالي الموظفين المبحوثين.

جدول رقم (5-69)

توزيع الموظفين المبحوثين حول الجهة المؤهلة للقيام بدراسة الجدوى الاقتصادية قبل منح القرض.

الفئة	التكرار	الأهمية النسبية%
وزارة الزراعة	3	10
مركز البحوث الزراعية	5	16.6
المكاتب المختصة في دراسة الجدوى الاقتصادية	13	43.4
الخبراء والمختصين في الشؤون الاقتصادية	9	30
المجموع	30	100

المصدر: جمعت وحسبت من نتائج الاستبيان الخاصة بالدراسة.

15-5-21 آراء الموظفين المبحوثين حول المناسب إلغاء الفوائد على القروض الممنوحة و البديل عن الفوائد

يبين الجدول رقم (5-70) أن عدد 24 موظفاً أجابوا أن ليس من المناسب إلغاء الفوائد على القروض لاستردادها بنسبة تمثلت بنحو (80%) يرى الموظفين المبحوثين أن البديل هو أن تكون الفائدة بنسبة بسيطة لاستردادها وتعتبر كمصاريف وعمولات للمصرف وليس له تأثير كبير على المستفيدين من القروض، وهناك عدد 6 موظفين أجابوا أن من المناسب إلغاء الفوائد على القروض بنسبة مثلت نحو (20%) بأن البديل هو منح القروض العينية بدلاً من القروض النقدية كما أشاروا أيضاً إلى الإنخراط في المرابحة الإسلامية أو المشاركة في الإنتاج الزراعي حتى يتم استرداد القروض الممنوحة.

جدول رقم (5-70)

آراء الموظفين حول إلغاء الفوائد على القروض الممنوحة من المصرف الزراعي بالمنطقة.

الفئة	التكرار	الأهمية النسبية%
ليس من المناسب	24	80
من المناسب	6	20
المجموع	30	100

المصدر: جمعت وحسبت من نتائج الاستبيان الخاصة بالدراسة.

5-15-22 توزيع الموظفين المبحوثين وفقاً لفهم العملاء لسعر الفائدة على القرض:

أتضح من الجدول رقم (5-71) أن الموظفين بفرع المصرف الزراعي بمنطقة المرج بالجبل الأخضر أن المزارعين المتحصلين على قروض زراعية يختلفوا في مدى فهمهم لعملية حساب سعر الفائدة كما تبين من الجدول أن عدد21 موظفاً يرون أن عملية حساب سعر الفائدة إلى حد ماً مفهومة لدى المزارعين الذين يتعاملون مع المصرف الزراعي بنسبة تمثلت بنحو (70%) في حين يرى عدد8 موظفون أن عملية سعر الفائدة مفهومة تماماً لدي المتعاملين مع المصرف الزراعي بنسبة مثلت نحو (26.6%) من إجمالي الموظفين المبحوثين، بينما أوضح عدد موظف واحد أن مفهوم سعر الفائدة غير مفهومة لدى بعض العملاء الذين يتعاملون مع المصرف الزراعي بالمرج بنسبة تقارب نحو (3.4%) من إجمالي الموظفين المبحوثين.

جدول رقم (5-71)

آراء الموظفين المبحوثين حول فهم العملاء لسعر الفائدة.

الفئة	التكرار	الأهمية النسبية%
مفهومة	8	26.6
غير مفهومة	1	3.4
إلى حد ماً	21	70
المجموع	30	100

المصدر: جمعت وحسبت من نتائج الاستبيان الخاصة بالدراسة.

5-15-23 آراء الموظفين المبحوثين حول ربط تسديد القروض مع الجهات الأخرى لاستردادها:

أظهرت نتائج إجابات الموظفين المبحوثين بالمصرف الزراعي من خلال أن يكون ربط المصرف الزراعي مع بعض الجهات لاسترداد القروض الممنوحة التي لم تسدد، وتبين أن عدد 22 موظفاً أن يكون ربط المصرف الزراعي مع المصارف التجارية حتى يتم تسديد القروض من المزارعين لارجاعها للمصرف الزراعي بالمنطقة وهو الإجراء الذي يستخدمه المصرف الزراعي حالياً بنسبة شكلت نحو 73.4% في حين أن عدد 5 موظفين يرون أن يتم الربط مع الكفلاء للاسترداد القروض إن يكون الكفيل في محل الرهن لضمان المصرف الزراعي لتسديد القرض

الممنوحة بنسبة تمثلت بنحو(16.6%) من إجمالي الموظفين المبحوثين. وكما يتضح أيضاً أن عدد 3 موظفين وبنسبة تمثلت بنحو (10%) أن يكون التعامل مع منظومة الرقم الوطني لاسترداد القروض الزراعية لدى المصرف الزراعي بالمرج.

جدول رقم (5-72)

آراء العاملين المبحوثين حول استرداد القروض مع بعض الجهات

الفئة	التكرار	الأهمية النسبية%
المصارف التجارية	22	%73.4
منظومة الرقم الوطني	3	10%
الكفيل	5	%16.6
المجموع	30	100

المصدر: جمعت وحسبت من نتائج الاستبيان الخاصة بالدراسة.

5-15-24 آراء الموظفين المبحوثين حول قيام المصرف الزراعي بمتابعة القروض الممنوحة في الأغراض الزراعية حسب ما هو مطلوب:

تبين من الجدول رقم (5-73) أن عدد 27 موظفاً كانت إجاباتهم أن المصرف الزراعي يقوم بمتابعة القروض الممنوحة في الأغراض الزراعية وهذا ما يخالف فيما جاء في نتائج إجابات المزارعين المبحوثين التي أوضحت أن المصرف الزراعي لا يقوم بمتابعة القروض الزراعية الممنوحة، بنسبة مثلت نحو (90%) وكذلك عدد3 موظفين وبنسبة تقارب بنحو (10%) كانت إجاباتهم أن المصرف الزراعي لا يقوم بمتابعة القروض الممنوحة في الأغراض الزراعية حسب القرض الممنوحة له.

جدول رقم (5-73)

آراء المبحوثين حول قيام المصرف الزراعي بمتابعة القروض الممنوحة.

الفئة	التكرار	الأهمية النسبية%
نعم	27	90
لا	3	10
المجموع	30	100

المصدر: جمعت وحسبت من نتائج الاستبيان الخاصة بالدراسة.

5-15-25 توزيع الموظفين المبحوثين بفرع المصرف الزراعي وفقا لآرائهم حول السبل والأساليب لتحديد خطة اقراضية للمصرف للوفاء بحجم الطلب على القروض:

يتضح من الجدول رقم (5-74) أن عدد 25 موظفاً وبنسبة تمثلت بنحو (83.4%) أن يكون هناك أسلوب لتحديد الخطة الإقراضية للمصرف حتى يتمكن من توفير حجم القروض المطلوبة لدى المزارعين وأن تكون الخطة مرتبطة بحاجة السوق للوفاء بحجم القروض الممنوحة للمزارعين، بينما هناك عدد 5 موظفين أجابوا بتحديد الخطة الإقراضية للمصرف الزراعي المرج مرتبطة بحاجة المزارعين وما يتناسب مع المزارع بنسبة تمثلت بنحو (16.6%) من إجمالي الموظفين المبحوثين.

جدول رقم (5-74)

توزيع الموظفين المبحوثين وفقاً لآرائهم حول خطة اقراضية للمصرف للوفاء في منح القروض.

الفئة	التكرار	الأهمية النسبية%
حاجة السوق	5	16.6
حاجة المزارعين وما يناسب المزارع	25	83.4
المجموع	30	100

المصدر: جمعت وحسبت من نتائج الاستبيان الخاصة بالدراسة.

5-15-26 توزيع الموظفين المبحوثين بفرع المصرف الزراعي بالمرج بمنطقة الجبل الأخضر وفقاً لآرائهم حول المبالغ المسيلة للمصرف الزراعي من قبل الإدارة العامة للمصرف الزراعي:

يتضح من الجدول رقم (5-75) أن عدد14 موظفاً من المبحوثين أفادوا أن المبالغ الممنوحة للمزارعين من المصرف الزراعي (إلى حد ماً) كافية، وبنسبة تمثلت بنحو(46.6%) من إجمالي الموظفين المبحوثين بينما إجابة 15 موظفاً من الموظفين المبحوثين بفرع المصرف الزراعي أن المبالغ الممنوحة للمزارعين بغير كافية والسبب في ذلك إن قيمة القروض الممنوحة للمزارعين قليلة ولا تتناسب مع الغرض الممنوح أجله القرض وكذلك ارتفاع تكاليف المشاريع الزراعية من مستلزمات ومعدات زراعية وكذلك حفر آبار المياه التي تكلف كثيراً، ويجب أن تكون المبالغ الممنوحة من المصرف الزراعي متناسبة مع قيمة القرض وتغطي كامل تكاليف المشروع الذي منح من أجله، بنسبة تمثلت بنحو (50%) من إجمالي الموظفين المبحوثين، وكما أوضح موظف واحد من الموظفين بإن المبالغ الممنوحة من الإدارة العامة بأنها كافية بنسبة مئوية (3.4%) من إجمالي العاملين المبحوثين.

جدول رقم (5-75)

مدى كفاية المبالغ المسيلة للمزارعين من قبل المصرف الزراعي.

الفئة	التكرار	الأهمية النسبية%
كافية	1	3.4
غير كافية	15	50
إلى حد ما	14	46.6
المجموع	30	100

المصدر: جمعت وحسبت من نتائج الاستبيان الخاصة بالدراسة.

5-15-27 توزيع الموظفين المبحوثين حول القروض الزراعية الممنوحة أكثر ملائمة لنظام الزراعة في ليبيا:

يبين الجدول رقم (5-76) بخصوص القروض الأكثر ملائمة لنظام الزراعي في ليبيا حيث أوضح عدد 16 موظفاً وبنسبة تمثلت بنحو (53.4%) أن القروض المتوسطة الأجل هي

أنسب ملائمة لنظام الزراعة في ليبيا والسبب في ذلك لضمان عدم حدوث تعثر في سداد القروض وهي أكثر القروض الناتجة والفعالة في النشاط الزراعي في ليبيا وفترة السماح لهذه النوع من القروض كافية ومناسبة وكذلك الفترة الزمنية والمبلغ يغطي ما هو مطلوب من إحتياجات المزارع، بينما يرى 11 موظفاً أن القروض الطويلة الأجل هي أفضل ملائمة في الزراعة في ليبيا وبنسبة تقارب نحو (36.6%) والسبب لأن القروض الطويلة الأجل تستخدم في الزراعة مباشرة لأن قيمة القرض كبيرة وتغطي احتياجات المزارع بشكل كبير وهي من النوع التي تستخدم في مشاريع زراعية حقيقية وكذلك فترة السماح كافية، وكما توضح الدراسة بإن الموظفين الذين أجابوا بإن القروض القصيرة الأجل أكثر ملائمة للإنتاج الزراعي في ليبيا عددهم 3 موظفين ويرجع ذلك الإختيار لأن القروض القصيرة سريعة التحصيل ويكون سدادها خلال عام أو أكثر بقليل وبنسبة تمثلت بنحو (10%) من إجمالي العاملين المبحوثين.

جدول رقم (5-76)

توزيع الموظفين المبحوثين وفقا لنوع القروض الأكثر ملائمة لنظام الزراعة في ليبيا

الفئة	التكرار	الأهمية النسبية%
الطويلة الأجل	11	36.6
المتوسطة الأجل	16	53.4
القصيرة الأجل	3	10
المجموع	30	100

المصدر: جمعت وحسبت من نتائج الاستبيان الخاصة بالدراسة.

5-15-28 آراء الموظفين المبحوثين حول سياسة اقراضية زراعية واضحة يعمل من خلالها المصرف الزراعي بالمرج:

تبين من إجابات الموظفين المبحوثين في المصرف الزراعي هناك عدد 17 موظفاً أجابوا أنه لا توجد سياسة إقراضية زراعية يعمل من خلالها المصرف الزراعي وإنما لتطبيق وتنفيذ قرارات تصدر من الإدارة العامة للمصرف الزراعي أو من وزارة الزراعة بنسبة تمثلت بنحو (56.6%) واتضح أن هناك عدد 13 موظفاً وبنسبة شكلت نحو (43.4%) بإنه توجد سياسة

إقراضية زراعية بفرع المصرف الزراعي بالمرج في منح القروض الزراعية وكيفية توزيعها على المزارعين في المنطقة.

جدول رقم (5-77)

آراء الموظفين المبحوثين حول وجود سياسة اقراضية زراعية للمصرف بالمنطقة

الفئة	التكرار	الأهمية النسبية%
نعم	13	43.4
لا	17	56.6
المجموع	30	100

المصدر: جمعت وحسبت من نتائج الاستبيان الخاصة بالدراسة.

5-15-29 توزيع الموظفين المبحوثين حول نسبة سداد القروض الزراعية الممنوحة من المصرف الزراعي المرج:

تبين من الجدول رقم (5-78) إن هناك عدد 14 موظفاً بإن نسبه تسديد القروض الزراعية بين (80-90%) التي يسددها المزارعون المقترضون من المصرف الزراعي بنسبة تمثلت بنحو (73.4%) من إجمالي الموظفين المبحوثين بينما يرى 8 موظفين أن نسبة تسديد القروض الزراعية الممنوحة من المصرف الزراعي بالمنطقة تتراوح مابين (60-70%) بنسبة تقارب بنحو (26.6%) من إجمالي الموظفين المبحوثين.

جدول رقم (5-78)

توزيع الموظفين المبحوثين حول نسبة السداد للقروض الممنوحة من المصرف الزراعي.

الفئة	التكرار	الأهمية النسبية%
80- 90%	22	73.4
60-70	8	26.6
المجموع	30	100

المصدر: جمعت وحسبت من نتائج الاستبيان الخاصة بالدراسة.

5-15-30 آراء الموظفين المبحوثين حول المشاكل التي تحد من دور فرع المصرف الزراعي بالمنطقة:

تبين من آراء جميع الموظفين المبحوثين بفرع المصرف الزراعي المرج حول أهم المشاكل التي أوضحها المبحوثين من خلال الدراسة الميدانية داخل المصرف الزراعي حيث تبين أن عدم توفر السيولة الكافية لدى المصرف الزراعي من أهم المشاكل الذين بلغ عددهم 12 موظفاً وبنسبة مثلت نحو (40%) وكذلك يرى 8 موظفين المشاكل القبلية المعقدة تحد من دور الفرع في المنطقة بنسبة تمثلت بنحو(26.6%) كما تبين أن عدم استجابة الإدارة العامة لطلبات المصرف الزراعي بالمنطقة من ضمن المشاكل أيضاً من خلال إجابة 5 موظفين وبنسبة تقارب بنحو (16.6%) وأيضاً المشاكل الإدارية والمالية وغيرها من المشاكل كما يرى الموظفين بالمصرف الزراعي والذين بلغ عددهم 5 موظفين وبنسبة شكلت نحو (16.6%) من إجمالي الموظفين المبحوثين.

جدول رقم (5-79)

آراء الموظفين المبحوثين حول المشاكل التي تواجههم في المصرف الزراعي في المنطقة.

الفئة	التكرار	الأهمية النسبية%
عدم توفر السيولة الكافية	12	40
المشاكل القبلية	8	27
عدم استجابة الإدارة العامة لطلباتكم	5	16.4
مشاكل إدارية ومالية وغيرها	5	16.6
المجموع	30	100

المصدر: جمعت وحسبت من نتائج الاستبيان الخاصة بالدراسة.

الفصل السادس

ملخص الدراسة

النتائج

التوصيات

6-1 تمهيد:

تلعب السياسة التمويلية دوراً رئيسياً في دعم وتطوير القطاع الزراعي، من خلال زيادة المخصصات الاستثمارية للقطاع الزراعي في الخطط التنموية. وتتطلب التنمية الزراعية العديد من المقومات المادية والفكرية مثل التخطيط وتوفير مستلزمات الإنتاج وتحسين ظروف المزارعين، وحل المشاكل الإنتاجية والتسويقية. ويعتبر حل مشكلة التمويل الزراعي من أهم مقومات التنمية الزراعية وتتوقف حاجتها إلى المال على قدرتها وسيطرتها على العمليات التي تحقق المعدلات المطلوبة من التنمية. ويلعب التمويل الزراعي دوراً بارزاً باعتباره أحد العناصر الرئيسية في التنمية الزراعية حيث يبحث في رأس المال اللازم لاستثماره في القطاع الزراعي ومصادر الحصول عليه، لزيادة الموارد الزراعية ورفع معدلات التنمية الزراعية وتشغيل الموارد المعطلة والموارد البشرية ومواجهة الظروف الاقتصادية غير المواتية. لقد اهتمت هذه الدراسة ببحث تأثير التمويل الزراعي ودوره في التنمية الزراعية في ليبيا بشكل عام وفي منطقة المرج بالجبل الأخضر بشكل خاص، ومن الناحية التنظيمية فقد تم تقسيم الدراسة وفقاً لتحقيق الأهداف إلى خمس فصول، حيث احتوى (الفصل الأول) على المقدمة ومشكلة الدراسة وأهدافها وفروض الدراسة والطريقة البحثية ومصادر البيانات التي اعتمدت عليها الدراسة وشمل (الفصل الثاني) على الاستعراض المرجعي والإطار النظري على بعض المفاهيم الاقتصادية المتعلقة بالدراسة والدراسات السابقة التي تناولت التمويل الزراعي، وتضمن (الفصل الثالث) على تطور التمويل الزراعي في ليبيا وكذلك تطور قطاع الزراعة في ليبيا من الإنتاج النباتي والحيواني خلال الفترة 1990- 2010. وبإضافة نبذة تاريخية عن التمويل الزراعي في ليبيا، ولقد قام المصرف الزراعي في ليبيا خلال الفترة 1980 -2010 بمنح ثلاثة أنواع من القروض الزراعية وهي القروض القصيرة الأجل وتراوحت مدتها من سنة إلى سنتين، والقروض المتوسطة الأجل التي منحت لتمويل المشروعات التي تتراوح مدتها ما بين خمس سنوات إلى عشر سنوات في الأنشطة الزراعية مثل الآلات والمواشي وحفر الآبار، وإما القروض الطويلة الأجل التي تمتد فترتها من عشر سنوات إلى عشرون سنة وتمنح لغرض المشاريع التي تحتاج لفترة استرداد طويلة مثل شراء الآلات وحفر الآبار ومشاريع الري وإقامة المنشات والمباني.

لقد بلغ إجمالي القروض الزراعية الممنوحة وأعداد المستفيدين منها خلال فترة الدراسة ما يقارب من (1.932) مليار دينار و147950 مستفيداً. بينما بلغت قيمة إجمالي القروض القصيرة الأجل الممنوحة خلال فترة الدراسة 1980–2010 مبلغاً قدره (372.084) مليون دينار، وبنسبة مثلت 19% من قيمة إجمالي القروض الزراعية الممنوحة، أما عن قيمة القروض المتوسطة الأجل فقد بلغت (602.90) مليون دينار وبنسبة مثلت 31% من قيمة إجمالي القروض الزراعية الممنوحة. وبالنسبة لقيمة القروض الطويلة الأجل خلال الفترة 1980 –2010 فقد بلفت (957) مليون دينار وبنسبة مثلت 50% وكانت هي النسبة الأكبر من إجمالي قيم القروض الممنوحة خلال الفترة 1980 –2010. بينما كان عدد المستفيدين من القروض القصيرة الأجل الممنوحة، 28021 مستفيداً. وبنسبة مثلت 19% من إجمالي أعداد المستفيدين، وأيضاً بلغ عدد المستفيدين من القروض المتوسطة الأجل 65883 مستفيداً وبنسبة مثلت 45% من إجمالي أعداد المستفيدين، ثم يأتي بعد ذلك أعداد المستفيدين من القروض الطويلة الأجل حيث بلع عدهم 54393 مستفيداً وبنسبة مثلت نحو 36% من إجمالي أعداد المستفيدين من القروض الزراعية الممنوحة، كما تناول (الفصل الثالث) أيضاً تقدير الميل المتوسط والحدي لاستخدام القطاع الزراعي للتمويل الزراعي المصرفي في ليبيا بالقيم الجارية خلال الفترة 1980 –2010 حيث اتضح إن الميل المتوسط خلال الفترة المشار إليها قد اتسم بالضآلة في العديد من السنوات حيث أنه لم يتعدى (0.29)، أما بالنسبة لتقدير العلاقة بين الميل المتوسط والميل الحدي لاستخدام القطاع الزراعي للتمويل المصرفي بالقيم الثابتة خلال الفترة 1980–2010 تبين أن المتوسط خلال الفترة المشار إليها قد اتسم بالتذبذب في العديد من السنوات حيث لم يتعدى الميل الحدي بالقيم الثابتة (0.055) وهذا في حد ذاته دليل على الحاجة إلى إعادة النظر في السياسة التمويلية الزراعية. أما بالنسبة لنتائج الدراسة الخاصة بالمصرف الزراعي فرع المرج لم يتحصل الباحث على البيانات الكاملة الخاصة بأهداف الدراسة وذلك لصعوبة الحصول عليها من المصرف الزراعي المرج بسبب عدم المساعدة الحقيقية من العاملين بالمصرف الزراعي للباحث والتكتم على البيانات بحجة انها معلومات سرية تمس العملاء والمصرف الزراعي لا يجوز الإطلاع عليها أو إعطائها للباحثين أو غيرهم، لقد تم الحصول على القروض الزراعية الممنوحة من المصرف الزراعي وكانت حسب الغرض الإنتاجي النباتي والحيواني وشراء مستلزمات الإنتاج من الآلات زراعية وحفر الآبار وغيرها في الفترة 1979– 2006.

ولقد أظهر (الفصل الرابع) دور التمويل الزراعي في التنمية الزراعية في ليبيا من خلال التعريف بالتنمية الزراعية وأهداف التنمية الزراعية والاستراتيجية العامة لتنمية الزراعية ومقومات التنمية الزراعية والاستثمار الزراعي في التنمية الزراعية، وكذلك دور التمويل الزراعي في التنمية الزراعية والسياسات الاقتصادية الزراعية في ليبيا. وأما (الفصل الخامس) فقد بين الدراسة الميدانية الخاصة بالمزارعين المستفيدين من القروض الزراعية بمنطقة المرج بالجبل الأخضر وموظفي المصرف الزراعي في المنطقة، حيث تم جمع البيانات المتعلقة بهذه الدراسة عن طريق تصميم عدد (2) استمارة استبيان، الأولى خاصة بالمزارعين المتحصلين على القروض الزراعية من فرع المصرف الزراعي المرج، والبالغ عددهم 600 مستفيداً في الجانب الإنتاجي وقد تم أخذ عينة عشوائية بما يعادل 10% من إجمالي المتحصلين على القروض وتحليل (60) استمارة استبيان، أما الثانية فتخص موظفي المصرف الزراعي بالمرج حيث تم تحليل عدد (30) استمارة استبيان، أما (الفصل السادس) فقد ناقش ملخص الدراسة والنتائج والتوصيات التي توصلت إليها.

6-2 النتائج:

لقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج والتي أهمها ما يلي:

1- خلال معادلات النمو السنوي المركب للقروض الزراعية الممنوحة بالقيم الجارية خلال فترة الدراسة 1980-2010 بمختلف آجالها أن قيمتها الجارية شهدت تزايداً بمتوسط بلغ نحو (5.1%) للقروض القصيرة الأجل و(9%) للقروض المتوسطة الأجل، و(7.9%) للقروض الطويلة الأجل، و(9.4%) إجمالي القروض الزراعية الممنوحة، أما أعدادها فقد أظهر تناقصاً في المعدل السنوي للقروض القصيرة الأجل حيث بلغ نحو (-4.3%) و إزداد المعدل السنوي للقروض المتوسطة والقروض الطويلة الأجل على التوالي بنحو (2.2%)، (8.7%) المستفيدين من القروض الممنوحة، أما عن إجمالي أعداد المستفيدين من القروض الزراعية فقد تناقص المعدل النمو السنوي المركب وبلغ نحو (-3.1%) خلال فترة الدراسة 1980-2010.

2- أظهرت نتائج الدراسة أن القروض القصيرة الأجل الممنوحة بالقيم الثابتة خلال الفترة 1980 -2010 ومن خلال معدلات النمو السنوي المركب قد تناقصت بالمتوسط بمعدل

قدر بنحو (-10%) سنوياً، بينما قيم القروض المتوسطة الأجل الثابتة خلال نفس الفترة المشار إليها إزدادت بمعدل سنوي بلغ (2.9%) أما بالنسبة لقيم القروض الطويلة الأجل الثابتة فقد بلغ نموها السنوي المركب بنحو (3.5%) بمعدل سنوي، وكذلك إجمالي قيم القروض الزراعية بالقيم الثابتة فقد تزايد نموها السنوي المركب بمعدل سنوي قدر بنحو (3.6%) خلال فترة الدراسة.

3- كما تبين من نتائج الدراسة أن قيمة إجمالي القروض الممنوحة من المصرف الزراعي في ليبيا خلال الفترة 1990 -2010 بلغت نحو (1793.34) مليون دينار، بينما بلغت قيمة إجمالي القروض المحصلة في نفس الفترة (459.74) مليون دينار. وأن نسبة إجمالي القروض المحصلة إلى إجمالي القروض الممنوحة بلغت نحو(25.6%) خلال الفترة المشار إليها، ويرجع سبب انخفاض نسب التحصيل خلال الفترة 1990-2010 لعوامل عدة خارجة عن إرادة المقترضين منها الظروف الطبيعية والبيئية وأيضاً المشاكل التسويقية وانخفاض أسعار المنتوجات الزراعية وغياب الرقابة الإدارية وتوقف الإنتاج ونقص السيولة للمقترضين التي منعتهم من سداد القرض.

4- من خلال تقدير الميل المتوسط والحدي لاستخدام القطاع الزراعي للتمويل المصرفي في ليبيا بالقيم الجارية خلال الفترة 1980 -2010 اتضح أن الميل المتوسط خلال الفترة المشار إليها قد اتسم بالضآلة في العديد من السنوات، حيث أنه لم يتعدى (0.29) وكان ذلك في عام 1981، وبمتوسط بلغ (0.06) خلال الفترة المشار إليها مع (فرضية ثبات باقي العوامل الأخرى المؤثرة عليه).

5- أما بالنسبة لتقدير العلاقة بين الميل المتوسط والميل الحدي لاستخدام القطاع الزراعي للتمويل المصرفي بالقيم الثابتة خلال الفترة 1980-2010 تبين أن المتوسط خلال الفترة المشار إليها قد اتسم بالتذبذب في العديد من السنوات، حيث أنه لم يتعدى (0.29) عام 2006 وبمتوسط بلغ (0.055) خلال الفترة المشار إليها مما يعني أن تغير الناتج المحلي الزراعي (مع فرضية ثبات باقي العوامل الأخرى) لا يوجد تغير يذكر في حجم ما يوجه للقطاع الزراعي الناتج المحلي الزراعي، وهذا يدل على أن القروض الزراعية لم توظف بالكامل في القطاع الزراعي، إنما استخدمت في أنشطة أخرى لا تتعلق بالزراعة.

وهذا يؤيد ما نصت عليه الفرضية الأولى من فرضيات البحث التي تنص على عدم مراقبة استخدام القروض يؤدي إلى عدم استخدامها في الاتجاه المخصصة له. ومن خلال نتائج الدراسة فقد بلغت القيمة الإجمالية للقروض الممنوحة من المصرف الزراعي المرج (10.695) مليون دينار وكذلك إجمالي إعداد المستفيدين 902 مستفيداً من خلال الفترة 1979 – 2006، وبلغ إجمالي القيمة المحصلة من القروض الزراعية نحو (5.213) مليون دينار، أي أن النسبة المئوية للقروض المحصلة إلى القروض الممنوحة بلغت نحو 49%.

6- ولقد أوضحت نتائج الدراسة أن إجمالي الناتج المحلي الزراعي خلال فترة الدراسة 1980-2010 بلغ نحو (30265.4) مليار دينار بالأسعار الجارية وبمتوسط لهذه الفترة بلغ نحو (976.3) مليون دينار بالأسعار الجارية وبمعدل نمو سنوي مركب بلغ نحو (7.5%) خلال الفترة المشار إليها، كما يلاحظ أن الناتج المحلي الزراعي بالأسعار الجارية قد ازداد من (236.6) مليون دينار عام 1980 إلى نحو (51346) مليار دينار عام 2010.

8- أظهرت نتائج الدراسة أن إجمالي الناتج المحلي الزراعي بالقيم الثابتة خلال الفترة المشار إليها بلغ ما قيمته (40.102) مليار دينار وبمتوسط لهذه الفترة بلغ نحو (1.294) مليار دينار وبمعدل نمو سنوي مركب بلغ 1.6% خلال الفترة المشار أليها، وكما تبين أن الناتج المحلي الزراعي بالأسعار الثابتة قد تراوحت قيمته ما بين حد أدنى بلغ نحو (962.0) مليون دينار عام 1985 وحد أعلى بلغ نحو (2.160) مليار دينار عام 2007.

9- أوضحت الدراسة من خلال نتائج البحث أن قيمة الناتج المحلي الإجمالي تربطه علاقة (طردية) مع الناتج المحلي الزراعي خلال فترة الدراسة أنه إذا زاد الناتج المحلي الزراعي بمقدار وحدة واحدة، فإن الناتج المحلي الإجمالي يزيد بمقدار (23.499) مليون دينار بالقيم الجارية خلال تلك الفترة، وأن الناتج المحلي الإجمالي بالقيم الثابتة يتزايد بمقدار (41.198) مليون دينار، أذا زاد الناتج المحلي الزراعي بوحدة واحدة.

10- لقد أظهرت نتائج الدراسة أن هناك علاقة موجبة بين كل من قيم القروض القصيرة والمتوسطة الأجل بالقيم الجارية مع الناتج المحلي الزراعي بالقيم الجارية خلال فترة الدراسة 1980-2010 وهذا يعني كلما زادت قيمة القروض القصيرة الأجل بوحدة واحدة يزيد الناتج المحلي الزراعي بنحو (50.814) مليون دينار (مع فرضية ثبات قيمة القروض المتوسطة

الأجل)، وأيضاً إذا زادت القروض المتوسطة الأجل الممنوحة بوحدة واحدة تؤدي إلى زيادة في قيمة الناتج المحلي الزراعي بنحو (7.048) مليون دينار (مع فرضية ثبات قيمة القروض القصيرة الأجل).

11- كما تبين من نتائج الدراسة أن هناك علاقة (عكسية) سالبة بين كل من قيم القروض القصيرة الأجل مع قيمة الناتج المحلي الزراعي بالقيم الثابتة خلال فترة الدراسة، أي ينقص بنحو (2.102) مليون دينار، مع فرضية ثبات القروض المتوسطة الأجل ، أما بالنسبة للقروض المتوسطة الأجل أي كلما تزداد القروض المتوسطة الأجل بوحدة واحدة يزداد الناتج المحلي الزراعي بمقدار (6.266) مليون دينار مع فرضية ثبات القروض القصيرة الأجل.

12- أوضحت النتائج أيضاً أن قيمة الناتج المحلي الزراعي تربطه علاقة (طردية) موجبة مع قيمة القروض الزراعية الطويلة الأجل بالقيم الجارية خلال فترة الدراسة، ويتبين من نتائج المعادلة رقم (1) أن زيادة قيمة القروض الزراعية الطويلة الأجل بمقدار وحدة واحدة يؤدي ذلك إلى زيادة الناتج المحلي الزراعي بنحو (2.614) مليون دينار.

13- ولقد أوضحت النتائج أن الناتج المحلي الزراعي بالقيم الثابتة تربطه علاقة موجبة مع إجمالي القروض الزراعية الممنوحة بالقيم الثابتة، حيث أن الزيادة في مقدار القروض بمقدار وحدة واحدة فإن هذا سيؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الزراعي بمقدار (1.692) مليون دينار، وذلك لأن القيم الحقيقية لتلك القروض تم الأخذ فيه بالاعتبار التضخم في الأسعار، وتغير في سعر الصرف وغيرها من العوامل ذات العلاقة.

وهذا يخالف ما نصت عليه الفرضية الثانية التي نصت بأنه لا توجد علاقة معنوية بين التمويل الزراعي بمصادره المختلفة والناتج المحلى الزراعي.

14- كما أفادت نتائج الدراسة أن القيمة الجارية للتكوين الرأسمالي الثابت بقطاع الزراعة تربطها علاقة (طردية) مع إجمالي القيمة الجارية للقروض الزراعية خلال فترة الدراسة ، حيث بلغت القيمة (0.690) تمثل ميل خط الانحدار المقدر (التغير في قيمة التكوين الرأسمالي الثابت بقطاع الزراعة لوحدة التغير في إجمالي قيمة القروض الزراعية الممنوحة) بمعنى زيادة قيمة القروض الزراعية الممنوحة بوحدة واحدة فإن ذلك

سوف يؤدي إلى زيادة القيمة الجارية للتكوين الرأسمالي الثابت الزراعي بقيمة (0.690) مليون دينار.

15- أن القيم الثابتة للتكوين الرأسمالي الثابت الزراعي تربطه علاقة (طردية) مع إجمالي القروض الزراعية الممنوحة بالقيم الثابتة خلال فترة الدراسة، حيث أن القيمة (0.498) تمثل ميل خط الانحدار المقدر (التغير في قيمة التكوين الرأسمالي الثابت الزراعي لوحدة التغير في إجمالي القروض الزراعية الممنوحة) بمعنى آخر أنه عند زيادة إجمالي القروض الزراعية الممنوحة بالقيم الثابتة بوحدة واحدة فإن ذلك سيؤدي إلى زيادة القيمة الحقيقية للتكوين الرأسمالي الثابت الزراعي بقيمة (0.498) مليون دينار.

16- وأتضح أيضاً من نتائج الدراسة عند تقدير دالة الناتج المحلي الزراعي (دالة الخطية) كمتغير تابع وإجمالي القروض الزراعية، ورصيد رأس المال الحقيقي، وعدد القوة العاملة كمتغيرات مستقلة حيث تبين أنه كلما زادت القروض الزراعية بنسبة 10% فإن الناتج المحلي الزراعي يزداد بنسبة (1.172%) عند افتراض ثبات العاملين الآخرين. وأنه كلما زادات العمالة الزراعية بنسبة 10% زاد الناتج المحلي الزراعي بنسبة (3.2%) عند افتراض ثبات العوامل الأخرى، القروض الزراعية ورصيد رأس المال الحقيقي، وكما تبين من نتائج المعادلة رقم (7) أنه هناك علاقة (عكسية) بين رصيد رأس المال الحقيقي والناتج المحلي الزراعي بمعنى عندما يزداد رصيد رأس المال الحقيقي بنسبة 10% ينخفض الناتج المحلي الزراعي (1147.297) مع افتراض ثبات المتغيرين الآخرين.

17- بينت النتائج من خلال التحليل الوصفي لبيانات المزارعين في الدراسة الميدانية التي تم تجميعها من المزارعين بمجتمع الدراسة تبين من إجابات المبحوثين بعينة الدراسة حول رأيهم في شروط الاقتراض من المصرف الزراعي بمنطقة المرج (33.4%) من المزارعين المبحوثين اعتبروا أن شروط الاقتراض صعبة للحصول على قرض زراعي من المصرف الزراعي بمنطقة المرج بالجبل الأخضر بعدد 20 مزارع وبلغ عدد 15 مزارعاً وبنسبة مئوية تمثل حوالي (25%) من إجمالي عينة الدراسة، وكان إجابة بعض المزارعين الاخرين بإن شروط الاقتراض غلى حد

ماً والذين بلغ عددهم 25 مزارعاً وهو أكبر عدد ونسبة مئوية تمثل نحو (41.6%) من إجمالي عينة الدراسة.

18- أظهرت نتائج الدراسة أن المبحوثين حول أفضلية المصادر التي يلجأ إليها المزارعون ومن هذه المصادر المصرف الزراعي بمنطقة المرج والتجار والأقارب وأوضحت نتائج الاستبيان بمجتمع الدراسة أن أكبر عدد المزارعين بعينة الدراسة يفضلون التمويل من المصرف الزراعي وقد بلغ عددهم 57 مزارعاً وبنسبة مئوية حوالي(95%) من إجمالي المزارعين بعينة الدراسة. بينما كان عدد المزارعين بعينة الدراسة الذين يفضلون التمويل من التجار بعدد 2 من المزارعين ونسبة مئوية شكلت نحو (3.4 %) من إجمالي المزارعين بعينة الدراسة، وقد بلغ عدد المزارعين الذين يفضلون التمويل من الأقارب هو مزارع واحد وبنسبة مئوية حوالي (1.6 %) من إجمالي المزارعين المبحوثين بعينة الدراسة وهي تعتبر أقل نسبة مئوية.

19- كما أشارت نتائج الدراسة المشاكل التي تواجه المزارعين بعينة الدارسة والبالغ عددهم 60 مزارعاً أن عدد 18 مزارعاً وبنسبة مئوية بلغت بنحو (30%) يرون أن أهم العقبات التي تواجههم هي ارتفاع تكاليف البذور والأسمدة والمبيدات والشتول والأعلاف الحيوانية بينما يرى البعض من المزارعين البالغ عددهم 16 مزارعاً وبنسبة مئوية تمثل حوالي (26.6%) ان تلك العقبات هي ندرة المياه وبعدها عن المزرعة ويليها من المشاكل العمالة الزراعية كما اعتبر بعض المزارعين البالغ عددهم 15 مزارع وتمثل بنسبة مئوية نحو (25%) من ارتفاع أجور العمالة الزراعية وعدم التخصص في النشاط الزراعي ومن تلك المشاكل أيضاً كما يعتقد 8 من مزارعين وبنسبة مئوية بنحو (13.4%) هي الانخفاض في إيرادات المبيعات الزراعية وهناك مشاكل أخرى كما يرى المزارعين والذين بلع عددهم 3 مزارعين ونسبة مئوية تمثلت بنحو(5%) من إجمالي عينة الدراسة ومن هذه المشاكل التخزين والتسويق ونقص الخبرة لدى بعض المزارعين.

20- تبين من آراء جميع المبحوثين بعينة الدراسة والبالغ عددهم (60) مزارعاً إن موظفي الإرشاد الزراعي بقطاع الزراعة بالمنطقة يقومون بزيارات ميدانية لتقديم النصح والإرشاد الزراعي اشاروا بأنهم يقومون بالزيارات الميدانية 4 مزارعين وبنسبة مئوية تمثل نحو (6.6%) كما بين عدد 56 مزارعاً وبنسبة مئوية تمثل (93.4%) من إجمالي عينة دراسة بإن موظفي الإرشاد الزراعي لا يقومون بزيارات ميدانية.

21- أتضح من خلال الدراسة بإن القروض التي تحصلوا عليها لم تساهم في تطوير المزرعة في منطقة الدراسة حيث أشار إلى ذلك عدد 43 مزارعاً وبنسبة مئوية شكلت نحو (71.6%) من إجمالي العينة بسبب عدة مشاكل منها القبلية والعائلية على المزرعة وتقسيم المزرعة الي قطع صغيرة وكذلك توقف الإنتاج والبعض يرى بإن القرض لم يذهب للمزرعة بل استخدم في المناسبات الاجتماعية أو غيرها. واعتبر البعض أن السبب هو أن القرض الزراعي كان ضعيف القيمة ولم يساهم في تطوير المزرعة مما أدى لخسارة المشروع وتوقف الإنتاج. بينما يرى باقي المزارعين وعددهم17 مزارعاً وبنسبة شكلت نحو (28.4%) من إجمالي العينة يرون بإن القرض الزراعي الذي تحصلوا عليه قد ساهم في تطوير المزرعة.

وهذا يخالف الفرضية الثالثة من فرضيات البحث التي تنص على أن التمويل الزراعي عن طريق القروض الزراعية لا تساهم في زيادة الإنتاج الزراعي بمنطقة الدراسة منطقة المرج بالجبل الأخضر حتى لو كانت نسبة المساهمة بسيطة.

22- اتضح من نتائج الدراسة أن عدد 40 مزارعاً وبنسبة مثلت نحو (66.4%) من إجمالي العينة يفضلون التمويل العيني على النقدي ويعزى ذلك بإن المزارعين يستفيدون من التمويل العيني أكثر من التمويل النقدي ولا توجد هناك فوائد على التمويل العيني، وبينما فضل التمويل النقدي عدد 20 مزارعاً وبنسبة شكلت نحو (33.4%) من إجمالي عينة الدارسة والسبب هي حرية التصرف في المبلغ النقدي والتحكم في التعامل مع متطلبات المشروع واستخدامه في عدة مجالات زراعية.

23- تبين أيضاً من نتائج الدراسة الميدانية حول الموظفين المبحوثين في المصرف الزراعي المرج بالجبل الأخضر عن مدة خبرتهم بالعمل في مجال تخصصهم والتي تعد من مؤشرات الكفاءة الإدارية بإن أكبر عدد من الموظفين هم من الذين لديهم خبرة من (11سنة - فاكثر)، حيث بلغ عددهم 13 موظفاً وبنسبة مثلت نحو (43.4%) من إجمالي الموظفين المبحوثين، ثم يليهم الموظفين الذين لديهم خبرة من (5 ـ10) سنوات وبلغ عددهم 9 موظفين وبنسبة مئوية شكلت نحو (30%) من إجمالي الموظفين المبحوثين، تم يأتي بعدهم الموظفين الذين لديهم الخبرة من (1-5) سنوات والذين بلغ عددهم (8) موظفين وبنسبة مثلت نحو (26.6%) من إجمالي الموظفين المبحوثين العاملين بفرع المصرف الزراعي في منطقة المرج بالجبل الأخضر.

24- أما عن قدرة المصرف الزراعي المرج للوفاء بمتطلبات الإقراض في منطقة المرج بالجبل الأخضر حيث أوضح عدد 22 موظفاً وبنسبة بلغت نحو (73.4%) بإن المصرف لا يستطيع الوفاء بمتطلبات الإقراض ولا يملك المصرف الزراعي القدرة على الاقتراض والسبب من وجهه نظرهم سوء وضع البلاد الحالي لما تمر به الدولة من ظروف اقتصادية وغياب السيولة الكافية في المصارف حالياً مما ترتب عليه عدم القدرة على منح القروض من المصرف الزراعي وعدم وجود مخصصات مالية للفرع من قبل الإدارة العامة، في حين بين عدد8 موظفين وبسبة شكلت نحو (26.6%) من العينة بإن هناك القدرة لدى المصرف على منح القروض والوفاء بمتطلبات المنطقة من الإقراض للمزارعين لإعتماد المصرف على إيداعات التجار وتحصيل بعض القروض من المقترضين.

25- أظهرت إجابات الموظفين المبحوثين بالمصرف الزراعي المرج حول المقترحات للتحسين من كفاءة السياسة التمويلية للمصرف واتضح من نتائج الموظفين المبحوثين أن عدد 8 موظفين وبنسبة مئوية تمثلت بنحو (30%) من ضمن تلك السياسة هي توفير السيولة الكافية للوفاء بمتطلبات المزارعين وأوضح عدد 7 موظفين يرون أن المتابعة وتحصيل القروض الممنوحة وكيفية استردادها للمصرف لتحسين من الكفاءة التمويلية بنسبة بلغت نحو (24%) وإعطاء دورات تدريبية كافية للموظفين للتحسين من قدرتهم وكفاءتهم في العمل بعدد 6 موظفين وبنسبة شكلت نحو (20%) من خلال نتائج البحث بإن عدد 5 من الموظفين وبنسبة بلغت نحو (16%) يرون بإن التداول في الوظائف الإدارية بشكل مستمر ولا تكون حكراً على موظفين معينين، بان يكون التمويل عيني وليس نقدي حتى تتمشى مع السياسة التمويلية في ليبيا وله جدوى أكثر من التمويل النقدي بعدد 3 موظفين وبنسبة بلغت نحو (10%) من إجمالي العينة.

26- أظهرت نتائج الدراسة في منطقة الدراسة حول المعايير التي يستخدمها المصرف قبل منح القرض الزراعي حيث بين عدد 13 موظفاً وتمثل نسبتهم حوالي (43.4%) من إجمالي العينة، بان المعيار الذي على ضوئه يتم منح القرض هو حجم المزرعة وكفاءة المزارع وقدرته على السداد القرض، أما عدد 6 موظفين لقد جاءت إجاباتهم بإن معيار مساحة المزرعة ونوع النشاط حتى يتم الحصول على القرض الزراعي وبنسبة شكلت نحو (20%) من إجمالي الموظفين المبحوثين، كذلك تبين عدد 9 موظفين المعايير التي من اجلها يتحصل المزارع على القرض هو

أن يكون مزارع بدرجه أولى وبنسبة شكلت نحو (30%) أما عن عدد 2 من موظفين المصرف الزراعي وبنسبة مثلت حوالي (6.6%) من العينة بإن المعيار الذي يستخدمه المصرف هو أن يكون حسب إحتياجات المزارع ونواقص المزرعة.

27- كما أشارت نتائج الدراسة الميدانية أن هناك تباين في آرائهم حول درجة الكفاءة التحصيلية لتحصيل القروض أوضح عدد 20 موظفاً بإن درجة الكفاءة التحصيلية عالية وبنسبة بلغت نحو (66.6%) أما الموظفين الذين أجابوا بإن الدرجة التحصيلية لدى المصرف الزراعي متوسطة و البالغ عددهم 7 موظفين وبنسبة تمثلت نحو (23.4%) من إجمالي العينة، وأوضح عدد 3 موظفين وبنسبة شكلت نحو (10%) من إجمالي العينة أن الكفاءة التحصيلية للقروض منخفضة.

6-3 التوصيات:

من خلال النتائج التي توصلت إليها الدراسة من تحليل البيانات الصادرة عن كل الجهات الرسمية والدراسة الميدانية لاستمارات المزارعين والموظفين بالمصرف الزراعي بمنطقة المرج وذلك لتحقيق أهداف الدراسة فقد تم اقتراح مجموعة من التوصيات العلمية والتطبيقية التي يمكن الأخذ بها لتحسين السياسات التمويلية في ليبيا ومنطقة المرج وقد كانت كالتالي:

1- توفير المخصصات المالية للمصرف الزراعي في ليبيا بصفة عامة ومنطقة المرج بصفة خاصة حتى يتمكن من للوفاء بحجم القروض المطلوبة للمقترضين.

2- أعطاء صلاحيات أكبر وكافية للمدراء والموظفين العاملين بالمصرف الزراعي حتى يتمكنوا من أداء المهام الإدارية والتنفيذية من دون قيود وضغوطات حتى تعود بالنفع على العملاء.

3- يجب أن تكون هناك سهولة في إجراءات الحصول على القرض، والحد قدر الإمكان من الروتين الإداري وتسهيل الضمانات المطلوبة بحيث يتمكن صغار المزارعين من الاقتراض.

4- تذليل العقبات والمشاكل التي تواجه المزارعين في العمل الزراعي من مشاكل في ندرة المياه وتخفيض تكاليف المستلزمات الزراعية ومشاكل التسويق الزراعي والعمالة الزراعية وغيرها من العقبات التي تواجههم.

5- يجب أن يكون هناك متابعة من وزارة الزراعة للمزارعين عند الحصول على القروض عن طريق مهندسين زراعيين في إستخدام القرض.

6- يجب توحيد منظومة واحدة على مستوى ليبيا تربط فروع المصارف الزراعية بالإدارة العامة للمصرف الزراعي.

7- يجب أن تكون هناك متابعة ومراقبة للمصرف الزراعي على القروض الزراعية الممنوحة للمزارعين حتى يستخدم القرض في الغرض المخصص له.

8- يجب أن تكون هناك معايير معينة للمصرف الزراعي في منح القروض.

9- لابد من وضع سياسات مستقبلية للتحسين من كفاءة السياسة التمويلية للمصرف الزراعي.

10- يجب إن يتم تقديم دراسة الجدوى الاقتصادية للمشاريع الزراعية وأن تتوفر في هذه الدراسة المصداقية العلمية من كل نواحي التقييم الاقتصادي قبل منح القرض.

11- العمل على توعية وتثقيف المزارعين من خلال عمل مؤتمرات وندوات خاصة بالأساليب العلمية الحديثة بما يساهم في نتائج إيجابية على القطاع الزراعي.

12- يجب أن تكون طريقة التقسيط على قيمة القروض الزراعية للمصرف الزراعي على الإنتاج الزراعي خلال كل موسم زراعي.

13- التركيز على القروض العينية بدلاً من القروض النقدية التي لا تستخدم مباشرة في النشاط الزراعي.

14-يجب التركيز على العاملين بالمصرف الزراعي بحيث تكون مؤهلاتهم مناسبة للعمل في المصرف ومراعاة الاختصاص للتحسين من كفاءة أداء الموظفين في المصرف

المراجع

أولاً: الكتب:

1. أبو القاسم عمر الطبولي، فتحي صالح بوسدرة، مبادئ الإحصاء، دار ليبيا للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، مصراتة،ليبيا،1988.
2. دلال القاضي،الإحصاء للإداريين والاقتصاديين، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان ،الاردن،2005.
3. صالح الأمين الأرباح، الأمن الغذائي ومحدداته وسبل تحقيقه، الجزء الثاني، دار الكتب الوطنية، بنغازي، ليبيا، 1996.
4. علي محمود فارس، أسس الإقراض الزراعي والتمويل التعاوني، منشورات جامعة عمر المختار ، الطبعة الأولى، البيضاء، ليبيا، 2005.
5. محمد رشراش مصطفى وآخرون، التمويل الزراعي، مرجع للتدريس في الجامعات العربية، الطبعة الأولى، المكتب الإقليمي لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، عمان، الأردن، 1995.
6. المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، أعداد مختلفة، الخرطوم، السودان.
7. نزار سعد الدين عيسى، الاقتصاد الكلي مبادئ وتطبيقات، دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، عمان، 2006.

ثانياً: الرسائل العلمية :

1. ربيعة خالد خليفة، السياسية الإقراضية الزراعية ودورها في تنمية قطاع الثروة الحيوانية في ليبيا، رسالة ماجستير، كلية الزراعة، قسم الاقتصاد الزراعي، جامعة عمر المختار، البيضاء، ليبيا، 2006.
2. ربيعة خالد خليفة، تقييم دور المصرف (البنك) الزراعي في التنمية الزراعية في ليبيا، رسالة دكتوراه غير منشورة، قسم الاقتصاد الزراعي، كلية الزراعة، جامعة القاهرة، القاهرة، ج . م ع، 2012.

3. سعدالدين سليمان الزرقاني، سياسات الدعم وأثرها على تطور الإنتاج الزراعي (حالة القروض الزراعية)، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم الاقتصاد، أكاديمية الدراسات العليا والبحوث الاقتصادية، طرابلس، ليبيا، 2002.
4. سمير محمود عبد الحميد الجزار، تمويل الأنشطة التسويقية الزراعية في ضوء سياسة الإصلاح الاقتصادي في الزراعة المصرية، رسالة ماجستير، قسم الاقتصاد الزراعي، كلية الزراعة، جامعة الزقازيق، (فرع بنها)، بنها، ج . م . ع،1997.
5. سيدة حامد عامر، دراسة تحليلية للائتمان الزراعي في ج. م.ع، رسالة ماجستير، قسم الاقتصاد الزراعي، كلية الزراعة، جامعة القاهرة، ج . م . ع، 1987.
6. الشريف الحرية الشريف، عائد ومخاطر الاستثمار وكيفية قياسها، رسالة ماجستير، كلية محاسبة والتمويل الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2005.
7. غردي محمد، القطاع الزراعي الجزائري وإشكالية الدعم والاستثمار في ظل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، أطروحة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2012.
8. فوزي رمضان الساعدى، دور المصارف المتخصصة في عمليات التمويل التنموي، دراسة مقارنة لأداء المصرف الزراعي في كل من ليبيا وجمهورية مصر العربية، رسالة ماجستير، قسم الاقتصاد، أكاديمية الدراسات العليا، طرابلس، ليبيا، 2008.
9. لطفي خميس الفرجاني، دراسة اقتصادية لواقع القطاع الزراعي في ليبيا ـ الوضع الحالي وآفاق المستقبل، رسالة ماجستير، قسم الاقتصاد الزراعي، كلية الزراعة، جامعة طرابلس، طرابلس، ليبيا، 2010.
10. محمد عبدالله الجريبي، تقييم كفاءة المصرف الزراعي في ليبيا، رسالة ماجستير، المعهد العربي للدراسات الإسلامية، عمان، الأردن، 1990.
11. محمود حمدى عبد العزيز شويقة، دراسة اقتصادية للتمويل الزراعي في جمهورية مصر العربية، رسالة ماجستير، قسم الاقتصاد الزراعي، كلية الزراعة، جامعة المنصورة، ج . م . ع، 1985.
12. ناصر محمد علي المسلاتي، دراسة تحليلية لمساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي الليبي، رسالة ماجستير، قسم الاقتصاد الزراعي، كلية الزراعة، جامعة عمر المختار، البيضاء، ليبيا، 2007.

13. نجم عبدالله أوحيدة، تمويل المصرف الزراعي ودوره في تنمية قطاع الزراعة بمنطقة سبها، رسالة ماجستير، قسم الاقتصاد، أكاديمية الدراسات العليا، بنغازي، ليبيا، 2012.
14. نعيمة أحمد شهيدة، دراسة تحليله لدور المصرف الزراعي في تمويل التنمية الزراعية، رسالة ماجستير، قسم الاقتصاد، كلية المحاسبة، جامعة الجبل الغربي، غريان، ليبيا، 2003.
15. نوري أحمد سعيد، الائتمان الزراعي وأثره في تنمية قطاع الزراعة، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم الاقتصاد الزراعي، كلية الزراعة، جامعة طرابلس، ليبيا، 2008.

ثالثاً: النشرات والدوريات والمجلات:

1. بن سمينة دلال، بن سمينة عزيزة، المداخلة بعنوان: سياسة التمويل المصرفي للقطاع الفلاحي في ظل الإصلاحات الاقتصادية، استمارة مشاركة في الملتقى الدولي حول سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات (دراسة حالة الجزائر والدول النامية)، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2006.
2. بوفليح نبيل، عبداللّه الحرتسي حميد، التمويل الإسلامي كأسلوب لمواجهة تحديات الأزمة المالية العالمية، الملتقى الدولي حول أزمة النظام المالي و المصرفي الدولي و بديل البنوك الإسلامية، قسم الاقتصاد والإدارة، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإنسانية، الجزائر، 2009.
3. حسن على خضر، السياسات الائتمانية الزراعية في مصر ودور بنك التنمية والائتمان الزراعي – الوضع الحالي والتصور المستقبلي، الندوة القومية حول تمويل صغار المزارعين وتنظيماتهم، المنظمة العربية لتنمية الزراعية، 7– 9 /12 / 1997، عمان ، الأردن.
4. سمير عبد الأمير، جاسم ناصر حسين، دور التمويل في تنمية القطاع الزراعي الليبي – دراسة قياسية، مؤتمر التنمية الاقتصادية في ليبيا – الماضي والمستقبل ، طرابلس، ليبيا، 2002.
5. عامر المقري الفيتوري، على عبدالعاطي الفرجانى، تقدير الناتج المحلى الزراعي وأثرة على الناتج المحلى الإجمالي بالاقتصاد الليبي، مجلة الدراسات العليا، السنة الأولى، العدد الصفري، أكاديمية الدراسات العليا والبحوث الاقتصادية، طرابلس، ليبيا، 1997.
6. عبد الحكيم محمد خلف، مساهمة مصرف التنمية في تمويل التنمية الصناعية في ليبيا، قسم التخطيط الصناعي، معهد التخطيط، طرابلس، ليبيا، 1998.

7. عقيل اللآفى عقيل، الكفاءة التحصيلية للمصرف الزراعي وإثرها على حجم القروض الممنوحة، قسم التخطيط الزراعي، معهد التخطيط، طرابلس، ليبيا، 2008.
8. فضل محمود المهدي الطلحي، مقومات التنمية الزراعية ومحاورها الأساسية بمنطقة المرج، مجلة العلوم والدراسات الإنسانية، المجلد الأول، العدد الأول، المرج، ليبيا، 2013.
9. المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الندوة القومية حول تمويل صغار المزارعين وتنظيماتهم، عمان، الأردن، 1997.
10. فيصل مفتاح شلوف وآخرون، دراسة اقتصادية لمحددات وإمكانيات سياسة الإقراض الزراعي في ليبيا، المؤتمر الثالث للتنمية الزراعية المتواصلة، كلية الزراعة، جامعة الفيوم، الفيوم، ج . م . ع، 2007.
11. كرار حميد فرج، احمد محمود فارس، قياس أداء المصرف الزراعي العراقي من خلال الكفاءة التحصيلية للقروض الزراعية خلال الفترة 2003-2008، مجلة العلوم الزراعية العراقية، قسم الاقتصاد الزراعي، كلية الزراعة، جامعة بغداد، العراق، 2010.
12. محمد السيد السيد حسين لأبى، دراسة اقتصادية لدور البنك الرئيسي للتنمية والائتمان الزراعي في تنمية القطاع الزراعي المصري، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي، المجلد العاشر، العدد الثاني، القاهرة، ج. م. ع. سبتمبر 2000.
13. محمد توفيق عبداللّه، دراسة مقارنة لنظام التمويل زراعي ملائم مع نظام التمويل في المصرف الزراعي في ليبيا، مجلة قاريونس العلمية، السنة الثالثة، العدد الأول، بنغازي، ليبيا، 1990.
14. محمد سعيد أمين الششتاوى، وآخرون، دراسة تحليلية لكفاءة السياسة الائتمانية الزراعية في محافظة المنوفية، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي، المجلد الرابع عشر، العد الثالث، القاهرة، ج . م . ع ، سبتمبر، 2004.
15. محمد عبد الجليل أبو سنينة ، الموارد الزراعية والحيوانية في ليبيا – محاولة في استشراف المستقبل، منشورات الهيئة القومية للبحث العلمي، الطبعة الأولى، طرابلس، ليبيا، 1993.
16. محمد عبدالحافظ عبد المطلب، وآخرون، دراسة اقتصادية تحليلية لكفاءة استخدام الموارد المالية لبنك التنمية والائتمان الزراعي قبل وبعد ابتهاج سياسة التحرر الاقتصادي، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي، المجلد العاشر، العدد الثاني، القاهرة، ج. م. ع، سبتمبر، 2000.

17. المصرف الزراعي، التمويل الزراعي وعلاقته بالتنمية الزراعية، قسم البحوث والاحصاء، طرابلس، ليبيا، 1974.
18. المصرف الزراعي، ورقة عمل حول المصرف الزراعي، إدارة التخطيط والمعلومات، طرابلس، ليبيا، 2011.
19. المنظمة العربية للتنمية الزراعية، التمويل الزراعي في ليبيا، الأسس والأهداف، دراسة قطرية عن ليبيا، إعداد المهندس، بشير أحمد البصير، والمهندس محمد الجريبى، الخرطوم، السودان، 1997.
20. المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الندوة القومية حول تمويل صغار المزارعين وتنظيماتهم ، عمان ، الأردن، 1997.
21. هدى محمد أبوخريص، دور القروض الزراعية في تنمية الاقتصاد الليبي خلال الفترة 1990-2010 مجلة الاقتصاد والتجارة ، جامعة الزيتونة،العدد السادس، ترهونة، ليبيا، 2014.

رابعاً : سجلات وتقارير

1. المصرف الزراعي، التقرير السنوي الرابع والأربعون، طرابلس، ليبيا، 2001.
2. المصرف الزراعي، التقرير السنوي، أعداد مختلفة، طرابلس، ليبيا.
3. المصرف الزراعي، التقرير السنوي الخمسون، طرابلس، ليبيا، 2007.
4. المصرف ليبيا المركزي، التقرير السنوي، أعداد مختلفة، طرابلس، ليبيا.
5. اللجنة الشعبية العامة للتخطيط (سابقاً)، التنمية الاقتصادية في ليبيا 1970-2003، طرابلس، ليبيا، 2004.
6. مجلس التخطيط العام(سابقاً)، المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية 1962- 2000 ، إدارة الخطط والبرامج، بيانات غير منشورة، طرابلس، ليبيا، 2001-2007.
7. مركز البحوث والعلوم الاقتصادية، البيانات الكلية الاقتصادية والمالية والديمغرافية، 1962-2006، طرابلس، ليبيا، 2010.
8. فرع المصرف الزراعي المرج، بيانات غير منشورة، 1979-2006، المرج، ليبيا.

خامساً: مصادر أخرى:

1. التمويل والاقراض الزراعي، PDF created with pdf Factory Pro trial version

www.pdffactory.com

الملاحق

الملحق رقم (1)

النماذج المقدرة لأثر الزيادة في الناتج المحلي الزراعي على الناتج المحلي الإجمالي بالقيم الجارية.

نوع المعادلة	المعادلة	R^2	F
الخطية	Y = -3382.614 + 23.499X (-1.091) (8.563)	71.7	73.3
اللوغاريتمية	lnY = 3.841 + 0.863lnx (7.904) (5.245)	68.3	62.472

الملحق رقم (2)

النماذج المقدرة لأثر الزيادة في الناتج المحلي الزراعي على الناتج المحلي الإجمالي بالقيم الثابتة.

نوع المعادلة	المعادلة	R^2	F
الخطية	Y = -25846.75 + 41.198X (-3.168) (6.690)	60.7	44.76
اللوغاريتمية	lnY = -3.276 + 1.869lnx (- 5.278) (1.295)	49.0	27.859

الملحق رقم (3)

النماذج المقدرة لأثر القروض الزراعية على الناتج المحلي الزراعي بالقيم الجارية وبالقيم الثابتة خلال الفترة 1980-2010.

اسم الظاهرة	نوع المعادلة	المعادلة	R^2	F
أثر القروض الزراعية القصيرة والمتوسطة الأجل على الناتج المحلي بالقيم الجارية	الخطية	$Y = 269.317 + 50.814X_1 + 7.048X_2$ (2.067) (6.268) (3.568)	71.0	34.222
	اللوغاريتمية	$\ln Y = 4.756 + 0.613\ln X_1 + 0.244\ln X_2$ (5.097) (3.745)(17.321)	67.7	29.285
أثر القروض الزراعية القصيرة والمتوسطة الأجل على الناتج المحلي بالقيم الثابتة	الخطية	$Y = 2.102–1171.286X_1 + 6.266X_2$ (19.682) (-0.937) (6.120)	57.2	18.730
	اللوغاريتمية	$\ln Y = 6.892–0.001\ln X_1 + 0.097\ln X_2$ (0.011) (3.245)(39.990)	27.5	5.323
أثر القروض الزراعية القصيرة الأجل على الناتج المحلي بالقيم الجارية	الخطية	$Y = 276.752 + 58.283X$ (2.120) (6.298)	57.8	39.667
	اللوغاريتمية	$\ln Y = 4.937 + 0.759\ln x$ (5.544) (15.169)	51.5	30.734
أثر القروض الزراعية القصيرة الأجل على الناتج المحلي بالقيم الثابتة	الخطية	$Y = 1291.335 + 0.115X$ (15.304) (0.035)	1.0	0.022
	اللوغاريتمية	$\ln Y = 7.092 + 0.019\ln x$ (0.287) (38.222)	3.0	0.082
أثر القروض الزراعية المتوسطة الأجل على الناتج المحلي بالقيم الجارية	الخطية	$Y = 776.697 + 10.263X$ (7.404) (3.525)	30.0	12.429
	اللوغاريتمية	$\ln Y = 5.930 + 0.352\ln x$ (4.184) (29.069)	37.6	17.509
أثر القروض الزراعية المتوسطة الأجل على الناتج المحلي بالقيم الثابتة	الخطية	$Y = 1133.930 + 6.111X$ (25.728) (6.061)	55.9	36.735
	اللوغاريتمية	$\ln Y = 6.890 + 0.097\ln x$ (3.320) (83.366)	27.5	11.021
أثر القروض الزراعية الطويلة الأجل على الناتج المحلي بالقيم الجارية	الخطية	$Y = 895.002 + 2.614X$ (8.486) (2.118)	13.4	4.486
	اللوغاريتمية	$\ln Y = 6.440 + 0.142\ln x$ (2.011) (38.672)	12.2	4.043
أثر القروض الزراعية الطويلة الأجل على الناتج المحلي بالقيم الثابتة	الخطية	$Y = 1217.198 + 1.992X$ (28.576) (4.847)	44.8	23.498
	اللوغاريتمية	$\ln Y = 7.018 + 0.062\ln x$ (3.254) (140.066)	26.7	10.589
أثر إجمالي القروض الزراعية على الناتج المحلي بالقيم الجارية	الخطية	$Y = 814.017 + 2.604X$ (7.614) (3.000)	23.7	9.001
	اللوغاريتمية	$\ln Y = 5.140 + 0.456\ln x$ (5.546) (17.723)	51.5	30.790
أثر إجمالي القروض الزراعية على الناتج المحلي بالقيم الثابتة	الخطية	$Y = 1157.032 + 1.692X$ (27.171) (5.921)	54.7	35.053
	اللوغاريتمية	$\ln Y = 6.536 + 0.158\ln x$ (56.288) (5.370)	49.9	28.841

الملحق رقم (4)

النماذج المقدرة للعلاقة بين إجمالي القيم الجارية والثابتة للقروض الزراعية الممنوحة والتكوين الرأسمالي الثابت الزراعي خلال الفترة 1980-2010

القيم الجارية	الخطية	Y = 435.518 + 2.975X (3.973) (3.342)	27.8	11.170
	اللوغاريتمية	lnY = 3.592 + 0.690lnx (7.326) (4.968)	46.0	24.684
القيم الثابتة	الخطية	Y = 636.464 + 2.274X (5.352) (2.850)	21.9	8.123
	اللوغاريتمية	lnY = 4.476 + 0.498lnx (7.242) (3.173)	25.8	10.066

الملحق رقم (5)

النماذج المقدرة لتقدير دالة الناتج المحلي الزراعي الإجمالي خلال الفترة 1980-2010

نوع المعادلة	المعادلة	R^2	F
الخطية	$Y = 1147.297 + 1.172X_1 + 0.032X_2 - 1.383X_3$ (3.517) (5.305) (3.025) (-0.638)	79.2	34.284
اللوغاريتمية	$\ln Y = 2.470 + 0.128\ln X_1 - 0.072\ln X_2 + 0.907\ln X_3$ (1.563) (5.194) (-0.560) (0.698)	72.1	23.306

جامعة عمر المختار
كلية الزراعة
قسم الاقتصاد الزراعي

استمارة استبيان خاصة بالمزارعين بمنطقة المرج

دراسة اقتصادية لأثر التمويل الزراعي ودوره في التنمية الزراعية في ليبيا

منطقة المرج بالجبل الأخضر

أولاً: بيانات خاصة بالحائز.

العمر	الحالة الاجتماعية	المستوى التعليمي	محل الإقامة		مهنة الزراعة	
	متزوج( )	أمي ( )	داخل المزرعة	خارج المزرعة	اساسية	ثانوية
	أعزب( )	ابتدائي ( )				
	أخرى( )	أعدادي ( )				
		ثانوي ( )				
		تعليم عالي ( )				

ثانياً: بيانات خاصة بالحصول على القرض.

1 ـ ما هو الغرض في استخدام القرض؟

أ) الإنتاج الحيواني في تربية:

1ـ الأغنام ( ) 2ـ الأبقار الحلوب ( ) 3ـ أبقار اللحم ( )

4ـ أبل ( ) 5ـ دواجن البيض ( ) 6ـ دواجن اللحم ( )

7ـ تربية النحل ( ) 8ـ الأسماك ( )

ب) الإنتاج النباتي في زراعة:

1ـ الحبوب ( ) 2ـ الخضروات ( ) 3ـ الفواكه ( )

أو أخرى يذكرها المزارع .....

ثالثاً: بيانات خاصة بالإنتاج الحيواني قبل الحصول على القرض.

النوع	العدد	السعر للوحدة	القيمة (الدينار)
أغنام			
أبقار حلوب			
أبقار لحم			
أبل			
دواجن بيض			
دواجن لحم			
تربية النحل			

2- بيانات خاصة بالإنتاج الحيواني بعد الحصول على القرض (تاريخ الحصول على القرض .....)

النوع	العدد	السعر للوحدة	القيمة (الدينار)
أغنام			
أبقار حلوب			
أبقار لحم			
أبل			
دواجن بيض			
دواجن لحم			
تربية النحل			

رابعاً: أ) بيانات خاصة بالإنتاج النباتي قبل الحصول على القرض.

النشاط	مساحة /هـ	السعر /طن	العائد من الهكتار
زراعة الحبوب			
زراعة الخضروات			
زراعة الفواكه			

ب) بيانات خاصة بالإنتاج النباتي بعد الحصول على القرض.

النشاط	مساحة / هـ	السعر / طن	العائد من الهكتار
زراعة الحبوب			
زراعة الخضروات			
زراعة الفواكه			

خامساً: بيانات خاصة عن التمويل الزراعي

3- هل يمكنك تمويل العمليات الزراعية ذاتياً دون الحاجة إلى الاقتراض؟

نعم : ( ) لا : ( )

4- في حالة الإجابة بـ(لا) يسأل بالسؤال التالي:

5- ما هي مصادر حصولك على التمويل؟

المصادر
الأقارب ( )
التجار ( )
المصرف الزراعي ( )
الجمعية التعاونية الزراعية ( )

أخرى يذكرها المزارع .....
.....

6- لماذا تفضل التعامل مع المصرف الزراعي؟

السبب
- سهولة الحصول على قرض ( )
- يعطيني فترة سماح لسداد القرض ( )
- الفائدة على القرض قليلة ( )
أخرى (تذكر) .....

7- هل تؤثر الفائدة في الحصول على القرض المطلوب؟

نعم ( ) لا ( )

8- أيهما تفضل :

التمويل النقدي ( ) التمويل العيني ( )

9- هل القرض الممنوح لك للمشروع المقدم لآجلة مناسب؟
نعم ( ) لا ( )

اذا كانت الإجابة لا ما هو السبب في رأيك ؟
.....
.....

10- ما هو رأيك في شروط الاقتراض من المصرف الزراعي؟

سهلة ( ) صعبة ( ) إلى حد ما ( )

11- في حالة الإجابة أذكر السبب:

1 – الإجراءات الإدارية أسرع ( )

2 – يتعامل مع فئة واحدة وهم المزارعين ( )

3 – الإجراءات التي يطلبها المصرف كثيرة ( )

4 – الصعوبة في الحصول على كفيل مناسب ( )

5- أخرى يذكرها المزارع .....

12- ما هو نوع الضمان المطلوب للحصول على تمويل من المصرف الزراعي، وما هو رأيك في نوع الضمان المطلوب؟

نوع القرض	نوع الضمان	رأيه في الضمان	السبب
قصير ( )	رهن ارض ( )	مناسب ( )	-1
متوسط ( )	رهن عقار ( )	غير مناسب ( )	-2
طويل ( )	غير ذلك يذكرها المزارع	إلى حد ما ( )	-3

13- هل ترى أن حجم القروض الممنوحة للمزارعين من قبل المصرف تعد كافية أم لا؟

كافية ( ) غير كافية ( )

14- في حالة لإجابة بغير كافية فلماذا؟

.....

.....

سادساً: إجراءات الحصول على تمويل.

15- ما هي أهم الإجراءات التي يقوم بها المزارع للحصول على القرض من المصارف المقرضة؟

1- الحصول على الحيازة الزراعية من وزارة الزراعة ( )
2- طلب كتابي للحصول على القرض ( )
3- الحصول على كفيل كضمان للقرض ( )
4- أخرى يذكرها المزارع .....
.....

16- ما هو رأيك في إجراءات حصولك على القرض.

بسيطة ( ) معقدة ( ) إلى حد ما ( )

23- ما هي أهم العقبات التي واجهتك في التعامل مع المصارف المقرضة ؟

1ـ الإجراءات الإدارية ( )
2ـ التأخير في منح القرض ( )
3ـ الإقساط والتسديد ( )
4ـ أخرى يذكرها المزارع .....

18- ما هي أهم العقبات أو المشاكل التي واجهتك في العمل الزراعي؟

1ـ مشاكل في عمليات التسويق الزراعي. ( )
2ـ مشاكل في طريقة التخزين. ( )
3ـ ندرة المياه أو بعدها عن المزرعة. ( )
4ـ العمالة الزراعية ( )
5ـ انخفاض الأسعار ( )
6ـ ارتفاع في تكاليف البذور والأسمدة والمبيدات والشتول ( )

7ـ ارتفاع في تكاليف أعلاف الدواجن والمواشي ( )

8ـ استغلال التجار للمزارعين في عملية البيع والشراء ( )

9ـ فتح الدولة على كثير من السلع المستوردة ( )

10ـ الخبرة غير كافية لدى المزارع في العمل الزراعي ( )

11ـ انخفاض في نسبة الأرباح ( )

12ـ غياب جانب التعليم لدى المزارع ( )

13_ أخرى يذكرها المزارع .....

سابعاً : تكلفة الحصول على تمويل من المصرف الزراعي

1- مرتفعة ( )

2- متوسطة ( )

3- منخفضة ( )

19- ما هي وجهة نظرك في نظام سداد القروض؟

1 – قيمة القسط السنوي : مناسب ( ) غير مناسب ( ) إلى حد ما ( )

السبب :.....

2 - عدد الأقساط : مناسب ( ) غير مناسب ( ) إلى حد ما ( )

السبب :.....

3 – ميعاد السداد : مناسب ( ) غير مناسب ( ) إلى حد ما ( )

السبب :.....

20- هل يقوم موظفو الإرشاد الزراعي بوزارة الزراعة بزيارات ميدانية لتقديم النصح والمشورة للمزارعين بما يخص النشاط الذي منح من أجله القرض (أي القروض الموجهة)؟

نعم ( ) لا ( )

21- هل المصرف الزراعي يقوم بمتابعة القروض الممنوحة في الإقراض الزراعي حسب ما هو مطلوب؟

نعم ( ) لا ( )

22- أذا كانت الاجابة لا فما هو السبب برأيك؟

.....

.....

23- هل ترى أن القرض الذي تحصلت علية قد ساهم في تطوير مزرعتك؟

نعم ( ) لا ( )

24- أذا كانت الاجابة لا ما هو السبب؟

.....

.....

ثامناً: بيانات عن مديونية الحائز.

25- هل عليك مديونيات لدى المصرف الزراعي أو لأي مصدر آخر

نعم ( ) لا ( )

جامعة عمر المختار

كلية الزراعة
قسم الاقتصاد الزراعي

استمارة استبيان خاصة بالعاملين بالمصرف الزراعي بالمرج

دراسة اقتصادية لأثر التمويل الزراعي ودوره في التنمية الزراعية في ليبيا

منطقة المرج بالجبل الأخضر

1ـ الوظيفة: .....

2ـ المستوى العلمي: .....

3ـ مدة الخبرة:

1 ــ 5 سنوات ( )

5 ــ 10 سنوات ( )

10 سنوات فأكثر ( )

4ـ هل الموظفين داخل المصرف الزراعي لديهم خبرة في مجال العمل الزراعي؟

نعم ( ) لا ( ) إلى حد ما ( )

5- كم عدد المزارع التي تم تمويلها من مصرفكم ؟

.....

.....

6- هل هناك شبكة حاسوب (منظومة) تربط الإدارة العامة بفرع مصرفكم ؟

نعم ( ) لا ( )

7- هل عدد العاملين بالأقسام أو الإدارات المكلفة بمتابعة صرف القروض حسب الأغراض الممنوحة كافي و مؤهل لهذا العمل؟

نعم ( ) لا ( )

8- إذا كانت الإجابة لا ما هو السبب برأيك؟

.....

.....

9- هل لدى المصرف القدرة الإقراضية للوفاء بمتطلبات الإقراض بالمنطقة؟

نعم ( ) لا ( )

10- إذا كانت الإجابة لا ما هو السبب برأيك؟

.....

.....

11- هل توجد دورات تدربيه للموظفين العاملين بالمصرف؟

نعم ( ) لا ( )

12- أذا كانت الإجابة بنعم ما هو رأيك في هذه الدورات؟

.....

.....

13- ما هي مقترحاتكم لتحسين كفاءة السياسة التمويلية؟

.....

.....

14- ماهي المعايير التي يستخدمها المصرف في منح القروض؟

.....

.....

15- هل تعتقد أن المزارعين يفضلون مصدركم للإقراض مقارنة بالمصادر الأخرى؟ وما هو السبب ؟

.....

.....

16- هل أنت راضي على قيمة القرض مقارنة بحجم الاحتياجات الحقيقية من القروض؟

.....

.....

17- ما هو رأيكم في وضع سياسات مستقبلية للتحسين من كفاءة السياسة التمويلية على الإنتاج وغيرها؟

1ـ كالتأمين على الإنتاج ( )

2ـ الشراكة في الإنتاج ( )

3ـ العقود لبيع الإنتاج ( )

4ـ الإنخراط في المرابحة الإسلامية ( )

5ـ أخرى .....

18- و ما هي الإجراءات التي يتخذها المصرف لتحصيل القروض في الفترة السابقة ؟

1- اتخاذ الإجراءات القانونية حيال الممتنعين عن سداد القروض السابقة ( )

2- تحفيز المقترضين الممتنعين عن سداد القرض باعفائهم من الفوائد على القروض السابقة ( )

3- منح قروض جديدة بقيمة أكبر للمستفيدين من القروض السابقة بشرط سدادها ( )

4- أخرى تذكر .....

19- ما هي الإجراءات التي يقوم بها المصرف عند تعثر العميل عن سداد قيمة القرض؟

1- الحجز الإداري ( )

2- جدولة القرض لفترة أطول ( )

3- حجز على الكفلاء في حالة وجود صكوك ( )

4- إعطاء قرض جديد لسداد القرض السابق أولاً ( )

5- أخرى تذكر .....

20- ما هي أسباب تعثر العميل عن السداد من وجهه نظرك؟

1- استخدام القرض في غير الغرض الممنوح له ( )

2- تعرض العميل لظروف قاهرة منعته من سداد القرض ( )

3- تعرض العميل للخسارة المشروع أداء إلى إفلاس ( )

4- أخرى تذكر

....

21- ما هي درجة الكفاءة التحصيلية لدى المصرف القائم بتحصيل القروض؟

عالية ( ) متوسطة ( ) منخفضة ( )

22- ما هي المصادر التي يعتمد عليها المصرف في عملية منح القروض؟

مخصصات مالية من الدولة ( )

رأس المال واحتياط المصرف ( )

الودائع تحت الطلب ( )

مصادر أخرى ( )

23- هل ترى بإن القروض التي منحها المصرف قد تساهم في تطوير قطاع الزراعة في المنطقة؟

نعم ( ) لا ( )

24- إذا كانت الإجابة لا ما هو السبب برأيك؟

1- عدم ألالتزام بشروط الإقراض ( )

2- عدم مراقبة منح القروض في المشاريع الممنوحة الآجلة ( )

3- ضعف في الرقابة والمتابعة ( )

4- عدم وجود زيارات ميدانية للمشروع ( )

5- أخرى تذكر .....

25- هل ترى من المناسب أن يتم تقديم دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروع قبل منح القرض وتعتبر كضمان لتحقيق أهداف التمويل؟

.....

.....

26- ما هي الجهات المؤهلة من وجه نظرك التي تقوم بدراسة الجدوى الاقتصادية للمشروع المطلوب تمويله؟

1- وزارة الزراعة ( )

2- مركز البحوث الزراعية ( )

3- كلية الزراعة ( )

4- المكاتب المختصة ( )

5- الخبراء والمتخصصين في شؤون الاقتصادية ( )

6- أخرى تذكر

.....

27- هل من المناسب إلغاء كل الفوائد على القروض الممنوحة لاستردادها ؟ وما هو البديل عن الفوائد؟

.....

.....

28- هل كلمة سعر الفائدة مفهومة لدى العملاء؟

مفهومة ( ) إلى حد ما ( ) غير مفهومة ( )

29- ما هو رأيك في ربط تسديد القروض لاستردادها مع:

1- المصارف التجارية الأخرى ( )

2- منظومة الرقم الوطني ( )

3- الكفيل ( )

4- أخرى تذكر

.....

30- هل يوجد بالمصرف إدارات خاصة لمتابعة المزارع في توظيف القرض الممنوح في الأغراض الزراعية وفقا لطلبة (من خلال برامج الزيارات الميدانية)؟

نعم ( ) لا ( )

31- ما هي السبل والأساليب والطرق المتبعة في تحديد الخطة الإقراضية للمصرف للوفاء بحجم الطلب على القروض لديكم في كل سنة ؟

1- حاجة السوق ( )

2- حاجة المزارعين وما يناسب المزارع ( )

3- أخرى تذكر .....

32- هل المبالغ المسيلة للمصرف من قبل المصرف الرئيسي على مستوى فرعكم كافية لأداء دور المصرف أم لا؟

كافية ( ) غير كافية ( ) إلى حد ما ( )

33- ما هي أنواع القروض الأكثر ملائمة لنظام الزراعة في ليبيا من وجهة نظرك؟

القصيرة ( ) المتوسطة ( ) الطويلة ( )

34- ما هو سبب اختيارك؟

.....

.....

35- هل هناك سياسة إقراضية زراعية واضحة يعمل من خلالها المصرف

نعم ( ) لا ( )

36-إذا كانت الإجابة بنعم ، من المخول بوضع هذه السياسة وما هي أهم بنودها ؟

الإدارة العامة للمصرف ( ) كل فرع له سياسة خاصة به ( )

أخرى تذكر .....

37- ما هي نسبة تسديد القروض الزراعية الممنوحة من مصرفكم لسنة 2010؟

.....

.....

38- ما هي المشاكل التي تحد من دور فرع مصرفكم في المنطقة؟

1- عدم توفر السيولة الكافية ( )

2- عدم استجابة الإدارة العامة لطلباتكم ( )

3- المشاكل القبلية المعقدة ( )

4- مشاكل إدارية ومالية وغيرها ( )

5- أخرى تذكر .....